

## مقدمة:

يحظى موضوع السياسة الخارجية كغيره من الأخرى باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين على اختلاف مشاربهم وقيمهم وأفكارهم، فخلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثاني تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا، فبعد أن كانت ظاهرة بسيطة مقتصرة على قضية الأمن العسكري، أضحت ظاهرة متعددة المعالم والأبعاد، ترتبط ارتباطا وثيقا بثتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ومع تعدد القضايا والظواهر العالمية وتزايد عدد الوحدات المتواجدة في المسرح الدولي، زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما برزت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، خاصة في الدول النامية، وتماشيا مع هذا التطور لم يعد المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطور التاريخي لسياسات الدول ومحاولة فهم هذا التطور في إطار الظروف المحيطة به كافيا لتفسير العديد من السياسات الخارجية، وعلى وجه الخصوص السياسات الخارجية للدول حديثة الاستقلال في النسق الدولي.

وقد ظهرت محاولات عديدة لتقديم أطر علمية لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية تأخذ في اعتبارها هذا التطور.

وقد تجسدت تلك المحاولات في مجموعة بحثية علمية يحاول كل منها أن يقدم إطارا للتفسير، وقد حاولت المداخل النظرية في السياسة الخارجية أن تقدم إطارا نظريا تحاول من خلاله تفسير السياسة الخارجية بمختلف أبعادها تفسيراً علمياً يتخطى المقولات الأساسية للمداخل التقليدية في تفسير السياسة الخارجية.

سنحاول في هذه الدراسة تقديم إطار منهجي لفهم السياسة الخارجية وذلك بالاستفادة من مختلف الأطر النظرية التي قدمها المنظرون والباحثون لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية مع محاولتنا قدر الإمكان تفادي التحيز القيمي الذي يميز بعض تلك الأطر.

كما سنتناول في هذه الدراسة بشيء من التفصيل والتحليل أثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة السعودية والإيرانية من الفترة الممتدة ما بين 1989-2005م، وسنتعرض في الفصل الأول إلى الإطار النظري المتعلق بالسياسة الخارجية،

وذلك من خلال التعرض لمختلف التعريفات التي أعطيت لها كمفهوم، ثم التعرض لخصائصها وأنماطها ومكانتها وأهميتها التي تحتلها ضمن السياسة العامة للدولة، ومحدداتها، وأهدافها وأجهزة إعدادها وقضاياها وكيفية تخطيطها، ثم نتطرق لمختلف المداخل النظرية التقليدية منها والحديثة في دراستها وأهم الأطر النظرية (التقليدية والحديثة) في دراسة القرار على مستوى السياسة الخارجية .

وفي الفصل الثاني سنتعرض للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران والسعودية من 1989 إلى غاية 2001، وفيها نتطرق إلى التعريف بالنظامين السياسيين الإيراني والسعودي وذلك من خلال تقديم دراسة مؤسسية (قانونية) للنظامين ودراسة عملية (الواقع السياسي) للمنظومتين السياسيتين في البلدين، وإجراء مقارنة بينهما بتبيان أوجه الشبه وأوجه الاختلاف ووضع استنتاجات خاصة بكل وحدة سياسية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نتعرض للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك من ناحية الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها وأهدافها وكذا وسائل تنفيذ هذه السياسة ، ثم نبحت في أهم انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على الدولتين خلال الفترة سألقة الذكر والمقارنة بين هذه الآثار، والرؤية الأمريكية لكل من إيران والسعودية والدعوات الأمريكية لهما بضرورة انتهاج الإصلاح والانفتاح وواقع الإصلاح في البلدين والمقارنة كذلك فيما بينهما.

وفي الفصل الثالث سنتعرض للسياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من خلال دراسة انعكاسات السياسة الأمريكية على البلدين خلال هذه الفترة، والمقارنة بين هذه الانعكاسات، والتطرق كذلك لمجالات التقارب والخلاف بين كل من الولايات المتحدة وإيران من جانب، وبينها (واشنطن) والسعودية من جانب آخر، وذلك من خلال دراسة أهم الاتصالات والمحادثات التي جرت بين الولايات المتحدة وهذين البلدين، ومجالات التعاون فيما بينها، وكذلك قضايا الخلاف الأمريكي مع الدولتين، وإجراء مقارنة حول هذه المواضيع. وأهم الضغوط والتهديدات والاتهامات الأمريكية لكل من إيران والسعودية والمقارنة بينها، وفي الأخير نتعرض لأهم ردود أفعال البلدين حيال السياسة الأمريكية اتجاهها ومدى استجابتها أو عدمها للمطالب والنداءات الأمريكية في مختلف القضايا. والمقارنة كذلك بين ردود الأفعال هذه .

ومن خلال وضع خاتمة لموضوعنا هذا نحاول الوصول إلى نتائج حول موضوعنا هذا ومحاولة الإجابة على مختلف التساؤلات والعوامل التي تحكم العلاقات بين الدول بصفة عامة.

### الإشكالية:

تعتبر السياسة الخارجية في الغالب انعكاسا للمتغيرات أو العوامل الداخلية للوحدة السياسية، وهذا ما يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات، ومن أهم الإشكاليات التي تتبادر إلى أذهان الكثيرين، الإشكالية التالية، والتي نراها حسب قراءتنا حول هذا الموضوع أنها ستساهم إلى حد ما في الإجابة على مختلف انشغالاتنا واهتماماتنا حول هذه الدراسة، والإشكالية المحورية لموضوعنا هذا هي كالاتي:

-كيف أثرت وتوثر السياسة الخارجية الأمريكية في توجهات السياسة الإيرانية والسعودية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية المحورية مجموعة من الإشكاليات الفرعية وهي:

-ما هي أهم الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية التي أحدثتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من إيران والسعودية؟

-ما هي العوامل التي تحكم العلاقات بين الدول عموما والولايات المتحدة والسعودية وإيران على وجه الخصوص؟

-ما هي ردود أفعال الدولتين تجاه السياسات الأمريكية نحوهما؟

كل هذه التساؤلات ستتم الإجابة عنها خلال دراستنا لهذا الموضوع.

الفرضيات العلمية:

ومن أهم الفرضيات العلمية المستخدمة في هذه الدراسة هي كالاتي:

-السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

-كلما حققت السياسة الخارجية مصالحها وأهدافها كلما كانت سياسة رشيدة وناجحة.

-كلما كان حجم الموارد المادية والبشرية كبيرا كلما كان أداء السياسة الخارجية جيدا.

-كلما كان النظام تعدديا وديمقراطيا كلما كانت السياسة الخارجية عقلانية.

-كلما تعقدت الأزمت كلما تأثرت السياسة الخارجية.

-كلما توفرت المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي الخارجي كلما زاد مستوى الأداء على مستوى السلوك السياسي الخارجي.

-السياسة الخارجية للوحدات السياسية لا تحركها الأخلاق وإنما المصالح الوطنية أو القومية.

-كلما تحدث التوترات في العلاقات بين الدول تتبعها التأثيرات على مختلف الأصعدة.

### الإطار الزماني والمكاني:

تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين سنتي 1989 إلى سنة 2005م، واخترنا هذه الفترة بالذات اعتقاداً منا أنها من أبرز الفترات الجديرة بالاهتمام والدراسة لأن سنة 1989م، تعتبر بداية لنهاية القطبية الثنائية وبروز القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشرقي، وبالتالي أثر ذلك على بنية النظام الدولي وظهر ما يسمى: بالنظام الدولي الجديد، وبهذا تم وضع حد للحرب الباردة والتي كان العالم في مختلف مراحلها يحبس أنفاسه خوفاً من اشتعال لهيب حرب نووية مدمرة.

وباعتبار أن إيران موطن الإسلام الشيعي والسعودية موطن الإسلام السني، وتنافس المعسكرين الغربي والشرقي على مناطق النفوذ بهما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتركيز الولايات المتحدة الأمريكية عليهما وجعلها لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي عموماً والمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على وجه الخصوص، على المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة لها، أضف إلى ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001، وما كان لها من انعكاسات على الدولتين، والدعوات الأمريكية نحو الانفتاح وأزمة البرنامج النووي الإيراني التي لا زالت عالقة، كل هذه الظروف والأحداث جعلتنا نولي اهتماماً بهذه المرحلة البارزة من التاريخ السياسي لهذه الدولتين، وتفاعلها وأثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهاتهما، وكذا ردود أفعالهما حيال السياسة الأمريكية.

### أهمية الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع والمتمثل في: " أثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الإيرانية والسعودية 1989-2005 - دراسة مقارنة-"، انطلاقاً من كون السياسة

الخارجية تعد أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة لعدد من الدول وأخرى يعتبر فيها دور هذه الأخيرة ضمن السياسة العامة للوحدة السياسية هامشيا فقط، فالسياسة الخارجية تلعب وظيفة تنموية وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

كما تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة ومن أمثلة ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية للامحازة.

كما تلعب السياسة الخارجية دورا في تأمين المصالح الخارجية وتحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلى التقاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي، كما تلعب السياسة الخارجية دورا في إعطاء مكانة دولية رمزية للوحدة السياسية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، وتتمثل أهميتها كذلك في كونها تلعب دورا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على السلطة الداخلية، وبصفة عامة تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته.

ومن بين أهم الدوافع التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع للبحث فيه، هو محاولة التعرف على الجوانب الظاهرية والخفية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه البلدين والتي لاحظنا أن حدة الخطاب السياسي الأمريكي تجاه البلدين قد تصاعدت بشدة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا ما جعلنا نولي أهمية كبيرة للموضوع الذي أصبح حديث الساعة ويتداوله ليس أهل الاختصاص فقط وإنما عامة الناس خصوصا بعد ضرب أفغانستان والعراق، ومكانة هاتين الدولتين في السياسة الخارجية الأمريكية .

### المناهج والاقترابات المستخدمة في الدراسة:

استخدمنا منهج دراسة الحالة عندما درسنا النظامين السياسيين الإيراني والسعودي، ثم استعملنا المهج المقارن عندما قمنا بعملية المقارنة بين النظامين، ودراسة آثار السياسة

الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الإيرانية والسعودية، ومقارن هذه الآثار في كلا الدولتين، كما استخدمنا المنهج التاريخي عندما تعرضنا للمحة موجزة للتاريخ السياسي لإيران والسعودية.

ويرى الكثير من الباحثين أن منهج دراسة الحالة يعتبر بداية الطريق للمقارنة، ويعتبرون أنه جزء لا يتجزأ من المنهج المقارن.

أما فيما يتعلق بالافتراضات:

فقد استخدمنا اقتراب القيادة السياسية، وذلك لأننا تطرقنا إلى القيادات السياسية في كل من إيران والسعودية، ويتجلى ذلك عند دراستنا لمنصب الولي الفقيه (المرشد) في إيران، وأهم صلاحياته، وباعتباره يشكل مركز الثقل في النظام السياسي الإيراني، وفي السعودية عندما تطرقنا للقيادة السعودية التي تتجسد في شخصية الملك وحاشيته، وأهم صلاحيات المؤسسة الملكية.

وقد ذهب أنصار هذا الاقتراب إلى حد اعتبار المتغير القيادي متغيراً مستقلاً واعتبروا العمليات والنظم السياسية متغيرات تابعة.

وقد اعتمدنا على المداخل الثلاثة لاقتراب القيادة السياسية، كمدخل السمات الشخصية للقائد (المرشد والملك)، ومدخل المكانة أو الموقع والمقصود بذلك مكانة القائد داخل مؤسسات النظام، والصلاحيات التي يمنحها له الدستور وعلاقاتها المختلفة بالمؤسسات الأخرى. والمدخل البيئي، والذي يتمثل في أن البيئة الداخلية والخارجية وما تتضمنان من قيود على حرية وحركة القيادة.

وقد اعتمدنا على المداخل الثلاثة لتقوية القدرة على التحليل.

وكذا اقتراب الصفوة (النخبة)، والذي تعددت التعاريف حوله ومن أهمها: "الصفوة السياسية هم كبار موظفي الحكومة، والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والأرستقراطية".

وذلك لأن أنصاره يرون أن ما من مجتمع مهما بلغ من تطور على مختلف الأصعدة لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر وأكثريتها تخضع لحكم تلك الأقلية، ويسمون تلك الأقلية الحاكمة اسم: "الصفوة" أو "النخبة".

واقتراب التبعية، عندما درسنا العلاقات السعودية الأمريكية، والذي يتجسد في تبعية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية.

### صعوبات الموضوع:

المتعارف عليه أن مواضيع السياسة الخارجية وقضاياها يكتنفها الغموض والسرية ومن الصعوبة بمكان رصد مختلف الحثيات والوقائع المتعلقة بها وخصوصا إذا ما أردنا دراسة وتحليل اثار سياسة خارجية لدولة كبرى على عدد من الدول الصغرى، لكون أغلب تلك الاثار يصعب ملاحظتها والتعرف عليها إلا بعد مرور عشرات السنين هذا من جهة،

ومن جهة أخرى يتعذر على الباحث أن يفسر في غالب الأحيان أهم الدوافع التي أدت بدولة ما إلى اتخاذ مواقف وقرارات معينة إزاء دولة ما.

وهناك صعوبة أخرى واجهتنا في بحثنا هذا، والمتمثلة بالأساس في كثرة المراجع حول هذا الموضوع والتي حاولنا قدر الإمكان الإضطلاع على أغلبها لكي يتم الإلمام بالموضوع من كافة الجوانب والزوايا. غير أن الملاحظ أن المراجع حول السعودية قليلة إذا ما قورنت بالمراجع المتعلقة بالسياسة الأمريكية حيال إيران.

ونرجو من خلال هذا العمل المتواضع أن نوفق في الوصول إلى نتائج مرضية حول هذا الموضوع.

# الفصل الأول:

## الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

### الفصل الأول: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

سيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للسياسة الخارجية، وذلك بالتطرق لتعريف السياسة الخارجية ومختلف التعاريف الهامة التي قدمت حولها، وخصائصها وأنماطها وأهميتها ومحدداتها، هذا فيما يتعلق بالمبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتم التطرق فيه لأهداف وقضايا السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها، أما



المبحث الثالث فيتم التطرق من خلاله للمداخل النظرية التقليدية منها والحديثة، وكذا نظريات القرار السياسي الخارجي.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

### المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

قبل التطرق لتعريف السياسة الخارجية، لابد من الإشارة ولو بصفة موجزة لتطورها.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطوراً أساسياً من مجرد ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يسمى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط الدولي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية. كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، وبالذات الدول النامية.

وإزاء هذا التطور لم يعد المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطور التاريخي لسياسات الدول الكبرى ومحاولة فهم هذا التطور في إطار الظروف المحيطة به، كافياً لتفسير العديد من السياسات الخارجية، وبالذات السياسة الخارجية للوحدات الجديدة في النسق الدولي<sup>(1)</sup>

لذلك ظهرت محاولات لتقديم أطر علمية لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية تأخذ في اعتبارها هذا التطور. وقد تجسدت تلك الجهود في مجموعات بحثية يحاول كل منها أن يقدم إطاراً للتفسير. وقد بدأت تلك المحاولات بالجهود التي قادها "هارولد ومارجريت سيراوت"، والمجموعات البحثية الرائدة التي قادها "ريتشارد سنايدر"، "جيمس روزناو"، و"تشارلز هرمان"، والتي تفرع عنها العديد من المجموعات البحثية، وقد أثمرت تلك الجهود أدباً متكاملاً يحاول أن يفسر السياسة الخارجية بمختلف أبعادها تفسيرات علمية.

(2)

ومن الصعوبة بمكان أن نعطي تعريفاً جامعاً مانعاً شاملاً ودقيقاً للسياسة الخارجية لأن هذا المفهوم يثير جملة من الإشكاليات والقضايا.

---

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، 1989)، ص 1.

2- لويد جنسن، المرجع نفسه، ص 1.

وقد كرس أعمال كثيرة لدراسة السياسة الخارجية و تحليلها ، والمتمثلة في ظهور العديد من المحاولات الهادفة إلى تفسير ظاهرة السياسة الخارجية ، وقد تجسدت تلك المحاولات في جهود المفكرين الذين سبق ذكرهم ، وقد تكللت تلك الجهود بتقديم إطار متكامل ، يحاول أن يقدم تفسيراً للسياسة الخارجية ، وقد تخطى هذا التفسير الآراء و الأفكار التقليدية حول موضوع السياسة الخارجية التي هي: أحد فروع علم العلاقات الدولية، وتختص بوصف و تحليل الاستراتيجية أو الأعمال المستقبلية التي ينوي صانعو القرار في دولة ما تبنيها تجاه أطراف النظام الدولي خاصة الدول القومية ذات السيادة ، بهدف تحقيق أهداف محددة تحقق المصلحة القومية للدولة محل الدراسة.(1)

فالساسة الخارجية في الواقع انعكاس للظروف البيئية المحيطة بأبعادها المحلية والدولية، ومختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(2)

وبعض النظر عن آراء المدرستين الفكريتين السابقتين وغيرهما من الآراء الأخرى ، فإنه يمكن القول بأن السياسة الخارجية كعملية تعكس وجود عدة مراحل أو خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-إن الدول تترجم في العادة مصالحها القومية إلى مبادئ وأهداف محددة عند تبني سياسة خارجية معينة .

2-إن صانعي القرار يأخذون بطبيعة الحال الظروف البيئية المختلفة على المستويين الداخلي و الخارجي ، نظراً لما لذلك من تأثير مباشر وغير مباشر على الأهداف المراد تحقيقها من جراء تبني سياسة خارجية معينة.(3) .

3-تقييم و تقدير قدرات الدولة و مواردها المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المنشودة.

4-قيام صانعي القرار بتطوير خطة عمل أو استراتيجية تتماشى وإمكانيات الدولة ، بحيث يمكن التعامل مع البدائل المتاحة بعقلانية كافية تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة.

---

<sup>1</sup> مصطفى عبد الله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية : مفاهيم مختارة ، (بنغازي:الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية ، 1425هـ) ، ص، 113

<sup>2</sup> مصطفى عبد الله خشيم ، المرجع نفسه ، ص، 229 .

<sup>3</sup> مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سبق ذكره ، ص، 113 .

5-قيام أجهزة الدولة المختلفة بمراجعة وتقييم دوري للتقدم الذي تحققه الأجهزة المسؤولة عن تحقيق أهداف السياسة الخارجية. (1)

وهذه الخطوات المشار إليها ، قد لا تتبعها الدول بنفس الطريقة والترتيب، حيث أن بعض الخطوات قد تتبناها الدول مجتمعة في نفس الوقت. ونظرا لأن الظروف البيئية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الداخلي و الخارجي في حال تفاعل وتغير مستمر، فإن عملية صنع السياسة الخارجية هي أيضا في حال ديناميكية مستمرة (2) وكما سبق وأن أشرنا في البداية أن مفهوم السياسة الخارجية لا يوجد اتفاق حوله، فيعرف بعض الدارسين في هذا المجال تعريفا شديدا العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات . ومن أمثلة ذلك التعريف الذي قدمه "حامد ربيع" ، إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها :

"جميع صور النشاط الخارجي ، حتى ولو لم تصدر من الدولة كحقيقة نظامية . إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية". (3) طبقا لهذا التعريف ، تنصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات . ومن البديهي أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية .

أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج و الأدوار والأهداف و السياسات بالإضافة إلى الأنشطة.ومن ثم فإن المرادفة بين السياسة الخارجية و النشاط الخارجي ينتهي بنا إلي النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك الباب الواسع الذي يفتقر إلى حدود منهجية. (4)

وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة. ومن أنصار هذا الاتجاه "مودلسكي" الذي يعرف

1 مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سبق ذكره ،ص، 230 .

2 مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سبق ذكره ،ص، 114 .

3 محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ، ط. 2 ، 1998 ،ص، 7 .

4 محمد السيد سليم ، المرجع نفسه ،ص، 7 .

السياسة الخارجية على أنها: " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات".

ويتميز هذا التعريف بأنه لم يرادف بين الأنشطة الخارجية عموما وبين السياسة الخارجية، ولكنه حدد نوعا معينا من تلك الأنشطة، وهي المرتبطة بتغيير سلوكيات الدول الأخرى وأقامة أنشطتها، غير أن الأنشطة لا تشكل إلا جزء من أجزاء السياسة الخارجية، هذا فضلا عن غموض مفهوم "الأنشطة" ذاته، وصعوبة تحديد مكوناته. (1)

وهناك من حدد مفهوم السياسة الخارجية في السلوكيات والتصرفات التي تقوم بها الدول، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر "تشارلز هيرمان" الذي يرى أن السياسة الخارجية مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية، التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون فيقول: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية". (2)

ويقدم "جيمس روزناو" أكثر التعريفات شمولا، فهو يعرف السياسة الخارجية على أنها : منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا. (2)

---

1 محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 8.

2 محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص، 9.

2 محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 11.

وفي مقام آخر يعرفها "روزناو « Rosnau.James " بأنها: "ذلك المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي ، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية ، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها" . وبصفة عامة ، فإن أي سياسة خارجية ، تتطلب وجود أجهزة تساهم في إعدادها و تنفيذها على ضوء الخيارات و الثوابت و الإستراتيجيات التي تتحكم في هذه السياسة.(1)

ويعرف "مارسيل ميرل" السياسة الخارجية بأنها : " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح ما وراء الحدود".

ومن هذا التعريف نستطيع أن نستنتج بأن السياسة الخارجية هي قرارات و أفعال ، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج و أفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود . فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ و أفعال تتخذها هيئات و مؤسسات داخل الدولة .(2)

فالسياسة الخارجية لدولة ما هي إلا رعاية مصالحها خارج حدود الدولة، ولذلك فهي عبارة عن:1-صياغة المصالح في كل متناسق انطلاقاً من وجهة النظر عن الحياة والنظرة الاستراتيجية،أو تحقيق المنافع للأمة بأكملها أو لفئة من فئاتها،وصياغة تلك المصالح في أهداف قابلة للتحقيق بوضع العلاقة السببية بين ما هو موجود وما يراد تحقيقه.

2-تحديد مستوى السياسة الخارجية وذلك بدراسة المصالح وتصنيفها في سلم أولويات إلى مصالح حيوية ومصالح ثانوية،وبيان كيفية حملها خارج حدود الدولة بدراسة أثر ذلك على مصالح الدول الأخرى وبالتالي على تلك الدول.(1)

---

<sup>1</sup>الحسان أبو قنطار،العلاقات الدولية،(الدار البيضاء،دار توبقال،ط.2،1990)،ص،63.

<sup>2</sup>سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،(عمان:دار وائل للنشر،2000)،ص،15 .

محمد موسى،أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي،ج،2،(بيروت:دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع،1993)،ص،22 .

والسياسة الخارجية لا تعدو أن تكون برامج العمل للدولة في المجال الخارجي . وهي إما أن تحدد القيادات الخارجية في الدولة أهداف هذا البرنامج تحديدا فلسفيا كالسعي إلى خير الإنسانية، كما كان يفعل الساسة الأمريكيون بصدد هدف السياسة الخارجية الأمريكية فيما قبل الالتجاء إلى سياسة القوة بعد الحرب العالمية الثانية ، وحينئذ تختار الوسائل على مقتضى طبيعة هذه الأهداف فسنفصح المجال " للدراية الشخصية " في هذا الاختيار وإما أن يحرص القائمون على إعداد برامج السياسة الخارجية على الإستفادة من العلم بحقيقة الظواهر الدولية، حتى يتحقق لوسائل هذه السياسة أكبر قدر من الفاعلية فيختارون الوسائل وفق تلك الحقيقة فينكمش دور الدراية الشخصية في اختيار الوسائل ويظهر دور العلم في رسم السياسة الخارجية.(1)

ويمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته.(2)

ويعرف كل من "غراهام ايفانز" و"جيفري نوينهام" « GRAHAM EVANS »

« JEFFREY NEWNHAM » السياسة الخارجية بأنها: " هي النشاط الذي تقوم به

الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل.وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي.ويفيد مصطلح "الحدود" (Boundary) ضمنا أن القائمين على صياغة السياسة الخارجية يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين:بيئة داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية.لذا

---

<sup>1</sup>محمد طه بدوي و ليلي أمين،مبادئ العلوم السياسية (الإسكندرية:الدار الجامعية،1998)،صص،418-419 .

<sup>2</sup> ثامر كامل الخزرجي،العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات،(عمان:دار مجدلوي للنشر والتوزيع،ط،1،2005)،ص،61 .

فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة".<sup>(1)</sup>

ومن التعريفات الدقيقة والتي يمكن أن تكون محيطية بظاهرة السياسة الخارجية، ينظر هذا التعريف للسياسة الخارجية من ناحية الهدف المتوخى منها، فيرى أنها: "السعي نحو احتواء الآخرين والبحث عن مصادر القوة بجميع الوسائل، و تحقيق السيطرة من خلالجميع المسالك.بمعنى آخر أن السياسة الخارجية هي أداة السيطرة والقوة، بل هي بطبيعتها السيطرة والقوة ذاتها. وهذا لأن السياسة أو العمل الخارجي-كما يقول:

"موريس كوف دومرفيل"- "Maurice Couvre" وزير خارجية فرنسا في عهد الجنرال "ديغول" 1958-1968-، ليس غاية في حد ذاته، فهذا العمل يجد مكانه في مجموعة من المظاهر، ولكن السياسة الخارجية هي بدون شك التعبير عن كل ما تبقى من مظاهر.<sup>(2)</sup>

ويقول "عبد الفتاح عوض": "تكمن السياسة الخارجية في اختيار المصالح القومية من خلال التجانس والتوافق بين هذه المصالح التي توضع موضع التنفيذ، وبالتالي فإن أي سياسة خارجية يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة مراحل:التصور والمحتوى والتنفيذ، إذ تقوم المرحلة الأولى على التقويم الاستراتيجي لماهية الأهداف المطلوبة والمتاحة، مع الأخذ في الاعتبار

---

1 غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي:مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط1، 2004)، ص، 245.

<sup>2</sup> محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة:دراسة في المفاهيم والنظريات،(بنغازي:دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999)، ص، 129.

طبيعة النظام الدولي والمرحلة الثانية هي ناتج ورد فعل على التقييم. أما المرحلة الثالثة فهي تشمل على المقومات والية التنسيق الداخلي للدولة، والوسائل التي تمكن الدولة من نقل آرائها ورغباتها إلى دول أخرى." (1)

ويقول "مجد الهاشمي": "تتشعب الآراء حول السياسة الخارجية، ويمكن أن نحددها بأنها نشاط للأداة الحكومية في نطاق الأسرة الدولية، جوهرها السعي نحو السيطرة والاستحواد وانتزاع المكاسب وحماية الدولة من أي عدوان متوقع عن طريق مؤسسات منتخبة وأدوات فاعلة لتحقيق الأهداف المرسومة." (2)

كما أن السياسة الخارجية وما يرتبط بها من نشاطات وأعمال، عملية صعبة التقييم نظرا للأسباب التالية:

- 1- إن الأهداف و المزايا التي تسعى الدول إلى تحقيقها في إطار تبنيها لسياسة خارجية معينة ، لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن النتائج طويلة الأجل .
- 2- إن تأثير السياسة الخارجية لدولة ما على الدول الأخرى، عملية صعبة التقييم، نظرا لتعدد وعدم إمكانية الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة.

---

<sup>1</sup> عبد الفتاح عوض، "مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسية"، مجلة الدبلوماسية، ع، 18، ديسمبر 1996، ص، 42 .  
<sup>2</sup> مجد هاشم، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2003)، ص، 23 .



3- إن النتائج المترتبة على تبني سياسة خارجية معينة، تجسد في العادة وجود خليط من النجاح و الفشل ، وبالتالي يصعب القول بان السياسة الخارجية ناجحة أو غير ناجحة بالمرة.(1)

### علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم التالية:

#### 1-السياسة الخارجية والأمن القومي:

كما يقترن مفهوم السياسة الخارجية عادة بمفهوم سياسي آخر هو مفهوم الأمن القومي. -National Security، على اعتبار أن من أولويات أهداف السياسة الخارجية تحقيق المصالح القومية أو حماية الأمن القومي للدولة.(2)

#### 2-السياسة الخارجية والمصلحة القومية:

كما أن مفهوم المصلحة القومية هو الآخر له ارتباط وثيق بالسياسة الخارجية، على اعتبار أن أهم أهداف السياسة الخارجية لأي وحدة دولية هو الحفاظ على مصالحها القومية و تحقيقها.(3)

#### 3-السياسة الخارجية والدبلوماسية:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية فبينما يرى "هانس مورجانتاو"أنهما غير مختلفتين، باعتبار أن الدبلوماسية تقوم بصياغة السياسة الخارجية، في حين يرى "نيكولسون" Nicolsson أن الدبلوماسية والسياسة

---

<sup>1</sup> مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1425هـ)، ص، 115 .

<sup>2</sup> مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص، 230 .

-لمزيد من التفصيل حول عناصر الأمن القومي، أنظر: حسن رشوان، "الدبلوماسية . . والأمن القومي"، مجلة الدبلوماسية، ع، 13، أبريل 1990، ص، 34 .

<sup>3</sup> مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سبق ذكره، ص، 147 .

الخارجية شيئان مختلفان. وهذا الاختلاف يستلزم معرفة السياسة الخارجية من حيث كيفية رسمها واتخاذ القرارات فيها.<sup>(4)</sup>

وحيث أن السياسة الخارجية تتعلق بسلوكيات الوحدات الدولية في البيئة الخارجية وعليه فإنه، بدون شك، توجد علاقة ارتباط، إلى حد كبير، بين مفهوم الدبلوماسية ومفهوم السياسة الخارجية، فهما عنصران متلازمان ومتكاملان.

فالدبلوماسية هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بل أنها تعد من أهم وأبرز هذه الأدوات، كما أن عملها يتطلع إلى خارج الحدود.<sup>(5)</sup>

لذا فالفارق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية هو أن الأخيرة تضعها المؤسسات الدستورية في الدولة ممثلة في رئيس الدولة والوحدات القرارية المختلفة، تعبيرا عن إرادة الشعب ومصالحه، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيقها، والدبلوماسي هو عماد رجل السياسة في تنفيذ المنهج الذي يخطه لتسيير الدولة بمقتضاه في علاقاتها السلمية وبما يؤمن أهدافها ويحمي مصالحها.<sup>(1)</sup>

والعلاقة الارتباطية الكبيرة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية انعكست على الاستعمال الشائع لكلمة "دبلوماسية" إلى الحد الذي أخذ فيه البعض يستعمل هذه الكلمة كمرادف لتعبير "السياسة الخارجية". ويظهر ذلك بشكل ملحوظ في الأوساط الإعلامية، بل حتى في الأوساط الأكاديمية.<sup>(2)</sup>

#### **4- السياسة الخارجية والاستراتيجية:**

هناك ارتباط وثيق بين مفهومي السياسة الخارجية والاستراتيجية، وهذه الأخيرة بالمعنى الدقيق هي استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية. ويعرفها كلاوزفيتس - Karl Van Clausewitz - بأنها قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور الخاص بالمصلحة الوطنية. وفي هذا كتب - كلاوزفيتس - يقول: "الحرب يجب أن تكون مطابقة تماما

<sup>4</sup> يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (بيروت: دار النهضة العربية، ط. 1، 2002)، ص، 19.

<sup>5</sup> زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، (بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999)، ص، 31-32.

<sup>1</sup> ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)، ص، 76.

<sup>2</sup> زايد عبيد الله مصباح، مرجع سبق ذكره، ص، 32.

للنوايا السياسية، ولا بد أن تتكيف السياسة مع الوسائل الحربية المتوفرة بهذا تكون الاستراتيجية، فهذا المعنى الشامل، هي قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية".<sup>(1)</sup>

ومن هنا يمكن القول في شأن مفهومي الاستراتيجية و الدبلوماسية، أن الأولى تعني فن الإكراه وأن الثانية تعني فن الإقناع، وكوسيلتين لهدف واحد هو إخضاع الآخرين تحقيقاً للمصلحة الوطنية. وتعتبر كل من الدبلوماسية والاشتراتيكية أدوات السياسة والقوة هي وسيلة هذه السياسة وهدفها. إنها في نهاية المطاف —وحدة السياسة الخارجية.<sup>(2)</sup>

## 5- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

يقول "سعد حقي توفيق": "يمكن التفريق بين مفهومي السياسة الخارجية والسياسة الدولية، وذلك أن عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية، فعناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الأخرى، وهكذا "فعنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية ولكل منهم مجاله الخاص في الدراسة".<sup>(3)</sup>

ويقول كذلك: "...إن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأم لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية، وهذه بدورها تخلق العلاقات الدولية".<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> عبد العزيز جراد، مرجع سبق ذكره، ص، 101 .  
-لمزيد من التفصيل حول مفهوم الاستراتيجية، أنظر :  
فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط، 1، 2004)، ص، 634 .  
<sup>2</sup> محمد طه بدوي و ليلي أمين، مبادئ العلوم السياسية  
(الإسكندرية :الدار الجامعية، 1998)، ص، 400-401 .  
<sup>3</sup> سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان :دار وائل للنشر والتوزيع، ط، 3، 2006)، ص، 20-21 .  
<sup>4</sup> سعد حقي توفيق، المرجع نفسه، ص، 22 .

ونظرا لتعدد التعريفات واختلاف جوانب التركيز فيها يعكس في حقيقة الأمر تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، أضف إلى ذلك تعدد أبعادها، فالسياسة الخارجية عكس السياسة الداخلية لا تخضع لقوانين وتشريعات داخلية ملزمة، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة. كما تختلف السياسة الخارجية للدولة باختلاف من يتم التعامل معهم نفس الشيء بالنسبة لقضايا التعامل الخارجي.<sup>(1)</sup>

ويمكننا أن نستنتج من التعريفات المقدمة أن السياسة الخارجية لأية وحدة سياسية هي عبارة عن: "برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات." كما أن الإحاطة بالسياسة الخارجية تستلزم معرفة جانبين رئيسيين:

صياغة تلك السياسة من جانب وعملية تنفيذها على المستوى الدولي من جانب آخر.<sup>(2)</sup>

### **المطلب الثاني: خصائصها وأنماطها**

**(1)- خصائص السياسة الخارجية:** للسياسة الخارجية مميزات عديدة، نذكر منها:

#### **(1)-تمتاز بالطابع الواحدى:**

السياسة الخارجية تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الأخرى. وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر. فموضوعات علم العلاقات الدولية تشمل كل القضايا التفاعلية، كالصراع الدولي، والسباق نحو التسلح وغيرها. أما موضوعات علم السياسة الخارجية، فإنها تنصرف

---

<sup>1</sup> عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، ص، 223 .

<sup>2</sup> عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص، 20 .

إلى المؤثرات الداخلية والخارجية في تلك السياسة والقضايا السياسية والثقافية التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الخارجي.<sup>(1)</sup>

## (2)-الطابع الرسمي للسياسة الخارجية:

تصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي عادة عملية تتكون من مسارات طويلة تشترك فيها أجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطان التشريعية والتنفيذية. ويختلف ذلك من نظام لآخر حسب طبيعة نسق الحكم، وعموما فالسلطة التنفيذية لها دور رئيس في صياغة السياسة الخارجية، ولكنه دور مقيد حسب طبيعة النسق السياسي.<sup>(2)</sup>

## (3)-الطابع العلني للسياسة الخارجية:

والمقصود به أن برامج العمل الخارجي، هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة. فهذه البرامج لم تتكون عفويا أو صدفة، ولكن صانعيها قصدوا اتباعها لتحقيق أهداف معينة، واعترفوا بمسؤولياتهم عنها. فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك التصرفات التي قصدها صانعو السياسة الخارجية. ومن غير الجائز الاستدلال على السياسة الخارجية من النتائج غير المقصودة الناتجة عنها.<sup>(3)</sup>

## (4)-الطابع الاختياري للسياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية بعنصر الاختيار، فاختيار القرار يرتبط في أساسه بمعايير يمكن اللجوء إليها في عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية، فالتركيز على قرار بذاته لا بد وأن يكون نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يحمله مضمون القرار من رموز، وفي إطار التصور العام لما يترتب على الأخذ به من مخاطر، وما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، وخصوصا أن هذا الاقتناع لا يتحقق إلا بعد مشاورات ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار.<sup>(1)</sup>

## (5)-الطابع الهدي للسياسة الخارجية:

---

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 13.  
<sup>2</sup> سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص 16.  
<sup>3</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 18.  
<sup>1</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

تحتوي السياسة الخارجية على مجموعة من الأهداف، وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ومن ثم من الصعب تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف، أولاً تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.<sup>(1)</sup>

وتعتبر أهداف السياسة الخارجية تابع من توابع المصلحة الوطنية، وفيما يتعلق ببناء أهداف السياسة الخارجية، يتم تحديد أهداف طويلة الأمد للسياسة الخارجية، كما توضع أولويات للأهداف، وقد تقتضي الضرورة التضحية ببعض الأهداف لصالح تحقيق أهداف أخرى أهم، كما يتم التمييز بين الأهداف الفعلية والأهداف المعلنة، بمعنى أن ضرورات السياسة الدولية قد تقتضي الإعلان عن أهداف معينة، وعدم الإعلان عن أهداف أخرى وفقاً لضرورات هذه السياسة، وعادة ما تتماشى أهداف الدولة مع احتياجاتها الفعلية.<sup>(2)</sup>

وهناك صعوبة تتمثل في التجريد في رسم أهداف السياسة الخارجية، أي عادة توضع الأهداف مجردة عن الظروف، والتجريد يبعدها عن الواقع، كما أن الظروف تتجدد باستمرار، لذلك فإنه على الدولة أن تضع الأهداف وتعمل على خلق الظروف المناسبة لتحقيقها.<sup>(3)</sup>

#### (6)-الطابع الخارجي للسياسة الخارجية:

إن برنامج السياسة الخارجية وإن كان يصاغ داخل حدود إلا أنه يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف خارج حدود الدولة في المجال الدولي. ومن هنا فإن موضوعات السياسة الخارجية تقع خارج حدود الدولة وسيطرتها، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، التي تصنف على أنها سياسة خارجية طالما أنها تهدف إلى تحقيق

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 23.

<sup>2</sup> محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (القااهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1988)، ص، 451.

<sup>3</sup> محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، (بيروت: دار البيارق للنشر، 1993)، ص، 27.

أهداف خارج حدود الدولة بشكل علني وصريح حتى وإن كانت تلك السياسة تهدف في النهاية إلى تحقيق أهداف داخلية.<sup>(1)</sup>

ويقول "محمد نصر مهنا": " فالسياسة الخارجية للدول هي برنامج للعمل، هي أفكار عن أهداف الدولة في الخارج وعن وسائلها في تحقيق هذه الأهداف. وهي بهذا الوصف عمل من أعمال السياسة، إنها تحدد بقرارات ومن ثم لا بد أن يكون لشخصية واضعها دور في تحديد مضمونها." <sup>(2)</sup>

**(2)-أنماط السياسة الخارجية:** ومن أهم أنماط السياسة الخارجية، الانعزال أو الانكفاء، الحياد، عدم الانحياز، والأحلاف. وهذه تشكل الأنماط التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى. <sup>(3)</sup>

### **(1)-الانعزال والانكفاء:**

نمط من السياسة الخارجية يتميز بمحدودية وقصر مشاركة الوحدة السياسية في المجال الخارجي أصلاً، وترفض هذه الأخيرة من خلال تبنيها لهذا النمط التغلغل الخارجي وتتفادى الارتباطات العسكرية وحتى الدبلوماسية الخارجية.<sup>(4)</sup>

كما أن الدولة تنتهج سياسة الامتناع (Policy of Abstraction) تجاه التفاعلات الحادة والكثيفة في النظام الدولي (نقاط النزاع مثلاً)، بحيث تحاول البقاء على الهامش وعدم البروز ومحاولتها عدم تبني سياسة تجرّها إلى مواقف قد تفرض عليها سلوكية نشطة في إطار القضايا التي تتسم بالتفاعلات الكثيفة. وقد لعبت الحواجز الطبيعية في الماضي (الجبال، البحار والمحيطات) دوراً هاماً في عزل الدول وحمايتها من الأخطار. ولكن

---

<sup>1</sup> عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سبق ذكره، ص، 229.

<sup>2</sup> محمد نصر مهنا، الوجيز في البحوث السياسية والإعلامية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 2، 1999)، ص، 55.

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص، 160.

-لمزيد من التفصيل حول العوامل الرئيسية التي تحدد أنماط السياسة الخارجية أنظر، المرجع نفسه.

<sup>4</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 117.

التكنولوجيا الحديثة أسقطت العامل الجغرافي كحاجز يساهم في انعزال أو انكفاء الدولة.<sup>(1)</sup>

وتقوم سياسة الانعزال كذلك على عزوف الدولة عن بناء قوة عسكرية هجومية، واكتفائها بالإمكانات الاقتصادية المتاحة أمامها، وقد اتجهت بعض الدول نحو سياسة العزلة لتفادي الدخول في الحروب.<sup>(2)</sup>

2- **عدم الانحياز:** نمط من السياسة الخارجية يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ولكن مع تنويع الشركاء الخارجيين، وتفادي الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى.<sup>(3)</sup>

وقد برزت هذه السياسة (عدم الانحياز) لتشكل اتجاها ثالثا في السياسة الخارجية، وقد اعتمدتها دول العالم الثالث بغية عدم دعم كتلة معينة من الكتل المتنافسة والمتصارعة دوليا، وللتحرر من السيطرة الاستعمارية القديمة والجديدة، وللتخلص من آثارها في التمييز العنصري والتبعية السياسية والاقتصادية.<sup>(4)</sup>

### 3- نمط التحالفات:

وهو نمط من السياسة الخارجية يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، مع تركيز تلك المشاركة على قوة خارجية رئيسية، والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي ومن ثم يزداد مستوى التغلغل الخارجي، والذي يتخذ شكل التحالفات العسكرية<sup>(5)</sup> وتؤثر سياسة التحالفات في السياسة الخارجية للدولة على النحو التالي:

1- إصباح السياسة الخارجية للوحدة السياسية بسمات وتوجهات معينة مما يفقدها

بعض الغموض والسرية المفيدتين أحيانا في سياسات أو مواقف معينة.

2- الحد من مرونة الدولة في العديد من القضايا والميادين وبالتالي تفرض قيودا على

سياسات معينة.

---

<sup>1</sup> ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 161-162 .  
<sup>2</sup> عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003)، ص 121 .  
<sup>3</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 117 .  
<sup>4</sup> عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 121 .  
<sup>5</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 117 .



3-تكسبها في بعض الأحيان قوة في سلوكياتها ومواقفها.

4-تساعد على تصنيفها في خانة معينة من وجهة نظر الغير مما قد يدفع بهذا ،الغير إلى تأثر موقفه تجاه هذه الدولة بشكل مسبق قد يكون إيجابيا أو سلبيا نتيجة الصورة المكونة والناتجة عن تصنيفها.(1)

#### 4-الاعتماد على الذات(أو الحياد):

نمط يتميز بمحدودية المشاركة الخارجية ،مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة،ومحاولة تفادي الوحدة السياسية للتدخل أو التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل.(2)

وتحقيق الحياد مشروط بتحقيق واجبين هما:

- واجب "الامتناع" الذي تحدد منذ أواخر القرن الثامن عشر والذي يفرض على الدولة المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة(الدعم اللوجستيكي) إلى أحد طرفي النزاع،وعدم قبولها باستخدام أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد طرفي النزاع.

-واجب التجرد والذي بموجبه ينبغي على الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع أطراف النزاع ،ومن حقوق الدول المحايدة على الآخرين احترام ترابها الوطني وسيادتها،وكذلك حريتها في إقامة العلاقات التجارية مع الدول المتنازعة وغيرها.(3)

1 ناصيف يوسف حتي،مرجع سبق ذكره ،ص،171 .

2 محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ،ص،113 .

3 ناصيف يوسف حتي،المرجع نفسه ،ص،163 .

-وحول الحقوق المعترف بها لصالح دول الحياد الدائم ،أنظر :  
- مصطفى عبد الله خشيم ،موسوعة علم العلاقات الدولية : مفاهيم مختارة ، (بنغازي:الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية ،1425هـ) ،ص،99 .

-من أهم صور الدور التي تقدمها الدول لذاتها في السياسة الخارجية :1-حامي المنطقة .2-المحب للسلام .3-الزعيم الإقليمي .4- المتميز عن حلفائه .5-الحليف الموثوق

6-زعيم تيار أو اتجاه دولي عام .7-المستقل النشط .8-النموذج أو قلعة الثورة .

9-الدولة المنبوذة في محيطها .10-القائد التنموي .11-الجسر الدولي .12-الموازن الدولي .13-قائد التكامل الإقليمي .14-المعادي لإيديولوجية .ولمزيد من التفصيل أنظر :-ناصر يوسف حتي،مرجع سبق ذكره ،ص ،172-175 .

## المطلب الثالث: أهميتها ومحدداتها

### 1- أهمية السياسة الخارجية:

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الأساسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تحتوي على صنع القرارات المتعلقة بالكيان الإقليمي للدولة وأمنها الوطني، وتختلف أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة من دولة لأخرى. فهي تعتبر آلية رئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة بالنسبة لبعض الوحدات. بينما تحتل مكانا هامشيا بالنسبة لدول أخرى في تحقيق أهداف سياستها العامة. (1)

وفي الحالات التالية تمثل السياسة الخارجية للدولة موقعا رئيسيا في السياسة العامة:

1- أن تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، وذلك من خلال انتهاجها لسياسة خارجية قائمة على جلب المساعدات الاقتصادية.

2- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.

3- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تأمين المصالح. (2)

وذلك من خلال: " تحديد محتوى السياسة الخارجية بدراسة المصالح وتصنيفها في سلم أولويات إلى مصالح حيوية وأخرى ثانوية، وبيان كيفية حملها خارج حدود الدولة بدراسة أثر ذلك على مصالح الدول الأخرى وبالتالي على تلك الدول. " (3)

4- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي وذلك من خلال تركيز صانع السياسة الخارجية على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التقاف أفراد المجتمع حول صانع السياسة الخارجية.

5- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتلاءم مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.

---

1- محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 50-52 .  
1 محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط 2 ، 1998 ) ، ص 78 .  
2 محمد السيد سليم ، المرجع نفسه ، ص 78-79 .  
3 محمد موسى ، أضاء على العلاقات الدولية والنظام الدولي ، ج 1 ، (بيروت : دار البيارق للنشر و الطباعة والتوزيع ، 1993 ) ، ص 22 .

6- أن تلعب السياسة الخارجية دورا سياسيا داخليا وذلك من خلال تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية.<sup>(1)</sup>

وهذا ما تلعبه في دول العالم الثالث. فالأنظمة السياسية في هذه الدول تعتمد على السياسة الخارجية كأحدى المصادر المتممة لشرعيتها السياسية في الداخل، وبالتالي كسب التأييد الشعبي لتوجهاتها وسياستها الداخلية، وذلك من خلال التأكيد على المكانة الخارجية التي تحتلها الدولة بين الدول، وكذلك عن طريق جلب الاستثمارات الخارجية لتحسين الظروف المعيشية.<sup>(2)</sup>

وفي حالات أخرى قد تلعب السياسة الخارجية دورا هامشيا في السياسة العامة للدولة:

1- دول الحياد القانوني كسويسرا مثلا.

2- الدول التي استسلمت للهزيمة العسكرية.

3- الدول محدودة الموارد إلى حد كبير مما لا يمكنها من اتباع سياسة خارجية نشيطة.

4- الدول الصغيرة المنضوية تحت لواء الأحلاف، فهذه الدول مجبرة على مسايرة القرارات السياسية الخارجية للدول الكبرى في الحلف، واقتصار دورها في مجرد تأييد تلك القرارات.

5- الدول الصغيرة التابعة اقتصاديا مثل: "كينيا والبيرو".

6- الدول التي تمر بمرحلة تغير جذري وكلي. كالاتحاد السوفيتي في المرحلة الستالينية.

7- الدول المنبوذة من المجتمع الدولي كجنوب إفريقيا خلال مرحلة التمييز العنصري.

8- الدول المعزولة جغرافيا مثل: "منغوليا وبوتان".<sup>(3)</sup>

**استقلالية السياسة الخارجية:**

---

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

<sup>2</sup> عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، ص 225.

<sup>3</sup> عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، المرجع نفسه، ص 232.

- يمكننا التعرف على أهمية السياسة الخارجية، اعتمادا على مؤشرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، لمزيد من التوضيح أنظر: - محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 84-85.

يضم مفهوم الاستقلالية في السياسة الخارجية على بعدين رئيسيين: البعد الأول يرتبط بالاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية. أما البعد الثاني، فإنه ينصرف إلى الاستقلال الداخلي للسياسة الخارجية. فإذا صاغت الدولة سياستها الخارجية اعتماداً على مبادرتها الذاتية ونفذتها بمفردها يمكننا القول أنها تتمتع بدرجة من الاستقلالية أكثر من الدولة التي تصوغ سياستها الخارجية كرد فعل للضغوط الخارجية.<sup>(1)</sup>

وتتميز سلوكيات السياسة الخارجية للدول الكبرى والدول شبه المعزولة عن النظام الدولي بطابع أكثر استقلالية من سلوكيات السياسة الخارجية لغيرها من الدول. فتفاوت الموارد المتاحة لتنفيذ السياسة الخارجية، ودرجة اندماج الدولة في شرعية النظام الدولي تؤثر إلى حد كبير في استقلالية سياستها الخارجية.<sup>(2)</sup>

والبعد الثاني لاستقلالية السياسة الخارجية والمتمثل في استقلاليتها الخارجية، أي قدرة صانع السياسة الخارجية على تغيير تلك السياسة دون أن يلقي معارضة قوية من الرأي العام مثل: تغيير السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات من العداء لإسرائيل إلى الصلح معها. والأنظمة المشابهة لهذا النظام تتمتع باستقلالية داخلية كبيرة.<sup>(3)</sup>

## 2- محددات السياسة الخارجية:

1- الخصائص القومية: والمقصود بها هنا الإمكانيات المتاحة للدولة أو عناصر قوتها.

### أولاً: العوامل الجغرافية:

تحتوي العوامل الجغرافية على مجموعة من العوامل الفرعية أبرزها الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس، وتؤثر مختلف هذه العناصر على السياسة الخارجية للوحدة السياسية بشكل أو بآخر، كما تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية.<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 84-85. وقد ميزت "مارغريت هيرمان" بين ثلاثة أشكال من سلوك السياسة الخارجية، وهي السلوك المستقل والسلوك المترابط والسلوك المختلط، لمزيد من التفصيل حولها، أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 85.

<sup>2</sup> محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 86.

<sup>3</sup> محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 86.

<sup>4</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998)، ص 149-150.

ويحتل الموقع الجغرافي، والخلفية التاريخية كذلك، أهمية كبيرة في فهم السياسة الخارجية للوحدات السياسية الصغيرة حديثة التطور. وقد أشار الدبلوماسي الألماني، "هور فون كوهلمان"، أن: "الموقع الجغرافي والتطور التاريخي يشكلان عاملين تقريريين أساسيين في السياسة الخارجية. وبغض النظر عن التغييرات السريعة (الكاليدوسكوبية) للأحداث المعاصرة، وبغض النظر كذلك عن شكل الحكومة المقامة أو الحزب السياسي الذي في السلطة، فقد كانت السياسة الخارجية لبلد ما عبارة عن ميل طبيعي للعودة، ثانية وثالثة، إلى نفس الانحيازات العامة والأساسية." ويرى كذلك "جول كامبون" أن: "الموقع الجغرافي لأمة (دولة) ما... هو العامل الأساسي في تكوين سياستها الخارجية، وهو السبب البسيط الذي يجعل لها في الأصل سياسة خارجية." (1)

يقول "عبد المعطي أحمد عمران": "...يجب أن نأخذ في الاعتبار أن قيمة الموقع الجغرافي السياسية والإستراتيجية متغيرة بصفة مستمرة، نتيجة لتغير العوامل والظروف..." (2)

وتضم العوامل الجغرافية: 1- الموقع الجغرافي (ويحتوي على مواقع المرور الدولي، المواقع المطلة على البحار).

2- المساحة الجغرافية.

3- التضاريس الجغرافية.

وحول دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية، يقول: "أحمد خضير الزهراني": "تعد البيئة الجغرافية (المجال الجغرافي) عاملاً مهماً وأداة أساسية في تصوير السياسات الخارجية للدول حيث تعد البيئة الجغرافية بمثابة الإطار الذي تستمد منه السياسة الخارجية قدراً من دوافعها ومسبباتها ذلك أن البيئة الجغرافية تساهم في تحديد أولويات الاهتمامات الخارجية للدولة من ذلك أن وجود دولة في منطقة جغرافية معينة تسودها

---

<sup>1</sup> حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط. 1، 1982)، ص 94-95.

<sup>2</sup> عبد المعطي أحمد عمران، "الأهمية السياسية للموقع الجغرافي: مع التطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الدبلوماسي، ع، 05، أبريل 1985، ص، 99.

مشكلات سياسية وتوترات أمنية لا بد وأن ينعكس وضعها هذا على سياسة الدول الواقعة فيها.<sup>(1)</sup>

ثانياً: العوامل الاقتصادية: يقصد بها الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للوحدة السياسية. وتشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة والمعادن، والموارد الزراعية. وهذه الموارد هي أساس النمو الاقتصادي وتمكنها من الدخول في علاقات مكثفة مع الوحدات الأخرى، كما يؤثر على قدراتها في مجالات التسلح أو إنتاج الأسلحة أو الدخول في حروب والاستمرار فيها. وافتقار الدول لمثل هذه الموارد كان سبباً للحروب. وكذا دور العامل السكاني يلعب دوراً هاماً في قوة الدولة.<sup>(1)</sup>

وتدل التجارب التاريخية المتتالية، أن القوة الاقتصادية (المتتمثلة في النمو والنتاج) تتحول إلى ثروة يتم الاعتماد عليها أساساً لبناء القوة العسكرية، وليس بالضرورة أن تتحول القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية، بل لا بد من توافر عدد من العوامل أهمها: عدد السكان و المساحة الجغرافية والحماس القومي للتوجهات العسكرية وغيرها من العوامل الأخرى.<sup>(3)</sup>

ثالثاً: القوة العسكرية: وهي القدرة القتالية للدولة، وتشمل جميع الموارد البشرية والمادية التي تستطيع الدولة حشدتها للمعركة. ومقوماتها العامل الديمغرافي، العامل الاقتصادي والتكنولوجي. والقوة العسكرية هي إحدى أدوات السياسة، بواسطتها تفرض الدولة إرادتها على الخصم، إذ أن الحرب ما هي إلا استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى، وبها تلوح الدولة لإجبار الخصم على تقديم تنازلات، وتردع الخصم وتمنعه من القيام بعدوان عليها.

فالقوة العسكرية هي عنوان قوة الدولة وبرز عناصرها.<sup>(1)</sup>

---

<sup>1</sup> أحمد خضير الزهراني، "دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، مجلة الدبلوماسية، ع15، يونيو 1992، ص58.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص32-33. - لمزيد من التوضيح حول دور العامل السكاني والاقتصاد وأثرهما في السياسة الخارجية، أنظر:

- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص156-157.

- عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص33.

- حسن علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص96.

- لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص259-262.

<sup>3</sup> وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، ط1، 1991)، ص148-

واستخدام القوة المسلحة." يشير هذا إلى استخدام قوات الأطراف المسلحة أسلحة كي تعزز موقف الأطراف العام في الصراع، فنتج من ذلك وفيات والأسلحة معرفة بأنها أي وسيلة قتال مادية من مثل أسلحة مصنعة وكذلك عصي وحجارة ونيران ومياه، وما إلى ذلك.<sup>(2)</sup> وتؤكد إحدى المقولات المعروفة: " أنك إذا كنت ترغب في تحقيق السلام، فإن عليك الاستعداد للحرب".<sup>(3)</sup>

والتسابق الدائم على التسلح والتطوير لمختلف الأسلحة، يعبر عن قوة الدولة وقدرتها على فرض إرادتها، بالقوة أو بواسطة التهديد أو التفاوض، أو غير ذلك من الأدوات التي تنطوي عليها القوة العسكرية، فالدولة الضعيفة التي لا يمكنها القيام بمواجهة عسكرية لا يمكنها إجراء مفاوضات. وفي نفس المقام يقول "تشر شل": " لكي نتفاوض يجب أن نتسلح". أي أن الدبلوماسية ترتبط بالمستوى العسكري للدولة إما قوة أو ضعفا.<sup>(4)</sup>

رابعاً: النسق العقيدي: وقد حدد "لويد جنسن" آثار النسق العقيدي في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها فيما يلي:

1- يؤثر النسق العقائدي للدولة على تصورها لما يحدث في النسق الدولي، فمن خلاله تقوم الدولة بتجاهل بعض الأحداث الدولية أو إعادة تفسيرها، بحيث تتوافق تلك الأحداث مع النسق العقائدي.

---

<sup>1</sup> محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص، 17.

<sup>2</sup> ميكائيل ايريكسون و بيتر ولنستين، "تعريفات بيانات الصراع ومصادرها ومناهجها"، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، الكتاب السنوي 2004، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2004)، ص، 252.

<sup>3</sup> لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص، 249.

<sup>4</sup> عبد العزيز صقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، (الرياض: تقرير ارتيادي استراتيجي سنوي يصدر عن مجلة البيان، ط. 1، 2003)، ص، 229.

سحول العامل العقائدي أو الإيديولوجي، مفهومه ومختلف الجوانب المحيطة به و تأثيراته في مواقف السياسة الخارجية، أنظر:

- عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص، 34-39.

- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 204-205.

- 2- يضع النسق العقائدي قيودا على خيارات السياسة الخارجية. فصانعو القرارات يجدون صعوبات كبيرة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعوبهم.
- 3- يساعد النسق العقائدي الدولة على الاستمرارية في سياستها الخارجية. وكلما كان نسقها العقائدي شاملا، أصبحت سياستها الخارجية أكثر استقرارا.
- 4- تعتبر أداة لتبرير خيارات السياسة الخارجية. فهذه الخيارات تبني عادة على تفسير مصالح الأمن القومي، وتقدم للجماهير على أنها تمثل مجموعة من القيم المشتركة.
- 5- تستخدم الأنساق العقائدية الوطنية استخداما دعائيا لتبرير السياسات المتبعة.
- 6- تدعم الأنساق العقائدية الوحدة الوطنية للدولة، لأنها تساهم في تطور القومية والهوية الوطنية.<sup>(1)</sup>

وقد أشار الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان" إلى أن: "قرارات السياسة الخارجية توضع بناء على معلومات غامضة، وبمجرد أن تنفذ تلك القرارات يصبح من المستحيل تقريبا الحصول على معلومات مسترجعة كافية عن آثار تنفيذ القرارات، أو قد تتغير الظروف الدولية تغيرا جذريا إلى حد يصعب معه الربط بين القرارات وبين ما يحدث فعلا".<sup>(2)</sup>

#### خامسا: الإيديولوجية:

- ويمكننا حصر دور الإيديولوجية في مواقف السياسة الخارجية في النقاط التالية:
- 1- تساعد الإيديولوجية على بلورة الإطار الفكري الذي من خلاله يرى صانعو السياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة والقرار.
  - 2- كما تجعل الإيديولوجية صانع القرار الخارجي في حالة تصور للمستقبل كما أنها تعني له ما يجب أن تكون عليه الأهداف البعيدة المدى ومختلف الوسائل المحققة لتلك الأهداف،

---

<sup>1</sup> لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.  
<sup>2</sup> محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، مارس 1987)، ص 35.  
- وحول أهمية الإيديولوجية، أنظر: عبد المعطي محمد عساف و محمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (عمان: مكتبة المحتسب، 1994)، ص 316.



دبلوماسية أو إعلامية أو اقتصادية.. وتوفر جملة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والتصرفات.

3-تقليل المفاضلة بين الخيارات أو البدائل العديدة التي تطرحها ظروف الموقف الخارجي،ومن البديهي أن يتطابق التفضيل في إحدى الخيارات المطروحة.(1)

### سادسا:النظام السياسي:

تلعب الموارد السياسية المتاحة للنظام السياسي والضوابط السياسية المفروضة عليه،وطبيعة النظام الديمقراطية أو التسلطية،وشكل الرأي العام فيما يتصل بأداء النظام السياسي على السياسة الخارجية دورا هاما في تحديد السياسة الخارجية،وتضم الموارد السياسية حجم الموارد الاجتماعية التي يسيطر عليه النسق السياسي.ودرجة مؤسسية هذا المنتظم،وكذلك درجة التأييد الاجتماعي الذي يتمتع به.

والنسق السياسي يتأثر بضوابط سياسية تتضمن مدى شمول تمثيله لمختلف القوى الاجتماعية،ونسبة التماسك أو التفكك السياسي للنظام،ومدى احتوائه على محاسبة سياسية. فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام التصرف بحرية في مجال السياسة الخارجية(2)

وبغض النظر عن نظرة الواقعيين والليبراليين لعلاقة الديمقراطية بالسياسة الخارجية،فان السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية أقل ميلا من السياسة الخارجية للنظم التسلطية في استخدام الأدوات العسكرية،وهي أكثر منها ميلا إلى اللجوء إلى المنظمات الدولية.كما تمتاز السياسة الخارجية للأنظمة التسلطية بالتجزؤ،أي إذا ما حدث تغير على جزء معين فيها لا يمتد إلى باقي الأجزاء الأخرى.(3)

ويقول "ناظم عبد الواحد الجاسور": "...السياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من فلسفة نظامها السياسي الداخلي ومصالحها.ومن هنا يعتبر السلوك السياسي لأي دولة موجهها

<sup>1</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب،مرجع سبق ذكره،ص ص،38-39 .

<sup>2</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)،ص،225 .

<sup>3</sup> محمد السيد سليم، المرجع نفسه،ص ص،226-227 .

لتحقيق غايات سياسية، أي أهداف سياسية معينة للدول تجاه غيرها من الدول في إطار العلاقات الدولية".<sup>(1)</sup>

### سابعا: النسق الدولي:

النظام الدولي نظام سياسي تتحكم في نشأته ومختلف مراحل تطوره القوة التي يتميز بها فهو نتاج توازن قوى في وقت معين. كما أن سلوكياته تتغير بتغير توازنات القوة، وبالتالي فهو يتحول من نظام إلى آخر إذا طرأ على هذه التوازنات تغييرات عميقة. وقد جاء أنصار النظام العالمي بنظرية "توازن المصالح" قاموا من خلالها بتفسير أو تبرير لسلوكيات الدول الضعيفة. وحسب هذه النظرية فإن دور توازن القوى في السياسة الدولية قد ولى. أي أن العلاقة بين أمريكا وكل من كوستاريكا وبنما وغواتيمالا علاقة لا يتحكم فيها الاختلاف في القوتين العسكرية والاقتصادية بين الطرفين. كما يرى أنصار هذه النظرية مثلا (نظرية توازن المصالح) بأن العلاقة بين الولايات المتحدة وغالبية الدول العربية لا يحكمها سوى توازن المصالح.<sup>(2)</sup>

ويمكن رد كل نسق دولي إلى واقعين متكاملين هما:

-مجموعة من وحدات سياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى. فهناك نسق دولي كلما توافرت لمجموعة من الدول هذه العوامل.<sup>(3)</sup> وتعبير "نظام عالمي جديد" تبلور في نهاية سنوات الثمانينيات، وأول من طرحه هو "ميخائيل غورباتشوف" في حوار له في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 ديسمبر 1988، ثم الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في رسالته للكونغرس في 11 سبتمبر 1990م.

فالنظام العالمي هو وجهة للحوار السياسي على مستوى العلاقات الدولية.

ما من نظام دولي يقوم محل نظام آخر إلا وتتكرر فيه مجموعة العناصر التي تشكل الظروف السابقة للنظام والمولدة له مثل:

---

<sup>1</sup> ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان: مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد بالاشتراك مع دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص. 220.

<sup>2</sup> جميل مطر، تأملات في السياسة الدولية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص. 15-16.

<sup>3</sup> يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (بيروت: دار النهضة العربية، ط. 1، 2002)، ص. 35-36.

1- "أن كل نظام دولي تسبقه حرب أو حروب رئيسية.

2- أن كل نظام دولي يفرز مجموعة من الدول التي تعتبر الأطراف الأكثر فاعلية فيه.

ويتأسس النظام العالمي على تجمع المبادئ الأساسية، منها: المؤسساتية والقانونية والتي تنظم العلاقات بين الفاعلين الدوليين (الدول، المنظمات الدولية، والأفراد...<sup>(1)</sup>).

3- أن كل نظام دولي يرغب في إقامة توازن للقوى و إعادة الأمور إلى الوضع الذي يعتبر طبيعياً.

4- أن كل نظام دولي ينتج ميكانيزمات واليات جديدة تساهم في العمل على إرساء قواعد السلم والأمن الدوليين...<sup>(2)</sup>.

وهناك نموذجين للتفاعل - قد أشار إليهما منذ عقدين تقريباً كل من "ناي" و "كوهين" - في إطار العلاقات الدولية أحدهما يقوم على التعاون والآخر يقوم على الصراع والعنف، وهذان النموذجان هما:

1- النموذج الأول: ويضم الدول التي يكون بينها اعتماد متبادل بدرجة كبيرة، وبالتالي تتشابه مصالحها الاقتصادية والمالية، وتتشابه من حيث توجهاتها الإيديولوجية (الديمقراطية على وجه الخصوص)، كما تمنا بتقدمها التكنولوجي الصناعي، ولم يعد بالإمكان أن تستعمل هذه الدول القوة العسكرية ضد بعضها البعض. وفي هذا النموذج فإن

السياسة (Politics) السائدة تكون في إطار الاندماج (Integration) والتكامل وليس الصراع والتفتت (Conflict and Disintegration)، ولا يعن هذا أن الخلافات والتنافس سوف يختفيان في هذا النموذج، ولكنهما سيتمحوران في الغالب في الميدان الاقتصادي.<sup>(3)</sup>

2- النموذج الثاني: يركز على الصراع والعنف، ويحصل عموماً بين دول العالم الثالث مع استثناءات محدودة في دول العالم المتقدم (حالة أيرلندا الشمالية)، حيث تتميز الدولة القومية بالضعف، وبالتالي تكثر الصراعات والحروب الأهلية والقبلية والدينية والعرقية.

---

Octobre ، 5 Edition، Relations Internationale (Paris : Editions DALLOZ ،<sup>1</sup> Max Gounelle 2001) pp.67-68.

<sup>2</sup> غضبان مبروك، "النظام الدولي الجديد"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، ع1994، 1، ص، 104-105.

<sup>3</sup> مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، (عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994)، ص، 38.

وما يزيد من حدتها المجاعات والأزمات الاقتصادية والفساد والتسلط في أنظمة الحكم. كما أن ضعف الرابطة القومية يمكن أن يشجع القيادات السلطوية على القيام بمغامرات خارجية وحروب إقليمية في محاولة منها لتجاوز ضعف هذه الرابطة.<sup>(1)</sup>

**المبحث الثاني: أهداف وقضايا السياسة الخارجية وكيفية صياغتها وتنفيذها**

**المطلب الأول: أهدافها وقضاياها**

تتألف السياسة الخارجية من الخطط، الأهداف والأعمال أو النشاطات التي تباشرها أو تقوم بها الحكومات الوطنية باتجاه كيانات مستقلة توجد خارج الدولة.<sup>(1)</sup>

وإذا ما أردنا فهم الأسلوب الذي تتعامل به الوحدات الدولية مع بعضها، لا بد لنا أن ندرك عنصرين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل وحدة سياسية:

1- الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

2- مدى القوة التي تحتوي عليها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري إلى الواقع،

أي بقدر ما تتناسب قدرات الدولة وأهدافها يمكن للدولة أن تحقق أهدافها الخارجية التي ترسمها لنفسها.<sup>(2)</sup>

والسياسة الخارجية تشترط توجيه الأهداف وتوجيه المشاكل أيضا والبرامج بواسطة سيطرة وهيمنة صناعات السياسة. كما يتم تخطيط البرامج لعنونة بعض المشاكل وحلها وضرورة تتبع بعض الأهداف التي تقتضي التصرف مع الكيانات الخارجية المستقلة.<sup>(4)</sup>

**1- الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول:**

من أهم وأبرز الأهداف القومية للدول في السياسات الخارجية ما يلي:

**1- حماية السيادة ودعم الأمن القومي:**

يتفق معظم الباحثين في مجال العلاقات الدولية على أن الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول، مهما اختلفت أنظمتها ومعتقداتها وحجمها، هو الحفاظ على وجودها،

---

<sup>1</sup> مصطفى الحمارنة، المرجع نفسه، ص، 39 .

<sup>1</sup> Charles Hermann, Foreign policy, (Ohio: Ohio State University, .....), P.269.

<sup>2</sup> إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القااهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص، 127 .

<sup>4</sup> Charles Hermann, "Changing Course: when Governments choose Redirect Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol.34, Number 1, March 1990, P .5.

وعمل كل ما في وسعها لتدعيم أمنها حسب ما تسمح به القدرات المتاحة لديها أو استفادتها من قوة الدول الأخرى.<sup>(1)</sup>

وهناك مجموعة من الوسائل تتبعها الدول لدعم أمنها القومي وحماية سيادتها، ومنها: إقامة علاقات تحالف مع بعضها أو الحصول على معونات عسكرية واقتصادية خارجية أو توقيع معاهدة عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى أو اتباع سياسة حياد لتخفيف الضغوطات والعداء.<sup>(2)</sup>

فالهدف الأول الذي نجده بصورة دائمة في أي عمل للسياسة الخارجية هو البحث عن الأمن، فكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى.<sup>(3)</sup>

## 2- تنمية قدرات الدولة من القوة:

قبل ذلك لابد من التمييز بين مفهومي "القوة" و"القدرة"، حيث يقول الدكتور "ممدوح محمود مصطفى منصور": " فالقوة القومية للدولة تعني القوة الكامنة « Potential Power، التي تشمل

"عوامل" القوة المتاحة للدولة (مادية كانت أم معنوية، وطبيعية كانت أم اجتماعية)، أما قدرة الدولة « Capability»، فيقصد بها القوة الفعالة « Effective Power»، والتي القدرة الفعلية أو الحقيقية التي تنتج عن تحويل عوامل القوة المتاحة لدى الدولة إلى "قدرة فاعلة ومؤثرة" في العلاقات الدولية بما يخدم المصالح الوطنية للدولة ويساهم في تحقيق أهدافها القومية."<sup>(4)</sup>

وتسعى الغالبية العظمى من الدول إلى تنمية قدراتها وإمكانياتها من القوة القومية، فكل دولة تريد أن تكون لها السلطة المطلقة في كل ما يتصل بحقها في تقرير مصيرها بعيدا

<sup>1</sup> إسماعيل صبري مقلد، المرجع نفسه، ص، 130 .

<sup>2</sup> محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1998)، ص، 156 .

<sup>3</sup> عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992)، ص، 115 .

<sup>4</sup> ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، (الإسكندرية: مكتبة مديبولي، 1997)، ص، 28-29 .

عن الضغط والتحكم الخارجي، وهناك دول لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفاهيتها الاقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث في الماضي.(1)

وقد اعتقد عدد من الباحثين أن الدافع إلى اكتساب القوة وزيادتها، إنما هو دافع كامن في الطبيعة الإنسانية نفسها، فهذا الدافع هو الذي جعل الدول تتصارع فيما بينها، لكن هناك بعض التحفظات على هذا الاعتقاد، لأنه ليس الدافع الوحيد الذي يوجه سلوك الدول.(2)

### 3-زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة:

يعتبر هدفا هاما من أهداف السياسات الخارجية للدول، فكل دولة تبحث عن رقعة جغرافية لإيواء شعبها، وتبحث كذلك عن الموارد الاقتصادية التي توفر لهذا الشعب المستوى المعيشي اللائق. بحيث أنه لا يوجد خلاف في أن الوجود القومي لدولة معينة يتطلب توفر حد أدنى من الثروة الوطنية.(3)

والقوة والثراء الاقتصادي يتفاعلان مع بعضهما البعض إلى حد كبير، فثروة الدولة المتمثلة في زيادة دخلها و إنتاجها الوطني يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية.(4)

بيد أن هدفي القوة والثراء الاقتصادي غالبا ما يكملان بعضهما البعض، فبإمكان أي دولة أن تتحول إلى قوة عسكرية بفضل ثرائها الاقتصادي، وذلك عندما تنجح الدولة في إنشاء قاعدة للصناعة الثقيلة، وبالتالي يمكنها أن تحولها إلى منشأة للتصنيع الحربي، ولذلك فإنه من الصعب معرفة ما إذا كانت الدولة تهدف لزيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الاثنين معا.(5)

4-التوسع: هدف من أهداف السياسات الخارجية لبعض الدول، فقد لعبت القومية دورا هاما في تحريك الدوافع التوسعية لتلك الدول، ويرى "مارتن وايت" أن: "الميل إلى التوسع جزء من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في هذا المجتمع السياسي الدولي، فنمو الطاقات

1 إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 131-132 .

2 محمد نصر مهنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 157 .

3 إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 132 .

4 محمد نصر مهنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 159 .

5 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 241 .

الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول، يخلق فيها نزعة التوسع الإقليمي، وذلك ما لم توجد قوة مضادة ضاغطة تعمل على كبت تلك النزعة وإحباطها." (1)

وهناك عدد من الباحثين الذين يرجعون سبب النزعات التوسعية إلى المؤثرات السيكولوجية التي تحرك قادة الدول، مثلما يحدث في حالة الإنسان العادي لتحقيق و إثبات الذات. (2)

### 5-الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج:

من الأهداف التي أصبحت تحرص عليها دول كثيرة في سياستها الخارجية، وهي الدفاع عن معتقداتها الإيديولوجية، نظرا لما تمثله من دلالات تتعلق بواقعها السياسي والاجتماعي وأيضا باتجاهاتها من الدول الأخرى. (3)

فالدول أحيانا لا تقف عند حد حماية إيديولوجيتها من محاولات الغزو، بل تتعداها إلى محاولة ترويح هذه الإيديولوجية ونشرها بمختلف الوسائل في الدول الأجنبية. وذلك نابع من اعتقاد الدول بأن إيديولوجياتها سوف تخدم مصالحها بصورة أفضل، مما يؤدي إلى نشوء مجال كبير من التعاطف والتجاوب النفسي مع سياساتها في الخارج. (4)

وفي بعض الحالات، يبرز الارتباط بين قدرة الدولة على تدعيم أمنها الوطني و رغبتها في إبقاء بعض الدول ملتزمة بإيديولوجيتها وتابعة لها وذلك من أجل ضمان أمنها، مثلما فعل ذلك الاتحاد السوفيتي، عندما كان يحرص دائما على جعل أوروبا الشرقية مرتبطة به، وذلك خوفا من وصول تيارات فكرية وسياسية معادية له. (5)

### 6-الأهداف الثقافية:

كل دولة تسعى لدعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه، فهذا التراث الثقافي والحضاري يشكل أحد الركائز الهامة التي تستند إليها القومية في إثبات وجودها. وتتعدد الوسائل التي تستخدمها الدول لحماية تراثها الثقافي، وأولى هذه الوسائل هي حماية الدولة لاستقلالها،

1 إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ،ص، 134 .

2 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة ،مرجع سبق ذكره ،ص، 241 .

3 إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ،ص، 135 .

4 محمد نصر مهنا ،مرجع سبق ذكره ،ص، 160 .

5 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة ،مرجع سبق ذكره ،ص، 242 .

فالغزو الثقافي قد يؤدي إلى تشويه ثقافة الأمة وتغييرها مما يفقدها أصالتها، ومواقع التميز فيها، ومن الوسائل الأخرى كذلك فرض قيود على الهجرة لحفظ التراث الثقافي من الاندثار.<sup>(1)</sup>

وفيما يتعلق بفكرة الأهداف الثقافية في علاقات الدول الخارجية، فإن الدول تنقسم إلى نوعين:

(أ)- دول تحاول صياغة تراثها الثقافي وحفظه من الاندثار أو الغزو الثقافي الأجنبي.

(ب)- دول تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها وفرضها على الآخرين.<sup>(2)</sup>

ومن هنا يمكن القول أن الأهداف الثقافية بالرغم من كونها تبدو محدودة الأثر والأهمية في مجال العلاقات الدولية. إلا أنه في بعض الأحيان يكون لها وزن كبير لا يمكن الاستهانة به في السياسات الخارجية لبعض الدول.<sup>(3)</sup>

## 7- السلام كهدف للسياسات القومية:

اكتسب هذا الهدف أهمية خاصة في القرن العشرين أكثر من أي وقت مضى نظرا للآثار الوخيمة للحربين العالميتين الأولى والثانية، مما دفع معظم الدول إلى محاولة تفادي وقوع الحرب. والسبب الآخر يتمثل في الثورة التكنولوجية الكبيرة في مجال إنتاج الأسلحة النووية والصواريخ مما جعل من الحرب أمرا فظيحا. أضف إلى ذلك أعباء التسليح التي تمتص جانبا من ميزانيات الدول ودخلها القومي.<sup>(4)</sup>

2- وحدات السياسة الخارجية: ليست الدولة وحدها هي التي لها سياسة خارجية، كما كان يرى ذلك أصحاب الاتجاه التقليدي، وإنما هناك وحدات أخرى وهي: الشركات المتعددة القومية، حركات التحرير الوطني، وجماعات المصالح.<sup>(5)</sup>

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 136 .

2 محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص، 162 .

3 عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سبق ذكره، ص، 243 .

-لمزيد من التوضيح حول تقسيمات الأهداف القومية، ومنها تقسيم "قرنون فان دايك"،

أنظر: -عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سبق ذكره، ص، 246 .

4 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 137-138 .

5 محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 123. ولمزيد من التفصيل أنظر: -محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص، 123-131 .



## المطلب الثاني: أجهزة ووسائل إعدادها وتنفيذها

### 1- المؤسسات التي تساهم في إعداد السياسة الخارجية:

على الرغم من تخصيص مؤسسة واحدة داخل الحكومة، والتي تبدو المسؤولة عن النشاط الخارجي بمفردها، والمتمثلة في "وزارة الخارجية"، لكن الواقع غير ذلك. فالسياسة الخارجية لا تقتصر على جهة بعينها في الوحدة الدولية. فزيادة الارتباطات الدولية عمق من قنوات التحرك الخارجي للدولة، بحيث أصبحت أغلب المؤسسات تشارك بشكل أو بآخر في المجال الخارجي: الاقتصاد، المالية، التجارة، السياحة

،التعاون وغيرها.<sup>(1)</sup>

أولاً: المؤسسات الرسمية:

### 1- السلطة التنفيذية:

أياً كان شكل الحكومة ديمقراطية أم تسلطية، اتحادية أم موحدة، فإن السلطة التنفيذية تحتوي على أبرز صانعي القرار وهو "الرئيس أو رئيس الوزراء"، وهي تلعب دوراً هاماً في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، نظراً لما تحتويه من شبكات اتصال، فالممثلون السياسيون والاقتصاديون والعسكريون يقدمون تقارير لرؤسائهم في السلطة التنفيذية.<sup>(2)</sup> لكن السلطات التنفيذية تتفاوت في طريقة صنع القرارات في ميدان السياسة الخارجية، ويعود ذلك إلى شخصية المسؤول الذي يتولى منصب رئاسة السلطة التنفيذية أو إلى شكل الحكم. أما باقي السلطات الأخرى فدورها رقابي على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، فنظراً لتمييز السياسة الخارجية بعدم الثبات وسرعة التغير، كل هذا دفع الأنظمة السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دوراً أساسياً في صنع السياسة الخارجية لمواجهة الأزمات الدولية.<sup>(3)</sup>

"بالرغم من مسؤولية الحكومة في اتخاذ القرارات إلا أنه من الناحية العملية، هناك تحويل للسلطات إلى مجموعات غير مسؤولة هي التي تقوم بإعداد هذه المشاريع. طالما

---

<sup>1</sup> الحسان أبو قنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: دار توبقال، ط. 2، 1990)، ص. 63.

<sup>2</sup> الحسان أبو قنطار، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

أنها هي صاحبة الرأي والمشورة، فان القوة ستكون إلى جانب المجموعات المتخصصة أو الفنية.

وإذا كان الدستور هو الذي يمنح القوة للحكومة وهو الذي يحدد قواعد اللعبة السياسية، فان الخبرة والمعرفة تمنح للفنيين قوتهم وتحولهم إلى قوة غير شكلية. بمعنى غير مؤسسية وبالرغم من أنها تعمل داخل نطاق الحكومة، لذا فان الحكومة وفي الوقت الحاضر ومع غياب هذه القوة تكون منعدمة الوجود.<sup>(1)</sup>

وينضوي تحت راية السلطة التنفيذية في مختلف الأنظمة السياسية عدد من المؤسسات، وهذه الأجهزة هي: وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجهاز المخابرات، ومجلس الأمن القومي. فوزارة الخارجية تقوم بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي لتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، كما تقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية خاصة في المجال الأمني والدفاعي لتلك السياسة، ويقوم جهاز المخابرات بجميع المعلومات وتحليلها والتي ترسم على أساسها السياسة الخارجية، في حين يكون مجلس الأمن القومي تابعا مباشرة لمن يملك زمام السلطة التنفيذية في النسق السياسي.<sup>(2)</sup>

## 2-وزارة الخارجية:

عملية تنفيذ السياسة الخارجية تقوم بها هيئة مركزية ومجموعة كبيرة من الأجهزة اللامركزية التابعة لها، والمقصود هنا "وزارة الخارجية" في العاصمة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.<sup>(3)</sup>

وتقوم وزارة الخارجية بعدة مهام على مستوى السياسة الخارجية، منها:

1-رسم السياسة الخارجية وتنفيذها.

2-الإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي.

---

<sup>1</sup> العربي سويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية، (الرباط: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص، 114 .

<sup>2</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة

الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998)، ص، 7 .

<sup>3</sup> يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (بيروت: دار النهضة العربية، ط. 1، 2002)، ص، ... .

### 3- التمثيل الدبلوماسي والفتصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

" كما تعتبر وزارة الخارجية من المصادر الرئيسية للمعلومات في المجال الخارجي، ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية. فالسفارات تقوم بإرسال تقارير مفصلة ومستمرة على أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها، وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها بواسطة خبراء متخصصين وموزعين على مختلف الأقسام الرئيسية في وزارة الخارجية وبالتالي تقوم الوزارة بتنفيذ السياسة الخارجية بواسطة بعثاتها الدبلوماسية." (1)

-وباعتبار وزارة الخارجية جزءاً من السلطة التنفيذية، فهي تقوم بعملية رسم سياسة الوحدة الدولية في المحيط الخارجي، فهي تقوم بتصميم الخطط والبرنامج التي تحتوي على الخطوات العملية الكفيلة بذلك، وبالتالي تكلف موظفيها كل حسب مرتبته وموقعه وبحسب الجهاز أو المؤسسة التي ينتمي إليها بالعمل على تطبيق تلك السياسة على أرض الواقع. (2)

### (3)- الجهاز البيروقراطي:

هو عبارة عن مجموعة من الأفراد المعنيين بصفة رسمية دائمة للقيام بالمهام الرئيسية في ميدان السياسة الخارجية. وهم الموظفون الرسميون في وزارة الخارجية بصفة عامة، والموظفون الرسميون العاملون في الميدان الخارجي في وزارتي الدفاع والاقتصاد. (3)

وقد ازداد دور البيروقراطيين في عملية صنع السياسة الخارجية مما جعل بعض الباحثين يذهبون إلى حد القول بأنهم المخططون الرئيسيون للسياسة الخارجية، ونظراً لأن البيروقراطية تمتلك المهارات الأساسية للتعامل مع الدول الأجنبية، فإنه من الضروري الاعتماد عليها في رسم السياسة الخارجية. فالبيروقراطية هي التي تقوم بجمع المعلومات، كما تقوم بتحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا. (4)

<sup>1</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص، 53.

<sup>2</sup> يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، مرجع سبق ذكره، ص، 23.

-لمزيد من التوضيحات حول دور وزير الخارجية، أنظر:

- الحسان أبو قنطار، مرجع سبق ذكره، ص، 65.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص، 54.

<sup>4</sup> لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، 1989)، ص، 139.

والدراسات والقرارات تمر عادة على الخبراء في الجهة الحكومية المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن هؤلاء الخبراء يتحيزون ويبتعدون عن الإرادة الشعبية، وهذه التحيزات والتفسيرات تنعكس على نصائحهم ومشورتهم التي يقدمونها إلى السلطة. وبصفة موجزة: " فالسياسة الخارجية تعمل من خلال بيروقراطية، وما ينتج عن معظم البيروقراطيات يتأثر عادة بمروره من خلال الأفراد الموجودين والذين يدلون بمشورتهم وتفسيرهم لمن يتخذون القرار السياسي." (1)

#### 4- السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني تلعب دورا محددًا في عملية صناعة السياسة الخارجية، ورغم وجود اختلافات بين الوحدات السياسية فإن السلطات التشريعية في الدول الديمقراطية تشترك في إقرار المعاهدات، وفي تعيين المسؤولين عن السياسة الخارجية، وتحديد الميزانية العامة و إعلان الحرب. (2)

"دور السلطة التشريعية يختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وفي هذا المجال يشير بعض الباحثين إلى أن النظام البرلماني بصفة عامة، يتمتع بمميزات عن النظام الرئاسي في مجال صنع السياسة الخارجية، أبرزها:

1- أن رئيس الوزراء في النظام البرلماني هو في ذات الوقت زعيم الأغلبية البرلمانية،

ومن ثم فإنه يضمن تأييد السلطة التشريعية لقراراته التنفيذية في مجال السياسة الخارجية، بينما لا يضمن رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي هذا التأييد.

2- يتميز النظام البرلماني بقدر أكبر من الاستمرارية في مجال صنع السياسة الخارجية،

فهناك موظف إداري كبير يدير شؤون الوزارة لا يتغير بتغير الوزير. أما في النظام الرئاسي، فإن تغير الرئيس يصحبه تغير كبار رجال الدولة من الإداريين والسفراء.

<sup>1</sup> أحمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 1998)، ص، 298.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص، 55.

3- أن رئيس الوزراء في النظام البرلماني لا يصل إلى منصبه إلا إذا عمل لفترة طويلة داخل حزب وأثبت قدرته على التوفيق بين الاتجاهات الرئيسية داخل حزبه، مما يضمن تعبيره عن آراء الأغلبية بعكس الحال في النظام الرئاسي.<sup>(1)</sup>

وبالرغم من اختلاف أدوار السلطة التشريعية في صياغة السياسة الخارجية، فإن ثمة قواعد مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول، حيث أن مشاركتها في الشؤون الخارجية أقل من مشاركتها في الشؤون الداخلية، وذلك راجع إلى السرية التي تتميز بها الشؤون الخارجية وللسلطة التنفيذية دور أكبر في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، ويقتصر دور السلطة التشريعية على الموافقة أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها الحكومة ولكنها لا تضع السياسة الخارجية.<sup>(2)</sup>

وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية تتقدم إلى السلطة التشريعية ببرنامج عملها الذي يحتوي على مشروع يتعلق بالسياسة العامة والسياسة الخارجية جزء لا يتجزأ منها، إلا أن هذا البرنامج لا يتم تبنيه إلا من طرف السلطة التشريعية التي تقوم بدراسته وتحليله بشكل دقيق. وبالتالي تتخذ القرار النهائي إما بقبوله أو رفضه أو إدخال تعديلات عليه. ومن يمكن القول أن إقرار هذا البرنامج يعتبر عملاً تشريعياً يدخل ضمن اختصاصات السلطة التشريعية.<sup>(3)</sup>

#### 5- السلطة القضائية:

للسلطة القضائية دور غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، والمتمثل في سلطة القضاء في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقات التي لها علاقة بالسياسة الخارجية على اعتبار أنها مخالفة للدستور، كما لها سلطة تفسير النصوص الدستورية والقضائية، والغالب أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء.<sup>(4)</sup>

#### 6- المؤسسة العسكرية:

---

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 409 .  
<sup>2</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص، 55-56 .  
<sup>3</sup> عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص، 22 .  
<sup>4</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 460 .

تلعب هي الأخرى دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك عندما تهتم الدولة بقضايا الأمن الوطني وعندما تزداد كذلك حدة الصراع الدولي، ويختلف دورها في صناعة السياسة الخارجية حسب طبيعة ونوعية الحكم، حيث تكون المؤسسة العسكرية خاضعة للسلطة المدنية في النظم الديمقراطية، ويكون وزير الدفاع مدنيا، وفي النظم الرئاسية يكون رئيس الدولة عادة القائد الأعلى للقوات المسلحة، أما في النظم العسكرية فالعسكريون هم أصحاب القرار ولكن ذلك لا يمنعهم من الاستعانة بخبراء ومستشارين مدنيين، وفي المباحثات الخارجية المتعلقة بالدفاع والأمن، وفي وقت الحرب فيكون للعسكريين دور كبير في صنع السياسة الخارجية التي تكون كل موادها مسخرة لخدمة المجهود الحربي. (1)

" على الرغم من أن الحكم المدني قد واكب تطور الدول الديمقراطية ويتوقع أن يستمر، فان هناك بعض الدارسين كـ "هارولد لاسويل"، كانوا يخشون من التهديد الذي قد يحدثه ظهور الدولة العسكرية، لأن زيادة الاهتمام بالأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، يعني تقوية التوجهات العسكرية للدول مما يؤدي إلى زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية. " (2)

#### 6- المؤسسات الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد من الأدوات البارزة في تنفيذ السياسة الخارجية، وكثيرا ما يكون عاملا مساعدا في تقرير نوعية القرارات المتخذة في تلك السياسة، فعن طريق الوسائل الاقتصادية تستطيع الدولة أن تقنع أو تكافئ أو تعاقب الدول الأخرى هذا من جهة، من جهة أخرى فالقوة الاقتصادية ضرورية بالنسبة للقوة العسكرية، ونظرا لتشابك العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، أصبح للوزارات المعنية بالاقتصاد والتجارة دور هام في إبرام الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وبالتالي أصبح دور المؤسسة الاقتصادية لا يقل أهمية عن دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية. (3)

#### 7- الوحدات الإقليمية:

---

1 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص 56 .  
2 لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 152 .  
3 عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

والمقصود بذلك الدور الذي تلعبه الوحدات (الولايات والمقاطعات) الأدنى من السلطة السياسية المركزية في صنع السياسة الخارجية. فقد تشارك هذه الوحدات في صنع هذه السياسة. ففي الوحدات الموحدة، السياسة الخارجية تكون من اختصاص السلطة المركزية، ولا تنافسها الوحدات الإقليمية (الولايات) في مجال السياسة الخارجية إلا بواسطة السلطة المركزية.<sup>(1)</sup>

كما تبقى السياسة الخارجية في الدول الاتحادية من اختصاصات السلطة الاتحادية. غير أن المقاطعات أو الولايات غالبا ما يكون لها هي الأخرى دور في صنع تلك السياسة. والأمثلة على ذلك منها على سبيل المثال لا الحصر مقاطعة "كويبك" الكندية، أقامت علاقات ثقافية مع فرنسا، فووقت خلال عامي 1964 و 1965 م اتفاقيتين ثقافيتين مع فرنسا دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية.<sup>(2)</sup>

### ثانيا- المؤسسات غير الرسمية:

أدى التطور في مختلف المجالات في العصر الحديث لمختلف الجماعات غير الرسمية بعض الأدوار المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، وعادة ما يكون تأثيرها محدودا، ومن أبرز هذه الجماعات ما يلي:

#### 1- الأحزاب السياسية:

كلما ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي ازداد تأثيرها على السياسة الخارجية، فتأثير الأحزاب على السياسة الخارجية في نظام التعددية الحزبية، والذي يضم عددا من الأحزاب الصغيرة يكون له تأثير محدود بسبب تغير الائتلافات من فترة لأخرى.<sup>(3)</sup> أما في النظم الاشتراكية فإن الحزب الواحد يلعب دورا مهما في عملية اتخاذ القرار، فالقيادة الحزبية هي التي تشارك في وضع السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.<sup>(4)</sup>

#### 2- جماعات المصالح:

---

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 456 .  
<sup>2</sup> محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص، 456 .  
<sup>3</sup> عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره، ص، 58 .  
<sup>4</sup> العربي سويم، مرجع سبق ذكره، ص، 117 .

إن أنشطة جماعات المصالح في ميدان السياسة الخارجية تنحصر في غالب الأحيان في محاولة التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، والقيام بحملات إعلامية على مستوى الرأي العام.<sup>(1)</sup>

" وتمارس قيادة هذه الجماعات العمل السياسي فعليا وذلك باتجاهين:

1- باتجاه أعضائها عندما تحاول إقناعهم بالتصويت لصالح مرشح ما أو القيام بإضراب.

2- باتجاه السلطة السياسية عندما تحاول نقل رغباتها وصراعاتها إلى مستوى السلطة بهدف التفاوض معها لإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة.<sup>(2)</sup>

ويتميز تأثير الجماعات الضاغطة على عملية صنع القرار في ميدان السياسة الخارجية بأنه تأثير محدود للغاية، لأن تلك الجماعات لا تتمتع بأي موقع سلطوي في مجال السياسة الخارجية، ولذلك فإنه ينبغي عليها أن تقنع السلطات بصحة وجهات نظرها، وهو أمر صعب التحقق، كما يصعب عليها أن تبرهن على أن اهتمامها بقضية من القضايا يفوق اهتمامها بقضية من القضايا يفوق اهتمام الرأي العام كله.<sup>(3)</sup>

### 3- وسائل الإعلام:

هناك علاقة بين الإعلام والسياسة الخارجية، حيث يمكن اعتبار المعلومات التي يحصل عليها صناع القرار من وسائل الإعلام بمثابة مدخلات " Inputs ، لعملية صناعة القرارات ، وهناك دراسات خاصة بالقابلية للقراءة لدى الحكام لصحف دون أخرى، مما يؤثر على عملية صياغة القرار. كما تنقل وسائل الإعلام مواقف الحاكم إلى المحكوم، ومواقف المحكوم إلى الحاكم، فما تحتوي عليه وسائل الإعلام يعتبر مصدرا للمعلومات التي تساهم في تقديم البدائل المتعلقة بالقرارات، وصناعة القرارات نفسها.<sup>(4)</sup>

وتصبح وسائل الاتصال مصدرا للمعلومات بدرجة كبيرة لدى صانعي القرار كلما كانت بسيطة وسهلة القراءة، ومثيرة لاهتمام صانع القرار، وأن تكون خالية من مختلف التعقيدات التي تدفعه إلى البحث عن مصادر للمعلومات تكون أكثر بساطة، أضف إلى ذلك أن

<sup>1</sup> لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص، 156 .

<sup>2</sup> العربي سويم، مرجع سبق ذكره، ص، 118 .

<sup>3</sup> لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص، 157 .

<sup>4</sup> محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1988)، ص، 455-456 .



وسائل الاتصال تقوم بنقل وتفسير القرارات للرأي العام، ويعتمد الجمهور في معرفته لهذه القرارات على ما تقدمه وسائل الاتصال، وأسلوبها المستخدم في التعليق عليه واتجاهها نحوه. وهو ما يؤثر في تنفيذ هذه القرارات وبالتالي التأثير في ثقة الحكومة نفسها.(1)

وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية وتنمية ثقافتهم السياسية، وزيادة مشاركتهم السياسية وبالتالي زيادة التفاعل بينهم وبين النظام القائم، كما تقوم بنقل مواقف الجمهور إلى صانعي القرارات، مما قد يؤدي في النهاية إلى إضفاء طابع عصري على شعبية السياسة الخارجية.(2)

ومن هنا يمكن القول أن السياسة الخارجية تجسد من طرف الحكومات وتنظيماتها وأجهزتها، ولكن يمكن أن تجسدها كذلك الجماعات والتنظيمات الاجتماعية وحتى الأفراد. وللسياسات الخارجية آثار على النظام العالمي من خلال تفاعل سلوكياتها وتصرفاتها على معطياته.(3)

**4-الرأي العام وصنع السياسة الخارجية:** يقوم الرأي العام المحلي بدورين هامين في صنع السياسة الخارجية للدولة.

1-توجيه السياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال رغبة صناع القرار الخارجي لكسب رضا المواطنين، وذلك بجعل السياسة الخارجية تحقق قدرا كبيرا من رغبات المواطنين.  
2-رغبة صناع القرار الخارجي في تغيير اتجاهات الرأي العام المحلي، بهدف توافيقها مع أهداف السياسة الخارجية.(4)

**2-وسائل تنفيذ السياسة الخارجية:**

هناك العديد من الوسائل أو الأدوات التي تستخدمها الدول في سياساتها الخارجية، وذلك رغبة منها في تحقيق أهدافها، ومن أبرزها:

---

<sup>1</sup> إبراهيم حمادة بسيوني، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 1993)، ص 138-139.

<sup>2</sup> محمد علي العويني، مرجع سبق ذكره، ص 456.

<sup>3</sup>Frank .R. Pfetsch, La politique internationale, (Bruxelles ;Etablissements Bruylant, 2000), p.35.

<sup>4</sup> فاروق أبو زيد، دور الرأي العام . ووسائل الاعلام في صنع السياسة الخارجية، مجلة الدبلوماسية، ع 4، أبريل 1984، ص 43-44.

1-الدبلوماسية: هي الأداة الرئيسية في السياسات الخارجية للدول، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سياسية أو دعائية أو نفسية أو اقتصادية أو عسكرية، ويرى كثير من المتتبعين أن هدف الدبلوماسية هو التوفيق بين خلافات الدول ومحاولة فتح قنوات للاتصال بينها.(1)

والدبلوماسية (Diplomacy) تعني المسار الكامل الذي بواسطته تقرر السياسة الخارجية، تصاغ وتنفذ. وأستبعد صحة التمييز التقليدي بين الوزراء الذين يقررون السياسة والسفراء (Ambassadors) الذين يفوضون بناء على تعليمات يتلقونها من الوزراء، فالدبلوماسي المحترف غالبا ما تكون له قدرة فعالة في صنع السياسة، وفرعته كثيرا ما تنشط في مسار المفاوضات.(2)

ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول، خاصة في أوقات السلم، وتعني الدبلوماسية: " فن إدارة التعامل مع الوحدات السياسية الأخرى، والوظيفة الدبلوماسية بالتالي لم تعد عملية مظهرية و إنما أصبحت عملية أساسها الكفاءة والاعتدال، وهدفها الأول تمثيل الدولة وحماية مصالحها على أفضل الوجوه الممكنة طالما لم يقتضي الأمر تدخل الاستراتيجية.(3)

وفي القرن الواحد والعشرين نشط نوع من الدبلوماسية وهو ما يعرف "بالدبلوماسية العامة" والتي تعتبر عامل أو عنصر مركزي في النشاطات الدبلوماسية الواسعة.(4) فالدبلوماسية هي وسيلة لتحقيق سياسة الدولة خارج الحدود، وتتميز عن غيرها من الوسائل بالموضوع المزدوج الذي يعتبر محور العمل الدبلوماسي، وهو تأمين مصالح الدولة في الخارج والحفاظة على السلام.(5)

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص، 226 .

<sup>2</sup> -Ebba Eban, Interest And Conscience In Modern Diplomacy, (New York :Council on Religion and International Affairs, 1985), P.1.

<sup>3</sup> محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، (الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص، 14-15 .

<sup>4</sup> -Shaun Riordan, "Dialogue-Based public Diplomacy: A New Foreign Policy Paradigm?", Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations, N.95, November 2004, P.1.

<sup>5</sup> أدونيس العكره، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية: أمثولات من الحرب الباردة، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981)، ص، 111 .

" غير أنه لا بد من الإقرار بأن الدبلوماسية ليست هي الأداة الأكثر تأثيراً والأهم فاعلية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، حيث تلعب أدوات أخرى، كالقوة العسكرية، والإمكانيات الاقتصادية، والقدرات التكنولوجية والتفوق العلمي، دوراً بارزاً ومؤثراً يفوق دور الدبلوماسية بكثير." (1)

**(2)-الاستراتيجية:** بالرغم من تعدد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة بصفة عامة فإن تحقيقها إما أن يكون بالوسائل الدبلوماسية أو القضائية و إما أن يتم بالقوة أو الاستراتيجية، لأن إشباع الدولة لحاجاتها وأهدافها في مجال العلاقات الدولية، يرتبط بوجهي هذه العلاقات وهما السلام والحرب. وهكذا يمكن القول أنهما (الاستراتيجية والدبلوماسية) هما أداتان لسياسة واحدة، فالدبلوماسية تقوم عموماً على الإقناع بينما تقوم الاستراتيجية على الإكراه، إلا أنهما ترميان إلى تحقيق هدف واحد وهو التأثير في إرادة دولة ما لكي تستجيب لإرادة دولة أخرى (2)

### **(3)-الحرب كأداة للسياسة الخارجية:**

هي الأخرى أداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث تستخدم هذه الأخيرة القوة المسلحة، ويتخذ هذا الاستخدام مظهرين:

1-الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية.

2-التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة. (3)

وتلجأ الدولة إلى الحرب لتحقيق أهدافها الوطنية عندما تفشل الوسائل السلمية الأخرى، مثل الوسيلة السياسية والضغط الاقتصادي. والهدف السياسي من الحرب مهما كان نوعها هو إخضاع العدو ومنعه من تحقيق أهدافه باستخدام القوة والعنف المسلح. (1)

---

<sup>1</sup> عبد الخالق عبد الإله، الدبلوماسية العربية في عالم متغير: بحوث ومناقشات

الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ط. 1، أوت 2003)، ص، 141 .

<sup>2</sup> عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص، 24 .

<sup>3</sup> إسما عيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 509 .

فالحرب كشكل من أشكال العنف ليست هدفا بحد ذاته، بل إنها وسيلة لهدف طويل المدى وهو إخضاع طرف ما لإرادة طرف آخر.<sup>(2)</sup>

#### 4- الوسائل الاقتصادية:

تعتبر الإمكانيات الاقتصادية للوحدة السياسية أحد الركائز الرئيسية في تكوين قوتها الوطنية، وهي بذلك تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية. ويمكننا تعريف الأدوات الاقتصادية بأنها: "المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية."<sup>(3)</sup>

كما تتعدد الأدوات الاقتصادية، ومن أبرزها: -التعريفات الجمركية- القيود الكمية أو نظام الحصص- القيود النقدية- إجراءات الحظر على المبادلات التجارية مع بعض الدول المعادية- المقاطعة الاقتصادية- ترتيبات الاندماج الاقتصادي الإقليمي- الإعانات: Subsidie تجميد أرصدة بعض الدول الأجنبية المعادية لها- التوزيع التفضيلي لطلبات الاستيراد- الإجراءات الخاص بتخفيض العملة « Devaluation <sup>(4)</sup>

#### 5- الدعاية:

تعتبر الدعاية " Propaganda من الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، ومما ساعد على تزايد أهمية الدعايات الخارجية الموجهة كأداة للتأثير السياسي الدولي، عدة أسباب منها مثلا: اتساع نطاق التفاعل بين الدول بفعل التطور الذي حدث في كفاءة وسائل الاتصال الجماهيري وأساليبه الفنية والتكنولوجية، وانتشار التعليم، ونشاط النزعات الديمقراطية في العالم وغيرها.<sup>(5)</sup>

---

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص، 262.

<sup>2</sup> عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص، 24.

<sup>3</sup> إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 473.

<sup>4</sup> إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 473-478.

<sup>5</sup> إسماعيل صبري مقلد، المرجع نفسه، ص، 447.

- وقد حدد "هيرمان" ثمانية أدوات للسياسة الخارجية، وهي: الأدوات الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات السياسية الداخلية، الأدوات الاستخباراتية، الأدوات الرمزية، الأدوات

## المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية وتخطيطها

### 1- قضايا السياسة الخارجية:

كانت الدراسة التقليدية للسياسة الخارجية تعتبر السياسة الخارجية وحدة متجانسة تجاه كل المشكلات الدولية. وكان هذا التحليل منطقياً إلى غاية الحرب العالمية الثانية، لأن السياسات الخارجية للدول في تلك الفترة كانت تتمحور حول قضية رئيسية هي قضية الأمن، وكانت القضايا الأخرى تحتل مركزاً هامشياً في رسم مسار السياسة الخارجية، لكن مع بداية فترة الاعتماد المتبادل ظهرت قضايا جديدة تفوق أهميتها القضايا التقليدية. كقضايا نقل التكنولوجيا وتلوث البيئة والتصحر وغيرها.<sup>(1)</sup>

ومن بين القضايا التي أصبحت تكتسب أهمية متصاعدة في السياسات الخارجية لأغلب الدول هي قضية البيئة. وقوة الاهتمام بها يعكس ويؤكد تأثيرها المباشر على مستقبل الكرة الأرضية. فقد احتلت مشكلات البيئة أولوية شبه مطلقة في جدول الأعمال السياسي للدول الصناعية، وطبيعة المشكلات البيئية تتخطى الحدود ولا تكون آثارها مقتصرة على دولة بعينها، لأنها تشكل تهديداً شاملاً بالنسبة للكرة الأرضية بما عليها. فكثير من المسؤولين الأمريكيين يرون أن قضية البيئة ستحتل مكان قضية الأمن التي ظلت على رأس قائمة الأولويات خلال الحرب الباردة.<sup>(2)</sup>

وهناك تصنيفات عديدة، قدمها الدارسون لقضايا السياسة الخارجية. ومن أبرزها التصنيف الذي قدمته مجموعة السياسة الخارجية في جامعة "ماكجيل"، والذي يقسم قضايا السياسة الخارجية إلى أربع قضايا، هي:

1- قضايا أمنية-عسكرية: وتشمل تلك القضايا التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالعنف الخارجي، بما في ذلك الأحلاف والأسلحة وغيرها من القضايا التي تتضمن إدراكاً بالتهديد الموجه إلى أمن الوحدة الدولية.

---

العلمية والتكنولوجية، الموارد الطبيعية. أنظر: محمد السيد سليم، ص 93-94.

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998)، ص 96.

- وحول مفهوم القضية، أنظر: محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 97-98.

<sup>2</sup> كورت تارنوف، "قضية البيئة في السياسة الخارجية"، السياسة الدولية، ع. 112، أبريل 1993، ص 254.

2- قضايا سياسية -دبلوماسية: وتتضمن كل قضايا التفاعل الخارجي على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي المتعلق بمكانة الوحدة الدولية في النسق الدولي، والمنظمات الدولية، والقضايا السياسية الدولية التي لا تتضمن بعداً أمنياً مباشراً والعلاقات الدبلوماسية.

3- قضايا اقتصادية-تنموية: وتشمل كل القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الاقتصادية كالتجارة الخارجية، والمعونة الاقتصادية الخارجية، والاستثمار الخارجي وغيرها.

4- قضايا ثقافية-علمية: وهي كل القضايا المتضمنة أبعاداً علمية، ثقافية، كإعطاء المنح الدراسية وتبادل الأساتذة والطلاب، والوفود الشعبية وغيرها.<sup>(1)</sup>

وتختلف اهتمامات الدول في سياساتها الخارجية من حيث القضايا، لأن الاختلاف والتغير في الاهتمام يرجع إلى مستويات التطور الاقتصادي للدول. فالدول المتخلفة تهتم في سياساتها الخارجية بالقضايا الاقتصادية وتضعها على سلم أولوياتها، أما الدول المتقدمة، فإنها تهتم كثيراً بالقضايا العسكرية.<sup>(2)</sup>

وعلى ذكر القضايا الأمنية-العسكرية، فإن الصراع المسلح باعتباره جزءاً منها، نجد أن "مشروع أوب سالا" يعرف الصراع المسلح الكبير: "بأنه تنازع متنازع فيه. والتنازع هذا يتعلق بحكومة وإقليم تستخدم القوة المسلحة بسببهما بين القوات المسلحة لطرفين، أحدهما علناً الأقل حكومة دولة، ويسفر عن هذا الاستخدام ما لا يقل عن 1000 حالة وفاة نتيجة قتال في أي سنة واحدة."<sup>(3)</sup>

وتركز السياسة الخارجية على الحرب والسلام، الاستثمار، والشؤون المالية، وحماية الدولة من التهديدات. كما تستفيد من الفرص والمناسبات لتعزيز وتدعيم مصالحها. وكل هذا يكون مرتبطاً بالدفاع والأمن.<sup>(4)</sup>

## 2- تخطيط السياسة الخارجية:

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

<sup>2</sup> محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 99.

<sup>3</sup> ميكائيل إيريكسون وبيتر ولنستين، "تعريفات بيانات الصراع ومصادرها ومناهجها"، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، الكتاب السنوي 2004، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2004)، ص 251.

<sup>4</sup> - Howard H Lentner, Public Policy and Foreign policy Divergences, Intersections, Exchange", Review of Policy Research, Volume 23, Number 1, 2006,

"ويتضمن تخطيط السياسة الخارجية عدة أبعاد:

-التخطيط العام للسياسة الخارجية، ويقصد بذلك صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق وقدرات الدولة-وتخطيط البرامج، أي وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة.  
-وتخطيط الطوارئ، أي وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التي قد تظهر في المستقبل- والتخطيط المؤسسي، ويقصد به تنسيق أداء المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية، وتنظيم جهاز تخطيط تلك السياسة، بما يمكنه من أداء وظائفه."

ولا يمكن فهم طبيعة التخطيط في مجال السياسة الخارجية دون أن نتفهم المشكلات التي تواجه تلك العملية، والنتائج التي تفرحها بالنسبة لعملية التخطيط وإمكانية إجرائها.<sup>(1)</sup>  
كما تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية مجموعة من المعضلات الناتجة عن عدة متغيرات، أهمها: طبيعة السياسة الخارجية لأنها تتميز بعدم اليقين، ومعضلة أخرى تتمثل في التناقض بين مفهوم تخطيط السياسة الخارجية والوظيفة الدبلوماسية، أضف إلى ذلك معضلات تخطيط السياسة الخارجية في الدول النامية، كونها تتميز بالتبعية على المستوى الاقتصادي وضعف مؤسسات صنع السياسة الخارجية.<sup>(2)</sup>

والتقييم النهائي لأية سياسة خارجية يتأسس على ما يمكن أن نسميه "الحساب الختامي" لها، أي كشف التكلفة والعائد، والعامل الرئيسي هنا هو أن يكون العائد ثمرة جهود وممارسات تعيد هيكلة الأوضاع من جديد وترسخ بالتالي قاعدة مؤسسية قادرة على الاستمرار...<sup>(3)</sup>

**المبحث الثالث: المداخل النظرية في دراسة السياسة الخارجية**

**المطلب الأول: المداخل والاتجاهات النظرية التقليدية في دراستها**

**1- المنهج التاريخي:**

يعتبر أنصار هذا المنهج أن الروابط والصراعات والأحقاد على مر التاريخ تعتبر من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول، ويرى هؤلاء كذلك أن هذا المنهج بإمكانه تحقيق عدة مزايا منها:

<sup>1</sup> محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص، 497 .

<sup>2</sup> محمد السيد سليم ، المرجع نفسه ، ص، 505-506 .

<sup>3</sup> عبد العزيز إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره ، ص، 308 .

أ)-معرفة الأسباب التي تؤدي إلى نجاح أو فشل قادة الدول في اتباع سياسات خارجية معينة في وقت من الأوقات، واستنتاج دلالات عامة لمختلف أنماط السلوك الدولي.  
ب)-فهم الاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول ن نظام إلى آخر.  
ج)-يساعد في فهم الطريقة التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية ودوافعها والنتائج التي تتمخض عنها.  
د)-يساعد في اختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة، وأن مواقف السياسة الدولية لا تكرر بنفس الطريقة.<sup>(1)</sup>

كما يهتم هذا التصور بالأحداث ويستخدم التحليل المقارن ليتمكنه من تفسير الظواهر الدولية، ويمثل هذا الاتجاه "ألكسندر جورج" (Alexander-George) في الولايات المتحدة، و"دوروزيل" و"رونوفان" (Duroselle et Renouvain) في فرنسا. وقد أدت الوحدة بين المؤرخين وعلماء السياسة إلى أحداث علاقة بين دراسة الأحداث المنفصلة في ارتباطاتها وجوانب من التحليل المقارن المؤدي إلى استخراج قوانين عامة. ومحصلة هذا التعاون بين المؤرخين وعلماء السياسة هو مؤسسات الدولة ورجالها والقرارات التي يتخذونها.<sup>(2)</sup>

كما يتم التركيز في هذا المنهج على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية دولة معينة خلال فترة من الزمن. مثلا السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين. وبعد ذلك يتم تصنيف هذه السياسة حسب توجهها في تلك الفترة كأن يتم وصفها بأنها سياسة خارجية منحازة أم محايدة وغير ذلك. وفي نفس الإطار (المنهج التاريخي) تركز بعض الدراسات على العلاقات بين دولتين كتقديم قراءة تاريخية ونقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياستين خارجيتين خلال فترة من الزمن. وكذلك نشأت دراسة الحالات (في المنهج التاريخي)

---

<sup>1</sup> إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القااهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 14-15.  
<sup>2</sup> عبد العزيز جراد العلاقات الدولية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992)، ص 112.



حيث يجري تحليل وصفي شامل مثلا لسياسة دولة معينة تجاه قضية معينة مثل موضوع السياسة الأمريكية تجاه قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين..<sup>(1)</sup>

## النقد:

يمكن إجمال أهم الانتقادات التي تعرض لها هذا المنهج كما يلي:

- 1- تقديمه للجانب الحدثي على تحليل الأسباب التي أدت إلى وقوع الحدث ذاته.
- 2- تجاهله للأحداث الاجتماعية الاقتصادية والنفسية والثقافية.
- 3- تحت ذريعة العمل على دراسة سلوك الدولة في المحيط الخارجي ألغى العلاقة الموجودة بين عمل الدول داخل حدودها وخارجها.<sup>(2)</sup>
- 4- الأحداث التاريخية تمتاز بالغموض والتعقيد والتداخل مما يصعب عمليا تحديد القوى الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الدولية في أي مرحلة من مراحل التطور.
- 5- التاريخ لا يتطور في اتجاه محدد حتى يمكن استنتاج قوانين يمكن لها أن تفسر الظواهر المختلفة التي تحيط بعملية التطور هذه. لقد لخص "ستانلي هوفمان" (Stanley Hoffmann) أزمة هذا المنهج بقوله: "إن المنهج التاريخي قد ينتهي بنا إلى التحديق في السماء، ولكنه لا يستطيع أن يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية."<sup>(3)</sup>

## 2- المنهج القانوني:

لا يهتم هذا المنهج في تحليله للعلاقات السياسية الدولية بالجوانب السياسية والاستراتيجية والإيديولوجية والسيكولوجية التي تتحكم في تقرير مجرى هذه العلاقات، ويقتصر في تحليله على الجوانب القانونية التي تتعلق بعلاقات الدول مع بعضها، أي يدرس الموضوع من خلال القانون خاصة.<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص، 158 .

<sup>2</sup> عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص، 112 .

<sup>3</sup> إسما عيل صبري مقلد، المرجع نفسه، ص، 15 .

<sup>4</sup> إسما عيل صبري مقلد، المرجع نفسه، ص، 15-16 .

ويركز هذا الاقتراب كثيرا على السياسة الفعلية المتمثلة أساسا في القانون العام والدستور والوثائق.(1)

### النقد:

تخط النظر القانونية بين القانون والواقع الاجتماعي، لأنها لا تجيب عما إذا كان القانون يستخدم كستار لحجب الحقائق بدلا من توضيحها وإظهارها، أضف إلى ذلك أن رجال القانون يفضلون الحديث عن العاقات بين الدول فقط.(2)

كما أنه لا يمكن التركيز على الجانب القانوني بمفرده في دراسة العلاقات السياسية الدولية لأن هذه العلاقات لا يمكن تجريدها من صبغتها السياسية، فالذي يحكم هذه العلاقات هو المصالح الوطنية والاستراتيجية للوحدات السياسية، والعوامل الإيديولوجية والتنافس على مناطق النفوذ.(3)

### 3- المنهج التحليلي والمنهج الإيديولوجي:

ظهر اتجاهان في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية، المنهج الإيديولوجي، والمنهج التحليلي، حيث يرى المنهج الأول أن سياسات الدول تجاه المحيط الخارجي هي تعبير عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. ومن هنا يتم تصنيف السياسات الخارجية إلى ديمقراطية واستبدادية ومحبة للسلام أو عدوانية.(4)

والمنهج التحليلي: "يفترض أن هناك مقومات لتحديد السياسة الخارجية كالموقع الجغرافي والمصالح الوطنية واحتياجات الأمن... إلا أنه نهج واقعي، وتعزز هذا النهج مع الثورة المعلوماتية وتقدم العولمة الاقتصادية." (5)

### 4- المدرسة المثالية (The Idealist School):

---

<sup>1</sup> نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية - المنهج، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص، 204 .

<sup>2</sup> عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص، 21 .

<sup>3</sup> إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 18 .

<sup>4</sup> نصر محمد عارف، علم السياسة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، ص، 519 .

<sup>5</sup> عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع بالاشتراك مطبعة سيكو، 2003)، ص، 121 .

برزت هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال تقديمها لتصور مثالي لما يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقات الدولية، ويرى أصحابها أن أساس العلاقات الدولية هو التعاون والانسجام بين أطراف المجتمع الدولي، إضافة إلى تركيزها على مبادئ القانون الدولي والمنظمات الدولية وضرورة تدعيم الأمن الدولي من خلال الحد من التسلح.<sup>(1)</sup>

"أيمانوئل كانط" (Kant) فتح جدالا من خلال كتابه الكلاسيكي "مشروع السلم الخالد"، كما يعتقد "كانط" أن الإنسان يتعلم من أخطائه، وهو يعيش حالة من الصراع الخالد أو الثابت بين الغريزة والعقل، ويقول "كانط" أيضا بوجود دستور جمهوري ونظام قانون دولي مبني على اتحاد فيدرالي لدول حرة مثل بناء أسس السلم الثابت أو الخالد.<sup>(2)</sup>

وهي تستند عموما على أفكار تقليدية مجردة مستمدة أساسا من مبادئ مثالية للسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية التي تقوم على معايير وقيم أخلاقية تعتبر أكثر تأثيرا في مجرى العلاقات الدولية، لأن القيم الأخلاقية تزيد من مستوى الانسجام والتعاون بين الدول ويرى المثاليون كذلك أن قوة المعايير الأخلاقية خير وأبقى من لقوة المادية ونظم توازن القوى لأن القيم الأخلاقية تخلوا من التهديد والوعيد.<sup>(3)</sup>

كما يتصور هذا الاتجاه وجود نظام دولي قائم على حكم القانون وضرورة الخضوع لسلطته، ومثال ذلك ما تضمنته مقدمة ميثاق الأمم المتحدة، حيث تعلن استنكارها للعنف والعدوان، وضرورة حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية.<sup>(4)</sup>

ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن: "السياسة الخارجية للدول تعتبر امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية، وبالتالي فإن التزام الأفراد بالمعايير والقيم الأخلاقية داخل إطار الدولة يمتد بطبيعة الحال إلى مجال العلاقات ما بين الدول، حيث يسود الالتزام بالقانون الدولي والأخلاقيات الدولية. فالالتزام الدول بالمعايير والأخلاقيات الدولية كفيل بتحقيق حال

---

<sup>1</sup> عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (عمان: مكتبة المحتسب، 1994)، 347.

<sup>2</sup> -Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », **Revue d Etude Internationales**, Vol xxxiv, N2, Juin 2003, P286.

<sup>3</sup> مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية، 1425هـ)، ص، 139.

<sup>4</sup> إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص، 24.

الاستقرار والسلم، ليس فقط في إطار الدولة، ولكن أيضا على مستوى العلاقات الدولية، استنادا إلى الفلسفة القائمة على اعتبار السياسة الخارجية امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية." (1)

#### النقد:

لا يمكن اعتبار التصور المثالي أنه يشكل نظرية أو هيكلًا محددًا، لأنه يركز على القيم الأخلاقية والتي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال يعطي أهمية قصوى للقوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية، وبالتالي فهذا المنهج قد أخفق في تبيان الأبعاد المختلفة التي تحيط بالعلاقات السياسية الدولية. (2)

كما ركز المثاليون على حرية الاختيار والإرادة الحرة وتوجيه الاهتمام نحو إقامة نظام دولي يسوده التفاهم من خلال وضع بعض المفاهيم (الحكومة العالمية، القانون الدولي والمنظمات الدولية)، مع تجاهلهم في نفس الوقت للدروس التاريخية والتجارب والخبرات الإنسانية على مر الزمن التي أساسها المصالح بمختلف أنواعها. (3)

ولم تتمكن كذلك من تحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو العدوان والحرب، وبعد حصول الحوادث التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية قد أكدت بما لا يدع مجالاً للشك خطأ الربط بين النظم الديمقراطية وتحقيق السلم والأمن الدوليين. (4)

#### 5- المدرسة الواقعية (The Realist School):

تعتبر من أشهر المدارس في دراسة مراحل عملية صنع السياسة الخارجية، والطريقة التي تتفاعل بها الدول على صعيد العلاقات الدولية. كما تقترن أحيانا الإشارة إلى الواقعية بالإشارة إلى المثالية، لأن أهم الانتقادات الموجهة إلى المثالية قد وجهها في الأساس أصحاب المدرسة الواقعية. (5)

والواقعية لازالت تبحث عن أسلاف لتحليلاتها، فهي تستشهد بأراء "ثيوسيديد" (Thucydide) "ميكياڤلي" (Machiavel) أو "كلاوزفيتز" (Clausewitz). والتنتظير يظهر عند

1 مصطفى عبد الله خشيم ،مرجع سبق ذكره ،ص ص، 140-141 .

2 إسماعيل صبري مقلد ،مرجع سبق ذكره ،ص، 24 .

3 عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي،مرجع سبق ذكره ،ص، 348 .

4 عدنان السيد حسين ،مرجع سبق ذكره ،ص ص، 50-51 .

5 مصطفى عبد الله خشيم ،مرجع سبق ذكره ،ص، 143 .

كتاب مثل: "كينان" (Kennan)، "مورجنتاو" (Morgenthau)، "والترز" (Waltz). والواقعية تبرز في واقع الأمر المعارضة الراديكالية الظاهرة على مسألة "المثالية القانونية" (الحقوقية)، كما يرفض الواقعيون الاعتقاد بانسجام تام للمصالح، فهم ليبراليون بالمعنى السياسي والاقتصادي للكلمة، وهم يدعون لتنظيم اجتماعي يحدد بواسطة لعبة واحدة هي اقتصاد السوق.<sup>(1)</sup>

ومن أهم مصادر هذه المدرسة: الحرب البوليونيوية (Péloponnèse) "لثيوسيديد"، الأمير ل"ميكيافيلي" (Machiavel)، "الشرير" ل"توماس هوبز" (Léviathan de Hobbes)، وأزمة العشرين سنة 1919-1939م. المقدمة لدراسة العلاقات الدولية ل"كار" (E.H.Carr). السياسة بين الأمم ل"مورجنتاو" (Hans Morgenthau)، "السلم والحرب بين الأمم" ل"ريمون ارون" (Raymond Aron)، "نظرية السياسات العالمية والواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة" ل"كينيث والترز" (Kenneth Waltz)، "نظرية حرب السيطرة ل"روبرت جيلبان" (Robert Gilpin)، وهذه المصادر هي التي زودت نظام المدرسة الواقعية.<sup>(2)</sup>

وقد ظهرت هذه النظرية على أنقاض المدرسة المثالية، ومن أبرز انتقاداتها للمثالية أن الرأي العام يتغير بشكل سريع ولذا لا يصلح لاعتماده مرشدا لصناعة القرار، كما أن المصالح ليست متناسقة بين الدول، واختلاف المصالح يؤدي إلى قيام الحروب، "فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة".<sup>(3)</sup>

وهناك افتراضات أربعة تقوم عليها المدرسة الواقعية وهي:

- 1- الدول هي الأطراف المسيطرة في السياسة الدولية.
- 2- أن الدول تبحث عن القوة أو الأمن، فهي تتواجد معا في محيط فوضوي.

---

<sup>1</sup>-Jean-Louis Marterres, « De La Nécessite D une théorie Des Relations Internationales :L'illusion paradigmatique », Annuaire Français Des Relations Internationales,.....,P.21.

<sup>2</sup>-Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique :Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin2003, P283.

<sup>3</sup> جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عيد الحي، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ط. 1، ديسمبر 1985)، ص 59-60.

3- أن النظام العالمي يؤثر في سلوكيات الدول، وهذه هي نقطة الفصل بين الواقعيين الكلاسيكيين، مثل (Carr)، (Morgenthau) أو (Aron) وأشكال أخرى من الواقعية.

4- القوة، أخيراً أداة سياسية ملائمة وفعالة.<sup>(1)</sup>

والمصلحة الوطنية هي بمثابة خطوط لقيادة السياسة الخارجية للقوى الكبرى.<sup>(2)</sup> وهناك مفهوم آخر إلى جانب القوة والمصلحة الوطنية، يركز عليه الواقعيون كذلك، والمتمثل في توازن القوى، ومن بين أهم من قدموا تعريفاً مكتملاً لهذا المفهوم "هانس مورجانتاو" إذ يقول: "أنه نظام يهدف إلى الحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فضمن الاستقرار ليس هو وحده هدف التوازن، فالاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى، والتغلب عليها والحلول محلها هدف التوازن هو الاستقرار مضاف إليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام."<sup>(3)</sup>

ويحدد "مورجانتاو" ثمانية عوامل تشكل قوة الدولة، وهي:

الجغرافيا-الموارد الطبيعية-المقدرة على الصناعة-الاستعداد الحربي-السكان-الخصائص القومية-المعنويات القومية-المهارة الدبلوماسية.<sup>(4)</sup>

ويوضح لنا أيضاً أنه في ظل العالم الذي نعيش فيه ترغب جميع الدول في تحقيق المزيد من القوة وبالتالي فإن سياساتهم الخارجية لا بد وأن يكون هدفها الأول المحافظة على بقاء

---

<sup>1</sup>Pascal Vennesson, «Les « Réalistes » contre Les Interventions : Arguments, Délibérations et Politique étrangère », Annuaire Français des Relations Internationales,.....,P.241.

-بين "هانز مورجانتاو" في كتابه "السياسة بين الأمم" عدداً من المبادئ الأساسية في الفكر الواقعي، ومنها المصلحة، لمزيد من التفصيل، أنظر: عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سبق ذكره، ص 350-351 .

<sup>2</sup>- Wiliam wallace, Foreign policy and the political process, (.....,1971), P.125.

<sup>3</sup> إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص، 74 .

<sup>4</sup> محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1972)، ص، 51 .

الدولة وتحقيق شروط البقاء. وتعمل الوحدات السياسية على حماية كيائها الطبيعي والسياسي والثقافي ضد الاختراق من جانب الدول الأخرى.<sup>(1)</sup>

ويرى "هانس مورجانتو" « Hans Morgenthau »، أن هناك ثلاثة نماذج من سياسات الدول المنتهجة، والتي تعتبر نماذجاً للسلوك الدولي، وهي:

1- سياسة المحافظة على الوضع القائم. « Policy of the Statusque »

2- السياسة التوسعية. « Imperialism »

3- سياسة الحصول على المكانة الدولية. « Policy of Prestige »<sup>(2)</sup>

ويرى "كيوهان" و"جوزيف ناي" (Keohane and Joseph Nye) أن السياسة الدولية هي مثل كل سياسة أخرى يسيطر فيها الصراع والكفاح. وقد أكدت الرؤية الواقعية اثر أحداث 11 سبتمبر 2001م، بحيث أثبتت هذه الأحداث وجود مميزات فوضوية تميز المجتمع الدولي، وبالتالي فهناك حتمية للحرب. فواقعية عالم ما بعد 11 سبتمبر توضح جيداً أنه يجب أن يكون توازن ثابت، وبعد الواقعية الجديدة، صارت الدولة هي الفاعل الرئيسي في اللعبة الدولية. غير أنه الهدف الأساسي للدولة ليس القوة فقط ولكن البقاء في محيط فوضوي. والفرق الرئيسي بين الدول ليس الحصول على أهداف مختلفة: إنها تكمن في اختلاف القدرات في التأثير في مجرى الأحداث العالمية، وبعد نهاية الحرب الباردة تعمقت إلى درجة معينة، وضعية أو مكان الدولة كفاعل رئيسي بكل تأكيد على المسرح العالمي.<sup>(3)</sup>

ويؤكد الواقعيون كذلك على أن السياسة الخارجية للوحدات السياسية تغلب إلى حد كبير مفهوم المصلحة الوطنية، فالدول تهدف إلى تحقيق مصالحها في كل الأزمنة، وبالتالي فهي لا

---

<sup>1</sup> نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص، 109 .  
<sup>2</sup> عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006-2007)، ص، 261-262 .  
-للمزيد من التفصيل حول هذه النماذج الثلاث: أنظر المرجع نفسه، ص، 261-262 .

<sup>3</sup> Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », **Revue d Etude Internationales**, Vol xxxIv, N2, Juin 2003, P284.

تلتزم بالقانون الدولي، وتلتزم به وبالقيم الأخلاقية إلا في رحالة ما إذا توافق ذلك مع مصالحها القومية. ويعتبر أنصار هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية للدول ليست امتدادا للسياسة الداخلية، لأن الدول تلتزم بالأخلاق على المستوى الداخلي، وهذا لا يعني أنها تلتزم بنفس الشيء على مستوى المحيط الخارجي، خاصة إذا تعارضت مصالح الدول.<sup>(1)</sup>

**النقد:** ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت للتيار الواقعي في النقاط التالية:

1- يحصر هذا الاتجاه مصادر السلوك الخارجي للوحدات السياسية في عامل واحد هو المصلحة الوطنية والتي يعتبرونها هامة في تفسير نواحي الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، ويهملون الاعتبارات الإيديولوجية، وطبيعة الأنظمة والأجهزة السياسية الحاكمة كلها في حال تغيرها كثيرا ما تؤدي إلى تغير في مضمون السياسات الخارجية<sup>(2)</sup>

2- اعتبار الواقعيين أن القوة هي الهدف الأساسي للدولة، كما أنهم لم يحددوا هذا المفهوم بشكل دقيق، فلم يتم وضع مقاييس لهذه القوة، أي لا بد أن ترتبط القوة بالهدف الذي تسعى لتحقيقه، وبالتالي تقاس بالنسبة له.<sup>(3)</sup>

3- كما لم تهتم ببحث البنى الداخلية للوحدة السياسية والتي هي أساس قوة الدولة وتماسكها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى قصور هذا المنهج في تفسير العلاقات الدولية<sup>(4)</sup>

4- يرى الواقعيون أن السياسة الخارجية منفصلة عن السياسة الداخلية، لأن السياسة الخارجية حسبهم تتخذ المصلحة الوطنية أساسا لها ولا تراعي المعطيات الداخلية التي

---

<sup>1</sup> مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سبق ذكره، ص 145-146. لمزيد من التفصيل حول الأهمية الكبيرة التي يوليها الواقعيون لمفهوم المصلحة الوطنية والأمن القومي، أنظر:

- Emile Bruylant, La politique internationale, (Bruxelles: Edition établissement Emile Bruylant.S.A, 2000), pp.124125.

- Wiliam wallace, Foreign policy and the political process, (.....:....., 1971), P.125.

**Houchang Hassan-Yari**, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », **Revue d Etude Internationales**, Vol xxxIv, N2, Juin 2003, P283

- Pascal Vennesson, « Les « Réalistes » contre Les Interventions : Arguments, Délibérations et Politique étrangère », **Annuaire Français des Relations Internationales**, .....P.251.

<sup>2</sup> إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

<sup>3</sup> جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

<sup>4</sup> عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سبق ذكره، ص 351.



تصبح نتيجة لذلك ثانوية، وهذا غير صحيح، وكما يرى: "فيليب برايار" أن: "البراغماتية المتطرفة التي دعا إليها الواقعيون ماهي إلا نفي للأخلاق كأساس للعلاقات الدولية." (1)  
5- تهمل الواقعية العوامل المؤثرة أو تحدد الأهداف، فلا توضح مثلا لماذا يختار صانع القرار في وقت معين وليس بشكل آخر. (2)

6- ثمة أطروحات في العالم تتمحور حول ضرورة صياغة إرادة إنسانية عالمية، وهي إرادة التعاون بين البشر والدول في إطار الحوار الحضاري. بقدر ما تبرز هذه الإرادة بقدر ما تتراجع سياسة القوة مهما اعتمدت من تبريرات وتفسيرات متضاربة. (3)  
وهناك باحثون مثل: "جيمس روزناو" و"ريمون ارون" تخلوا حقيقة عن مفهوم المصلحة الوطنية، لأنها تفتقد للدقة والوضوح والضبط، والاستمرارية والعقلانية. (4)

## 6- النظرية الماركسية:

يعتقد الكثير أن الماركسية هي مذهب اقتصادي فقط، لكن الحقيقة عكس ذلك فهي فلسفة، أو كما يقول الألمان، "weltanschauung"، "أي أنها مفهوم كامل للعالم والإنسان". وقد ظهرت الماركسية تاريخيا في حقبة ظهور الصناعات الكبرى الحديثة، حيث ظهر صراع الإنسان مع الطبيعة، ومن أبرز الظواهر التي أثرت في صياغة المذهب الماركسي بروز حقيقة اجتماعية وهي "البروليتاريا" أي الطبقة العاملة، التي توجد فيها مختلف تناقضات المجتمع الجديد. وبهذا يمكن القول أن الماركسية ظهرت مع المجتمع الحديث، فكانت بمثابة إدراكا لعالم يحمل تناقضات ومشكلات، وبالتالي كانت محاولة لتقديم حل عقلاي لهذه المشكلات. (5)

1 عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 48-49 .

2 ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

3 عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 63-64 .

4- Wiliam wallace, Foreign policy and the political process, (....., 1971), P.124.

5 منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط. 1، 2000)، ص 199 .

ويرى "كارل ماركس" أن من يحدد مصير الإنسان ليس الأفكار، وإنما الحالة المادية هي التي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والسياسي، ويعتقد كذلك أن المجتمعات البشرية تتطور شيئاً فشيئاً وتتحوّل من فترة العبودية إلى الإقطاع المتبوع بالمجتمع الصناعي إلى المجتمع الرأسمالي وأخيراً المجتمع الاشتراكي.<sup>(1)</sup>

كما ترى هذه النظرية أن العلاقات الدولية ترتكز حول فكرة مفادها أن هذه العلاقات الدولية ما هي إلا علاقات صراع مستمر من أجل السيطرة على الوسائل والمصادر الإنتاجية، ويرى "كارل ماركس": "أن الدولة عبارة عن تطور تاريخي يعبر عن حالة اقتصادية معينة يعيشها المجتمع البشري تتطور لتصل إلى مرحلة الشيوعية التي يتحقق في ظلها المساواة في أفضل حدودها، من خلال توزيع الإنتاج حسب حاجة كل فرد. وفي هذه المرحلة تزول الدولة وتنتهي لأنه لا يعود هناك حاجة لوجودها بسبب انتهاء عناصر الصراع والتنافس بين الأفراد."<sup>(2)</sup>

#### النقد:

إغفالها للجوانب الأخرى والتي تعمل على تسيير حركة التاريخ البشري، فالدافع المادي الاقتصادي ليس هو المحرك الوحيد لسلوك الإنسان وتصرفه.<sup>(3)</sup>

- تكهن "ماركس" بأن الطبقة العاملة في بريطانيا لا تستفيد من التقدم والتوسع الصناعي، ولكن الحقيقة أثبتت العكس حيث استطاع العمال من الاستفادة بل أصبح لهم نفوذ... إضافة إلى أنه في نظريته قد حلل الزيادة في الإنتاج بسبب استعمال الآلات والتكنولوجيا الحديثة سيزيد من اتساع البطالة لأن الآلة تحل محل العامل والأجور تنخفض، ولكن هذا لم يحصل لأن زيادة الإنتاج يلازمه دوماً زيادة الطلب على اليد العاملة

---

<sup>1</sup> نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي: أعمال موجهة، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص، 341 .

<sup>2</sup> عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سبق ذكره، ص، 351-352 .  
- ظهرت عدة اتجاهات نظرية ضمن النظرية الماركسية، منها نظرية التبعية وغيرها، لمزيد من التفصيل حولها، أنظر:  
- الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص، 31-32 .

<sup>3</sup> عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص، 57-59 .  
عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سبق ذكره، ص، 345 .

لإدارتها وصيانتها، لأن الآلة وحدها غير كافية. كما أن الناحية المادية ليست وحدها التي تؤثر في حياة البشر، فالجو الأسري وشخصية الفرد واجتماعاته تعطي الفرد شخصيته ذات الطابع الخاص.(1)

## 7- النظرية الإسلامية:

لا تشير الأدبيات الغربية للبعد الإسلامي للعلاقات الدولية، ومن أهم العناصر المكونة للنظرية الإسلامية للعلاقات الدولية ما يلي:

1- دار الإسلام: هي: "الدار التي تكون تحت سلطة المسلمين، وتظهر فيها أحكام الإسلام، ويأمن فيها المسلمون. ويستوي أن يكون سكانها المقيمون على أرضها كلهم من المسلمين، أو من غير المسلمين الخاضعين لسلطة الدولة الإسلامية (الذميين)، أو من المسلمين والذميين." (2)

2- دار الحرب: اختلف الباحثون في تعريفهم لدار الحرب، فهناك رأيان عند الفقهاء. الرأي الأول يقول أن دار الحرب: "هي الدار التي لا يكون فيها السلطان والمنعة للحاكم المسلم، ولا يكون عهد بينهم وبين المسلمين يرتبط به المسلمون ويقيدهم. إذن، بما أنها خارجة عن منعة المسلمين من غير عهد، فهي دار حرب". أما الرأي الثاني فصاحبه "أبو حنيفة" والزيدية وآخرون، ويتمثل في القول: "بأن السلطان والمنعة لغير المسلمين لا يجعل الدار دار الحرب، بل لابد من تحقيق شروط ثلاثة لتصير دار حرب."

-الشرط الأول: "ألا تكون المنعة والسلطان للحاكم المسلم، بحيث لا يستطيع تنفيذ الأحكام الشرعية."

-الشرط الثاني: "أن يكون الإقليم متاخماً للديار الإسلامية بحيث يتوقع منه الاعتداء على دار الإسلام."

-الشرط الثالث: "ألا يبقى المسلم أو الذمي (أي غير لمسلم الذي يعد من الرعية الإسلامية) مقيماً في هذه الديار بالأمان الإسلامي الأول الذي مكن رعية المسلمين من الإقامة فيها." (1)

<sup>1</sup> نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص 350-351 .  
<sup>2</sup> عثمان جمعة ضميرية، "النظرية السياسية الإسلامية"، في: مستقبل العالم الإسلامي في عالم متغير، (الرياض: تقرير ارتيادي استراتيجي يصدر عن مجلة البيان، ط. 1، 2003)، ص 51 .

وبتطبيق هذه الشروط: "تكون البلاد التي استولى عليها المسلمون وأمنوا أهلها ثم اضطروا إلى الجلاء عنها بتأثير حرب أو عامل آخر ليست حرب، إذا كان الذين سيطروا عليها أبقوا المسلمين ورعايا الدولة الإسلامية يقيمون فيها بمقتضى الأمان الأول، وذلك بلا ريب لا يكون إلا إذا سالمت هذه الدولة المسلمين، وكان معهم سلام لا تعكره حرب، وأما إذا نقضوا الأمان وحاربوا المسلمين فإن الدار دار حرب ولو أعطوا أولئك أمانا جديدا." (2)

فأساس العلاقات الدولية في الإسلام هو السلم، والدعوة إلى إقامة العلاقات الودية مع الدول الأخرى التي تقبل السلم، وذلك وفقا لما جاء به الدين الحنيف من ذلك قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة". (3)

والعالم منقسم إلى قسمين: دار الإسلام حيث يسود الحكم الإسلامي وتطبق الشريعة الإسلامية ودار الحرب وتشمل بقية العالم. (4)

وقد دعا الإسلام إلى تنظيم الأعمال الحربية، وذلك قبل أن ينشأ القانون الدولي الحديث والمعاصر بعدة قرون، وذلك انطلاقا من فهم الإسلام للحرب، وأنه ليس غاية بحد ذاته، ولا هو وسيلة للتخلص من البشر. فلا يجوز الاعتداء على الحرية الدينية للأفراد، ولا على الشيوخ والأطفال والنساء، ولا يجوز تخريب الممتلكات، ومعاملة الأسرى معاملة جيدة، كما لا يجوز نقض الصلح في حالة نهاية الحرب بصلح دائم. (5)

كما تصبح الحرب ضرورية وحتمية في حالة العدوان، ولا تكن متصفة بسمات إنسانية إلا إذا راعت حقوق الإنسان أثناء الحرب. ولهذا جعل الإسلام للحرب "التي يدفع إليها المسلمون دفعا بسبب العدوان فتصبح ضرورية ومشروعة، إضافة إلى مراعاتها لقوانين إنسانية رحيمة يلتزم بها كل مسلم ويأثم إن تجاوزها أو اغتصبها. ويمكن اعتبار هذه القوانين كدليل يجب أن يحفظه كل مسلم مجاهد، أو يحمله معه إلى ميدان المعركة فيطبق ما جاء فيه من تعليمات ولا يتجاوزها. وبالإمكان إيجاز نقاط هذا الدليل كما يلي:

-الدافع إلى الحرب هو الاعتداء أو انقضاء فتنة المسلمين عن دينهم.

1 عبد العزيز جراد، المرجع نفسه؛ ص، 62-63 .

2 عبد العزيز جراد، المرجع نفسه؛ ص، 63 .

3 عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص، 80 .

4 برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: إبراهيم

شيتا، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط. 1، 1993)، ص، 117 .

5 عدنان السيد حسين، المرجع نفسه، ص، 82 .

-عند توقع الاعتداء يجب على المسلمين تخيير العدو بين ثلاثة أمور وجوبا، إما الدخول في الإسلام لكي يصبحوا مع المسلمين بقلوبهم، وإما العهد حتى يأمن المسلمون جوارهم، وإما القتال. وقد جعل الإسلام هذا التخيير حقا لغير المسلمين...." (1)

" و القرآن يفترض على امتداد آلياته، السلم أو السلام، ولا يسمح بالقتال أو الحروب إلا دفاعا عن النفس والأهل وغير ذلك مما لا يعد عدوانا، بل ردا لعدوان المعتدي... كما ألح القرآن على تحريم الحرب العدوانية فحرم على المؤمنين أن يحاربوا من لم يحاربهم ولم يعتد عليهم: ..ولو شاء الله لسلطهم عليكم، فقاتلوكم، فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم، وألقوا إليكم السلم، فما جعل الله عليكم سبيلا" (النساء: الآية 90). " (2)

### المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية

#### 1- الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

هناك نوعان من الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية أولهما المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة معينة من الزمن أو تجاه قضية معينة من الزمن وثانيهما مقارنة بين فترتين مختلفتين للسياسة الخارجية لدولة واحدة. وتكمن أهمية الدراسة المقارنة فيما يلي:

1-تزيد من فهمنا للسياسة الخارجية لوحدة دولية ما وذلك عن طريق لتفادي التفسيرات الأحادية (العقائدية مثلا) للسياسة الخارجية.

2-تلقي الضوء على عناصر التشابه والتمايز من حيث وزنها في حالات مختلفة .

3-تساهم في استخدام عناصر التشابه والتمايز في تحديد السياسة الخارجية (3)

و قد ساهم تطوران أساسيان في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

---

<sup>1</sup> يوسف حسين، "حقوق الإنسان الأساسية في زمن السلم والحرب"، مجلة الصراط، ع، 8، السنة الرابعة، جانفي 2004، ص، 75 .

<sup>2</sup> مراد هو فمان، الإسلام كبديل، ترجمة: غريب محمد غريب، (بافاريا: مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام والخدمات بالاشتراك مع مجلة النور الكويتية، ط. 1، أبريل 1993)، ص، 233 .  
-لمزيد من المعلومات حول المبادئ التي تحكم العلاقات الخارجية في الإسلام، أنظر:

- نادية محمود مصطفى وآخرون، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج، 1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط. 1، 1996)، ص، 157-203 .

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص، 192 .

1-تزايد عدد الدول المستقلة في الستينيات،ونظرا لتتوع هذه الدول الجديدة واختلاف تركيبتها وسلوكياتها مما فتح الباب للاهتمام بدراسة ومراقبة علاقاتها ببعضها البعض. وكذلك زيادة الاعتماد الدولي المتبادل.ولم يبلق التأثير المتبادل حكرا على المستوى الرسمي،و إنما تعدى ذلك إلى المستويات غير الرسمية،هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية وبالتالي بالسياسة الخارجية بعد أن كانت مقتصرة على قطاعات نخبوية معينة في كل دولة.

2-شهدت الستينيات تركيزا على الدراسة المقارنة في العلوم السياسية وخصوصا في ميدان السياسة الداخلية وهذا ما أدى لاحقا إلى الاهتمام بالدراسة المقارنة في السياسة الخارجية،وقد اتجه الاهتمام نحو محاولة استخراج الأنماط وبناء الأطر النظرية وتحديد المفاهيم التي تحكم السياسة الخارجية.(1)

## 2-النظرية الليبرالية:

ترى هذه النظرية أنه توجد الكثير من المؤسسات منها الإقليمية ومنها الدولية،تلعب دورا هاما في الحيلولة دون حدوث صدامات بين الدول،والتخفيف من حدة الصراعات،وبالتالي تمكن هذه الأخيرة من فسح المجال للتفاوض بين الدول المتنازعة،وبهذا فقد ساهمت هذه النظرية في تأسيس المنظمات الدولية،انطلاقا من عصابة الأمم وصولا إلى الأمم المتحدة،وإقامة منظمات إقليمية وحتى منظمات غير حكومية (ضرورة إقامة حكومة عالمية).(2)

ويقول "جهاد عودة": "وعلى الرغم من أن المدرسة الليبرالية تنظر إلى الأمم المتحدة كتطبيق للنظرية المؤسسية للليبرالية،فإنها تطالب بإحداث بعض التعديلات في نظامها،إذ تطالب بجعل قرارات مجلس الأمن أكثر ديمقراطية،عن طريق إلغاء مبدأ النقض "الفيتو"،وعن طريق زيادة عدد الأعضاء الدائمين،وينادي الليبراليون كذلك بضرورة منح قرارات الجمعية العامة أهمية أكبر عن طريق توفير الية لتنفيذ قراراتها،حيث إن العديد من

<sup>1</sup> ناصيف يوسف حتي، المرجع نفسه، ص 192-193 .

<sup>2</sup> جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص 55 .

الدول تستجيب لقرارات مجلس الأمن، لأنها تعبر عن توافق القوى الكبرى، بينما تتجاهل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة." (1)

ويمكن القول باختصار بأن هذه النظرية تركز بالأساس على الأمن الجماعي، السلام الديمقراطي، التكامل الدولي، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها. ومن أهم روادها "راولس" الذي ألف كتاب "قانون الشعوب"، إضافة إلى "جون كين" « John Kenn »، والذي تحدث عن فكرة "المجتمع المدني العالمي" (2)

### النقد:

تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات، أهمها:

ترى هذه النظرية أن المجتمع الدولي يقوم على الوئام والتعاون وبالتالي فهي نظرة تفاؤلية، وغير واقعية، حيث يرى منتقدوها بأن المجتمع الدولي يعرف صراعات، والدول تستعمل الحرب لتحقيق أهدافها، دون الرجوع إلى فرضيات أصحاب هذه النظرية الذين يتحدثون عن شرعية الحرب وعدالتها. (3)

### نظريات اتخاذ القرار السياسي الخارجي:

#### 1- المناهج التقليدية في دراسة اتخاذ القرار:

إن دراسة صناعة القرار تمتد إلى عمق التاريخ، فقبل (24) قرناً كتب المؤرخ اليوناني "ثيوسيدد" في دراسته عن حرب "البلوبونز" حول العوامل التي تؤثر على زعماء المدن اليونانية لاختيار قرار الحرب أو السلام أو التحالف أو بناء الإمبراطورية وفقاً للظروف التي تواجههم، وقد ليس فقط عن أسباب اتخاذ القرار، وإنما بحث في الأسباب النفسية،

1 جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

2 جهاد عودة، المرجع نفسه، ص 82.

3 جهاد عودة، المرجع نفسه، ص 91.

من أبرز نماذج الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، نجد نموذج "جيمس روزناو"، ومختلف المفاهيم التي جاء بها في المجال، ومنها مفهوم القضية المجال، ومفهوم الربط، ونموذج "تشارلز هيرمان" و "إيست" و "سالمر"، وكذا نموذج "ماكفون" و "شابيرو"، أنظر: - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 192-210.

-لمزيد من التفصيل حول عملية صنع السياسة الخارجية، وكيفية حصول صانع القرار السياسي الخارجي على المعلومات، أنظر:

-عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2004)، ص 20-21.

-Glenn Palmer and Archana Bhandari, « The Investigation of substitubility in foreign policy », **Journal of Conflict Resolution**, Vol 44,N;1,February 2000,p.7.

كـالـخوف والمصلحة التي يمكن اعتبارها أسباب تدفعهم إلى اختيار قرار ما، ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن "ثويوسيديد" من أوائل المنظرين الذين بحثوا في صنع القرار.<sup>(1)</sup> وملاحظة، فإن الكثير من الباحثين السياسيين –القدامى والمعاصرين- عملوا على تقديم الإرشادات للأمرء أو السياسيين لاتخاذ القرار المناسب، ومن ذلك مثلا توصيات "ميكيافلي" للحاكم الذي يريد أن يكون ناجحا في استخدامه للسلطة، فيقول: "الأفضل أن تكون مهابا من تكون محبوبا..". وفي وقتنا الحاضر يلعب العديد من الباحثين دور المستشارين لصناع القرار خاصة في المجال الدولي، مثل: دعوة "مورجانتاو" إلى ضرورة اتخاذ بعض قواعد المرونة والمساومة الدبلوماسية. وخلاصة القول أن هذه المحاولات لم تتناول عملية اتخاذ القرار من زاوية تمتاز بالشمولية.<sup>(2)</sup>

## 2- النظريات المعاصرة في اتخاذ القرار:

### 1- نموذج ريتشارد سنايدر « Richard Snyder » :

نشأت دراسة صناعة القرار في أوائل الخمسينيات، ويعتبر "ريتشارد سنايدر" أول من قدم إطارا نظريا مفصلا لمقرب صناعة القرار في السياسة الخارجية. ويرى أنه لا بد من النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم وليس من خلال موقع المراقب الحيادي أو الموضوعي. فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تضع سلوكية الدولة تجاه الوضع.<sup>(3)</sup>

ويرى "سنايدر" في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل، وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة معينة، وهذه البيئة المتعلقة بالقرارات تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي. ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل: الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطر. وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار وغيرها. وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد

---

<sup>1</sup> جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ط. 1، ديسمبر 1985)، ص، 306 .

<sup>2</sup> جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، مرجع سبق ذكره، ص، 306-307 .

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص، 177 .



القائم للوسائل والأهداف، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها، ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى. (1)

وقد ركز "سنايدر" على تحليل نشاطات صناع القرار كمادة للتحليل، وجعل من القرار الخارجي وحدة تحليل من منطلق أو نشاطات الدول في النهاية هي نشاطات صناع القرار. والقرار حين يتخذ يعتمد على إدراكهم لموقف معين، والقرارات الخارجية للدول هي في النهاية تشكل سياستها الخارجية، والسياسات الخارجية للدول تشكل النشاطات السياسية الدولية، وهذا القرار هو في النهاية أداة لتحقيق التوازن بصدد تغييرات متجددة في الساحة الدولية بالنسبة لدولة ما. (2)

ويقول "ريتشارد سنايدر": "إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة... ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها". (3)

**النقد:** من أهم الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه (نظرية سنايدر) ما يلي:

أولاً: هذا الاتجاه يحتوي على جوانب من القصور، يدخل في تفاصيل لا حدود لها لاستخلاص عناصر الصورة التي كانت قائمة فعلاً أمام متخذ القرار لخطة اتخاذه، والذي ينتقده "تشارلز بوسون" الذي يشترك مع "ستانلي هوفمان" في اتجاهه الذي يقول أنه بدلاً من أن يقوم "سنايدر" بتبسيط الأمر فإنه انتهى بنا إلى وضع بالغ التعقيد.

ثانياً: الكيفية التي يعالج بها "سنايدر" في منهجه موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة، "فسنايدر" حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

---

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 2، 1999)، ص. 69.

<sup>2</sup> أحمد سليمان قحطان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 209.

<sup>3</sup> عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، ط. 4، 1998)، ص. 166.

- يرى "ريتشارد سنايدر" بأن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي، وهي العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وعمليات اتخاذ القرار، للتفصيل فيها، أنظر: - عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص. 384.

ثالثا: لم يتعرض هذا المنهاج لتحديد نوعية العلاقات والارتباطات القائمة والمتبادلة بين العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها المتداخلة شيء آخر. (1)

رابعا: وضعه لنموذج إجرائي يتقيد به صانع القرار الخارجي قبل عملية اتخاذ القرار، وهو أمر تحكمي مناف للموضوعية، وكذلك ربطه بين الصراع الدولي وبين نشاط صناع القرار لأن الصراع الدولي قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض في القيم والمصالح، ولم تكن معالجته لدوافع نشاطات اتخاذ القرار واضحة، كما أن نمودجه لا ينطبق إلا على المجتمعات الليبرالية، ويصعب فهمها في مجتمعات الدول النامية. (2)

خامسا: في حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى استنتاجات محددة بشأنها، ومن هنا يصبح من الصعب التوصل إلى تحديد تصورات واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة أو حصر العناصر التي يؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات ومن ثم يبقى التحليل ناقصا. (3)

سادسا: تركيزه على العوامل النفسية لصناع القرار والتي يظهر من الصعب تعيينها في كثير من الأحيان، كما أعطى "سنايدر" أهمية كبيرة للعوامل الخارجية المحيطة بعملية صناعة القرار السياسي، وقلة اهتمامه بالعوامل الداخلية، رغم أهمية هذه العوامل في تكوين وصياغة سلوك صانعي القرار. (4)

سابعا: تتمحور وظيفة هذه النظرية في الكثير من الأحيان في "التحليل اللاحق لاتخاذ القرارات السياسية الخارجية، أي عدم التنبؤ قبل اتخاذ مثل هذه القرارات". (5)

1 محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 69-70 .

2 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 212 .

3 محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

4 منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس: مركز

الدراسات العربي الأوروبي، 1997)، ص 99-100 .

5 عدنان طه الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 168 .

- وهناك نماذج أخرى تطرقت لدراسة القرار السياسي الخارجي، ومنها نموذج "دين برويت" «Dean Pruitt»، ونموذج "غراهام أليسون" «Graham Alisson»، ونموذج السياسة الحكومية، وغيرها من النماذج الأخرى، أنظر: - عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 124 .

2- نموذج "كارل دويتش": طرح نظريته في كتابه (القومية والاتصال الاجتماعي)، كما عرض تحليله لعلم السياسة الدولية في مؤلف آخر وهو (تحليل العلاقات الدولية)، وبين فيه أن العالم أصبح كجزيرة واحدة بفضل وسائل الاتصال، ولم تعد العزلة ممكنة، ولذلك فإن الاتصال والتفاعل أفرزا ظاهرتي الصراع والتكامل، وافترض وجود تحكم ذاتي في جهاز اتخاذ القرار لكل دولة لاستبعاد تعارض المصالح وانعدام التوازن. والقدرة على تغيير الاحتمالات التي تتوقف عليها كون العلاقات الدولية علاقات صراع أو تكامل، هذا التحكم يترجم القرارات الخارجية بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية حيث تستفيد من المعلومات الراجعة من البيئة الدولية والبيئة الوطنية لتحديد السلوك اللاحق على ضوء نتائج السلوك السابق، ويتم ضبط الصراع الدولي، وعدم تصعيده عبر التحكم الذاتي، وفي حالة الفشل يتصاعد الصراع الدولي. (1)

وقد اقترح "دويتش" لتفادي الدمار للأطراف ضرورة الاعتماد المتبادل بين الدول، والتكامل الدولي للحفاظ على الوضع القائم، ووجود تنسيق بين النشاطات السياسية، وعلى الالتزام بقواعد القانون الدولي، والذي يفترض إلى جهاز ثابت له يعمل على تطبيقها، كما يقترح على الدول أن تتوجه إلى المنظمات الإقليمية لتحقيق التكامل الدولي كالسوق الأوروبية المشتركة. (2)

كما يرى أن: "تكثيف الاتصال بين الدول يؤدي إلى نوع من الانسجام في أهداف السياسات الخارجية للدول، كما يحدث نوعا من المشاركة بين المؤسسات الرسمية في هذه الدول لاتجاه نحو حل المشاكل الدولية، وكل ذلك سعيا لتحقيق التكامل الدولي، ذلك أن مفهوم "التكامل الدولي" لديه يشير إلى كافة الجهود المبذولة لتحقيق الاتصال بين الدول." (3)

---

- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 1، 2006)، ص 365-366.

- ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 191-192.

1 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 203-204.

2 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 207.

3 عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لتحليل وفهم عالم السياسة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص 352.

وقد حدد "دويتش" كذلك كيفية صنع الدولة لسياستها الخارجية على ضوء أهدافها ومصالحها الوطنية، وذلك من خلال التحكم الذاتي (Self Control) من جهة، ومن جهة أخرى من ثانياً عملية الاتصال بين الدول، ومهما يكن مستوى الصراع فلا بد على الدولة أن يكون لها قدر من السيطرة الذاتية، ليس فقط على سلوكها بل وعلى سلوك عدوها كذلك على أساس أن السيطرة الذاتية من جانبها تخفف من حدة الصراع مع عدوها.<sup>(1)</sup>

**نقد:** وما يؤخذ عليه "كارل دويتش" إغفاله لطبيعة العلاقات الدولية التي هي في الأصل علاقات صراع، واعتقاده بعقلانية صناع القرار في اتخاذهم للقرارات، وادعاؤه بإمكانية اختبار شروط التكامل كميًا، وهو أمر غير موضوعي، لأن التكامل مسألة قيمية لا تخضع للكمية، وتسعى إليها الدول، وتقع في إطار ما يجب أن يكون.<sup>(2)</sup>

### 3- نموذج "مورتن كابلان": (Morton Kaplan)

استفاد من أفكار "دويتش" (نظرية الاتصال)، وبدرجة كبيرة من نظرية المباريات، وقد وضع نموذجه في كتابه (النسق والعمليات في السياسة الدولية).

وقد قدم ستة أنواع من الأنساق الدولية النظرية، وحدد لكل منها مميزات ومقوماته، ومتغيراته التي تتحكم في نمط تفاعلاته والتي تستند على قواعد سلوكية، كما حدد هذه المتغيرات في خمس مجموعات أساسية:

" 1- متغيرات متعلقة بتحقيق التوازن داخل النسق الدولي وتستند إلى قواعد أساسية واجبة التطبيق، والتقييد بها يحقق التوازن داخل النسق الدولي، لأنها القواعد التي تحدد السلوك الضروري لحفظ التوازن في النسق الدولي.

2- متغيرات متعلقة بتحول النسق من شكل إلى آخر، وتستند إلى قواعد تحليله أي القواعد التغييرية التي تظهر التحول الذي يطرأ على أداء النسق الدولي وتؤدي به إلى الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال النسق الدولي.

3- متغيرات متعلقة بتصنيف القوى الفعالة في النسق الدولي، والتي على رأسها القوى القطبية".<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> عادل ثابت عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص، 354.

<sup>2</sup> أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص، 207-208.

<sup>3</sup> أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص، 195.

4-متغيرات متعلقة بحجم إمكانيات القوى القطبية ومستوى تسجيلها، ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغتها.

5-متغيرات متعلقة بالمعلومات التي تؤثر بشكل فعال على عمليات الاتصال الدولي، ومستويات ودرجات الاتصال داخل النسق الدولي.(1)

وقد طرح "كابلان" ستة نماذج للنظام الدولي وهي: "نظام توازن القوى، ونظام القطبية غير المحكم (Loose Bipolar System)، ونظام القطبية المحكم (Tight Bipolar System)، والنظام العالمي (Universal System)، والنظام الدولي الهيراركي، ونظام اعتراض الوحدة (Unit Veto System). وقد وضح "كابلان" أن النموذج الأول والثاني بعيدان عن أشكال اتخذها النظام الدولي بالفعل في المراحل التاريخية السابقة. أما النماذج الأربعة الأخرى التي قدمها، فأوضح أنها ممكنة من الناحية المنطقية وان لم تعكس نماذج تاريخية فعلية خلال المراحل التي قام بدراستها.(2)

ومن بين الأنظمة الستة المشار إليها هناك نظامان فقط قد تحققا وهما: نظام توازن القوى، ونظام القطبية الثنائية المرنة (وحاليا نظام القطبية الأحادية)، في حين تبقى الأنظمة الأخرى أنظمة افتراضية مستقبلية.(3)

#### النقد:

وضع أفكارا تتعلق باتخاذ قرارات عقلانية في شتى المواقف، وأن كل طرف يضاعف من مكاسبه ويقلل من خسائره، وأنه على علم الاستراتيجيات المتعلقة بالمصلحة القومية، ولديه معلومات متوفرة دون أن يبرز مصادرها رغم أن الوثائق والمعلومات الخاصة بالدول تكتنفها السرية والغموض، وهذه غير صحيحة لأن القرارات العقلانية والأخلاقية لا وجود لها في عالم السياسة الدولي الذي لا يعرف الانتظام في سلوك الدول، كما أن هدف التوازن والحفاظ عليه غير متفق عليه لوجود أهداف توسعية.(4)

1 أحمد سليمان قحطان الحمداني، المرجع نفسه، ص 195-196 .

2 أحمد عبد الونيس شتا و آخرون، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج.1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص، 92 .

3 الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط.1، 1985)، ص، 29 .

4 أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص، 302-303 .

ويتجاهل "كابلان" الحديث عن الطبيعة الاجتماعية للعناصر الفاعلة في النظام الدولي. وخاصة الجماعات الضاغطة داخل الوحدة السياسية والتي تفرض عليها اتباع سلوك معين. كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الدول وتجمعاتها وبالتالي فهو يتعرض لنفس النقد الذي تعرضت له المدرسة التقليدية.<sup>(1)</sup>

كذلك افتراضه أن الوصول إلى حالة التوازن والحفاظ عليها هو الهدف الأساسي للفاعلين في النسق الدولي المتعدد الأقطاب، مما جعله يحصر أهداف أطراف هذا النسق في هذا الهدف، وهو ما يتناقض مع الواقع، فهناك أهداف أخرى إلى جانب هذا الهدف بل إن هناك أهدافا تتنافى حتى مع هذا الهدف (التوازن) كهدف التوسع.<sup>(2)</sup>

وفي سياق تعرضه لنسق القطبية الثنائية الرخو، فقد اعتبر "كابلان" أن الأمم المتحدة لاعب عالمي في علاقات القوى داخل النسق، وهذا تضليل أو ما يمكن اعتباره خطأ في تقدير مضمون مفهوم اللاعب، واعتبارها كذلك بأنها نسق رخو، فهذه المنظمة لا تمتلك القوة المادية، وقائمة أساسا على فكرة تحقيق الأمن الجماعي، وهي بالتالي بعيدة كل البعد على أن تكون طرفا في علاقات القوى.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص، 29 .

<sup>2</sup> عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص، 349 .

<sup>3</sup> عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، المرجع نفسه، ص، 350 .

- وهناك علاقة بين الأزمة ونظام صناعة القرار السياسي الخارجي، لمزيد من التفصيل، أنظر :

- ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص، 183-184 .

- Ryan K.Beasley, Charles Hermann and Others, People and Processes in Foreign Policy Making: Insights from Comparative Case studies, (Oxford: International Studies Association, 2001), P.219.

- Charles Hermann, Janice Gross Stein And Others, Resolve, Accept, Or Avoid: Effect of Groups Conflict On Foreign Policy Decisions, (.....), P.135.

- هناك منهجين أو مسلكين لتحليل العلاقة الموجودة بين القائد السياسي وبين سياسته الخارجية انطلاقا من مستوى القرار أو مستوى السلوك، وهما: مسلك التوافق ومسلك العلاقات النمطية. لمزيد من التوضيح، أنظر :

- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 3، ط. 2، مارس 1987)، ص، 49-51 .

- Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin 2003, P286.

# الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه إيران والسعودية

وانعكاساتها من

(1989-2001)

سيم التطرق من خلال هذا الفصل إلى التعريف بالنظامين السياسيين الإيراني والسعودي، وذلك بواسطة دراسة قانونية وأخرى عن طريق دراسة واقع النظامين في إطار الممارسة السياسية لكي تكون لدينا على الأقل صورة عن طبيعة وسير وعمل النظامين هذا في ما يخص المبحث الأول، أما المبحث الثاني نتناول فيه أسس السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها ووسائل تنفيذها، أما المبحث الثالث فنتطرق فيه إلى انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على إيران والسعودية خلال (1989-2001)، وفي المبحث الرابع نتناول الرؤية الأمريكية للبلدين مع التركيز على موضوع الإصلاح والانفتاح.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران والسعودية وانعكاساتها (1989-

2001)

**المبحث الأول: التعريف بالنظامين السياسيين**

**المطلب الأول: الدراسة المؤسسية للنظامين**

**-المبادئ والأسس التي تحكم النظامين:**

**1-المبادئ والأسس التي تحكم النظام الإيراني:**

**أ-الثورة الإسلامية الإيرانية:**

قام رئيس الوزراء الإيراني "مصدق" بتأميم النفط الإيراني في 1951، وهذا ما تمخض عنه امتناع الشركات الأجنبية عن شراء النفط الإيراني، وهو ما نجم عنه تخبط إيران في أزمة اقتصادية، وفي شهر أوت 1953 حاول الشاه أن يسحب الثقة من "مصدق" رئيس الوزراء، وهو الأمر الذي أدى إلى خروج الإيرانيين إلى الشوارع للتضامن مع رئيس الوزراء، وبالتالي فر الشاه إلى خارج البلاد، غير أنه أرجع إلى السلطة لفضل الدعم الذي قدمته له وكالة المخابرات الأمريكية، وهو ما أدى إلى ازدياد نشاط الشركات البترولية الأمريكية بقوة في قطاع البترول الإيراني، وأحكم الشاه بمختلف مقاليد



السلطة، كما تم فرض حظر على حزب "تودة" الشيوعي، وقد قام الشاه بالسهر على حراسة وضمان السير الحسن للمصالح الغربية في المنطقة. (1)

وشاركت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني "محمد مصدق"، هذا الأخير كان قد وصل إلى منصبه بعد حصوله على أغلبية ساحقة في تصويت البرلمان الإيراني، لكنه فيما بعد قام بتأميم البترول وهذا ما أثار حفيظة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وأعيد الشاه إلى الحكم "محمد رضا بهلوي"، وقد استخدم الشاه مختلف الوسائل المتوفرة لديه لكي يحكم سيطرته على المجتمع الإيراني طوال خمسة وعشرين عاما، وأرجع ملكية النفط إلى الشركات الأجنبية، خصوصا الشركات الأمريكية والبريطانية التي تحصلت على أكثر من 40 بالمائة لكل منهما. (2)

وقام "كيرمت روزفلت" رجل المخابرات المركزية بمساعدة من مونتغمري وودهاوس "رجل المخابرات البريطانية « MI-6 » بالقيام بانقلاب في إيران، حيث تم إسقاط حكومة "مصدق" المنتخبة، وتسلسلت الأحداث عقب ذلك إلى أن قام النظام الحالي في إيران. (3)

ورسم الشاه عددا من الأهداف أساسية حينما استعاد سلطته عام 1953:

"الأول: امتلاك السيطرة الكاملة على الحكم وإنشاء قوة بوليس لكبح المعارضة، ولقد أبقى على البرلمان، إلا أنه كان هو السلطة الحقيقية في الحكومة.

الثاني: هو إعادة العلاقات مع الدول الغربية، وقد وافق على الحصول على الحماية الأمريكية العسكرية لبلاده، ووفرت الولايات المتحدة لبلاده كميات هائلة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية أكثر من أية دولة أخرى خارج حلف الأطنطي. (4)

وقد شكلت إيران خط الدفاع المتقدم في وجه السوفيات في إطار ما تم تسميته "إستراتيجية الاحتواء الأمريكي-الغربي للاتحاد السوفيتي وتطويقه، وقد نقل مدير « CIA » السابق

---

1 وليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل: عشر سنوات حاسمة، (1967-1976)، ترجمة: عبد العظيم حماد، (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص، 13.

2 وليم بلوم، الدولة المارقة: دليل إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003)، ص، 250-251.

3 وليام بولك، وليام بولك، "نحو سياسة خارجية أمريكية"، المستقبل العربي، ع...، ديسمبر 2006، ص، 42.

4 حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير 2005)، ص، 62-63.

« Richard Helms » مقر المخابرات الأمريكية من "نيقوسيا" إلى طهران، عندما تم تعيينه سفيرا في طهران، وقد برزت إيران كقوة إقليمية بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس في 1970، استولت إيران على الجزر الثلاث الإماراتية عند مضيق هرمز، وقد دفعت الولايات المتحدة الشاه إلى حماية النفط والأنظمة في الخليج.<sup>(1)</sup>

وكون الشاه في 1975 حزب النهضة "راستاخيز" وتغلغل في أوساط التجار والمؤسسة الدينية، واعتبر نفسه "المرشد الروحي للمجتمع"، وحاول أن يفرض ما أطلق عليه "الإسلام الحق" على الشعب، ونظرا لاستبداده وجبروته الانتفاض عليه في ثورة شعبية، وفر الشاه إلى الولايات المتحدة، وبعدها استولى الشباب من الحرس الثوري على السفارة الأمريكية في طهران في 04 نوفمبر 1979 مما أدى إلى ترحيله من أمريكا، ولجوءه إلى مصر في عهد السادات وتوفي في 1980.<sup>(2)</sup>

وقد خرج الشاه من إيران في 15 يناير 1979، وقد خلف من ورائه جيشا منهار المعنويات، وحكومة يرأسها المفاوض له في السابق "شاهبور بختيار" ولم يقبل الخميني التفاوض مع حكومة بختيار، وخلال عودته إلى إيران في 01 فبراير 1979، أعلن أنه قد اختار "مهدي برزكان" رئيسا للحكومة. وعلى امتداد عشرة أيام كانت لإيران حكومتان، وفي 10 و11 فبراير 1979 سيطرت جماعة مدنية مدججة بالأسلحة على المباني الحكومية والمؤسسات العسكرية، وأعلن الجيش الحياد التام في النزاع الدائر بين الخميني وبختيار، وفر بختيار ومعاونوه مع من كانوا بالقصر الملكي، وتم اعتقال آخرين، وبعد استفتاء أعلن في 30 مارس 1979 أن إيران "جمهورية إسلامية"، وتم قبول سلطة الخميني رسميا باعتباره الفقيه و "المرجع القضائي الأعلى بسلطات واسعة".<sup>(3)</sup>

وطرح بعد ذلك الإمام الخميني موضوع تدوين الدستور، وبعد مرور أربعة أشهر على الثورة تم تنظيم استفتاء لاختيار "خبراء الدستور" بمشاركة 61.41 بالمائة من الناخبين،

---

1 جورج حجار، المرجع نفسه، ص 104-105 .

2 جورج حجار، المرجع نفسه، ص 118 .

3 فريد هاليدي، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة - الدين والسياسة في الشرق الأوسط، (بيروت: دار الساقي، ط. 1، 1997)، ص 55-56 .

وبعد أن تم وضع مسودة الدستور عن طريق مندوبي الشعب، أعطى الخميني الأمر بعرض نص الدستور المقترح على الشعب، وأقيم الاستفتاء الثالث بعد ثمانية أشهر وعشرين يوماً من انتصار الثورة، وشارك فيه 75.23 بالمائة من الناخبين، وصادق الشعب على الدستور، وقد تم تنظيم عشرون استفتاء منذ انتصار الثورة إلى غاية اليوم بمعدل استفتاء كل عام.<sup>(1)</sup>

وتعتبر الثورة الإيرانية ثورة إيديولوجية دينية إسلامية، وقد أدت هذه الأخيرة إلى إحداث تغييرات سياسية كبيرة في النظام الإيراني، حيث انتقل النظام من الملكية إلى الجمهورية، وكما حصل تغير اقتصادي يتمثل في انتقال الاقتصاد الإيراني من اقتصاد رأسمالي إلى اقتصاد موجه.<sup>(2)</sup>

ويقول "محمد خاتمي": "لقد شكلت الثورة الإسلامية أهم حركة لإحياء الدين في هذا العصر، وخاضت الصراع على جبهات ثلاث: فبعد انتصارها وهزيمة النظام الفاسد المستبد تحولت مواجهة الاستبداد إلى صراع مباشر لا هوادة فيه ضد الاستكبار العالمي بأجمعه وفي مقدمته أمريكا، أكبر حام للنظام السابق العميل..."<sup>(3)</sup>

ويقول "أوليفيه روا" «Olivier Roy»: "وضعت وفاة الخميني في الثالث من حزيران/يونيو 1989 حداً نهائياً لمنطق الثورة الإسلامية التي يريد أن تتطابق قمة المؤسسة الدينية مع قمة المؤسسة الدولية، والواقع أن خليفته علي خامنئي الذي بقي إلى ذلك الحين رئيساً للجمهورية، وسارع مجلس الخبراء إلى تعيينه إماماً جديداً (بدلاً من الخليفة الحقيقي الوحيد، آية الله منتظري، الذي عزله الخميني)، لا يملك المؤهلات الفقهية الضرورية لكي يكون إماماً، أي آية الله الأكبر و"مرجع التقليد". فخامنئي ليس سوى "حجة الإسلام" تمت ترقيته إلى مرتبة آية الله، إلا أنه لا يملك لا الأقدمية ولا الشهادات العلمية

---

<sup>1</sup> نجفقلي حبيبي، "آلية المشاركة الشعبية في النظام السياسي في إيران"، في: رضوان زيادة (محرراً)، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية - الغرب - إيران، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2000)، ص 99-100.

<sup>2</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، "الجمهورية الإسلامية وتحدي العولمة الثقافية"، المستقبل العربي، ع، 249، 01 نوفمبر 1999، ص، 15.

<sup>3</sup> محمد خاتمي، المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال، (بيروت: دار الجيل، ط. 1، 1997)، ص، 19.

المطلوبة لكي يفرض نفسه على نظرائه".<sup>(1)</sup>

وقد مرت إيديولوجية الثورة بثلاثة مراحل مختلفة، المرحلة الأولى، دامت قرابة سنة خلال تولي "مهدي بارزكان" رئاسة الوزارة من فبراير إلى نوفمبر 1979. وقد تميزت هذه الفترة بوجود تعددية حزبية تنافسية، غير أن أحداث احتجاز الرهائن الأمريكيين في 04 نوفمبر 1979، نتج عنها انسحاب حكومة "بارزكان" وبالتالي انتقلت السلطة في إيران من الليبراليين العلمانيين إلى رجال الدين بزعامة "آية الله الخميني".

أما المرحلة الثانية، فقد دامت إلى غاية وفاة الخميني في يونيو 1989، وتجدد فيها إزاحة الليبراليين والشيوعيين والماركسيين من المجال السياسي. وتمت الإطاحة برئيس الجمهورية "حسن بني صدر"، وفر من البلاد، ونفذت حملات اعتقال وتوقيف في حق قيادات حزب "تودة" الشيوعي، وتم إعلان الحرب على منظمة "مجاهدي خلق".<sup>(2)</sup> والمرحلة الثالثة: بدأت في سنة 1989 تحت قيادة كل من "علي خامنئي" مرشد الجمهورية، "ورفسنجاني" رئيس الجمهورية الإسلامية، وتميزت هذه المرحلة بالعمل على ترسيخ مبادئ الثورة الإسلامية والمحافظة عليها، وإعادة بناء ما خربته الحرب مع العراق، والاهتمام بالإصلاحات في مختلف الميادين، كما عملت إيران في هذه المرحلة على توطيد علاقاتها من خلال الانفتاح على الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة.<sup>(3)</sup>

**ب- نظرية ولاية الفقيه:**

قاعدة هذه النظرية هي أن الإمامة-أي الخلافة بعد الرسول(ص) للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وأبلغه الرسول (ص) به، وبما أن محمدا (ص) معصوم من الخطأ فإن الإمام علي هو الآخر معصوم من الخطأ لأنه من آل بيته، وكذلك أبنائه الحسن والحسين من زوجته فاطمة الزهراء بنت النبي (ص)، ومن ثم أبناء وذرية الإمام الحسين إلى غاية الإمام الثاني عشر وهو محمد بن الحسن العسكري: "الذي غاب في سامراء في

<sup>1</sup> أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصيرة مروة، (بيروت: دار الساقى، ط. 1996، 2)، ص، 170.

<sup>2</sup> مجيد طهرانيان، "الأصولية الإسلامية في إيران وخطاب التنمية"، في: فرانك جي لتشنر وجون بولي، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، مارس 2004)، ص، 620.

<sup>3</sup> مجيد طهرانيان، المرجع نفسه، ص، 621.

العراق، وهو (المهدي) الذي يظهر آخر الزمان بعد غيبته ليملاً الدنيا عدلاً بعد أن ملئت جوراً".<sup>(1)</sup>

وفي فترة غياب الإمام المهدي، خصوصاً قد تمر آلاف السنين قبل أن يأذن الله له بالظهور ولهذا كله رأى علماء الشيعة أن الفقيه الذي يتمتع بالعدالة والعلم والعقل والبلوغ، وبذلك تكون له ولاية خاصة ولا تتضمن عامة المسلمين، أي أن الولاية تقتصر على منصب القضاء والفتوى ولا تضم الحكم والسلطة، وبعد ذلك ظهر رأي آخر يختلف عن الرأي السابق وهو أن الولاية ينبغي أن تكون عامة تشمل السلطة والحكم معاً، وطرح هذا الرأي "آية الله العظمى الخميني" الذي عاش في منفاه بالنجف والتي كان يدرس بها. وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979، أصبح الخميني مرشداً وقائداً للثورة وولياً فقيهاً، حيث جاء في دستور الجمهورية الإيرانية: "بأن تكون ولاية الأمر والأمة في غيبة الإمام المهدي في إيران للفقيه العادل التقى العارف بالعصر، الشجاع المدير والمدير الذي تعرفه أكثرية الجماهير وتتقبل قيادته".<sup>(2)</sup>

واستطاع الخميني التخلص من معارضي "نظرية ولاية الفقيه"، وذلك بفضل زعامته السياسية والروحية، كما ساعدته على ذلك الحرب مع العراق التي دامت ثمانية سنوات، حيث تراجعت النقاشات حول هذه النظرية إلى غاية وفاته، ثم سرعان ما عاد هذا الجدل إلى الساحة الإيرانية مع تولي "آية الله خامنئي" المنصب، وهو ما أدى إلى حدوث صراع سياسي داخل أجهزة الحكم، وظهر تيار يدعو ليس فقط للحد من صلاحيات المرشد بل وليس انتخابه كذلك، وإنما دعا إلى تعديل "نظرية ولاية الفقيه" في حد ذاتها.<sup>(3)</sup>

## 2-المبادئ والأسس التي تحكم النظام السياسي السعودي:

### أ-أنظمة الحكم والشورى والمناطق في السعودية:

<sup>1</sup> قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط. 1، 2003)، ص. 115.  
<sup>2</sup> قحطان أحمد سليمان الحمداني، المرجع نفسه، ص. 115-116.  
<sup>3</sup> طلال صالح بنان، "إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"، السياسة الدولية، ع. . . .، يناير 2004، على الموقع الإلكتروني:

أصدر خادم الحرمين الشريفين في مارس 1992، أنظمة الحكم والشورى والمناطق، والهدف من ذلك هو تنظيم مختلف أنواع الحياة في المملكة.<sup>(1)</sup> وتتمثل الأنظمة الثلاثة التي أصدرها الملك في 1992، فيما يلي:

**1- نظام الحكم:** يتكون من 83 مادة، وتؤكد جميع هذه المواد على الطابع الإسلامي وحرمة القيم العائلية وتبين واجبات مجلس الوزراء وأن الملك هو مصدر كل السلطات دون وجود آلية لمراقبة أعمال وتصرفات الملك أو حتى الوزراء. كما تعرض النظام إلى المبادئ الاقتصادية للدولة واليات الرقابة على إنفاق الحكومة.

**2- تأسيس مجلس الشورى:** حيث يقوم الملك باختيار أعضائه بناء على مدى الخبرة التي يتمتعون بها واختصاصهم، وهذا ما يبرز أنه مجلس استشاري للحكومة وليس له صفة برلمانية.

**3- مجالس المناطق:** حيث أن دورها يتمحور في تنظيم الإدارة المحلية لمناطق الدولة، بحيث يكون لكل منطقة أمير وكذا مجلس منطقة يأخذ على عاتقه مختلف الشؤون المحلية المتعلقة بالمنطقة، ويحتوي على عدد من الأهالي ذوي خبرة واختصاص وعلم، ويكون تعيينهم بناء على أمر من رئيس مجلس الوزراء، وذلك عن طريق ترشيح وموافقة وزير الداخلية.<sup>(2)</sup>

ويتكون من تسعة أبواب تتمثل في المبادئ العامة ونظام الحكم ومقومات المجتمع السعودي والمبادئ الاقتصادية والحقوق والواجبات والسلطات المخولة للدولة والشؤون المالية ومؤسسات الرقابة وأحكام عامة، وهناك تسعة وسبعون (79) مادة.

وقد بينت المادة الخامسة شكل النظام السياسي بأنه "ملكي" وجاء أن أسلوب توارث الحكم ينحصر في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود بالإضافة إلى أبناء الأبناء ليتوفر بذلك للنظام الثبات والاستمرارية والاستقرار وانتقال السلطة فيما بينهم.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> . . . . المملكة العربية

السعودية: تاريخ، حضارة، تنمية، (الرياض: العبيكان للطباعة والنشر، دت ن)، ص، 05.

<sup>2</sup> محمد بن صنيتان، مرجع سبق ذكره، ص، 84.

<sup>3</sup> هاشم عبده هاشم، مرجع سبق ذكره، ص، 154.

ويكون الاختيار والبيعة للحاكم لصالح الأصلح للحكم وفق كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يقوم الملك باختيار ولي عهده كما يمكن له أن يعفيه بأمر ملكي، ويقوم ولي العهد بتولي سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

ويقوم نظام الحكم في المملكة على ثلاثة ركائز هي: العدل والشورى والمساواة وفق ما جاءت به تعاليم الدين الحنيف، فالعدل أساس الملك والشورى وبه يتم التواصل بين الحاكم والمحكومين، والمساواة تؤدي إلى العدالة بين الجميع.<sup>(1)</sup>

وقد نصت المادة الأولى من هذا النظام على أن: "المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسول الله (ص)، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض". وقد نصت المادة الخامسة أن نظام الحكم في السعودية هو نظام ملكي. كما بين النظام الأساسي للحكم الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة، حيث بين البيئة الشرعية التي تحكمه، ومقومات المجتمع، والمبادئ الاقتصادية العامة التي تحكم الدولة، ومختلف الحقوق والواجبات، كما حدد حقوق الدولة وواجباتها وعلاقتها بالدول الأخرى وغيرها.<sup>(2)</sup>

ويقول "حمزة الحسن" في نقده لمواد النظام الأساسي للحكم: "حفلت مواد الدستور بعبارات عمومية غامضة قابلة للتفسير بأكثر من طريقة، أو أنها بعموميتها قيدت بقوانين تصدرها الدولة لاحقاً أو تعتمدها حالياً. وبديهي أن الدساتير العالمية بمجملها تحوي التعميم والتخصيص، ولكننا نلاحظ أن اعتماد الصيغ المطاطية يعطل فعالية الدستور، ويفسح المجال للعائلة المالكة بأن تفسره حسب وجهة نظرها ووفق مصلحتها، أو حسب الأنظمة التي تحكم المواد العامة والتي يعمل بها حالياً."<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> هاشم عبده هاشم، المرجع نفسه، ص، 155. لمزيد من التفصيل حول صلاحيات الملك، أنظر نفس المرجع، ص، 157-158.

<sup>2</sup> محمد بن عبد الرحمن الطويل وآخرون، الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، (الرياض: مطابع معهد الإدارة العامة، أبريل 1995)، ص، 06.

<sup>3</sup> حمزة الحسن، "عين العائلة المالكة على السلطة: كيف جرت صياغة الأنظمة الجديدة؟"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 15، أبريل 1992، ص، 08.

وفيما يتعلق بطبيعة نظام الحكم في السعودية، حسب ما جاء في المادة (5) من النظام الأساسي للحكم، أنه نظام ملكي، والسلطة تنحصر في أبناء الملك الذي أسس الدولة السعودية في 1932، والملك هو الذي يقوم باختيار ولي عهده أو يعفيه.

أما إيران فهي جمهورية إسلامية والتي صوتت عليها الغالبية الساحقة من الشعب الإيراني، ويتم أخذ رأي الشعب بعين الاعتبار وذلك يتضح من خلال إنتخاب رئيس الدولة وكذا أعضاء مجلس الشورى الإسلامي والمجالس الأخرى وحالات الإستفتاء التي نص عليها الدستور الإيراني.

ويمكن القول بأن النظامين بالرغم من ارتكازهما على شرعية دينية مثلما نصت عليه نصوصهما الدستورية، إلا أن شكل وطبيعة النظامين تختلف، فإيران تزوج ما بين الجمهورية والدين، في حين أن السعودية تزوج بين الملكية (المطلقة) والدين، وهذا ما يحتم علينا التفرقة بين النظام الجمهوري والنظام الملكي.

ويقول "السيد محمد هاشمي" في التمييز بين النظام الجمهوري والنظام الملكي: "الجمهورية التي تتميز عن النظام الملكي هي، أولاً، حكومة يتم انتخاب حاكمها إما مباشرة من جانب الشعب (جمهورية رئاسية) أو بصورة غير مباشرة من جانب البرلمان (جمهورية برلمانية)، ثانياً، فترة حكم الرئيس تكون محدودة (أربع أو خمس أو سبع سنوات) وإعادة انتخابه لأكثر من فترتي حكم ليس ممكناً، ثالثاً، لا يتمتع الحاكم بامتيازات خاصة مقارنة مع آخرين، وهو يخضع للقانون مثل كل الناس ويتحمل مسؤولية كل أعماله، رابعاً، للحاكم مسؤوليات قانونية وسياسية مزدوجة، على عكس النظام الملكي." (1)

## 2- السلطات الثلاث في الدولتين:

### 1- السلطة التنفيذية في البلدين:

#### أ- السلطة التنفيذية في إيران:

---

<sup>1</sup> محمد حسين حافظيان، "مقاربة للعلاقة بين الجمهورانية والإسلامية في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف 2004 - شتاء 2005، ص، 12.



## 1-منصب الولي الفقيه:( مرشد الجمهورية)

وقد جاء في المواد (107) إلى (112) تبيان صلاحيات الفقيه والمتمثلة في سيطرته على القوات المسلحة، وإعلان الحرب، وصلاحيته في اختيار أربعة من الأعضاء السبعة في "المجلس الأعلى للدفاع القومي"، كما أنه له صلاحيات فيما يتصل بالإدارة المدنية، وكذا تحديد مدى صلاحية مرشحي الرئاسة، كما أن له صلاحية تعيين ستة من أعضاء "مجلس الوصاية" في مجلس الشورى دورهم يتمثل في التأكد من مدى تناسق وتطابق التشريعات مع تعاليم الإسلام.<sup>(1)</sup>

وبذلك أصبح الفقيه أعلى سلطة في إيران، وله صلاحيات واسعة، وقد زاد آية الله الخميني من صلاحياته، وأقام ثلاثة شبكات رسمية متداخلة، حيث فرض سلطته على أصحاب المناصب الرسمية المهمة في الدولة، وذلك بتعيينه لممثلين شخصيين له في مختلف المصالح الحكومية البارزة، وهؤلاء الذين عينهم الخميني، أطلق عليهم "ممثلو الإمام" حيث يبلغونه بكل كبيرة أو صغيرة.

أما المسألة الثانية تتمثل في إعلان الخميني عن مرسوم ينص على تشكيل "سلاح الحرس الثوري الإسلامي"، وإقامة شبكة من "اللجان الثورية"، الغرض منها التصدي لأي تهديد يوجه ضد الدولة، ومن أبرز المهام التي أوكلت للحرس الثوري هي الحد من سلطات القوات المسلحة النظامية، في حين تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب في الشوارع، وبهذه الوسائل نجح الخميني في فرض سلطته، وأصبحت مؤسساتية.

أما الإجراء الثالث، تدعيم الخميني للعلاقة بين الطلبة ومدرسيهم في المراكز الدينية. وقد قام الخميني بتعيين الطلاب في المناصب الدينية البارزة، منهم أئمة للمساجد، وآخرون خطباء لصلاة الجمعة ومناصب أخرى.

وكان للمراسيم التي يصدرها الخميني خلال العشر سنوات من حكمه، قوة إلزامية، ولا بد على الدوائر الحكومية تطبيقها وتنفيذها.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص 75-76.

<sup>2</sup> بهمان بختياري، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

وتقول "أن اليزابيت ماير:" نجحت إيران بالفعل في اعتماد دستور جديد، ووضع الفقيه بموجبه على رأس هرم الحكم(المادتان 5 و 107) وجرى فرض الشريعة الإسلامية على أنها القانون الأعلى للبلاد (المادة:4)،بمعنى شريعة أكثرية الطائفة الشيعية الإثني عشرية (المادة:12)".

وما إن وصل أنصار الخميني إلى السلطة حتى شرعوا في تحقيق هدف لم يسبق وأن أعلنوه قبل الثورة أو حتى بعدها مباشرة وهو تطبيق "نظام حكم ثيوقراطي" (ديني)، يلعب فيه رجال الدين الشيعة دورا هاما ومسيطرًا في كافة الميادين المهمة، وخصوصا المجال القضائي والحقوقي.<sup>(1)</sup>

الفقيه الجديد: آية الله علي خامنئي:

في 03 يونيو 1989، أعلن نجل الخميني "أحمد الخميني" أن والده قد انتقل إلى رحمة الله، وانتهت مرحلة الخميني دون تعيين خليفة له، وخلال أقل من 24 ساعة، اجتمع "مجلس الخبراء"، الذي يضم 83 عضوا لمناقشة تعيين خليفة الخميني، وتم التصويت داخل المجلس لصالح "خامنئي" بنسبة 60 صوتا مقابل 14 صوتا عارضوه.

وفيما يتعلق باختيار "خامنئي" من طرف مجلس الخبراء، فلم يتم اختياره على أساس مبدأ أن يكون الفقيه مرجعا (من أهل المرجعية)، إذ قام المجلس بتعديل الدستور للسماح بهذا الاختيار، وقد لعب "هاشمي رفسنجاني" دورا كبيرا في اختيار "خامنئي".<sup>(2)</sup>

**ب- السلطة التنفيذية والتنظيمية (التشريعية) في السعودية:**

**1- الملك ودوره في ميدان التشريع:**

الملك مصدر جميع السلطات أو مرجعها (التنفيذية، التشريعية والقضائية)، ومعظم قرارات مجلس الوزراء لا تصبح نافذة إلا إذا وافق عليها الملك وصدر مرسوم ملكي

---

<sup>1</sup> أن اليزابيت ماير، "التأثير الأصولي في القانون والسياسة والدستور في إيران"، في: فرانك جي لتشنر وجون بولي، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، مارس 2004)، ص، 590.

<sup>2</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص، 81-82.

- لمزيد من التفصيل حول أسلوب "علي خامنئي" وإيديولوجيته، أنظر: بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص، 82-84.

- محمد عيد الله محمد، "الأزمة الإيرانية وتداعياتها السياسية: إيران تاج الملك لا يسع لرأسين"، برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية وحوار الحضارات، ع23، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ص، 29.

حولها. وقد منحت الأنظمة الأخيرة الملك صلاحيات وأدوار كبيرة في ميدان التشريع، فهو إلى جانب كونه رئيس مجلس الوزراء يقوم بإعداد مشاريع الأنظمة، ومن جانب آخر فهو صاحب السلطة النهائية في ميدان التشريع، وكل الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات والميزانية السنوية للدولة لا يتم إقرارها ولا يتم تعديلها إلا بعد موافقة الملك عليها وإصدار مراسيم ملكية حولها.<sup>(1)</sup>

وقد منح النظام الملك سلطة القرار في حالة ما إذا وجد خلاف بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء، فقرارات مجلس الشورى تحال إلى رئيس مجلس الوزراء (الملك) الذي يقدمها بدوره إلى مجلس الوزراء لينظر فيها، ففي حالة ما إذا تم الاتفاق عليها بين المجلسين وقبولها من طرف الملك تصدر على صورة مراسيم ملكية، وفي حالة الاختلاف بين المجلسين فالملك له حق تقرير ما يراه.<sup>(2)</sup>

ويقوم الملك أو من ينوب عنه بإلقاء خطاب ملكي في مجلس الشورى يحتوي على سياسة الدولة داخليا وخارجيا، ويحق للمجلس مناقشة هذه السياسة باعتبارها شكلا من أشكال الرقابة على السياسة العامة للبلاد التي يتم إقرارها من طرف الملك ومجلس الوزراء.<sup>(3)</sup>

وبما أنه لا توجد أحزاب سياسية في السعودية، وبما أن السياسة وشئون التسيير لا تزال منحصرة في شخص الملك، فإن الطبقة الوسطى الجديدة لها نفوذ تمارسه في إقرار السياسة الاقتصادية وصياغتها أكثر من ممارستها له في الميدان السياسي، وتبقى بهذا القضايا السياسية والدستورية من صلاحيات العائلة المالكة.<sup>(4)</sup>

ويمكن القول أن منصب الولي الفقيه (المرشد الأعلى) في إيران، ومنصب الملك في السعودية يمثلان مركزا الثقل في النظامين السياسيين الإيراني والسعودي على حد سواء، وهما اللذين يرسمان ملامح وتوجهات النظامين، وذلك راجع إلى الصلاحيات الواسعة والكبيرة التي منحتها لهما النصوص الدستورية في دولتيهما.

<sup>1</sup> محمد بن عبد الرحمن الطويل وآخرون، الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، (الرياض: مطابع معهد الإدارة العامة، أبريل 1995)، ص، 45.

<sup>2</sup> محمد بن عبد الرحمن الطويل وآخرون، المرجع نفسه، ص، 45.

<sup>3</sup> إمام حسانين، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية: نموذج السعودية، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2004)، ص، 119.

<sup>4</sup> إميل نخلة، المرجع نفسه، ص، 68.

كما يعتبر الملك رئيساً للوزراء، ويقوم هذا الأخير بتعيين الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي، وللملك حق حل مجلس الوزراء وإعادة هيكلته، ويعتبر الوزراء مسؤولين أمام الملك (رئيس الوزراء).

## 2- منصب رئيس الجمهورية:

يعتبر الرئيس السلطة التنفيذية في الحكومة، وثاني قوة رسمية في إيران.<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من أن الدستور يمنح المرشد صلاحيات واسعة إلا أن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية.<sup>(2)</sup>

وقد جاء في دستور 1979 أن السلطة التنفيذية يأتي على رأسها رئيس الجمهورية، ثم يأتي دور رئيس الوزراء، وهذه السلطة التنفيذية ليس لها سلطة حقيقية وفعالية بل لها دور شكلي وهو المسئول عن السياسة، يقوم بتشكيل مجلس الوزراء وفق رؤيته، بشرط أن يصوت مجلس الشورى بمنح الثقة لهذه الوزارة، كما يجري اقتراح عام يختار من خلاله رئيس الجمهورية لمدة رئاسية قدرها أربع سنوات، ويمكن إعادة انتخابه لولاية أخرى ولكن لا يجوز تجديد ولاية ثالثة له.<sup>(3)</sup>

وفي النظام السياسي الإيراني، يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، الذي يقوم هو الآخر باختيار الوزراء، بشرط مصادقة مجلس الشورى على ذلك، ومنذ تكوين "المجلس الأعلى للأمن القومي"، ويتأسسه أيضا رئيس الجمهورية، وقد ازدادت صلاحيات الرئيس في المجالات الاقتصادية والخارجية للدولة. وفي حالة ما إذا أصبح منصب الرئيس شاغرا فإنه يتوجب تنظيم انتخابات جديدة، في ظرف خمسين يوما، لإعادة انتخاب شخص ما في هذا المنصب، وقد عبر أحد المحللين عنه:

" هو النظام الوحيد الذي يخضع فيه الرئيس المنتخب لمصادقة "فقيه" غير منتخب، وهو النظام الوحيد الذي يتوقف فيه عزل الرئيس على صدور قرار من "الفقيه"، وهو كذلك

<sup>1</sup> -Ibid,p.06.

<sup>2</sup> غسان بن جدو، المرجع نفسه، ص، 10 .

<sup>3</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص، 85 .

النظام الوحيد الذي يخضع فيه الرئيس -بل أيضا كافة أعضاء السلطة التنفيذية- لسلطة دينية، وربما كان أيضا النظام الوحيد في العالم الذي لا تقوم فيه السلطة التنفيذية بالإشراف على القوات المسلحة." (1)

### الرئيس وصلاحياته:

تقيد صلاحيات الرئيس الإيراني من طرف مؤسسات تشريعية والمتمثلة في البرلمان (مجلس الشورى) ومجلس الخبراء، بحيث يمتلك هذا الأخير (مجلس الشورى) سلطة (الفيتو) على قرارات الرئيس الهامة، كتعيين أعضاء الحكومة كما أن له دورا كبيرا في وضع الميزانية، وله صلاحية التقدم بطلب لإقالة الرئيس في حالات حددها الدستور، أما مجلس الخبراء، فهو الذي يبت في مدى شرعية ومطابقة القوانين للدستور والدين الإسلامي، وبإمكانه كذلك شل خطط وسياسات الرئيس حتى في حالة موافقة البرلمان عليها. (2)

### أ- فترة حكم الرئيس "علي خامنئي":

وقد حدثت في الكثير من المرات خلافات بين رئيس الجمهورية "خامنئي" الذي حكم البلاد لفترة من 1981-1989، وبين رئيس وزرائه "مير حسين موسوي"، وقد لمح خامنئي في بداية عام 1984 إلى أنه يرغب في إجراء تعديلات دستورية ليزيد من صلاحياته، وكان رد فعل رئيس الوزراء بأن منصب الرئيس لا بد وأن يبقى منصبا شرفيا للحيلولة دون حكم البلاد ديكتاتوريا، أما أنصار خامنئي، فأشاروا إلى أن الظروف السياسية التي عاشتها البلاد من 1979 إلى 1980، هي التي جعلت مجلس الخبراء يعمل على تقليص صلاحيات رئيس الدولة.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، كان لا بد من معالجة أوجه القصور في أجهزة الدولة، حيث أعلن آية الله الخميني في 24 أبريل 1989 عن مرسوم ينص على تشكيل "مجلس إعادة النظر في الدستور"، وعين 20 شخصا، في حين عين مجلس الشورى خمسة آخرين ليصبح في عضوية المجلس 25 عضوا، وأعطى الخميني تعليمات لهذا المجلس، وذلك بالانتهاء من المهمة في ظرف شهرين. (1)

1 بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص 87-88 .  
2 . . . . . "إيران: رئاسة أحمددي نجاد المضطربة"، موجز الشرق الأوسط، ع 21، 6 فبراير 2007، ص 01-02 .

## ب-فترة حكم الرئيس "حجة الإسلام علي أكبرهاشمي رفسنجاني":

فاز "هاشمي رفسنجاني" بمجموع 15.551.783 صوتا من إجمالي الأصوات التي تم الإدلاء بها والبالغة 16.454.641 صوتا، وفي نفس الوقت تمت موافقة 95 بالمائة ممن أدلوا بأصواتهم على التعديلات الخمسة والأربعين التي تم إدخالها على الدستور، وأصبح بذلك رئيسا للجمهورية الإسلامية. وأشار "خامنئي" أنه سيسير على خطى "الخميني"، وأن إيران لم تتجه إلى تبني سياسات جديدة.<sup>(2)</sup>

واستلم "رافسنجاني" زمام السلطة التنفيذية في 1989 وهو يصنف ضمن الاتجاه المعتدل أو البراجماتي، وقد أسس إستراتيجيته على ثلاثة أسس: "إعادة بناء الاقتصاد، وإعمار ما دمرته الحرب، وإعطاء الأولوية للمصالح القومية في السياسة الخارجية".

وقد تمكن هذا الاتجاه من إخراج إيران من عزلتها الدولية في بداية التسعينيات حيث استطاعت التغلب ولو بصفة جزئية على الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض من طرف واشنطن، وذلك من خلال مد جسور التعاون مع أوروبا واليابان وروسيا.<sup>(3)</sup> وهناك ثلاثة مميزات تميز بها أسلوب "رفسنجاني" في الحكم، فهذا الأخير يشترك الوزراء والمسؤولين في عملية صنع السياسات وكذا تنفيذها، وخصوصا فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، إضافة إلى أن "رفسنجاني" يدافع عن أعضاء حكومته أمام مجلس الشورى، وقد احتفظ بوزرائه الذين اختارهم في 1989، وعندما أعيد انتخابه في 1993، لم يكن هناك سوى ستة وزراء من أصل ثلاثة وعشرين وزيرا.

وتتماز رئاسة "رفسنجاني" بتركيبها التكنوقراطية، بحيث أن وزراء حكومته ليست لهم مؤهلات "ثورية" (غير متشبعين بثقافة الثورة الإسلامية).<sup>(4)</sup>

والسمة الثالثة في أسلوب رئاسته، هي مشاركة الجميع في حل المشاكل، أي أسلوب العمل الجماعي، إضافة إلى التعاون بين رفسنجاني والمرشد الأعلى، والتشاور والتعبير عن وجهات النظر المختلفة، وفي الأخير إصدار الحكم بإشراك الوزراء

<sup>1</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص 85-86 .

<sup>2</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص 88 .

<sup>3</sup> ضيف الله ضيعان، مرجع سبق ذكره، ص 505-507 .

<sup>4</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص 89 .

والمسؤولين، وبالرغم من هذا هناك أوجه اختلاف في الرؤى بين خامنئي ورفسنجاني حول قضايا معينة مثل: الموقف من الولايات المتحدة، فقد كان خامنئي صريحا في تنديده بسياسات واشنطن، وخصوصا عملية السلام، في حين أظهر رفسنجاني تحفظا وحذرا في التعبير عن وجهات نظره حيال الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

ويرى بعض المحللين أنه بمجيء "هاشمي رفسنجاني" كرئيس لإيران من خلال انتخابات الرئاسة في أبريل 1992، أصبحت إيران أكثر براغماتية وبرزت أكثر ملامح الحكومة الإسلامية. (بعدما كانت تسيطر عليها في السابق أيديولوجية الثورة).<sup>(2)</sup> ونظرا لفشل رفسنجاني في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، وتحديات مجلس الشورى والمتشددين لسياساته، كل هذا أدى إلى تناقص شعبيته، وخير دليل على ذلك انتخابات 1993 التي فاز فيها بنسبة 63 بالمائة من الأصوات.<sup>(3)</sup>

### ج-فترة حكم الرئيس "محمد خاتمي":

أكدت الجمهورية الإسلامية للعالم في ماي 1997، أن الانتخابات الرئاسية الإيرانية قد جرت في جو تسوده الحرية، وقد فاز فيها وزير الثقافة الأسبق "محمد خاتمي"، وشارك فيها كل من "علي أكبر ناطق نوري" والذي كان المتحدث باسم مجلس الشورى، وقد صوتت أكثر من 70 بالمائة من مجموع أصوات الناخبين للرئيس الخامس للجمهورية الإسلامية (محمد خاتمي) والغالبية كانوا من النساء والشباب وشريحة الطبقة الوسطى.<sup>(4)</sup> وقد أنتخب السيد "محمد خاتمي" رئيسا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد شكل هذا الحدث مفاجأة بالنسبة لغالبية المراقبين وحتى العديد من أنصاره، وذلك بالرغم من أن

---

<sup>1</sup> بهمان بختياري، مرجع سبق ذكره، ص، 90 .

<sup>2</sup>Roy R. Andersen, Robert F. Seibert and Jon G. Wagner, Politics And Change In The Middle East :Source of Conflict and Accomodation, (New Jersey :Library of Congress Cataloging in publication Data, Fifth edition, 1997), p, 116.

<sup>3</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص، 93 .

<sup>4</sup>Shaul Bakhash, « Iran's Remarkable Election », In :The middle East, (London :Larry Diamod, MARC F. PLATNER AND DANIEL BRUMBERG ,AND THE INTERNATIONAL FORUM FOR DEMOCRACY STUDY ,2003), P ,109.

معظم نتائج سبر الآراء كانت ترجح فوزه على منافسيه، وقد تميزت حملته الانتخابية بالحيوية والنشاط، وقد تم إجراء الانتخابات الرئاسية والتي فاز بها في 1997/05/23.<sup>(1)</sup> مع مجيء خاتمي إلى الرئاسة، عرف المجتمع المدني نجاحا، وعودة إيران إلى المجتمع الدولي، وعودة الحوار الإيراني الأمريكي.<sup>(2)</sup>

وعمل "خاتمي" كل ما في وسعه لتمتين العلاقات مع مرشد الجمهورية "علي خامنئي"، وقد تعاون الرجلين وهذا ما أدى بخامنئي إلى الإدلاء بتصريح بعد حملة قام بها المتشددون ضد "خاتمي"، مفاده: "إنني أدم وأؤيد سياسات الرئيس خاتمي بنسبة مائة في المائة".

ونظرا لتعدد عمليات الاغتيالات في صفوف ناشطين سياسيين ومتقنين والذين قاموا بهذه الأعمال هم من جهاز المخابرات، والذين وصفوا بالمنحرفين بالرغم من أنه تبين أنهم كانوا مسئولين سابقين في الوزارة. وقد أصر الرئيس "خاتمي" على أن يكشف هؤلاء أمام الرأي العام عن الجرائم التي اقترفوها والتي كادت تؤدي إلى العنف وعدم الاستقرار في البلاد.<sup>(3)</sup>

ومن أبرز القضايا التي شغلت الساحة الإيرانية خلال فترة حكم "خاتمي" وبالخصوص في فترة حكمه الأولى (1997-2001) هي القضية الثقافية وتدابيرها السياسية عوض التنمية الاقتصادية التي انتهجها سلفه "رافسنجاني".

وهناك من المحللين الإيرانيين من يركزون على استمرارية السلطة الدينية ويؤكدون أن الرئيس "خاتمي" والاصلاحيون بقوا سجناء المؤسسات (الجيش، الأمن، العدالة،..) وهذه الأخيرة إلى جانب مؤسسة التلفزيون بقيت مراقبة من طرف المرشد والمحافظين، وقد

---

<sup>1</sup> فريبا عادل خواجه، "الديمقراطية في إيران.. انتصار خاتمي"، في: رضوان زيادة (محررا)، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية - الغرب - إيران، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2000)، ص، 170.

<sup>2</sup> Jean-Baptiste Duroselle et André Kaspi, Histoire des Relations Internationales de 1945 à nos jours, Tome 2, (Paris: editions Dalloz, 12e Edition, Janvier 2001), p.552.

<sup>3</sup> غسان بن جدو، "إيران.. إلى أين؟"، المستقبل العربي، ع254، أبريل 2000، ص، 05-06.



تطورت هذه الدراسة في الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

وعندما وصل الرئيس "خاتمي" على مستوى الرئاسة في إيران، اتسمت سياسته في الحكم بالعقلانية، بحيث قام بإحداث نقلة نوعية في الدولة واتجهت باتجاه العصرية.<sup>(2)</sup>

**د-فترة حكم الرئيس "محمود أحمدني نجاد":**

فاز الرئيس "محمود أحمدني نجاد" في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في جوان 2005، وهذا ما تم اعتباره بمثابة مسار نحو تغيير النظام، ليس نحو الديمقراطية، ولكن بدفع إيران باتجاه استبدادي (Authoritarianism).<sup>(3)</sup>

وقد فاز "أحمدني نجاد" بالانتخابات الرئاسية على خصمه "علي أكبر هاشمي رفسنجاني"، وقد كانت خسارة هذا الأخير غير منتظرة، وهو الرجل الثاني في النظام السياسي، وأغنى رجل في إيران (يحتل المرتبة 46 على قائمة أغنياء العالم).

وقد فاز أحمدني نجاد بـ62.2 بالمائة من الأصوات مقابل 35 بالمائة من الأصوات لرفسنجاني، أي بفارق سبعة ملايين صوت، وهناك هامش من الحرية يسمح بها النظام السياسي الإيراني منها مثلاً: مظاهرات الطلبة رغم مواجهتها في بعض المرات، واعتصام الإصلاحيين في مجلس الشورى، ومختلف الضغوطات التي مورست في العديد من المرات على المرشد الأعلى ليتراجع عن بعض مواقف أتباعه في الكثير من القضايا، والأحاديث التي تدور في أوساط المجتمع والتي تنتقد علناً النظام الحاكم، ويلاحظ حالياً أن النظام السياسي أصبح أكثر تناسقاً وتجانساً عن طريق إنهاء الصراع بين المحافظين والإصلاحيين وبالتالي فقد سيطر المحافظون على جميع مؤسسات الدولة.<sup>(4)</sup>

غير أن "أحمدني نجاد" سيواجه خلال فترة حكمه صعوبات عديدة، ومنها الوضع الداخلي المتردي على كافة الأصعدة، فاقتصادياً تعرف أزمات تعرقل عجلة التنمية، كالاتي اعتماد على مورد دخل واحد وهو النفط والذي تعتبر آلات وعتاد استخراج

---

<sup>1</sup> Bernard Hourcade et Nicolas Schwaller, "Iran: entre Consensus et rupture", *Les Cahiers de Lorient*, N 08, Deuxième trimestre 2000, p.43.

<sup>2</sup> Jean Lacouture, Ghassan Tuéni et Gérard D. Khoury, *Un Siècle pour rien : Le Moyen Orient Arabe de L'Empire Ottoman à L'Empire Américain*, (Paris : édition Albin Michel, 2002), p.326.

<sup>3</sup> Elliotte Hen-Tov, « Understanding Iran's New Authoritarianism », *The Washington Quarterly*, Winter 2006-2007, p.163.

<sup>4</sup> رياض معسوس، المرجع نفسه، ص، 36.

قديمة وغير قادرة على مواكبة الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، واستفحال البطالة التي وصلت إلى أكثر من ربع اليد العاملة في البلاد والتضخم المالي وضعف القدرة الشرائية وضرورة رفع المستوى المعيشي، والفساد في أوساط الطبقات المسيطرة على الاقتصاد الوطني، وهناك عدة قضايا وتحديات تواجه مسيرة حكمه ومنها: التفجيرات التي وقعت في منطقة الأهواز ذات الغالبية العربية والتي تقلق السلطات الإيرانية، وهناك تخوف من انتقال عدوى الأكراد العراقيين إلى أكراد إيران، والأقليات الأخرى كالتركمان وغيرهم، وأزمات السكن والصحة والمواصلات، ومختلف المطالب والأصوات الداعية إلى الانفتاح وإطلاق العنان للحريات الشخصية.<sup>(1)</sup>

ويختلف عهد الرئيس "أحمدي نجاد" عن عهد الرئيس السابق "محمد خاتمي" على كافة المستويات والأصعدة سواء في الداخل الإيراني أو في العلاقات الدولية لإيران، ومواقف "نجاد" من الصهيونية العالمية أو نحو واشنطن أو فيما يتعلق بالملف النووي، فداخليا، أعطى ديناميكية جديدة فيما يتعلق بالمراقبة على مختلف المظاهر والنشاطات دون إحداث أي شكوك بشأن هذا، وأبدى رغبة في منح المرأة حقوقا أكبر، وقام بمنع مختلف النشاطات التي لها صلة بحملات التغريب، ولاحقوا الإصلاحيين قام بمنح راتب شهري لأكثر من مليوني طالب جامعي عاطلين عن العمل.<sup>(2)</sup>

### 3- مجلس الوزراء السعودي:

في أكتوبر 1953، قام الملك "عبد العزيز" بإصدار مرسوم ملكي يرمي إلى إنشاء نظام وزاري وتأسيس مجلس للوزراء يكون بمثابة جهاز استشاري للملك، بالرغم من أن هذا الإجراء يعتبر خطوة هامة نحو بناء حكومة حديثة، غير أن مجلس الوزراء لم تكن له سلطات تنفيذية، وتميز حكم الملك بالاستمرارية في ممارسة أدواره كرئيس للبلاد ورئيس للعائلة المالكة، وأميرا كذلك للمؤمنين وشيخا لشيوخ القبائل.

ثم سرعان ما تم تحديد واجبات وأدوار مجلس الوزراء في مارس 1958 وذلك وفق مرسوم الملك "سعود بن عبد العزيز"، وكنتيجة لهذا المرسوم، أصبح لمجلس الوزراء صلاحيات تنفيذية وتشريعية لأول مرة في تاريخ المملكة، وهذا يؤشر على دخول البلاد

<sup>1</sup> رياض معسوس، المرجع نفسه، ص، 37 .

<sup>2</sup> محمد عبد الله محمد، المرجع نفسه، 31 .

في مرحلة تحديث سياسي قد تم الشروع فيها تدريجيا.(1)

وهو أعلى سلطة تشريعية تنفيذية وإدارية في السعودية، تأسس في عهد الملك عبد العزيز الذي أسس الدولة السعودية الحديثة اثر المرسوم الملكي رقم: 4288/1/19/5 في 09 أكتوبر 1953، غير أنه توفي ولم يرأسه، وبدأ المجلس عمله بست وزارات وهي: الخارجية، والداخلية، والمالية، والدفاع والطيران والصحة والمواصلات، وأصبح يتضمن ثلاثة وعشرين وزارة حاليا، ويترأس المجلس الملك، وفق نظام مجلس الشورى، وينعقد في شكل جلسات كل أسبوع، وجرت العادة أن ينعقد كل يوم في الاثنين من كل أسبوع، ويتم تعيين الوزراء في المملكة وفق أمر ملكي.(2)

وبصدور مجلس الوزراء، أوكلت له وظيفة وضع الميزانية ومسئولية البت في القضايا الداخلية.(3)

ويعتبر رئيس مجلس الوزراء هو خادم الحرمين الشريفين أي الملك ويعتبر ولي العهد هو النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني. ويوجد كذلك نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء، وهو أمير كذلك، ويعتبر هذا الأخير وزيرا للدفاع والطيران والمفتش العام.(4)

وبعد أن أصبح فيصل ملكا للبلاد ارتبطت رئاسة الحكومة بالملك وكذلك ولي العهد، وأصبح بذلك الملك هو رئيس مجلس الوزراء وولي العهد أصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء، وكذلك نائبا لمجلس الوزراء، وبذلك فان نظام العرش في السعودية يختلف عن بقية النظم الملكية العربية في كون أنه لا يمكن أن نشهد استقالة جماعية للحكومة نظرا لان الملك يعتبر هو رئيس الوزراء وولي عهده كقائب له، كما أنه ليس بإمكان

<sup>1</sup> إميل نخلة، المرجع نفسه، ص 62-63 .

<sup>2</sup> محمد بن صنيطان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (48)، . . . . .)، ص 59-60 .

<sup>3</sup> وضاح شرارة، الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، أبريل 1981)، ص 149 .

<sup>4</sup> . . . . المملكة العربية السعودية: تاريخ، حضارة، تنمية، (الرياض: العبيكان للطباعة والنشر، دت ن)، ص 05 .

مجلس الشورى محاسبة الحكومة أو الطلب منها تقديم استقالته لوجود الملك وولي عهده في مجلس الوزراء.<sup>(1)</sup>

وحسب ما جاء في المادة (6) من النظام الأساسي للحكم، فإن الملك تتم مبايعته من طرف المواطنين السعوديين، ولا بد من تقديم الطاعة والولاء له.

أما في إيران يعتبر منصب رئيس الجمهورية أعلى سلطة بعد منصب الولي الفقيه (المرشد) ويعتبر الرئيس المسؤول عن تنفيذ مواد الدستور، وهو الذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث، ويشرف على السلطة التنفيذية إلا في ميادين ترتبط مباشرة بالولي الفقيه، ويتم انتخاب الرئيس بصفة مباشرة من طرف الشعب لعهدة رئاسية تصل إلى أربع سنوات، ويجوز إنتخابه لولاية ثانية (مثلما حدث مع الرئيس خاتمي الذي فاز بولاية ثانية).

والملاحظ أن إيران قد ألغت منصب رئيس الوزراء في نهاية الثمانينيات، نظرا لوجود تداخل في صلاحيات رئيس الحكومة مع رئيس الجمهورية، في حين أبقت السعودية على منصب رئيس الوزراء الذي يرأسه الملك، ومن هنا يمكن القول أن منصب رئيس الوزراء في السعودية يمثل مركز الثقل في النظام السعودي، عكس نظيره في النظام الإيراني عندما كان هذا المنصب له وجود فعلي قبل أن يتم إلغاؤه.

وفي إيران، يتم عرض التشكيلة الوزارية من طرف رئيس الجمهورية على مجلس الشورى الإسلامي لكي ينالوا ثقة المجلس.

---

<sup>1</sup> محمد بن صنيتان، المرجع نفسه، ص، 60-61 .  
لمزيد من التفصيل حول دور مجلس الوزراء السعودي في التشريع،  
أنظر :- محمد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات  
والإخفاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات  
الدكتوراه (48)، .....)، ص، 60-61 .  
ولمزيد من التفصيل حول وظائف مجلس الوزراء السعودي، أنظر :  
<sup>1</sup> هاشم عبده هاشم، المرجع نفسه، ص، 185-186 .  
-ولمزيد من التفصيل حول سلطات رئيس مجلس الوزراء، أنظر :المرجع  
نفسه، ص، 186-187 .  
-وحول واجبات أعضاء مجلس الوزراء، أنظر :المرجع نفسه، ص، 187-188 .  
- هاشم عبده هاشم ، المرجع نفسه، ص، 190 .

أما فيما يتعلق بالمسؤوليات المتعلقة بالملك، فحسب ما جاء في النظام الأساسي للحكم، فإن الملك ليس مسؤولاً لا أمام الشعب ولا أمام مجلس الشورى الإسلامي، ولا أمام مجلس الوزراء، بل حتى أنه لا يؤدي القسم أمام أي هيئة، فصلاحياته لا تحددها أي ضوابط.

أما في إيران، فإن المرشد الأعلى للجمهورية (الولي الفقيه) والرئيس والوزراء، فهم يخضعون للمساءلة، وكمثال على ذلك، المحكمة العليا تجري تحقيقات حول ممتلكات الولي الفقيه والرئيس والوزراء قبل مزاوله مهامهم وبعدها.

### 3- السلطة التشريعية في الدولتين:

#### 2- السلطة التشريعية في إيران:

##### 1- مجالس الشورى:

يقول "هادي خسر وشاهي": "...من أبرز مجالس الشورى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يمكن الإشارة إلى:

1- مجمع تشخيص مصلحة النظام، وهي شورى عليا للقائد يرسم من خلالها السياسات العامة للبلاد، ويتألف من أكبر قادة الدولة.

2- مجلس خبراء القيادة.

3- مجلس الشورى الإسلامي، وهو بمثابة السلطة التشريعية.

4- مجلس مجلس صيانة الدستور، وهو بمثابة المحكمة الدستورية.

5- المجلس الأعلى للأمن الوطني، ويتألف من أبرز قادة الدولة، ويضم عدة مجالس شورى فرعية.

6- مجلس الوزراء، وهو شورى السلطة التنفيذية.

7- مجالس الشورى المحلية، أو المجالس البلدية.<sup>(1)</sup>

أ- مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) الإيراني:

<sup>1</sup> هادي خسر وشاهي، "إشكالية العلاقة بين الديمقراطية بين الديمقراطية والنظام الإسلامي"، في: نجفلي حبيبي، "آلية المشاركة الشعبية في النظام السياسي في إيران"، في: رضوان زيادة (محررا)، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية - الغرب - إيران، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2000)، ص 141-142.

وهو مجلس تشريعي، وهناك ثمانية وأربعون مادة تحدثت عن صلاحيات المجلس، والمتمثلة في إعلان الحرب، وإعلان حالة الطوارئ، والمصادقة على المعاهدات، ومنح الحقوق المتعلقة بإقامة قواعد عسكرية. الاقتراض والإقراض، والمصادقة على تعيين مجلس الوزراء، وتوجيه التهم للمسؤولين بالتقصير، والتحقيقات في مختلف الأمور التي لها أهمية، ويقول الخميني أن: "أهم دور لمجلس الشورى الإسلامي يتمثل في عقد المشاورات والمناظرات وتوجيه النقد، علاوة على تحمل المسؤوليات... انه المختص بسن القوانين التي من شأنها تحقيق مصالح الفقراء والمحرومين... انه الأداة التي تعطي الشعب إحساسا بالمشاركة." (1)

### ب- مجلس الوصاية: مجلس صيانة الدستور « The Council of Guardian »

يتكون من ستة أعضاء من المسلمين (رجال الدين) وستة من فقهاء القانون. وهو أعلى غرفة في البرلمان، وله حق النقض على القوانين التي يتم عرضها عليه من طرف مجلس الشورى الإسلامي والتي لا تتوافق مع القانون الإسلامي أو مع الدستور الإيراني. (2) ويلعب مجلس الوصاية دورا بارزا في النظام السياسي الإيراني، وأهم أدواره تتمثل في تفسير الدستور ومدى مطابقة القوانين التي يسنها مجلس الشورى الإسلامي لتعاليم الإسلام والدستور، وكذا إشرافه على انتخاب رئيس الجمهورية، مجلس الشورى ومجلس الخبراء. (3)

ويقوم مجلس صيانة الدستور بالإشراف ومراقبة الانتخابات والتي تجري كل أربع سنوات (الانتخابات الرئاسية) وحتى على الاستفتاء، ويبلغ سن القانوني للناخبين 16 سنة. وستجرى انتخابات البرلمان المقبل في 2008، والانتخابات الرئاسية القادمة ستكون في 2009.

ومن أهم الأحزاب السياسية في إيران: الحزب الجمهوري الإسلامي، والذي تأسس سنة 1978، وحزب الشعب المسلم، والذي يبلغ عدد المنتمين إليه ثلاثة ملايين، والذي كان قد

<sup>1</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص، 94.

1- Elliot Hen-Tov, « Understanding Iran's New Authoritarianism », The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, p.08.

<sup>3</sup> محمد حسين حافظيان، "مقاربة للعلاقة بين الجمهورية الإسلامية والإسلامية في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف 2004 - شتاء 2005، ص، 25.

جمد في 1981، وحزب "توده" (الحزب الشيوعي)، حزب مجاهدي خلق، والحزب الديمقراطي الكردي الإيراني، والذي تم إغلاقه من طرف السلطة. وقد قام "خاتمي" بإدخال نوع جديد من وجهة النظر السياسية، والمتمثلة في التأكيد على دور القانون، المجتمع المدني والتقدم، ولكن هذه الحركة الإصلاحية الليبرالية عانت كثيرا بعد مجيء "أحمدي نجاد" إلى سدة الرئاسة والمحافظين الجدد.<sup>(1)</sup>

### ج-مجمع تشخيص مصلحة النظام: « The Expediency Council »

والذي أسسه الخميني في 1988، ودوره يتمحور حول حل النزاع الذي يمكن أن ينشأ بين مجلس صيانة الدستور والبرلمان (مجلس الشورى)، 31 عضوا من أعضائه يعينهم الفقيه. (وقد كان يرأسه رفسنجاني).<sup>(2)</sup>

### د-مجلس الخبراء: « The Assembly of Expert »

والذي يوجد موقعه في مدينة "قم" الدينية، في شمال إيران، ويتشكل من 86 من رجال الدين، والذين ينتخبهم الإيرانيون لمدة ثمانية سنوات، ويمكن للمجلس إنهاء صلاحيات الولي الفقيه إذا ما تبين مرضه أو عجزه.<sup>(3)</sup> وشكل آية الله الخميني مجلس الخبراء، وذلك بتنظيم انتخابات حوله لوضع دستور جديد للدولة، ويضم هذا المجلس 83 عضوا، وكان المثقفون العلمانيون يعملون على صياغة وثيقة تحد من صلاحيات آية الله الخميني.<sup>(4)</sup>

### 2-السلطة التنظيمية: مجلس الشورى السعودي (البرلمان)

وجاءت الاستجابة لتأسيس مجلس الشورى الأخير بناء على جملة من التحركات الداخلية، إضافة إلى عدد من المتغيرات الخارجية، حيث أن مختلف شرائح المجتمع من

<sup>1</sup> -Ibid,p.11.

<sup>2</sup> -Ibid,p.08.

<sup>3</sup> -Ibid,p.09.

<sup>4</sup> بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 1996)، ص، 75. -لمزيد من التفصيل حول واقع المشاركة السياسية وتطورها تاريخيا في السعودية، أنظر: غانم النجار، "واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج"، المستقبل العربي، ع، 268، جوان 2001، ص، 104.

مثقفين ورجال أعمال ونساء وإسلاميين من مختلف التوجهات طالبوا بتأسيس المجلس، وانشصرت مطالبهم أساسا في:

"1-المطالبة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

2-اتخاذ إجراءات اجتماعية عادلة.

3-المساءلة الحكومية." (1)

وتأسس مجلس الشورى وفق الأمر الملكي رقم:أ/91 في 1412/8/27هـ ،ويمكن اعتبار مهامه إلى غاية الآن شوروية،حيث يقدم مشورته للأنظمة التي تتم إحالتها إليه،فهو لا يقوم بمراقبة أعضاء الحكومة،بل يتم الاستماع إلى آراءه في الخيارات المطروحة من طرف الحكومة نفسها.وتجرى مداولات المجلس بكيفية مغلقة وسرية،ويحضر الوزراء أو بعض ممثليهم لإعلام المجلس وفق تقارير عما جرى من انجازات،ولم يحدث قط أن قام المجلس بمناقشة أي خلل أو تقصير في الأداء.ويعلم أعضاء المجلس جيدا أن مجلسهم شكلي فقط،لكنهم يقبلون بذلك وكلهم أمل في أن يتم اعطاء المجلس فعالية كبيرة في المستقبل،وذلك خشية منهم في إجهاض التجربة،ويعتبرونه بالرغم من هذا مكسبا.(2)

وقد أصدر نظام مجلس الوزراء الجديد في 20أوت1993،وحل بذلك محل نظام مجلس الوزراء السابق والتعديلات التي أجريت عليه.وقد أعطي لمجلس الوزراء الجديد دور رئيسي وبارز في ميدان التشريع،ويناط بمجلس الوزراء رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية ومختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاد والتعليم والدفاع ومختلف الشؤون العامة،ومنح حق النظر في قرارات مجلس الشورى.

ولأي وزير الحق في اقتراح مشروع نظام أو لائحة لها علاقة بشؤون وزارته،ويحق كذلك لأي عضو من أعضاء المجلس اقتراح أي موضوع يرى مصلحة من خلال بحثه في المجلس بعد موافقة رئيس المجلس.(3)

وجاء في المادة الأولى على أن: " ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به وفقا لهذا النظام الأساسي للحكم ملزما بكتاب الله وسنة رسوله،محافظا على روابط الأخوة والتعاونعلى البر والتقوى".

1 غانم النجار، المرجع نفسه، ص، 105 .

2محمد بن صنيتان، مرجع سبق ذكره، ص، 83 .

3 محمد بن عبد الرحمن الطويل وآخرون، المرجع نفسه، ص، 44 .



وقد حددت المادة الثانية أسس عمل المجلس والتمثلة في:

-الالتزام بالشريعة الإسلامية.

-العمل على خدمة المصلحة العامة.

-المحافظة على رص الصفوف وكيان الدولة وكذا المصالح العامة.<sup>(1)</sup>

وجاء في اللائحة التأسيسية لمجلس الشورى لسنة 1992 في المادة (51) "أن للمجلس حق إبداء الرأي في السياسات العامة التي تحال عليه من قبل رئيس الوزراء وعلى وجه الخصوص مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية". كما جاء في المادة (17) "على أن ترفع قرارات المجلس إلى رئيس الوزراء للنظر فيها، فان اتفقت وجهة نظر المجلسين صدرت هذه القرارات بشرط موافقة الملك، وان تباينت فللملك إقرار ما يراه"، وإذا كانت المادة (23) قد منحت الأعضاء إمكانية اقتراح أنظمة جديدة، فإنها قيدت هذه الإمكانية بموافقة الملك الذي له الحق في المصادقة على كافة القرارات، وإلا لن تصدر من طرف مجلس الشورى لوحده.<sup>(2)</sup>

كما حدد النظام الأساسي للحكم في المادة (67) اختصاصها والتمثل في وضع الأنظمة واللوائح التي تحقق المصلحة أو ترفع الفساد في شؤون الدولة وفقا لتعاليم الدين الحنيف، كما تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها وفق مراسيم ملكية لكي تكتسب الصفة القانونية على اعتبار الملك مرجع جميع السلطات.

ولم تشهد المملكة أي فراغ دستوري في مختلف مراحل تطورها، لأنها تستند إلى قواعد إلزامية وأصول واضحة يتم الرجوع إليها من طرف الحكام والقضاة والعلماء ومختلف المسؤولين.<sup>(3)</sup>

ويقول "محمد المسلمي": "تعديل المادتين 17 و23 من نظام مجلس الشورى، بحيث أصبح المجلس يمارس وظيفة أقرب إلى التشريع والمبادرة واقتراح القوانين، وان ظل

<sup>1</sup> هاشم عبده هاشم، المرجع نفسه، ص، 203. -وحول كيفية إنهاء مهام الأعضاء ومدة عمل المجلس، أنظر: ص، 203-205.

<sup>2</sup> ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، حزيران 2001)، ص، 263-264.

<sup>3</sup> هاشم عبده هاشم، المرجع نفسه، ص، 165-168.

القرار في يد الملك، وثمة حوارات تجري حالياً حول توسيع سلطة مجلس الشورى لكي يساهم في سن القوانين وعدم الاقتصار على مناقشتها بعد صدورها".<sup>(1)</sup>

وإزداد عدد أعضائه من 60 عضواً إلى 90 عضواً بعد نجاح التجربة خلال 1992-1997، ويحتوي المجلس على ثماني لجان تهتم بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية والدينية والصحية في البلاد.

ويعتبر هذا المجلس السلطة الثالثة في الدولة، ويطلق عليه اسم السلطة التنظيمية وليست التشريعية لأن التشريع يكون من عند الله سبحانه وتعالى فقط الذي نزل القرآن الكريم والسنة النبوية باعتبارهما دستوراً دائماً. وقد أعطى هذا المجلس ديناميكية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمكن من إبداء رأيه ودراسة العديد من الأنظمة واللوائح والاتفاقيات الدولية، حيث يقول "إمام حسانين": "عقد خلال الفترة 1993/12/29 إلى 2001/2/28، 406 جلسة بمعدل جلسة كل أسبوع، وأصدر 374 قراراً منها 66 قراراً اقتصادياً و 47 أخرى متعلقة بالصحة والبيئة فضلاً عن 57 اتفاقية ومعاهدة وعدد من القرارات في المجالات الأخرى... كما سمح رئيس المجلس بحضور النساء لجلساته بدون حق الاشتراك في المناقشة".<sup>(2)</sup>

ومن هنا يمكن القول أن مجالس الشورى في إيران متعددة كما عرضنا سابقاً، غير أنه في السعودية يوجد مجلس شورى إسلامي وظيفته تقديم المشورة فقط، في حين أن مجلس الشورى الإسلامي في إيران له صلاحيات واسعة كما ذكرنا انفاً إلى جانب المجالس الأخرى (مجمع تشخيص مصلحة النظام وغيره..).

### 3- السلطة القضائية في البلدين:

<sup>1</sup> محمد المسلمي، المرجع نفسه، ص، 32 .  
<sup>2</sup> إمام حسانين، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية: نموذج السعودية، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2004)، ص، 118 .  
- حول دور مجلس الشورى السعودي في ميدان التشريع، أنظر :  
- محمد بن عبد الرحمن الطويل وآخرون، الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، (الرياض: مطابع معهد الإدارة العامة، أبريل 1995)، ص، 43-44 .

<sup>2</sup> عدنان محمد الهياجنة، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع، 15، صيف 2007، ص، 35 .  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 06-07 .

- حول دور مجلس الوصاية في الانتخابات ومنع التجاوزات وغيرها، أنظر : بهمان بختياري، مرجع سبق ذكره، ص، 96 .

## 1-السلطة القضائية في إيران:

حسب ما جاء في المادة (156) من الدستور الإيراني فإن: "السلطة القضائية سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة، وتتولى الوظائف التالية:

1-التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات،الاعتداءات والشكاوي،والفصل في الدعاوى والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسية الذي يعينه القانون.

2-صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة.

3-الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

4-كشف الجريمة،ومطاردة المجرمين،ومعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.

5-اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة،ولإصلاح المجرمين.<sup>(1)</sup>

ويقول "محمد عبد العاطي": "يتهم دعاة حقوق الإنسان النظام القضائي بعدم الاستقلالية وخضوعه لنفوذ المحافظين،ويرجعون الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان إلى الأحكام الصادرة عن محاكم الثورة التي يسيطر عليها المحافظون،حيث يوجد في إيران نوعان من المحاكم،محاكم تقليدية تختص بالنظر في قضايا الجرح والجنايات ومحاكم ثورية تأسست عام 1979 بعد قيام الثورة الإسلامية وتعامل مع القضايا السياسية والجرائم المتعلقة بالإساءة إلى الإسلام أو الذات الإلهية".<sup>(2)</sup>

---

1 .....،دستور جمهورية إيران الإسلامية (الصادر في 1992)، (طهران:معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي،1992)،على الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2001/06/article2.shtml>

<sup>2</sup> محمد عبد العاطي، " حقوق الإنسان في إيران"،على الموقع الإلكتروني:

وهناك مؤسسات حاضرة في الواقع وغائبة في الدستور، منها "المحكمة الخاصة برجال الدين" التي أسسها الخميني بقرار من طرفه في 15/06/1987، فاسمها يدل على اختصاصها، أصبحت فيما بعد مجالاً لتصفية الخلافات السياسية بين اتجاه وآخر.<sup>(1)</sup>

## 2- السلطة القضائية في السعودية:

ويعتمد النظام القضائي على القرآن والسنة النبوية.<sup>(2)</sup> وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية ولا سلطان على القضاة غير سلطان الدين الإسلامي، حيث يتم تطبيق الدين الإسلامي عند النظر في مختلف القضايا المعروضة أمام المحاكم، والملك ونوابه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية.<sup>(3)</sup> وقد ألغى الملك "فيصل" منصب "قاضي القضاة"، وأقام وزارة العدل، غير أن الذين خلفوا "فيصل" أعادوا إحياء المنصب الذي كان قد ألغاه في السابق، واحتفظوا بوزارة العدل.<sup>(4)</sup>

## 2- العلاقة بين السلطات الثلاث في البلدين:

### 4-1- العلاقة بين السلطات الثلاث في إيران:

---

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية"، المستقبل العربي، ع، 265، 2001/03/01، ص، 89.

<sup>2</sup> . . . .، المملكة العربية السعودية: تاريخ، حضارة، تنمية، (الرياض: العبيك ان للطباعة والنشر، دت ن)، ص، 05.

<sup>3</sup> هاشم عبده هاشم، المرجع نفسه، ص، 164.

<sup>4</sup> وضاح شرارة، الأهل والغنيمية: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، أبريل 1981)، ص، 149. -لمزيد من التفصيل حول صلاحيات السلطة القضائية السعودية، أنظر: هاشم عبده هاشم، مرجع سبق ذكره، ص، 174. -وحول كيفية تعيين القضاة وشروط وصفات القاضي والضمانات الممنوحة للقضاة، أنظر: هاشم عبده، المرجع نفسه، ص، 175-176. -ولمزيد من التفصيل حول واجبات القضاة والتفتيش على أعمالهم، أنظر: المرجع نفسه، ص، 177-178. -وللتفصيل حول التنظيم الإداري ومراحل تطوره، أنظر، المرجع نفسه، ص، 181-183.

إمام حسنين، المرجع نفسه، ص، 122.

سعد بدير الحلواني محمد جمعان داد الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص، 246.

- المرجع نفسه، ص، 06.

- هاشم عبده هاشم، مرجع سبق ذكره، ص، 164.

يقول "فهيمى هويدي": "والواقع أن الطبيعة الخاصة للعلاقة بين السلطات الثلاث في الدستور الإيراني (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أسهمت في تصعيد ذلك الصراع. فرأس الدولة في الدستور ليس هو رئيس الجمهورية، ولكنه ولي وإمام الأمة، بينما السلطات الثلاث مستقلة عن بعضها البعض، ورئيس الجمهورية يقوم فقط بالتنسيق بينها".<sup>(1)</sup>

ويقول "هويدي" كذلك: "...رؤساء السلطات الثلاث ذوو رؤوس وقامات متساوية في الدولة. ولكن الصلاحيات التي أعطاها الدستور لمجلس الشورى، تقوي من نفوذه في مواجهة الحكومة بصورة تجعل له اليد الطولى في تسيير الحكم، مما لا بد وأن يضيق به رئيس الجمهورية. حدث ذلك في فترة رئاسة بني صدر للجمهورية، وكان رافسنجاني رئيساً لمجلس الشورى، كما حدث في ظل رئاسة خامنئي".<sup>(2)</sup>

غير أنه كثيراً ما تكون قرارات مجلس الشورى الإسلامي مطابقة لتوجهات مرشد الجمهورية، وهذا ما يقلل من فعالية ودور المجلس واستقلاله.<sup>(3)</sup>

#### 4-2- العلاقة بين السلطات الثلاث في السعودية:

مع صدور النظام الأساسي للحكم (بمثابة دستور) في فترة حكم الملك "فهد بن عبد العزيز" أصبحت سلطات الدولة تتمثل في: السلطة القضائية، السلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية.

وتتميز العلاقة بين السلطات الثلاث بالتكامل والتعاون والتنسيق فيما بينها وذلك من أجل أداء الدولة لوظائفها وتحمل مسؤولياتها وخدمة المواطن، وخصوصاً وأن الملك هو أساس هذه السلطات وهو مرجعها.

ومصدر الفتوى في المملكة هو الإسلام والسنة النبوية الشريفة.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> فهيمى هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 4، 1991)، ص، 197.

<sup>2</sup> فهيمى هويدي، المرجع نفسه، ص، 198.

<sup>3</sup> Mehrangiz Kar, « The Deadlock In Iran :Constitutional Constranits »,In :Island and Democracy in the Middle East, ,(London :Larry Diamod,MARC F.PLATNER AND DANIEL BRUMBERG ,AND THE INTERNATIONAL FORUM FOR DEMOCRACY STUDY ,2003),P,160.

<sup>4</sup> هاشم عبده هاشم، المرجع نفسه، ص، 164. -المزيد من التفصيل حول الاستفتاءات والتعديلات الدستورية منذ قيام الثورة الإسلامية وإعلان الجمهورية الإسلامية وأهم الأزمات السياسية،

أنظر :

- نجفقلي حبيبي، "آلية المشاركة الشعبية في النظام السياسي في إيران"، في: رضوان زيادة (محررا)، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية - الغرب - إيران، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2000)، ص 99-100 .

- Elliot Hen-Tov, « Understanding Iran's New Authoritarianism », The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, p.04.

- أن اليزابيت ماير، "التأثير الأصولي في القانون والسياسة والدستور في إيران"، في: فرانك جي لتشنر وجون بولي، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، مارس 2004)، ص 596-597 .

- أن اليزابيت ماير، المرجع نفسه، ص 600 .

- نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، في: وليد عبد الحي وآخرون (محررين)، أفق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع بالاشتراك مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ط. 1، 2002)، ص 137 .

- مدحت أحمد حماد، "مظاهرات الطلبة في إيران وإعادة تشكيل العلاقة بين القوى السياسية"، السياسة الدولية، ع 138، أكتوبر 1999، ص 183 .

- مدحت أحمد حماد، المرجع نفسه، ص 184 .

- غسان بن جدو، "إيران .. إلى أين؟"، المستقبل العربي، ع 254، أبريل 2000، ص 10 .

- روزمازي هوليس، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، المستقبل العربي، ع 258، أوت 2000، ص 171 .

- طالب الأحمد، "في ذكرى اقتحام الحرم الجامعي قبل أربعة أعوام: ثورة الغضب تزلزل عرش الثورة في إيران"، مجلة الأهرام العربي، ع 327، 8 يونيو/حزيران 2003، ص 24 .

- نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص 137-139 .

- نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص 140 .

- نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، المرجع نفسه، ص 14-141 .

- أنوش احتشامي، المرجع نفسه، ص 186 .

- للتحصيل حول أهم الأزمات التي عرفتتها السعودية وأهم التحديات التي تواجه نظام الحكم السعودي، أنظر :

- ريتشارد سوكولسكي وإيان ليسر، "التحديات لإمدادات الطاقة إلى الدول الغربية: السيناريوهات والانعكاسات"، في: أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية، ريتشارد سوكولسكي وآخرون (محررين)، ترجمة: الطاهر بوساحية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، ع 20، ط. 1، 2004)، ص 46 .

ويمكن القول أن الأزمات التي عرفها النظام السياسي الإيراني تعود

بالأساس إلى طبيعة هذا النظام الذي يمتاز بالتعقيد بسبب تعدد

مؤسساته وتداخل اختصاصاتها، عكس النظام السعودي الذي يمتاز بوضوح

مؤسساته من ناحية الصلاحيات وقلتها مقارنة بإيران، غير أن نقاط

الالتقاء بينهما نلمحها في ظهور احتجاجات تدعو إلى الانفتاح

والإصلاح، وإن وصلت في إيران إلى حد مظاهرات شعبية كمظاهرات الطلبة

ويمكن القول بأن العلاقة بين السلطات (تنفيذية، تشريعية، وقضائية) في إيران تعيش صراعا في بعض الأحيان، والدليل على ذلك هو ظهور أزمات سياسية ودستورية بسبب وجود نوع من التداخل في الصلاحيات بين مؤسسات النظام الإيراني، وغالبا ما يتدخل المرشد لتهدئة الأمور، في حين أنه في السعودية لم تشهد أزمة دستورية، لكون الملك هو صاحب القول الفصل، وما مجلس الشورى الإسلامي إلا هيئة استشارية، عكس مجلس الشورى الإيراني، وباقي المجالس الأخرى التي منحها الدستور الإيراني كما ذكرنا في السابق صلاحيات.

## 5- الثقافة السياسية في البلدين:

### أ- الثقافة السياسية في إيران:

يمكن القول أن الثقافة السياسية في إيران عرفت تحولا عميقا، يتمثل في الحراك باتجاه "المشاركة الممأسسة"، ومما أثر فيها هو تزايد النمو السكاني والعصرنة وارتفاع عدد المتعلمين والانتشار الواسع للكتب والصحف، وازدياد حدة المطالب السياسية والمشاركة.<sup>(1)</sup>

كما يضيف "خليل الله سردار عبادي": "...نشهد في الثقافة السياسية الإيرانية بروز نموذج مشاركي أفقي في السياسة، حل محل المشاركة الشعبوية التي هيمنت خلال العقدين الأول والثاني بعد الثورة...

وبعد الثاني من خرداد والتركيز على التنمية السياسية والمشاركة من جانب الرئيس الإيراني محمد خاتمي، تزايد عدد الأحزاب والمنظمات السياسية بشكل لافت، كما أن القيم السياسية والاجتماعية الحديثة والمفاهيم المدنية، كالحرية والمشاركة وحقوق المواطنة والأمن...، ويعد التحقق الأولي لثقافة سياسية قائمة على الأحزاب، والتعبير عن المشاكل

---

في 1999، لكن في السعودية لم تصل الأمور إلى حد الاحتجاجات الشعبية، وإنما بقيت هذه الاحتجاجات منحصرة على أطراف المعارضة بمختلف تنظيماتها وتوجهاتها .

<sup>1</sup> خليل سردار عبادي، "أثر التغيرات البنيوية والعولمة في الثقافة السياسية الإيرانية"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف 2004-شتاء 2005، ص، 39 .

عبر المنظمات السياسية في المجتمع، مؤشرا آخر يؤكد التحول التدريجي نحو الثقافة السياسية المشاركة. (1)

### ب- الثقافة السياسية في السعودية:

" كما يفترض من مركز الحوار الوطني أن يولي ضمن استهدافاته الرئيسية اهتماما بتنشئة خطاب ثقافي وطني، لا أن يكون مجرد إطار لملتقى الفرقاء، فما خطت له الحكومة قبل أكثر من عقد لإشاعة ثقافة وطنية لم تثبت النتائج العملية نجاحها، والسبب في ذلك هو توهج الثقافات الخاصة فضلا عن أن الثقافة الوطنية "المزعومة" لم تكن تمتلك مقومات وطنية حقيقية، فقد أعيد طلاء الخطاب الثقافي التقليدي بلون وطني فحسب، فيما بقي جوهر الخطاب متماسكا، والقائم على أساس الحق التاريخي للعائلة المالكة، والاختصاص القهري للأقاليم، والوعي الديني والتاريخي المستمد من المصادر التراثية الخاصة. (2)

يمكن القول بأن الثقافة السياسية في إيران هي في طريقها لأن تصبح ثقافة مشاركاتية، عكس الثقافة السياسية في السعودية والتي تعتبر ثقافة خضوع للنظام الحاكم، لكون القاعدة الشعبية لا يفسح لها أي مجال للمشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات، كعدم استشارة الشعب السعودي عندما استدعت القوات الأمريكية على أراضي المملكة.

### المطلب الثاني: الدراسة العملية للنظاميين

#### 1- صنع القرار السياسي في إيران والسعودية:

#### 1- خصائص عملية صنع القرار في إيران:

1 خليل سردار عبادي، المرجع نفسه، ص، 41.  
2 . . . . . "بانظار ولادة خطاب وطني في السعودية: مصير الثقافات الخاصة"، مجلة شؤون سعودية، ع، 23، فبراير 2005، ص، 02.



يعتبر المرشد هو أساس عملية صنع القرار، وهذه هي ميزة النظام الإيراني، وإيران هي الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، وتتسم صلاحيات المرشد بالاتساع، وقد أعاد الخميني النظر في مهام الفقيه وجعل له الولاية التامة في الشؤون الدينية والدينية.

وقد عزز التعديل الدستوري لعام 1989 صلاحيات المرشد، منها:

" -تحديد سياسات الدولة والإشراف على تنفيذها والدعوة إلى الاستفتاء.

-حل الخلافات بين أفرع قيادات القوات المسلحة وبين السلطات العامة.

-ومسئولية تعيين عدد أكبر من أرفع القيادات...

-التعديل بتقليص المتطلبات الفقهية (للمرشد) بعد وفاة الخميني الذي تتوفر فيه كل

الشروط." (1)

وهناك قرارات اتخذها الخميني تدل على تحديده لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية إقليمية ودولياً، منها قراره قطع العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر، وتأكيد دعم كفاح الضعفاء في الأرض.

وتعتبر إيران الدولة الوحيدة التي يتنافس فيها الرئيس مع الهيئات الأخرى على المركز الثاني على مستوى النظام، وذلك مع استثناء النظم البرلمانية التي يكون فيها دور الرئيس رمزياً، فالرئيس الإيراني هو صاحب أعلى سلطة رسمية في الدولة بعد القائد (المرشد) (2)

## 2- صنع القرار في السعودية:

يقول " عبد الله الراشد": " صناعة القرار في المملكة تعاني من ضعف بنيوي أي في بنية القرار نفسه المصاب بأمراض السلطة نفسها، كما تعاني من كونها خاضعة تحت تأثير دائرة محدودة من الأشخاص وفي أحيان أخرى تنقلص الدائرة لتصل إلى شخص واحد وحده هو الحاكم بأمره، وصاحب القرار النهائي في صغائر الأمور وكبائرها..." (3)

<sup>1</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية"، المستقبل العربي، ع، 265، 2001/03/01، ص، 87.

<sup>2</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع نفسه، ص، 88.

<sup>3</sup> عبد الله الراشد، "الفردية والسرية والبطء بعض ملامح قصورها: صناعة القرار السياسي في المملكة"، مجلة شؤون سعودية، ع، 02، مارس 2003، ص، 23.

ومن أهم خصائص صناعة القرار السياسي في السعودية مثلما يقول "عبد الله الراشد":  
" الغموض والسرية والصراع الداخلي وعوامل أخرى كلها تجعل صناعة القرار السياسي في المملكة موضوعا هاما. فبالرغم من وجود أجهزة ضالعة من الناحية النظرية في عملية صناعة القرار كمجلس الوزراء، إلا أن هذه الأجهزة تتخضع خلف معادلة شديدة التعقيد تسود العائلة المالكة وتعكس نفسها في طريقة تبني السياسات." (1)  
ومن هنا نرى بأن صنع القرار في إيران تشترك العديد من المؤسسات السياسية في صنعه، أما في السعودية فإن الأمر في صناعة القرار يقتصر على العائلة المالكة وخصوصا في شخص الملك.

## 2- المجتمع المدني في الدولتين:

### 1- المجتمع المدني في إيران:

يوجد مجتمع مدني نشيط ومؤثر في صنع القرار، في إيران تحتوي على كل أو مختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا. من بين فئات المجتمع المدني نجد الحركة الطلابية التي تمتاز بالحركة فقد لعبت هذه الأخيرة دورا هاما في إيصال "خاتمي" إلى السلطة، ومن ثم تمرد الطلبة على المحاولات الرامية إلى تقييد التوجهات الإصلاحية لخاتمي في صيف 1999.

إضافة إلى التنظيمات النسوية والصحافة التي أصبح لها دور كبير في طرق القضايا التي كانت محظورة في السابق. (2)

وكذا المؤسسة الدينية التي تصنف ضمن المجتمع المدني، حيث تتخذ هذه الأخيرة من المساجد منابر لها، والبازار كذلك الذي له قوة اقتصادية ويمول المؤسسة الدينية. والمؤسسات الخيرية الكثيرة ومنها: "الشهيد علوي، إمداد الإمام، الإمام الرضا وغيرهم.. وتعتبر مؤسسة المستضعفين أكبر المؤسسات في ميدان التضامن. (3)

### 2- أنواع التنظيمات المدنية في السعودية:

1 عبد الله الراشد، المكان نفسه .

2 نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص، 90 .

3 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع نفسه، ص، 91-92 .

دينية:42-نسائية:18-مهنية:16-فنون ومسرح:16-خيرية إنسانية:63-ثقافية:32-  
تعاونية:63-جاليات:32-رياضية شبابية:18-أحزاب سياسية:18-نقابات:18-أخرى:  
189.

المجموع:1246 تنظيمًا مدنيًا.<sup>(1)</sup>

ويمكن القول بأن المجتمع المدني في إيران يمتاز بالحركية والنشاط، والدليل على ذلك هو مساهمته في صنع القرار السياسي وكذا رسم السياسات العامة في البلاد، في حين أن المجتمع المدني في السعودية، ليس له دور مؤثر بصفة كبيرة مقارنة بنظيره في إيران، وذلك راجع لما يعرف "بسياسة الإقصاء والتهميش" التي يعاني منها.

### 3- التيارات والأحزاب السياسية في الدولتين:

#### 1- التيارات والأحزاب السياسية في إيران:

في العهد الملكي كان هناك حزب واحد فقط ينشط بصفة علنية، وهو حزب "رستاخيز" أي البعث وهو حزب السلطة، وقد نشطت سرًا أحزاب وتيارات دينية وقومية وكذا ماركسية. وتم حظر جميع الأحزاب غير الدينية منها "منظمة مجاهدي خلق" التي بدأت إبان فترة حكم الشاه تنظيمًا إسلاميًا، ثم تحولت إلى تنظيم يسعى إلى التوفيق بين الماركسية والإسلام وهناك أحزاب عملت بصفة علنية في بداية عهد الجمهورية قبل أن يتم حظرها، منها "حزب تودة" (الحزب الشيوعي الإيراني)، وله تنظيمات فرعية تتبنى التوجه الماركسي منها مثلًا "منظمة مجاهدي خلق" وغيرها.<sup>(2)</sup>

وظلت التنظيمات الإسلامية تعمل بمفردها إبان الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وقد عملت الأحزاب خلال هذه الفترة على رص الصفوف والتعبئة للحرب لدعم ساحة القتال، وبعد نهاية الحرب دخلت البلاد مرحلة انفتاح نسبي، وهو ما أدى إلى فتح العديد عن عدد من المواضيع كالحريات وغيرها.

وهناك أحزاب مثل: "مجاهدي انقلاب إسلامي" وحزب "جمهوري إسلامي" وغيرها،

<sup>1</sup> سعد الدين إبراهيم، المرجع نفسه، ص، 134.

<sup>2</sup> سالم مشكور، "المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين"، على الموقع الإلكتروني:

والملاحظ أن الأحزاب السياسية الإيرانية وعلى وجه الخصوص الإسلامية منها، هي أحزاب "نخب وكوادر"، وليست أحزاب جماهيرية، وهي كذلك أحزاب مهنية أو أحزاب "انتخابات" تنشط خلال الانتخابات وسرعان ما تقل حركتها.<sup>(1)</sup>

وتقول "نيفين عبد المنعم مسعد": "تعد الأحزاب السياسية من المؤسسات حبيسة الدستور، فرغم أن هذا الأخير لم يحظر تشكيل الأحزاب السياسية طالما لم تتناقض مبادئها مع مجموعة من الضوابط المتعارف عليها، إلا أن إلغاء حزب الجمهورية الإسلامية في عام 1987 أنهى قانونا ورسميا التجربة الحزبية الإيرانية، ومن الغريب أن هناك لجنة للأحزاب والأغرب أن هناك تنظيمات تتخذ لنفسها اسم الحزب كحزب كوادر البناء، أو حزب جبهة المشاركة، أو حزب الشعب ولا أقول حزب الله لأنه يعمل بمنطق مختلف. وذلك دون الحديث عن تنظيمات تمارس عملا كل وظائف الأحزاب من تجنيد إلى تعبئة، إلى تجميع للمصالح إلى تعبير عن هذه المصالح وان لم تحمل اسم الحزب أو لافتة، ومن ذلك التنظيمان السياسيان الشهيران: روحانيات مبارز، وروحانيون مبارز".<sup>(2)</sup>

## 2-التنظيمات السياسية السعودية:

لا توجد أحزاب سياسية في السعودية، كما أنه يلاحظ غياب الحركات المعارضة. ففي ديسمبر 2003، 116 إصلاحيا ليبراليا وآخرون من الإسلاميين المعتدلين وقعوا على عريضة جريئة تدعوا الحكومة إلى إنشاء "ملكية دستورية" في السعودية. ومن أهم مطالب هذه الفئة ما يلي: 1-توسيع نطاق الحريات السياسية والحقوق المدنية لكل المواطنين.

2-إقرار العدالة.

3-محاسبة الحكام.

4-انتخاب تشريعي يتكون من ممثلين ليساعد كغرفة تشريعية للحكومة.

5-إنشاء استقلالية القضاء وإدخال ميكانيزمات إجرائية لضمان عدم المحاباة.

6-إنشاء المحكمة الدستورية العليا.

7-تأسيس تنظيمات المجتمع المدني وضمان حقوق حرية التجمع والاعتراض السلمي.

<sup>1</sup> سالم مشكور، المرجع نفسه، على الموقع الإلكتروني:

<sup>2</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية"، المستقبل العربي، ع، 265، 2001/03/01، ص ص، 88-89.

## 8-مكافحة الفساد وتأمين العدالة في توزيع ثروات البلاد.(1)

كما لا تزال السعودية تفرض حظرا على الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية، كما تتسم الرقابة على الصحف بالشدّة، كما توضع قيود على المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتفرض الحكومة السعودية قيودا كذلك على منظمات حقوق الإنسان الدولية العاملة في المملكة.(2)

ويمكن القول بأنه توجد تعددية حزبية في إيران، والتي تنشط كثيرا خلال المواعيد الانتخابية، في حين أنه لا توجد أحزاب سياسية في السعودية وذلك راجع لكون النظام السعودي يحظر تأسيس الأحزاب السياسية.(بالرغم من وجود حركات معارضة تنشط في الخارج).

## 4-المعارضة السياسية في البلدين:

### 1-المعارضة السياسية في إيران:

حسب ما جاء في "معجم بلاكويل للعلوم السياسية" فإنها: " شرط طبيعي للسياسة الديمقراطية، وتأخذ أشكالا عدة:

أولا: هناك الفرق بين المعارضة الفردية والمعارضة المنظمة الجماعية، فحيث توجد حرية التعبير (Freedom of Expression) يمكن للأفراد انتقاد الحكومة في الصحافة في اجتماعات عامة وعبر أمواج الأثير.

ثانيا: هناك مؤسسات المعارضة التي قد تبعث القلق في الحكومات أكثر بكثير لأنها تمثل عددا كبيرا من الناخبين، وقد تأتي المعارضة المنظمة من داخل الهيئة التشريعية أو من خارجها، فمن الخارج يحتمل أن تتمركز حول جماعات الضغط ( Pressure Groups)، التي تكون كل واحدة منها مهتمة بقضية مستقلة، ولكن قد يوجد أيضا تنظيم المظاهرات من قبل أحزاب المعارضة." (3)

---

<sup>1</sup>Amr Hamzawy, « The Saudi Labyrinth the Current political Opening », Middle East Series :Democracy and rule of Law, N68, April 2006, p.08.

<sup>2</sup> إمام حسانين، المرجع نفسه، ص، 141 .

<sup>3</sup> فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط، 1، 2004)، ص، 457 .

ويلاحظ غياب حركة معارضة سياسية متحدة، ومن الحركات المعارضة "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" و"جبهة المشاركة الإيرانية". وقد قام صانعو السياسة الأمريكية بالتحريض على تغيير النظام السياسي في إيران وفق نموذج "شليبي" في العراق.<sup>(1)</sup>

ويوجد في إيران نظام برلماني (تسلطي)، ومن الجماعات الضاغطة هناك العديد من التنظيمات الطلابية منها اتحاد الطلبة المسلمين، وهناك تنظيمات تدعم النظام ومنها: أنصار حزب الله، مجاهدي الثورة الإسلامية، ومجموعات أو تنظيمات معارضة منها: حركة التحرير الإيرانية، وحزب الأمة.

## 2- المعارضة السياسية في السعودية:

بدأت المعارضة السياسية في السعودية داخليا منذ نشأة الدولة السعودية الحديثة، ويخطئ الكثير من المراقبين من خلال أحكامهم بأن المعارضة غير موجودة نظرا لغياب مؤسسات سياسية كالأحزاب والاتحادات والنقابات وغيرها، فنجد أن قادة الشرائح الاجتماعية كالعلماء وقياديين عمال النفط والمتقنين وغيرهم، وذوي المطالب الخاصة في المجتمع يراقبون عن كثب وباستمرار الممارسات الحكومية، وفي غالب الأحيان يعترضون على سياساتها عبر الاحتجاجات كحادثة السبلة وحادثة الحرم، الأولى في فترة حكم الملك عبد العزيز والمتمثلة في معارضة بعض الأفراد من حركة الإخوان المسلحة لإدخال الملك عبد العزيز لبعض الأدوات الحديثة آنذاك كالبرقية مثلا، والثانية في عهد الملك خالد، والتي ادعت المهديّة وقامت باعتصام في الحرم أزيد من خمسة عشر يوما، واشتبكت مع قوات الأمن، وقد تأخذ المعارضة شكل شكاوي واتصالات شخصية بأحد أفراد العائلة المالكة عن طريق التعارف.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> - Ibid, pp.25-26.

<sup>2</sup> محمد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (48)، .....)، ص، 161. -لمزيد من التفصيل حول أبرز أهداف جبهة الإصلاح الوطني، أنظر: نفس المرجع، ص، 162-163. -ولمزيد من التفصيل حول مختلف أشكال المعارضة في السعودية، أنظر: نفس المرجع، ص، 163-164.

وتمثلت معارضة المثقفين في تأسيسهم لتنظيم ديمقراطي ثوري سري، أطلق على نفسه: "جبهة الإصلاح الوطني". وفي سنة 1956 قامت السلطة بتصفية أعضاء الجبهة، وكذا جريدتا الفجر وأخبار الظهران، واعتقل الكثير من أعضاء التنظيم. هناك أسباب تدفع المعارضة بمختلف أطيافها من مثقفين وتيارات دينية إلى معارضة السلطة، وهي:

1- شعور عدد من الناس بعدم الرضا من سياسات الحكومة، وهذا ما يدفع القيادة الفكرية إلى التعبير عن هذا الشعور عن طريق الكتابات والخطب وتنظيماتها لإيصالها للجهات المعنية.

2- عدم قدرة النظام على سرعة التنبؤ بعدم الرضا، وعدم القيام باستطلاعات الرأي لمعرفة رغبات المواطنين ورصد مشاعرهم.

3- وجود أنانية للنخب الفرعية المرتبطة بالنظام، وتهميشها للشرائح الاجتماعية، واستحواذها على كل شيء .

4- عدم توفر قنوات ومؤسسات "للمصارحة والمكاشفة"، وهو ما دفع بالكثيرين إلى التوجه لاستخدام الانترنت باعتباره طريقاً للتنفيس والتعبير عن شعوره وما يختلج بذاته. (1) وبسبب الأزمة الاقتصادية ظهرت معارضة في أوساط المثقفين ورجال الأعمال السعوديين وتجمع المعارضون في ما أطلقوا عليه "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية"، وطالبوا بتمثيل سياسي حقيقي ومشاركة في الحكم. وكان رد فعل النظام بعدم قبول هذه المطالب وقمع بولييسي تعرضوا له.

وقد قام الملك "فهد" بنوع من الانفتاح تمثل في تشكيل "مجلس استشاري" يتكون من ستين عضواً، قام بتعيينهم. كما تم إقرار نظام الحكم الأساسي (وهو بمثابة دستور) وكان هذا لأول مرة، وفي ديسمبر 1995، قام الملك الذي يبلغ 74 سنة من العمر، بتحويل أو نقل جزء من صلاحياته إلى ولي العهد الأمير عبد الله، وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الشورى تسعون عضواً في جويلية 1997. (2)

<sup>1</sup> محمد بن صنيان، مرجع سبق ذكره، ص، 168 .

<sup>2</sup> Vincent Cloarec et Henry Laurens, le moyen-Orient au 20<sup>e</sup> siècle, (Paris : Armand Colin, 2000), p200.

كما اشتدت المعارضة في البلاد بدء من الغزو العراقي للكويت في 1990، واستضافة السعودية لقوات غربية فوق أراضيها، وباعتبار أن المعارضة السلمية لم تجد تسامحا من طرف السلطة، فهناك مثلا تفجيرات 1995 التي تدل على استخدام العنف، وتمرد الخبر 1927-1930، ومعارضة إدخال التلفزيون في الستينيات، وحصار الحرم المكي عام 1979، وقد تسربت معلومات مفادها أن السعودية قد أحبطت العديد من العمليات الإرهابية قبل وقوعها، وأنها كانت تستهدف المصالح الأمريكية والأسرة المالكة، وذلك منذ تفجيرات الخبر في حزيران 1996، وقد تم هجوم ناجح ضد النظام الحاكم وأحاطته السرية والغموض، وقيل وقتها أنه أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص من المسؤولين في وزارة الداخلية عام 1996.<sup>(1)</sup>

ويعتبر التيار الإسلامي من المعارضين للنظام بسبب تواجد القوات الأمريكية، ونجد فيه اتجاهين، هما تيار يعارض التحالف مع الغرب وتواجهه بالمنطقة، وقد اتخذ أسلوب العنف، في حين أن التيار الآخر وهو اتجاه يستخدم الطرق السلمية، ويتجسد في "جماعة الدفاع عن الحقوق الشرعية" التي كان يرأسها "د. محمد المسعري" ثم تطورت بعد ذلك لتتخذ اسم "الحركة الإسلامية للإصلاح" والتي يرأسها "د. سعد الفقيه" من لندن، والمعارضة الحقيقية للنظام السعودي تتجسد في التيار الإسلامي أكثر من التيار الليبرالي. وهناك اتجاه آخر معارض، يدعو إلى تعزيز المشاركة السياسية والانفتاح والليبرالية وغيرها وإعطاء دور ومكانة للمرأة.<sup>(2)</sup>

وبتأسيس ما يعرف بـ "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية" في ماي 1993، والتي شكلتها شخصيات إسلامية، غير أن النظام قمع هؤلاء، وقامت الولايات المتحدة بإرسال مبعوثين دبلوماسيين للاجتماع بأعضاء اللجنة في السفارة الأمريكية بالرياض، وهذا ما أثار حفيظة المملكة واحتجت على مثل هذه الخطوة، وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن هذا اللقاء لا يسبب إلى العلاقات الممتازة بين الرياض وواشنطن، واعتبرته عملا روتينيا يدخل ضمن إطار السفارة الأمريكية وفي إطار السياسة الأمريكية الداعمة لحقوق الإنسان، وكان الهدف الأمريكي من وراء هذا الاجتماع مع عناصر اللجنة ليس فقط الدفاع عن حقوق

<sup>1</sup> هنادي فؤاد، المرجع نفسه، ص، 24.

<sup>2</sup> هاني رسلان، "المرجع نفسه"، ص، 66.



الإنسان، وإنما رغبة أمريكية في احتواء هذه اللجنة، وخوف الولايات المتحدة من حدوث صراع في المملكة يهدد مصالحها.<sup>(1)</sup>

ولم تكن المعارضة عموماً معارضة عنيفة، فقد كان العلماء والخطباء من الشباب خصوصاً، مثل "صفر الحوالي" و"سلمان العودة" يلقون خطباً، تمخض عنها بعث رسائل وعرائض ونصائح للملك "فهد"، وقد كان المعارضون رجال أعمال ومفكرين، ثم أصبحت المعارضة لها قاعدة واسعة بين مختلف الاتجاهات في صفوف العلماء، لكنها لم تكن متعاونة بسبب مواجهة النظام لها، وظهرت أعمال العنف والتفجيرات، وظهرت لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة، وظهر "أسامة بن لادن".

وهناك عدد من التنظيمات المعارضة منها: "حركة الإصلاح الإسلامي"، وقد تم إحباط بعض العمليات الإرهابية التي خطط لها "بن لادن"، ومن المعارضين السعوديين في الخارج نجد: "سعد الفقيه" و"محمد المسعري"، وهذا الأخير يقول حول المعارضة السياسية في السعودية بأنها: "تظل بلا قيادة وبدون توجيه يومي"، وأن "العقبة الرئيسية هي الافتقار إلى التنظيم".<sup>(2)</sup>

كما أن الشيعة الذين يتواجدون في المنطقة الشرقية من البلاد، وهم عبارة عن أقلية يعانون من التمييز في المعاملة، والذي لا يزال متواصلاً. وفي سنة 1993 توصل كل من الملك "فهد" ومنشق سعودي شيعي في الخارج إلى اتفاق يتضمن إصدار عفو عنه وامتيازات سياسية مقابل أن توقف الدعاية المناوئة للنظام السياسي. وبعد تفجيرات الخبر في 1996 شنت قوات الأمن السعودية حملات اعتقال واسعة، شملت المئات من شباب المعارضة السنية، وعادت "حركة الإصلاح الشيعية"، لكنها حسب البعض لا تشكل تهديداً كبيراً للنظام الحاكم، وقد حذرت حركة "الإصلاح الإسلامي في الجزيرة" من مغبة استمرار التمييز وتضييق الخناق على الشيعة.<sup>(3)</sup>

وقد شهدت المملكة على مستوى الساحة السياسية عدداً من التطورات الداخلية، ساهمت في انقسام عناصرها الإسلامية إلى ثلاثة اتجاهات أساسية: أولها اتجاه يتكون من تيار

<sup>1</sup> رياض الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-

1994، المرجع نفسه، ص، 169

<sup>2</sup> هنادي فؤاد، المرجع نفسه، ص، 24-25.

<sup>3</sup> هنادي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص، 25.

الصحة الإسلامية السابق والذي كان يمثل المعارضة الإسلامية في مطلع التسعينيات، ومنهم "سلمان العودة" و"عايض القرني" وغيرهم، أما الاتجاه الثاني وهم الإسلاميون الذين رأوا أن يتجهوا نحو السلفية الجهادية العالمية كمناصرين ومتحدثين عنها، والاتجاه الثالث، وهم الذين اختاروا الخط الوسط بين الاتجاهين السابقين.

وقد تمكن بعض من المفكرين والناشطين مع اختلاف توجهاتهم إلى إقامة تحالف مع جماعات من غير الإسلاميين السنة وهم الليبراليون والشيعة، وبالتالي تم إحداث منبر سياسي وطني ديمقراطي ضد الوهابية، مؤسسين بذلك لاتجاه جديد على المسرح السياسي والفكري السعودي. وهذه النزعة تجمع بين ما هو ديني وسياسي في نفس الوقت، وكذا التنوع في تكوين مناصريها وهم يسمون أنفسهم "الإصلاحيون".<sup>(1)</sup>  
أهم التنظيمات السياسية المعارضة في السعودية: من أهمها ما يلي:

#### أ- التيار الإسلامي:

1- "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية": تأسست في السعودية في ماي 1993، تهدف إلى إقامة الحقوق تماشياً مع الشريعة الإسلامية، وقد انتقلت من داخل المملكة إلى لندن سنة 1994، والمتحدث باسمها هو "د. محمد المسعري" رفقة "سعد الفقيه"، ثم انشق عنه هذا الأخير نظراً لوجود خلاف تنظيمي.

2- "حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية": شكلها "سعد الفقيه" سنة 1996 بعد خلافه مع "محمد المسعري"، وأطلق نشرة أسبوعية اسمها "الإصلاح"، وتدعو من خلالها الحركة إلى حقوق الإنسان والإصلاح وفق تعاليم الإسلام و"رفع المظالم عن الشعب".

---

<sup>1</sup> أحمد المصري، "بارقة الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية: الإسلاميون يدشنون مشروع التعايش"، أسبوعية السياسي العربي، ع04، من 18 إلى 24 أبريل 2005، ص 39-40.  
-لمزيد من التفصيل حول أبرز الشخصيات في التيار الإصلاحي وأهدافهم وبرامجهم السياسية التي يطرحونها، أنظر: نفس المرجع، ص 40-42.

3- "لجنة النصيحة والإصلاح": من بين الحركات التي لها علاقة "بالقاعدة"، وهي تضم

جماعات إسلامية متطرفة وهدفها هو مواجهة التحالف السعودي الأمريكي.<sup>(1)</sup>

3-تنظيمات القاعدة: هي تنظيم "الموحدين" الذي ينسب إلى القاعدة، ويقوده كل من "علي بن خضير" و"ناصر بن حمد الفهد" اللذين شاركا "أسامة بن لادن" في حرب أفغانستان. ويعتبر هذا التنظيم تكفيريا وله عناصر تقوم بتنفيذ أعمال في المملكة، ويصدر بياناته تحت اسم "المجاهدون في الجزيرة" ومن بين فوائده "كتائب الحرمين" وهي حركة إسلامية تمتاز بالتشدد يستهدف بناء على بياناته: رجال دين من الكفار حسب رأيه وكذلك جنودا أسماهم "بالوثنيين"، وأن هدفه هو "تطهير" المملكة ممن يحاولون القضاء على الإسلام، وأخذ على عاتقه محاربة جند "المرتدين".

ب-التيار اليساري:

1-التجمع الوطني الديمقراطي: برز كمثل للحزب الشيوعي السعودي في بداية التسعينيات، وهو يجعل من الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات الداخلية كمحور اهتمام بالنسبة له، وتصدر عنه "جريدة التجمع" وينطلق أساسا في أعماله من خارج البلاد.<sup>(2)</sup>

ج-التيار الليبرالي:

-"التحالف الوطني من أجل الديمقراطية": هو تحالف معارض ينطلق من لندن، قام بعقد مؤتمر حول "مستقبل الديمقراطية في السعودية"، شاركت فيه شخصيات لها وزن على الساحة السعودية، منها "د.مضاوي الرشيد"، ويدعو هذا التنظيم إلى الإصلاح الديمقراطي، يقوم بتوجيه نقد إلى السلطة، ومن أهم أهدافه القيام بإصلاحات واسعة في المملكة.<sup>(3)</sup> وهناك قواسم مشتركة جمعت مختلف أطياف المعارضة السياسية السعودية، وهي:

-المطالبة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

-اتخاذ إجراءات اجتماعية عادلة.

-المساءلة الحكومية.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> مفيد الزبيدي، "المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، ...، ص، 57.

<sup>2</sup> مفيد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص، 58-59.

<sup>3</sup> مفيد الزبيدي، المرجع نفسه، ص، 60.

## رد الفعل الرسمي تجاه المعارضة السياسية:

قامت السعودية كرد فعل بمواجهة المعارضة بكل قوة، وذلك من خلال القيام بحملات اعتقال كبيرة، ومنعت العديد من الأئمة من إلقاء خطب واعتبرتهم مخربين، وعملت على تغيير المناهج التعليمية.

كما حدثت عدة انقسامات داخل الأسرة الملكية منها "الهيئة الملكية للإصلاح" التي أسسها الأمير سلطان بن تركي بن عبد العزيز" في جنيف والتي تركز على طرح قضايا حساسة في بياناتها.<sup>(2)</sup>

## -سياسات النظام للتعامل مع المعارضة السياسية:

اتبعت السعودية عدة إجراءات وطرق وسياسات لمواجهة المعارضة، فحسب "دمتروك الفالح" قامت الحكومة بإتباع سياسة أمنية لمواجهة أعمال العنف والإرهاب وملاحقة الإرهابيين، وتضمنت هذه السياسة كذلك إصدار عفو عن هؤلاء العناصر الذين لم يقوموا بأعمال قتل خلال شهر واحد بدء من 23 يونيو/حزيران 2004.

كما لجأت الحكومة إلى حملة اعتقالات واسعة شملت قيادات في التيار الإصلاحي مثل: "عبد الله الحامد" و"دمتروك الفالح" وغيرهما.

ثم اتخذت سياسة الحل الوسط بين الإصلاحيين والمحافظين، وتم اتخاذ بعض الإصلاحات مثل: تأسيس "جمعية الصحفيين السعوديين" في 07 حزيران/يونيو 2004، وأصبحت نساء ضمن عضوية الجمعية لأول مرة، وانتخب كل أعضاء الجمعية التسعة دون تدخل وزارة الإعلام في تعيينهم.

كما وافق الملك "فهد بن عبد العزيز" على تأسيس "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان، واستقبل ولي العهد

---

<sup>1</sup> ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، في: ابتسام الكتبي وآخرون (محررين)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، ط 1، فبراير 2004)، ص 316.

<sup>2</sup> هاني رسلان، "مرجع سبق ذكره، ص 66.

رئيس الجمعية "د. عبد الله بن صالح العبيد" (وهو عضو كذلك بمجلس الشورى)، وكذا الأعضاء المؤسسين، وبين لهم أن الحكومة ستدعمهم.<sup>(1)</sup> ويمكن القول بأن المعارضة السياسية في إيران تختلف عن نظيرتها في السعودية، وذلك يتمثل في كون المعارضة الإيرانية لها قنوات تستطيع من خلالها نقل انشغالاتها ومطالبها للسلطة، في حين أننا نلمح في المعارضة السعودية غياب تلك القنوات التي تمكنها من تمرير وإيصال مطالبها ودعواتها باتجاه الإصلاح، والمتمثلة في الأساس في غياب الأحزاب السياسية وكذا النقابات ومختلف التنظيمات الأخرى.

وغالبا ما تأتي مطالب المعارضة السياسية السعودية في شكل عرائض وبيانات، في حين أنه في إيران تكون المعارضة حتى على مستوى الهيئات الرسمية كمجلس الشورى الإسلامي الإيراني الذي تثار من خلال اجتماعاته قضايا داخلية وخارجية خصوصا بين الإصلاحيين والمحافظين، وهذا ما لا نلاحظه في السعودية، حيث نجد غياب أطر رسمية تنظم عمل المعارضة السياسية السعودية.

وهناك قواسم مشتركة بين المعارضة الإيرانية والمعارضة السعودية، تتمثل في المطالب والإنشغالات والتي يمكن حصرها في الإصلاح والديمقراطية ومنح حقوق للمرأة والإنفتاح.

## 5- الانتخابات في البلدين:

### 1- الانتخابات في إيران:

وتقام عملية الانتخاب بالاقتراع المباشر المزدوج، ولا بد أن تتوفر في المرشحين الذين شروط منها: التمتع بالجنسية الإيرانية، وأن لا يقل سن المرشح عن 25 سنة وألا يتجاوز 85 عاما، وأن يكون ذو سيرة ذاتية حسنة بعيدة عن الانحرافات الأخلاقية، وأن يكون مؤمنا بمبادئ الثورة الإسلامية، وأن يحسن القراءة والكتابة، ولا بد على المرشحين من الحصول على ما يزيد عن 50 بالمائة من عدد الأصوات أي الأغلبية المطلقة، وفي حالة

<sup>1</sup> مفيد الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص، 65.

عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، يتم إجراء الدور الثاني من الانتخابات بالنسبة للمرشحين الذين تحصلوا على عدد كبير من الأصوات.<sup>(1)</sup> وجرت عدة انتخابات في إيران، وقد تميزت فترة (1980-1984) بتمتع تيار رفسنجاني بالأغلبية، وفي المرحلة الثانية (1984-1988) لم يحظ تيار رفسنجاني بالأغلبية، بل أن الأغلبية لم يتمتع بها أي تيار، وفي المرحلة الثالثة (1988-1992) فرض أتباع رفسنجاني هيمنتهم على المجلس، وفي المرحلة الرابعة (1992-1996) فاز تيار اجتماعي محافظ، وأصبح يتمتع بالأغلبية داخل المجلس.<sup>(2)</sup>

## 2- الإنتخابات في السعودية:

أما في السعودية فقد تم تنظيم انتخابات بلدية في أبريل 2005، وما ميزها أن نصف أعضاء المجالس البلدية سيتم تعيينهم من طرف الحكومة، ومن المرجح أن يقوم بذلك وزارة الداخلية.

---

<sup>1</sup> بهمان بختياري، المرجع نفسه، ص، 95 .  
-حول دور مجلس الوصاية في الانتخابات ومنع التجاوزات  
وغيرها، أنظر: المرجع نفسه، ص، 96 .

<sup>2</sup> بهمان بختياري، مرجع سبق ذكره، ص، 96 .  
-لمزيد من التفصيل حول أهم المواعيد الانتخابية التي شهدتها  
إيران  
أنظر:

<sup>2</sup>Masserat Amir-Ebrahimi, Révolution Deux Jeunesses », Les Cahiers de L'orient, N 60, Quatrième Trimestre 2000, p.120.

<sup>2</sup> Haleh Esfandiari, « Is Iran Democratizing ? Observations On Election Day », In : Island Democracy In The middle East, (London : Larry Diamod, MARC F. PLATNER AND DANIEL BRUMBERG , AND THE INTERNATIONAL FORUM FOR DEMOCRACY STUDY , 2003), P, 124.

Ladan Boroumand and roya Boroumand, « Is Iran Democratizing ? Reform at Impasse », In: Island Democracy In The middle East, (London : Larry Diamod, MARC F. PLATNER AND DANIEL BRUMBERG , AND THE INTERNATIONAL FORUM FOR DEMOCRACY STUDY , 2003), P, 130.

<sup>2</sup>Bruno Tertrais, « L'évolution de la situation intérieure », Dans : Ou Va L'Iran ? », (France : Fondation pour la Recherche Stratégique, Journée D'étude Acte du 17 Mai 2006), p p.30-31.

<sup>2</sup>-Karim Sadjadpour, « How Relevent is the Iranian street? - Quarterly, N30, The Washington Quarterly , Winter 2006-2007, p. 152.

" فالإنتخابات البلدية ذات الصلاحيات الضئيلة قد تتحول مع الزمن إلى واحدة من الأدوات المهمة في تأطير قوى المجتمع المدني وصناعة الأحزاب والتحالفات." (1)

ويمكن القول أن إيران بالمقارنة مع السعودية، عرفت العديد من المواعيد الإنتخابية عكس السعودية التي لم تشهد سوى إنتخابات بلدية مع بداية الألفية، ومن هنا نستنتج بأن إيران لها عراقة وتقاليد في ما يتعلق بالإنتخابات إذا ما قورنت بالسعودية. (بغض النظر عن كونها نزيهة أو عكس ذلك).

## 6-وضعية حقوق الإنسان في إيران والسعودية:

### 1-وضعية حقوق الإنسان في إيران:

الجمهورية الإسلامية هي دولة "بوليس"، إيران في الوقت الراهن ليست دولة حقوق منذ وصول المحافظين للسلطة، وخاصة بعد انتخاب الرئيس "أحمدي نجاد"، نكتشف صفات أو مميزات الدولة الإيرانية والتي تعتبر بوليسية، ولكن في الحقيقة لم يتغير أي شيء منذ سبعة وعشرين سنة، وصفات النظام القمعية منذ الثورة الإسلامية إلى غاية 1998 تم اغتيال عدد كبير من السياسيين ووجود العديد من المعتقلين السياسيين. (2)

طائفة البهائية، والتي تتبنى القيم الغربية وتساوي بين الرجل والمرأة، وقد نشأت في إيران في القرن 19م، وقد أصدر رجال الدين قرار ينص على أن البهائيين مرتدون عن الإسلام ومن الواجب إعدامهم، وقد قام النظام بالعمل على تدمير البهائية، وانتهج سياسة الاعتقالات والملاحقات والإعدام في حق المنتسبين إليها. (3)

### 2-وضعية حقوق الإنسان في السعودية:

عملت الحكومة السعودية على دعم حقوق الإنسان وذلك من خلال تأسيس لجنتين الأولى تابعة لمجلس الوزراء مباشرة لمراجعة القوانين والتشريعات التي تسنها الحكومة حول حقوق الإنسان، أما اللجنة الثانية فهي شعبية، مستقلة، وتعمل على رصد الخروق في

<sup>1</sup> ..... "الإنتخابات البلدية: محفزات صراع محلي وولادة وجوه جديدة"، مجلة شؤون سعودية، ع، 25، أبريل 2005، ص، 08.

<sup>2</sup>Bruno Tertrais, « L'évolution de la situation intérieure », Dans : Ou Va L'Iran ? », (France :Fondation pour la Recherche Stratégique, Journée D'étude Acte du 17Mai 2006), p p.40-41.

<sup>3</sup> آن اليزابيت ماير، المرجع نفسه، ص، 592.

ميدان حقوق الإنسان، وتوجيهها إلى الجهات الرسمية لاتخاذ القرار المناسب وتوسيع إطار الحريات الصحافية والإعلامية، فقد وافقت الحكومة في فبراير 2003، على تأسيس أول "هيئة للصحافيين السعوديين"، وجرت انتخابات نزيهة حولها، وتم السماح لها بنشر مقالات نقدية في الجرائد الحكومية.

وقامت المملكة كذلك بالرقابة على الجمعيات الخيرية، ومختلف أنشطتها، وإرغامها على القيام بتقديم كشف حساب سنوي يبرز ميادين الإنفاق وطرقه. وذلك كله بغية الحيلولة دون تمويل هذه الأخيرة للأنشطة الإرهابية.<sup>(1)</sup>

تتعرض الدولتان لحمات إعلامية كبيرة للضغط عليهما من أجل الإقرار المزيد من الحقوق والحريات، حيث تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب كورقة ضاغطة على النظامين بغية تحقيق أهدافها ومصالحها، وبالرغم من المجهودات التي تبذلها كل من إيران والسعودية إلا أنهما لا تزال هناك عقبات أمام هذه الحقوق من أجل صيانتها بالرغم من أنه ورد في النصوص الدستورية للدولتين بأن الحقوق والحريات ستحترم ولن يتم انتهاكها إلا أن الواقع العملي يعرف بعضاً من التجاوزات، وكمثال على ذلك حملات الملاحقة والاعتقالات (والإغتيالات في إيران خلال فترة حكم الرئيس خاتمي، والتي أثارها هذا الأخير مما دفع المرشد إلى ضرورة فتح تحقيق حول موجة الإغتيالات التي كان يتعرض

---

<sup>1</sup> - محمد المسلمي، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

- للتفصيل حول واقع الإعلام في الدولتين، أنظر :

Farhard Khosrokhavar et Olivier Roy, Iran : Comment sortir d'une révolution - religieuse, (France : Editions du Seuil, mai 1999), p.36.

- Eliote Hen-Tov, « Understanding Iran's New Authoritarianism », The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, pp.20-21.

- ضيف الله ضيعان، "إيران بين التشيع والليبرالية"، في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، (الإمارات: مجلة البيان، تقرير ارتيادي استراتيجي)، 2004، ص 505-509 .

- مرتضى السيد، "التحول في الإعلام السعودي يطلق تحولات عميقة في المجتمع السعودي: كل شيء تغير ولا مجال للسلطة إلا الانحناء أو الكسر"، مجلة شؤون سعودية، ع 12، يناير 2004، ص 33 .

- وحول دور المؤسسة العسكرية في البلدين وخصوصاً في السعودية، أنظر: حمد القحطان، "العسكر والسياسة في المملكة العربية السعودية"، ترجمة: أحمد عبد الله، مجلة الجزيرة العربية، ع 24، يناير 1993، ص 42 .

- وحول دور المؤسسة الدينية في الدولتين وبالأخص في السعودية، أنظر :

- توفيق الشيخ، "النخبة السياسية في المملكة... أي دور؟ وأي مستقبل؟"، مجلة الجزيرة العربية، ع 17، يونيو 1992، ص 07 .



لها المعارضون من فنانيين ومتقنين، ونتج عنها تقديم أعضاء من المخابرات للمحاكمة) في البلدين والتي تطل رموز المعارضة السياسية، مما جعل أعضائها يلجأون إلى الدول الغربية واتخاذها كمنابر من أجل التعبير عن تطلعاتها ومطالبها، لكون تلك الدول تقدم للمعارضة مختلف أنواع الدعم المادي والمعنوي بهدف إحداث نقلة نوعية على النظامين السياسيين الإيراني والسعودي.

### المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية

#### 1- السياسة الخارجية الإيرانية:

نصت المادة (152) من الدستور الإيراني أن: "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المتحاربة".

ونصت كذلك المادة (153) من الدستور على أنه: "يمنع عقد أية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية، والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش والشئون الأخرى للبلاد".<sup>(1)</sup>

وقد عرف السلوك الخارجي الإيراني انفتاحاً لم يشهده من قبل، وخصوصاً اتجاه الخليج العربي، حيث عقدت إيران مؤتمراً دولياً في طهران في نوفمبر 1989، كان الهدف من ورائه هو إعلان سياسة خارجية جديدة تدعو إلى التضامن "هامبسيجي" مع الدول المجاورة لها إضافة إلى اتخاذها لعدد من التدابير الغرض منها كسب ثقة دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن الدول الخليجية كانت متحفظة.<sup>(2)</sup>

1 .....، دستور جمهورية إيران الإسلامية (الصادر في 1992)، (طهران: معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، 1992)، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2001/06/article2.shtml>

2 ظافر ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيراني"، المستقبل العربي، ع258، أوت 2000، ص188.

وقد جاءت حرب الخليج الثانية كاختبار للسياسة الخارجية الإيرانية الجديدة، فاتخذ رفسنجاني موقفا داعما للتحالف الدولي ضد العراق، وعض الطرف عن الفتوى التي أصدرها "خامنئي" والمتمثلة في "إعلان الجهاد المقدس" ضد القوات الأجنبية في الخليج العربي، وكذا التزام إيران بالعقوبات المفروضة على العراق.

وقد اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية في التسعينيات بالانفتاح على العالم، وهو ما اعتبر خطوة نحو فك العزلة عنها، خصوصا بعد إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من الدول الخليجية والأوربية بسبب تبنيها لمواقف سياسية جديدة، كما عملت إيران على التخلي عن دعمها للحركات الراديكالية في الخارج.<sup>(1)</sup>

-السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي:

بعد ستة أشهر من رئاسته للبلاد، تمكنت إيران من استضافة قمة المؤتمر الإسلامي، وبذلك تمكنت من إنهاء العزلة الإقليمية والدولية التي كانت مفروضة عليها، واستغلنتها إيران لتوطيد علاقاتها مع الدول العربية، كما أجرى خاتمي مقابلة مع محطة « CNN » في يناير 1998 حيث طرح فكرة "حوار الحضارات"، وعبر عن إعجابه بالحرية الدينية في الولايات المتحدة لكنه لا ينبغي أن ننسى تعليقات خاتمي في السابق والتي تحدث فيها عن "غزو ثقافي" لإيران من طرف الولايات المتحدة والغرب وعن "هجوم صهيوني شيطاني" على إيران، وقد تحدث كذلك عن ضرورة تحسين علاقات بلاده مع كل دول العالم بما في ذلك إقامة حوار مع الأعداء.<sup>(2)</sup>

وتميزت السياسة الخارجية في عهد الرئيس "خاتمي" بالاعتدال، وكان الغرض من طرح "خاتمي" فكرة "حوار الحضارات"، هو محاولة تقريب وجهات النظر بين بلاده والغرب وحتى الولايات المتحدة، وقد قام خاتمي بالعديد من الزيارات للخارج واستقبل العديد من الوفود الدولية الرسمية وغير الرسمية في بلاده.

وفي إطار علاقاتها مع السعودية، حرصت إيران على توطيدها مع المملكة بالرغم من تخوف كل طرف من الآخر، واعتباره مهددا لمصالحه في المنطقة، وتعتبر إيران أن

<sup>1</sup> ظافر ناظم سلمان، المرجع نفسه، ص 188-189 .

<sup>2</sup> أنوش احتشامي، "النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية"، المستقبل العربي، ع، 258، أوت 2000، ص، 183 .

السعودية يمكن أن تلعب دور الوسيط في أي محادثات مستقبلية بين إيران والولايات المتحدة.

وقد عملت حكومة "خاتمي" على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات، ومن الملاحظ أنه: "أسس بثبات الاعتدال و"الحوار" كمبدأين رئيسيين في سياسة إيران الخارجية.<sup>(1)</sup>

### -أهم التحديات التي تواجهها:

تتخوف إيران من دعوة الغرب لأكرادها بالانضمام إلى أكراد العراق في محاولة غربية لإحداث انشقاق كردي إيراني على شاكلة "المناطق الآمنة" بالعراق، كمبرر لإقامة مناطق شبيهة في إيران، ومن هنا فإن إيران لم تلجأ إلى القمع في حق الأكراد، وإنما تعاملت معهم بمنتهى الذكاء، ولجأت إلى الردع خوفاً من استغلال الغرب للقضية وانضمام الأكراد الإيرانيين لنظرائهم الأكراد العراقيين لتأسيس وطن كردي.<sup>(2)</sup>

## 2-السياسة الخارجية السعودية:

تمتاز السياسة الخارجية السعودية بالهدوء، فهي لا تعلن عن مواقفها بانفعال في حالة تعرض مصالحها للتهديد، وتلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية والحوار لخدمة مصالحها الوطنية.

كما تتميز هذه السياسة بضبط النفس، فعلى سبيل المثال: الاستنزافات الإيرانية والعراقية لم تجاها لم تجعلها تحيد عن مبادئها.

(كما تمتاز بالاستقلالية، فهي لا تقبل أن تفرض عليها أية ضغوط).<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> أنوش احتشامي، المرجع نفسه، ص 184-185 .

<sup>2</sup> رياض نجيب الريس، مرجع سبق ذكره، ص 436 .  
-لمزيد من التفصيل حول أهم الانتقادات والنقائص التي وجهت لسياسة الاحتواء المزدوج، أنظر: ص 448-451 .

<sup>3</sup> ...، لمحات عن ثوابت السياسة السعودية، (السعودية: دار الأفق للنشر والتوزيع، د ت ن)، ص 85 .

ويتم صنع القرار على مستوى السياسة الخارجية السعودية، ليس على أساس بيروقراطي وإنما تصنع من طرف العائلة المالكة بالأساس، والمثال على ذلك هو تواجد كل أمير مكلف بصنع علاقات مع دولة معينة، كالأمير عبد اله مع سوريا (سابقاً)، والأمير سلطان مع اليمن (سابقاً).<sup>(1)</sup>

وقد لعبت السعودية ضمن إطار سياستها الخارجية دوراً كبيراً في تأسيس منظمة « OPEC » في 1960، ودورها في تأسيس شركة أرامكو « ARAMCO » السعودية الأمريكية، وعدم تشجيعها لاتفاقيات "كامب ديفيد" في أواخر السبعينيات.

إضافة إلى تقديمها لكل أنواع الدعم للولايات المتحدة لمهاجمة العراق في التسعينيات.

(يدخل هذا ضمن ما يعرف بالتحالف الاستراتيجي الأمريكي السعودي).<sup>(2)</sup>

وتضع السعودية مجموعة من الأهداف لتوجيه سياستها الخارجية نحوها، وعلاقتها بالدول الأخرى، وتتمثل هذه الأهداف في: الأمن الوطني الخارجي-التضامن العربي الإسلامي-الدعوة إلى السلام العالمي-تقديم المساعدات الاقتصادية-المشاركة في المؤتمرات الدولية-احترام المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية-رفض التدخل الأجنبي-الاعتدال-إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول.<sup>(3)</sup>

كما تتحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية السعودية في: حماية المملكة من الأخطار الخارجية والتدخلات الأجنبية والمحافظة كذلك على استقرار نظام الحكم ضمن إطار عتلة ال سعود، وبناء الدولة السعودية، غير أن هذه الأهداف وتحقيقها تواجهها مجموعة من التحديات أهمها: سيطرة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ودور

---

<sup>1</sup>-F.Gregory Gause, « The Foreign policy of Saudi Arabia »,In :Anoushivan EhTeshami,The Foreign Policies of Middle East States,(London :LymeRienner Publishers and Raymond Hinne Busch,2002),p,204.

<sup>2</sup>- F.Gregory Gause, « The Foreign policy of Saudi Arabia »,In :Anoushivan EhTeshami,The Foreign Policies of Middle East States,(London :LymeRienner Publishers and Raymond Hinne Busch,2002), pp,194-196.

<sup>3</sup> . . . ، المرجع نفسه ، ص ، 86 .

-ولمزيد من التفصيل حول هذه الأهداف، أنظر: ص ، 86-90 .  
-وللتفصيل حول ركائز السياسة الخارجية السعودية، أنظر: عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 1، 2007)، ص ، 93-94 .

السعودية الذي يتمحور في كونها قوة بترولية كبيرة، ووجود قوى إقليمية مجاورة لها تهدد أمنها القومي (إيران مثلاً).<sup>(1)</sup>

ويقول "صمويل هانتغتون" «Samuel Huntington»: «إيران وباكستان والسعودية، ثلاثتهم يعرفون أنفسهم وبوضوح بأنهم دول إسلامية، وقد حاولوا بكل نشاط أن يمارسوا نفوذاً على الأمة وأن يتزعموها ويتنافسون في ذلك بعضهم مع البعض على رعاية المنظمات وتمويل الجماعات الإسلامية ودعم المقاتلين والمجاهدين في أفغانستان والتودد للشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى». <sup>(2)</sup>

ويضيف بالقول مستعرضاً قدرات وطاقت البلدين على مستوى الأصدقاء وفي مختلف المجالات: "إيران لها الحجم والموقع المركزي وعدد السكان والتقاليد التاريخية والموارد النفطية والمستوى المتوسط من النمو الإقتصادي الذي يمكن أن يؤهلها لكي تكون دولة مركز إسلامية. إلا أن إيران شيعية، بينما 90 بالمائة من مسلمي العالم سنة. الفارسية هي اللغة الثانية في الحضارة الإسلامية، وتجيء بعد العربية بمسافة بعيدة. كما أن العلاقات بين الفرس والمسلمين-تاريخياً- تتسم بالعداء." <sup>(3)</sup>

ويرى أن: "السعودية هي المهد الأصلي للإسلام يوجد بها الحرمين الشريفان، لغتها العربية هي لغة الإسلام، لديها أعلى احتياطات النفط في العالم وما يستتبع من نفوذ مالي، حكومتها شكلت المجتمع السعودي على خطوط إسلامية متشددة. في السبعينيات والثمانينيات كانت السعودية أكبر قوة مؤثرة في العالم الإسلامي، أنفقت بلايين الدولارات على دعم القضايا الإسلامية في العالم: من بناء المساجد ونشر الكتب إلى مساعدة الأحزاب السياسية والمنظمات الإسلامية و"الحركات الإرهابية"، وكانت لا تفرق بين أي شيء من ذلك. من جانب آخر فإن عدد سكانها الصغير نسبياً وعدم حصانتها جغرافياً يجعلها تعتمد على الغرب من أجل أمنها." <sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> -F.Gregory Gause, « The Foreign policy of Saudi Arabia », In :Anoushivan EhTeshami, The Foreign Policies of Middle East States, (London :LymeRienner Publishers and Raymond Hinne Busch, 2002), p193.

<sup>2</sup> صمويل هنتغتون، صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: صلاح قنصوه، (.....: ط، 2، 1999)، ص، 290.

<sup>3</sup> صمويل هنتغتون، المرجع نفسه، ص، 290.

<sup>4</sup> صمويل هنتغتون، مرجع سبق ذكره، ص، 290-291.

ويمكن القول بأن كلا الدولتين تهدف على مستوى سياساتهما الخارجية إلى العمل على الحفاظ على أمنهما القومي وصيانة نظاميهما السياسيين والصمود في وجه التهديدات الخارجية ومختلف التحرشات، وذلك من خلال محاولة إقرار سياسة معتدلة لامتناس أصئر هذه التهديدات والضغوط الأجنبية، كما أن الدولتان تتنافسان ضمن محيطهما الإقليمي أي الخليج العربي للظفر كقوة إقليمية، وهنا يمكن القول بأن إيران هي التي أصبحت تلعب دورا محوريا في محيطها أكثر من السعودية، وذلك راجع لقوتها الديمغرافية (72 مليون نسمة)، وترساناتها العسكرية الكبيرة مقارنة بالسعودية، ودورها الكبير الذي تلعبه في القضيتين الأفغانية والعراقية.

إضافة إلى تنافسهما الكبير لقيادة العالم الإسلامي، والذي يلاحظ أن السعودية بدأت تفقد شيئا من بريقها في قيادته في السابق مما يمكن أن تستغله إيران مستقبلا لأخذ مكان المملكة.

**المبحث الثاني: أسس وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي ووسائلها**

**المطلب الأول: الأسس النظرية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية:**

**1- الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة:**

بيرز دارس الإستراتيجية "برونو كولسون" « Bruno Colson » ، أنه منذ خمسين سنة لم تتغير الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية وبقيت ثابتة، وهي تتمثل في: إضعاف المنافسين أو القضاء عليهم والخصوم سواء أكانوا "أصدقاء" أم "أعداء"، وذلك رغبة في محافظة الولايات المتحدة على تفوقها لأطول فترة زمنية، سواء أكانوا منافسين أو خصوما لها في حلف "وارسو" سابقا أو حتى حلفاء ل واشنطن في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية الشاملة الثانية للولايات المتحدة بشكل بارز في المفهوم الأمريكي الجديد "للإستراتيجية القومية للأمن"، وتم الكشف عن مضمونها أمام الشعب عقب صدورها في صحيفة "النيويورك تايمز"، بتاريخ

8 آذار/مارس 1992، وتم إعدادها من طرف وزارة الدفاع الأمريكية بالاشتراك مع مجلس الأمن القومي.

وجاء فيها أن الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة لن تسمح لأية دولة منافسة لها من البروز في أوروبا الغربية أو في منطقة مجموعة الدول المستقلة حديثاً (دول الاتحاد السوفيتي سابقاً).<sup>(1)</sup> وأهم ما جاء في التقرير:

" يجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعطي لنفسها هدفاً، هو إقناع الخصوم المحتملين بأن لا حاجة بهم أن يلعبوا دوراً كبيراً. ويجب أن يكون وضعنا كقوة أعظم وحيدة أبدية، بالقوة العسكرية الكافية من أجل ردع أية أمة أو مجموعة أمم عن تحدي تفوق الولايات المتحدة الأمريكية...".<sup>(2)</sup> ومن أبرز استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية ما يلي:

#### أ-وثيقة الأمن القومي لسنة 1994:

أهم ما جاء في هذه الوثيقة، والتي توضح بجلاء أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة "حكم كلينتون" كما يلي: "المحافظة على السيطرة العسكرية العالمية، وتحقيق ازدهار اقتصادي متواصل، وتعزيز ديمقراطية السوق الحرة في الخارج".<sup>(3)</sup> وترتكز عقيدة "بوش" الابن والتي يدافع عنها المحافظون الجدد على ثلاثة مبادئ رئيسية هي التي تبين مهمة الولايات المتحدة مستقبلاً ومسئولياتها عالمياً:

1- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة باعتبار أن الأحكام الاستبدادية هي في حد ذاتها خطر على المصالح القومية الأمريكية.

3- الانتقال من الغموض إلى القيادة أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوأ مسؤوليتها بصفقتها الأمينة على استقراره وأمنه".<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص 161-162.

<sup>2</sup> موسى الزعبي، المرجع نفسه، ص 162.

<sup>3</sup> غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط 1، 2004)، ص 96.

## ب-استراتيجيتي الأمن القومي لسنتي 2002 و2006:

يقول "حسنين توفيق إبراهيم": "إن استراتيجيتي الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرتين في أيلول/سبتمبر 2002، واذار/مارس 2006، تقومان على مبدأ تكريس الأحادية في النظام الدولي والحيلولة دون بروز نظام تعددي، وبخاصة في ظل تنامي النزعة الامبراطورية والسعي إلى الهيمنة في ظل بروز دور المحافظين الجدد في دوائر صنع القرار، كما إن السياسات الأمريكية في التعامل الدولي تقوم في جانب هام منها على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وفرض العقوبات على الدول الأخرى، فضلا عن تجاهل الأمم المتحدة أو توظيفها لخدمة أهدافها ومصالحها." (2)

وتتمثل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية فيما يلي:

"1- النفط وتأمين منابعه وخطوط نقله وإمداداته.

2- ضمان أمن الشريك والحليف (إسرائيل) وتفوقها من خلال تسويات تتم حسب المفهوم الأمريكي الإسرائيلي.

3- إقامة نظم عربية بديلة للنظم التي تقاوم مخططاتها، وضمان أمن الدول العربية التي تصفها واشنطن بالمعتدلة."

ومن بين أهداف السياسة الأمريكية:

"1- تطويع الدول (المارقة).

2- الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها مصلحة الحصول على نفط رخيص....

3- ضمان أمن الشريك والحليف الاستراتيجي (إسرائيل).

4- وضع خريطة جديدة للمنطقة (العربية) جغرافيا وسياسيا، تترجم الأهداف الإسرائيلية في تهجير الفلسطينيين والهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وخدمة المصالح الأمريكية." (3)

---

<sup>1</sup> السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2004)، ص، 85.

<sup>2</sup> حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع، 349، مارس 2008، ص، 34-35.

<sup>3</sup> سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف 2003، ص، 58-59.



وأول من استخدم عبارة "القرن الأمريكي" "هنري لوس"، الذي عنون بها أحد مقالاته التي كتبها في عدد فبراير 1941 في مجلة "لايف" «Life»  
**2- صدام الحضارات والسياسة الخارجية الأمريكية:**

يرى "صامويل هنتغتون": أن الحضارات الموجودة في العالم سوف تتصادم، وسيكون هذا الصدام بين سبع أو ثماني حضارات كبيرة، وهي: الحضارة العربية والحضارة الكونفوشية، واليابانية والإسلامية والهندية وكذا السلافية والأرثوذكسية وحضارة أمريكا اللاتينية ومن المرجح كذلك الحضارة الإفريقية.<sup>(1)</sup>

ويقول "عباس غالي الحديثي": "... يدعو (هنتغتون) الغرب في الجملة والولايات المتحدة إلى الحذر من ظاهرة تحدي الحضارتين الإسلامية والكونفوشية، ومن احتمال تعاونها وكذلك بحث رصد ما يقع من تطورات على الأصعدة العسكرية والاقتصادية والتقنية، وكذا فإنه يأخذ على نفسه مهمة الناصح والواعظ والمتكهن كما فعل من قبله (ماكندر) و(جاوسهوفر) عندما اعتمدا الجيوبوليتيكا مدخلا للتفسير والتحليل والتنوير والنصح وتقديم العلاج".<sup>(2)</sup>

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت فكرة "صدام الحضارات" حاضرة بفعالية وقوة كبيرة على مختلف الأصعدة، ونظرا لما أدت إليه الانفجارات، اعتقد عدد من الباحثين بأن هذه الأطروحة "صدام الحضارات"، قد تجسدت على أرض الواقع.<sup>(3)</sup>

ويقول "وجيه كوثراني" في نقده لأطروحة "صدام الحضارات": "... إن عناصر الصدام التي يعددها هانتغتون ليبنى عليها فرضيته، لا تندرج في نسق ومفهوم "الحضارات"؛ إنها تعبير عن أزمة نظام عالمي يمر في "النقطة الحرجة" التي تجعل منه، على حد ما يقوله الباحث الفرنسي في الاستراتيجيات "بيار لولوش" «Pierre Lellouche»، "فوضى الأمم"؛ وإن ما يقترحه هانتغتون بصيغة الدعوة إلى تعايش الحضارات واحتواء أسباب

<sup>1</sup> عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص، 72.

<sup>2</sup> عباس غالي الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص، 94.

<sup>3</sup> محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، ط1، حزيران/يونيو 2006)، ص، 318.

انفجارها، هو نوع من سياسة "إدارة الأزمات"، في "كوكب الفقراء" الذي تنفجر فيه الديموغرافيا والثقافات...." (1)

ومن بين الآراء المعارضة لأطروحة "صدام الحضارات"، نجد "فرانسييس فوكوياما"، حيث يقول "محمد سعدي": "يرفض فرانسييس فوكوياما اعتبار أحداث نيويورك صداما للثقافات، فعلى الرغم من اعتقاده بأن الإسلام هو النظام الثقافي الوحيد الذي يمكن أن ينتج بشكل منتظم أشخاصا مثل بن لادن وطالبان الذين يرفضان الحداثة كلها، إلا أن ما حدث هو في العمق رد فعل مجموعة من الشعوب على تهديد التحديث قيمهم التقليدية." (2)

وقد كان للولايات المتحدة على مدى المائة سنة الماضية تأثير في معظم القضايا العالمية، ولم تكن هناك دولة أخرى تضاهيها من ناحية التأثير، ولهذا يمكن تسمية هذا القرن "قرنا أمريكا"، ومن الممكن أن تبقى الولايات المتحدة في القمة لأعوام قادمة. (3)

### 3-فكرة نهاية التاريخ:

برزت أطروحة "نهاية التاريخ" في بداية الأمر في مقال له في عام 1989 في مجلة "المصلحة القومية" « National Interest »، ثم طورها في كتاب، وأضفى عليها طابعا من "الصدقية والواقعية" من خلال تدعيمها بأفكار فلسفية وسياسية، وقد نتج عن هذه الأطروحات حوارات ونقاشات واسعة في أوساط أكاديمية. ويرى "فوكوياما" أنه بانتهاء الأنظمة الشيوعية ونهاية الصراع بين الليبرالية والماركسية، وبالتالي انتهى الصراع بانتصار الليبرالية، وأصبحت أرقى النماذج التي وصل إليها الفكر الإنساني. (4) ويرى فرانسييس فوكوياما: "إن السلوك المسالم للنظم الديمقراطية يشير إلى أنه من مصلحة الولايات المتحدة وبلدان ديمقراطية أخرى على المستوى البعيد، أن تحافظ على مجال الديمقراطية في العالم، وتنتشرها حيثما كان ذلك ممكنا ومعقولا بحذر." (1)

<sup>1</sup> وجيه كوثراني، "صدام الحضارات" أم إدارة أزمات"، في: الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، صمويل هنتغتون وكيشوري محبوباني وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 2000)، ص، 100.

<sup>2</sup> محمد سعدي، المرجع نفسه، ص، 348.

<sup>3</sup> بول كيندي، "تأملات في القرن الأمريكي التالي؟"، ترجمة: عيسى سعان، مجلة الفكر السياسي، ع، 06، ربيع 1999، ص، 126.

<sup>4</sup> محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص، 50.

ويقول "فرانسيس فوكوياما": "ربما لا يكون ما نشهده هو مجرد نهاية الحرب الباردة أو انتهاء فترة معينة من تاريخ ما بعد الحرب، بل التاريخ ذاته: أي نهاية التطور الإيديولوجي للبشرية كلها وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي للسلطة البشرية جمعاء." (2)

ويقول "عصام العامري" في نقده لأطروحة "نهاية التاريخ": "على الرغم من أن فوكوياما لم يتراجع عن أطروحة "نهاية التاريخ" إلا أن إقراره بوجود التمايزات الثقافية والحضارية وما يمكن أن تسببه من تنافسات وصراعات، هو نقض للأطروحة في جوهرها. كما إن إقراره بأن الليبرالية الديمقراطية قد أدت إلى إنهيار المجتمع الأميركي واستنزاف رأسماليته هو اعتراف من جانبه بتأكل الأطروحة...". (3)

#### 4- حوار الحضارات:

بادرت إيران في 1998 وبتوصية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، تم إعلان سنة الأمم المتحدة لحوار الحضارات في 2001، كما تم تنظيم مائدة مستديرة في "نيويورك" في 6 سبتمبر 2000، وتم التركيز فيها على "حوار الحضارات"، حيث أكد الرئيس الإيراني "محمد خاتمي": "النهوض بالحوار داخل المجتمعات المختلفة ينبغي أن يكون إحدى أسس التفاهم بين الثقافات والحضارات...، وبإيماننا بالحوار نفتح الطريق لأمل كبير، أمل العيش في عالم يكون فيه مكان للفضيلة والتواضع والحب." (4)

#### 5- أحداث 11 سبتمبر 2001:

يقول "عبد الوهاب حميد رشيد": "ومع وقوع الضربة القاسية التي تلقتها في 11 أيلول/سبتمبر والمتهم فيها العرب/الإسلام، اتجهت الولايات المتحدة نحو إجراء تغيير جذري في سياستها، تجسدت في وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي صدرت في 20 أيلول/سبتمبر 2002، جاءت الوثيقة من 33 صفحة تحت عنوان "الاستراتيجية الأمنية

<sup>1</sup> فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرون، تقديم: مطاع صفدي، (...: مركز الإنماء القومي، .....)، ص، 261.

<sup>2</sup> محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص، 47.

<sup>3</sup> عصام العامري، الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة"، في: الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، صمويل هنتغتون وكيشوري محبوباني وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط، 1، 2000)، ص، 218.

<sup>4</sup> محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص، 355.

الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية"، أعلن الرئيس بوش عن الإستراتيجية العسكرية "كن أول من يضرب".

وقال إن الولايات المتحدة ستطلق عملاً عسكرياً استباقياً ضد أي من أعدائها.<sup>(1)</sup> ويضيف قائلاً: "بدأ تطبيق هذه السياسة الأمريكية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق، علاوة على التدخل "السافر" في شؤون دول المنطقة وتوجيهها بمايتماشى والسياسة الأمريكية الجديدة."<sup>(2)</sup>

ويقول "محمد السماك": "قبل 11 سبتمبر، كانت القضايا المطروحة أمام وزارة الدفاع الأمريكية هي كيف يمكن تصفية القواعد العسكرية وسحب القوات الأمريكية المنتشرة في العالم، وخاصة في أوروبا وآسيا من دون التأثير على تطلعات واشنطن الإمبراطورية، وقد اتخذ قرار الحرب على العراق في هذه المرحلة أيضاً، كما يذكر الكاتب والصحفي الأميركي المعروف بوب وودورد في كتابه الموثق "حرب بوش"."<sup>(3)</sup>

ويقول "فوزي صلوخ": "...ويرى آخرون أنه أخذاً بنظرية تبدل الظروف بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، فقد أصبح للولايات المتحدة الحق بشن حرب انتقائية ضد أية دولة تشكل فيها بأنها تشكل تهديداً لأمنها."<sup>(4)</sup>

كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً على مستوى سياستها الخارجية، وذلك منذ تسلم الرئيس "بوش" الابن زمام السلطة في البلاد، وقد برز ذلك في ما يلي:

-الوقوف في وجه المصالح العربية ونصرة إسرائيل بشكل كبير.

-الاخلال بنصوص اتفاقية "كيوتو" حول الانحباس الحراري « Global Warning ».

-عدم الالتزام باتفاقية الحد من الصواريخ طويلة المدى والشروع في مشروع "الدرع

الصاروخي".

-التضييق على الحريات، وإقامة محاكم مؤقتة باسم محاربة الإرهاب.

---

<sup>1</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يوليو 2006)، ص، 277-278.

<sup>2</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع نفسه، ص، 278.

<sup>3</sup> محمد السماك، الدين في القرار الأميركي، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص، 96.

<sup>4</sup> فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط1، 2006)، ص، 152.

-عدم الاعتراف بمحكمة الجراء الدولية الخاصة بمحاسبة المذنبين في الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان.

-تأسيس وزارة الأمن الوطني (هدفها المراقبة والتعسف).

-توجيه قرارات الأمم المتحدة وتكييفها لخدمة مصالحها.

-العالم ينقسم إلى قسمين: دول محبة للسلام وتنشده ودول ترعى الإرهاب والشر.<sup>(1)</sup>  
كما تتمثل استراتيجية الرئيس "بوش" الابن في ما يلي:

"1-استباق التهديدات الخارجية بشن الحرب؛

2-نشر المبادئ الأمريكية في العالم، بما يؤدي إلى تغيير الأنظمة التي لا تتناسب مع هذه  
المثل؛

3-تطوير القوة الأمريكية لتبقى متفوقة بحيث لا تستطيع أية قوة أخرى أن تضاهيها."<sup>(2)</sup>  
وقد حددت "كوندوليزا رايس" « Condoleezza Rice » خمسة أولويات للولايات  
المتحدة وهي:

1-الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي، وعمل كل ما في وسعها لتجنب الحرب، وأن  
الولايات المتحدة ستدافع عن مصالحها.

2-ترقية التبادل الحر والنمو الاقتصادي للولايات المتحدة وحلفاءها.

3-تقوية الروابط مع حلفاء الولايات المتحدة الذين يتقاسمون معها نفس القيم وتدعيم  
السلام.

4-تطوير العلاقات مع القوى الكبرى وفي مقدمتها روسيا والصين.

5-التصرف ضد الدول أو النظم المعارضة أو العدوانية والتي تمارس أعمالا إرهابية أو  
التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل.<sup>(3)</sup>

ويقول "حلمي الخطابي": "وتزداد أهمية الشرق الأوسط عند تلك التوجهات الحاكمة في  
الحالة الثقافية للمجتمعات الغربية عامة والأمريكية خاصة، بما تحمله في إطار مفهوم

---

<sup>1</sup> فوزي صلوح، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، المرجع نفسه، ص، ص، 284-285.

<sup>2</sup> الفضل شلق، عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2004)، ص، 19.

Denis Lacone, «ou est L'intérêt national des Etats-Unis ? », Critique internationale, N 8, Juiet  
<sup>3</sup> 2000, p.100

العدو القادم، بعد زوال العداء التقليدي مع قطب دولي قد اختفى وانهارت دعائمه، وظهور مسميات ومفاهيم... صدام الحضارات، ونهاية التاريخ، وتمايز العنصر الغربي.. وهو ما يحمل أسسا وقيما عدائية للإسلام وتابعة من شعوب الشرق الأوسط خاصة وامتداداتها على النطاق العربي والإسلامي عامة (الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا)... (1) والمصالح هي الوحيدة التي توجه السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصا المتعلقة بدول الشرق الأوسط، وذلك باعتبار أن النفط العربي هو أساس الاقتصاد الأمريكي. كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001، تؤكد فيها تقصير الأجهزة الأمنية الأمريكية، وقد تم الإعداد لهذه الهجمات بطريقة دقيقة بأياد أمريكية وبعقل صهيوني، والدليل على ذلك لماذا لم يزاول اليهود أعمالهم في يوم الحادثة في مركزي التجارة العالمي، وإذا لم يكن البنثاغون على علم بهذه الهجمات فما هو دور هذا الجهاز إذن؟ والغرض من كل هذا هو السيطرة على النفط العربي والمواد الخام الموجودة في الدول المستقلة. (2)

#### 6- الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر: 2001

#### 6-1- خطاب حالة الاتحاد الأمريكي 2002:

كان الهدف الرئيسي من وراء إعلان الرئيس "بوش" في إطار حديثه عن حالة الاتحاد الأمريكي في 29 جانفي 2002، هو بناء تحالف دولي ضد نظام صدام حسين. (3) وتقدم الرئيس "بوش" في خطابه السنوي عن حالة الأمة برؤية وأجندة سياسية جديدة نحو المنطقة العربية والإسلامية. ونظرا لسيطرة الحزب الجمهوري وبدعم من اليمين المحافظ على المؤسسات التنفيذية والتشريعية والعسكرية، تمكنوا من السيطرة على صنع السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية، ورأى "بوش" أنه لا بد من وضع القيم الأمريكية في المنطقة العربية، وترى الإدارة الأمريكية أن هذه المنطقة تحكمها أنظمة استبدادية لا تفتح المجال للتعددية والمشاركة والحريات والحقوق، وهذا ما يدفع حسب الرئيس "بوش"

<sup>1</sup> حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير 2005)، ص، 58.

<sup>2</sup> نزيه الشوفي، الثقافة الهدامة والإعلام الأسود: من هيروشيما إلى بغداد ومن خراب الروح إلى العولمة: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص، 137-138.

<sup>3</sup>-Golles Kepel, The War for Muslim Minds: Islam And The West, A Gift from: Michael W.Suleiman, (London: Havard University Press and Gilles Kepel, first edition, 2006), p, 202.

الحركات المناهضة للغرب وللولايات المتحدة إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجيا.

ومن خلال كل هذا تسعى الإدارة الأمريكية إلى إنهاء المقاومة في العراق، وإحياء عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وإنهاء الانتفاضة الفلسطينية، كما يؤكد هذا الخطاب في لهجته على استمرار الحرب على الإرهاب.<sup>(1)</sup>

وفي خطابه عن حالة الاتحاد الأمريكي في جانفي 2002، حدد الرئيس الأمريكي "بوش الابن" معنى "التهديد الإرهابي" « Terrorist Thret »، والذي رأى أن من بواده أو تمثلاته: دول تسعى لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وأنها تسعى لتسليم مثل هذه الأسلحة لجماعات إرهابية مناوئة للسياسة الأمريكية، ومن بينها العراق الذي يشكل تهديدا (قبل غزوه)، وصنفته ضمن "محور الشر" « Axis of Evil »، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تعبئة الرأي العام الأمريكي وكذا إقناع الكونغرس الأمريكي بضرورة الحرب، ولكنها لم تحشد دعما دوليا كافيا لهذا المسعى، وتم شن الحرب على العراق في مارس 2003، دون موافقة الأمم المتحدة، وانتهت هذه الحرب بتصفية نظام "صدام حسين" واحتلال العراق.<sup>(2)</sup>

واتجهت الإدارة الأمريكية (بوش الابن) من خلال حربها على العراق من سياسة الاحتواء إلى استخدام القوة العسكرية بطريقة مباشرة (وقبلها في حربها على أفغانستان)، وهذا التوجه يعتبر مناقضا للركائز الإستراتيجية من الناحية العسكرية لكل الإدارات السابقة، ومن أهم الثوابت التي تخطتها إدارة "بوش الابن"، والتي كانت في السابق محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية:

-إعلان الحرب دون موافقة مجلس الأمن الدولي.

-إعلان الحرب رغم معارضة حلف الأطلسي.

-التخلي عن مبدأ إشراك الأصدقاء وتوريطهم في الحرب.

---

<sup>1</sup> خالد العواملة، "الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي"، أسبوعية السياسي العربي، ع05، من 24 إلى 30 أبريل 2005، ص، 15-16.

<sup>2</sup>Georgy Gause, "The International politics in the Gulf", In: Lowis Fawcett, International Relation of the Middle East, (Oxford :Oxford University Press, 2005), p, 271.

-عدم خوض حربين متزامنتين (الحرب الأفغانية غير منتهية..)....." (1)

## 6-2- الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي:

يقول "عدنان الهياجنة": "إن السياسة الأمريكية هي سياسة مقاومة لأية قوة مضادة لها بغض النظر عن مصدرها، ويشكل سعيها المستمر في التعامل ضد الاتحاد السوفياتي والاتحاد الأوروبي والعالم العربي والإسلامي جزءاً من هذه الاستراتيجية التي تحاول تطبيقها. وهذا ليس من باب الأسرار، فهو منشور بشكل غير مباشر في الإستراتيجية الأمريكية التي نشرت في أيلول/سبتمبر عام 2002، وواضح أيضاً في التصريحات الرسمية لأقطاب الإدارة الأمريكية." (2)

ووفق ما ورد في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فإنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لها المقدرة على الانتصار في "صراعين عسكريين رئيسيين يجريان في ان معاً تقريباً". (3)

ويقول "رعد حافظ": "وهكذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة سانحة لإدخال العالم في طور جديد ومختلف يمكن تسميته بعصر عولمة الخوف، فقد حرصت الإدارة الأمريكية، وتحقق لها ذلك إلى حد كبير، على إظهار ما تسميه الإرهاب الدولي باعتباره مشكلة عالمية، في حين كان الأمر في البداية يتعلق بمسألة تخص أمريكا بالأساس، وهي ذات صلة وثيقة بسياساتها في منطقة محددة". (4)

<sup>1</sup> محمد النابلسي، "الحرب النفسية والانقلابات الإستراتيجية الأمريكية"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف 2004-شتاء 2005، ص 124-125.

<sup>2</sup> عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط1، ماي 2004)، ص 334.

<sup>3</sup> ريتشارد سوكولسكي، "مقدمة"، في: أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية، ريتشارد سوكولسكي وآخرون (محررين)، ترجمة: الطاهر بوساحية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، ع، 20، ط1، 2004)، ص 27.

<sup>4</sup> رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق - دراسة حالة -، (عمان: المكتبة الوطنية بالاشتراك مع مركز جوهرة القدس التجاري، 2005)، ص 168.



ويضيف قائلاً: "وبدلاً من اعتماد سياسة مناسبة لتعقب فلول الإرهاب والاهتمام باجتماعات الظاهرة من جذورها عبر الالتفات إلى معالجة أسبابها انتهزت إدارة (جورج بوش) الفرصة وباشرت بتنفيذ إستراتيجية توسعية تعتمد على تعميم الخوف واستخدامه لتحقيق أهدافها السياسية".<sup>(1)</sup>

كما أدخلت وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" مصطلح جديد في قاموس السياسة الخارجية الأمريكية، أطلقت عليه اسم: "مواقع الديكتاتورية والطغيان المتقدمة"، كما تؤيد أن الولايات المتحدة ترحب بالتفاوض والحوار مع الدول، لكنها في نفس الوقت تلوح باتخاذ تدابير صارمة ضد الدول المناوئة للسياسة الأمريكية.<sup>(2)</sup>

وطرحت الولايات المتحدة "برنامج الدفاع الوطني ضد الصواريخ أو النظام المضاد للصواريخ" للدفاع عن أمريكا، والهدف من ورائه إسكات الدول المناهضة لنظام القطب الواحد، وقد أخذت إدارة "كلينتون" تطرح برنامج عمل سمي "برنامج الاستعداد للنشر"، وأعلنت عن أسباب لطرح هذا المشروع والتمثلة أساساً في دفع خطر الدول "المارقة"، وشرعت الولايات المتحدة في تنفيذ مشروعها منذ 2001 بكلفة قدرها نصف بليون دولار لأول قاعدة رادار له.

وفي الحقيقة فإن تنفيذ مثل هذا المشروع سوف لن يؤدي فقط إلى حماية الأراضي الأمريكية فحسب، وإنما سيتيح للولايات المتحدة أن تصبح متفوقة نووياً، وبالتالي يفسح أمامها المجال لاستكمال هيمنتها العالمية.<sup>(3)</sup>

### **المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية**

من بين أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لتحقيقها في إطار سياستها الخارجية، الحفاظ على استقرار وأمن الشرق الأوسط، والهدف الثاني يتمثل في وضع دول المنطقة تحت مراقبتها، والهدف الثالث يتمثل في الحفاظ على ممرات العبور لتسهيل عمليات التبادل التجاري الدولية، كالقرن الإفريقي على سبيل المثال لا الحصر.

<sup>1</sup> رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص، 168 .

<sup>2</sup> ليلي لعالي، "كوندوليزا رايس ودبلوماسية الحروب"، أسبوعية

السياسي العربي، ع، 01، من 22 إلى 29 مارس 2005، ص، 26 .

<sup>3</sup> محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية: من النظريات إلى

العولمة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 2002)، ص، 306 .

والهدف الرابع يتمثل في ضمان تدفق النفط من المنطقة والحفاظ على استثمارات وعمل الشركات البترولية الغربية في دول الشرق الأوسط، وضرورة البحث عن طاقات بديلة للنفط كالطاقة النووية. كما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في ترسيخ القيم الديمقراطية ونمط الحياة الأمريكية في تلك الدول (الشرق الأوسط).<sup>(1)</sup>

ويقول "زبيغنيو بريجنسكي" « Zbigniew Brzezinski »: "...ستظل الولايات المتحدة على نحو شبه أكيد الحكم المركزي في سياسات القوة داخل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط لبقية العقد الحالي وحتى مطلع القرن القادم... أما الخطر بعيد المدى الناجم عن ذلك هو أن الولايات المتحدة قد تجد نفسها متورطة في تدخل طويل الأمد في مشاكل المنطقة الكثيرة وما يترتب على هذا الأمر نفسه من مخاطرة أخرى تكمن في الإنقسام الثقافي الفلسفي مع العالم الإسلامي الذي يخشاه الغرب تماما في توجهاته الثيوقراطية والمتطرفة والذي يحاول-أي الغرب-دوما تشويه تلك التوجهات ما استطاع إلى ذلك سبيلا."<sup>(2)</sup>

كما أن المصالح الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية في الخليج العربي، تتمثل في احتواء الإتحاد السوفياتي والذي كان يعتبر جزءا من استراتيجيتها الكونية، والمحافظة على وجود وأمن إسرائيل، والحفاظ على إمدادات الطاقة في الخليج العربي واستقرار أسعارها، وهذه هي أبرز مصالحها في المنطقة إلى غاية وقتنا الحالي.<sup>(3)</sup>

ويمكن القول كذلك أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط تأمين وصول إمدادات الطاقة، وإنما دفع إيران أو دول أخرى للحفاظ على هذه الإمدادات، والتأثير بصفة كبيرة على مصادر الطاقة في المنطقة مثلما كان الشأن خلال حكم شاه إيران قبل سقوط نظامه.<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> - William R. Polk, The United States and The Arab World, (Cambridge: Harvard University Press, 1965), p p, 288-289.

<sup>2</sup> زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى: الإضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع بالإشتراك مع مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية، 1998)، ص، 182.

<sup>3</sup> Harry L. Myers, The U S Policy of Dual Containment Toward Iran And Iraq In Theory And Practice, (Alabama: Air War College, April 1997), p p, 04-05.

<sup>4</sup> - Nader Barzin, L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004), (France :Thèse de Doctorat, Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 2004), p, 241.

يقول "مايكل هدسون" نقلا عن "ريتشارد هاس" مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية في خطاب له في أبريل 2002: "إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالما يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن...".<sup>(1)</sup>

**الدور الأمريكي في إطار النظام العالمي الجديد:**

الولايات المتحدة شأنها شأن باقي القوى الدولية في السابق، لعبت دورا كبيرا في حل بعض الصراعات الدولية كالبوسنة، وفي إطار النظام الدولي الجديد ونظرا لتعقيدات الأحداث الدولية، أصبح من الصعب على صانعي القرار والدارسين أن يفهموا ويصفوا ما يحدث على المستوى العالمي.<sup>(2)</sup>

ويقول "كلود كاتز": "يتم ممارسة تفوق الولايات المتحدة عمليا من خلال الحروب في أشد مناطق المحيط حرارة ومع ذلك فإن تلك النزعة الحربية نفسها تضعف من مسيرة الإمبريالية الشامخة لأن ذلك العدوان المتكرر يضاعف من عدم الاستقرار. إن النظرية الجديدة عن "حرب دون نهاية" التي تطبقها إدارة بوش تعمق من فقدان تلك الرقابة لأنها منقطعة الصلة بتقاليد المواجهات المحدودة والتي تخضع لقدر من النسبية بين الوسائل المستعملة والأغراض المستهدفة. إن الولايات المتحدة بعملياتها ضد العراق وضد "تجارة المخدرات" أو ضد "الإرهاب" تعمل على وجود جو من الخوف الدائم بعمليات عدوانية غير محددة ومن خلال أهداف واضحة."<sup>(3)</sup>

ويضيف قائلا: "إن هذا النوع من العمل الإمبريالي لا يفكك أو اصر الأمم فقط ويحطم

---

<sup>1</sup> مايكل هدسون، "مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة"، مجلة المستقبل العربي، ع، 284، أكتوبر 2002، ص، 39.

<sup>2</sup>- Robert Chase, Emily Hill and Paul Kennedy, The Pivotal States :A New frame work for U.S Policy in Developing world, (.....by Robert Chase, Emily Hill and Paul Kennedy and Norton Company, first edition, 1999), p.01

<sup>3</sup> كلود كاتز، "إمبريالية القرن الواحد والعشرين"، في: إمبريالية القرن الواحد والعشرين، كلود كاتز ونعوم تشومسكي (محررين)، ترجمة: يوسف درويش، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، سلسلة كراسات غير دورية (17)، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2003)، ص، 31.

الدول ويخرب المجتمعات بل إنه يولد هذا النوع من الأثر المرتفع الذي جربته الولايات المتحدة مع طالبان. إن الحرب الشاملة دون مراعاة للشرعية تؤدي إلى فقدان استقرار "النظام العالمي" وتفسد سلطان القائمين بها، ولذلك فإن آفاق إمكانية الإمبريالية الشامخة لم تتحقق وهي مهددة بعملية هيمنة الولايات المتحدة نفسها. (1)

### أهداف السياسة الأمريكية دولياً في نقطتين:

"1- تشكل نظام أحادي القطبية مع اعتراف رسمي-دولي بأن أمريكا هي الدولة المسيطرة على هذا النظام، إضافة إلى أنها (أمريكا) شرطي العالم؛ وعليه فإن أمريكا هي التي تتحكم بالعالم، حيث تم تهميش دور الأمم المتحدة...

2- عدم السماح بقيام نظام متعدد القطبية « Multi-Polar World Order » ومحاولة هدم أية فكرة في أي تجمع إقليمي في مناطق العالم، والسيطرة على أي مقاومة دولية مهما كانت للهيمنة الأمريكية... (2)

### المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية

تتمثل الوسائل التي تستخدمها السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ الطريق الديمقراطي وهي:

1- الوسائل السياسية والإعلامية: والمتمثلة في تصريحات مسؤولي الإدارة الأمريكية لإعطاء دفع للتحويل الديمقراطي، والتقارير التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة الديمقراطية في الدول الأخرى، وتنظيم المؤتمرات الدولية للضغط على الدول التي لا تتبنى الديمقراطية، أو عن طريق الهيئات الدولية كالأمم المتحدة.

ولعبت وسائل الإعلام دوراً هاماً في هذا المجال وعلى وجه الخصوص "إذاعة صوت أمريكا"، و "إذاعة أوروبا الحرة"، و "إذاعة الحرية" للترويج للتحويل الديمقراطي. (3)

<sup>1</sup> كلود كاتز، المرجع نفسه، ص 31-32.

<sup>2</sup> عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط1، ماي 2004)، ص 336.

<sup>3</sup> وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 267، ماي 2001، ص 62.

2- **الوسائل الاقتصادية:** كالربط بين التحول الديمقراطي وتقديم المساعدات، أو تقييد التجارة والاستثمارات، أو منع المساعدات أو التصويت في إطار البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول التي لا تشهد تحولا ديمقراطيا.

ويتم تقديم المساعدات عبر عدد من الهيئات والمؤسسات وهي المخابرات الأمريكية ووكالة التنمية الدولية أو الصندوق القومي للديمقراطية (منظمة غير حكومية).

3- **الوسائل العسكرية:** كالمناورات العسكرية في السواحل، أو التدخل المباشر أو تقديم معونات عسكرية للدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا، أو تقديم الدعم المالي للمتمردين الذين يتواجدون في دول ليست ديمقراطية.<sup>(1)</sup>

ويقول "سميح فرسون": "وليس السياسة الخارجية والإستراتيجية -"العسكرية العدوانية"- والنزاعة إلى التدخل الانفرادي مجرد حرب عالمية على الإرهاب، أو على ما يسمى "الدول المارقة" فحسب، إنما هي تتوي أيضا إعادة تشكيل مناطق معينة والعالم طبقا لمصالحها، ويتساوى مع هذا في الدلالة أنها ترمي إلى بسط هيمنة دائمة." <sup>(2)</sup>

ويشير "تيسير الناشف" إلى أن الولايات المتحدة لديها اهتمام بمختلف ما يحدث في العالم، ونفوذها يمتد إلى مختلف ربوعه بالقول: "والحقيقة هي أن الولايات المتحدة ليست دولة ذات نزعة انعزالية، وهي لا تزال توسع قوتها في الخارج. واليوم للولايات المتحدة نفوذ في شتى مناطق العالم أو مسيطرة عليها. ولديها التزامات إزاء دول ومنظمات دولية كثيرة، وهي عضوة في كثير من المنظمات الأمنية الإقليمية والدولية. ولديها مصالح إستراتيجية في كثير من المناطق، منها منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وأمريكا الوسطى والشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا." <sup>(3)</sup>

### المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على البلدين

<sup>1</sup> وليد عبد الحي، المرجع نفسه، ص، 62.

<sup>2</sup> سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، مجلة المستقبل العربي، ع، 284، أكتوبر 2002، ص، 20.

<sup>3</sup> تيسير الناشف، السلطة والفكر والتغير الإجتماعي، (عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2003)، ص، 307.

## المبحث الأول: الآثار السياسية والأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية على الدولتين.

يقول "وليام ب. كوانت": "...فعلى الرغم من أوجه القصور في الشرق الأوسط بصفة عامة، وتجاه النزاع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة، كانت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تسير على ما يرام بصورة تدعو إلى الدهشة، إذ أن الخوف الشديد من السيطرة السوفياتية في المنطقة لم يتحقق مطلقاً، كذلك لم يتحقق احتمال وقوع مجابهة عسكرية مباشرة بين الدولتين العظمتين النوويتين، وبرغم الصور التي نشرت عن الموقف "سريع الاشتعال" في الشرق الأوسط، فإن هذه المنطقة لم تقم بالدور الذي قام به البلقان مطلع هذا القرن في إشعال أوار حرب عالمية. فقد ظلت النزاعات بصورة إجمالية محصورة داخل المنطقة، أما الأسلحة النووية، فبرغم وجودها، فقد ظلت محتجبة، ولم ينجح الإرهاب مطلقاً، رغم أنه يشكل تهديداً مستمراً في تغيير مسار الأحداث بطريقة أساسية. والثورة برغم ما تكرر من حديث عنها، لم تحدث إلا في إيران، أما في الأماكن الأخرى فقد أثبت نظام الدولة أنه مرن بدرجة مرموقة، وذلك برغم طابعه المصطنع على ما يبدو." (1)

### أهمية إيران (والعراق) في السياسة الخارجية الأمريكية:

يقول "حلمي الخطابي": "فقد كان لإيران ومن بعدها العراق مكانة البؤرة ومحور الاهتمام في الرؤية الأمريكية ويأتي ذلك ليس فقط بحكم الوسط الذي يجعل منها نواة العمل في منطقة الشرق الأوسط، أو لما لهما من قرب للحدود السوفياتية قديماً وملاصقة لثروات بحر قزوين جغرافياً، وإنما يضاف إلى هذا وذلك لما لهاتين من عمق في التراث الثقافي والتاريخي المرتبط به المكون الثقافي لهويات المجتمعات الشرق أوسطية وامتداداتها على النطاقين العربي والإسلامي، الأمر الذي تتحسب لآثاره الرؤية الأمريكية بهذه المكانة تكون المخاطر المستقبلية على النفوذ والهيمنة الأمريكية، إذ ما أمكن استثمار الوجه الإيجابي بما تمثله من ثروات وموارد المنطقة في إطار رؤية تعتمد على مشروع

---

<sup>1</sup> وليام ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1، . . . . .)، ص، 393.

ذاتي يعتمد على القواسم المشتركة لبنية وعناصر الهوية في المجتمعات الشرق أوسطية وامتداداتها العربية والإسلامية." (1)

### المطلب الأول: الآثار السياسية والأمنية على إيران

عند تناول الآثار السياسية والأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية على الدولتين، يمكننا التطرق إلى آثار نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران، وأحداث 11 سبتمبر 2001، الحرب على أفغانستان والحرب على العراق، وكذا الحرب على الإرهاب.

#### أ- إيران:

##### -ثورة المعلومات وانعكاساتها على التطور السياسي في إيران:

استفادت الثورة الإيرانية من "الكاسيت" لنشر أفكارها وحشد التأييد الشعبي وتوجيهه ضد نظام الشاه، وهناك حركات معارضة في بعض البلدان العربية استفادت ولا تزال تستفيد من وسائل الثورة المعلوماتية، وخصوصا شبكة الإنترنت والفاكس لممارسة معارضتها للأنظمة الحاكمة، كما هو الحال بالنسبة للمعارضة الدينية التي تزايد نشاطها ضد الحكم في السعودية خلال سنوات التسعينيات، وهو ما دفع الهيئات والجهات الرسمية في المملكة إلى القيام "بعملية فلتر لل مواقع على الإنترنت" حسب ما أشارت إليه بعض البحوث التي تناولت هذا الشأن. (2)

##### -آثار الحرب العراقية الإيرانية على إيران (1980-1988):

أدت هذه الحرب -نظرا للدعم الأمريكي اللامحدود في دعم النظام العراقي- إلى بروز سياسة إيرانية مناوئة للتوجهات الأمريكية والمشاريع الإسرائيلية في الشرق الأوسط، والوقوف في وجه النفوذ والسيطرة الأمريكية. (3)

ومع نهاية فترة الثمانينيات شهد العالم نهاية الحرب الباردة، وانتصار الولايات المتحدة فيها وكذلك سقوط جدار برلين 1989، وقد قام خبراء أمريكيون مختصون في شؤون

<sup>1</sup> حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير 2005)، ص، 60.

<sup>2</sup> حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، مارس 2005)، ص، 324.

<sup>3</sup> حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير 2005)، ص، 73.

الأمن القومي بصياغة سياسة تمتاز بـ"المجابهة الانتقائية"، وقد أصبحت هذه السياسة تستجيب لطبيعة المرحلة الجديدة، ومن خلال هذه السياسة أصبحت الولايات المتحدة تتمتع بحرية كبيرة بعد الحرب الباردة للتأثير في حل قضايا تعتبرها مهمة، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط أو أمن الخليج، وبذلك أصبحت القوات الأمريكية تستعد للمجابهة الانتقائية ضد دول تعتبرها عدوة لها.

وأصبحت إيران محل اهتمام السياسة الأمريكية الجديدة بفعل لهجتها العدائية التي ازدادت نسبيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عوملت إيران بهذه الطريقة لسببين: عرفقتها للمصالح الأمريكية من جهة، ودعواتها لقيام أنظمة سياسية واجتماعية معارضة للمفهوم الغربي لحرية الأسواق والديمقراطية من جهة أخرى.<sup>(1)</sup>

### 1- الآثار المترتبة على نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية:

-آثار الصراع العربي الإسرائيلي على السعودية وإيران:

يقول "غسان تويني": "والمردود السلبي للتفجر الأمني في فلسطين (نتيجة إسلاس واشنطن القيادة لشارون الذي يسترهن قراراتها، وما تبقى لها من موضوعية) لن يتأخر بروز نتائجه في الأردن والسعودية وربما مصر، فضلا عن لبنان وربما سوريا... مما قد يدفع بالسياسة الأمريكية إلى مزيد من الصلف والغطرسة..."<sup>(2)</sup>

أدى تغيير النظام الدولي في 1989 إلى تغيير جوهرى في النظام السياسى الإيراني، وتحولت سياستها الخارجية من الثورية والإيديولوجية إلى العقلانية والاعتدال.

فقد أدت نهاية الحرب العراقية الإيرانية إلى تحرير صانع القرار الإيراني الذي كان يضع تصنيفين للدول بناء على موقفها من هذه الحرب إلى دول صديقة ودول عدوة، وهذا ما جعل إيران تعيش في عزلة دولية، وقد توجه النظام السياسى الإيراني من التعبئة

<sup>1</sup> جمال سند السويدي، "المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة وإيران"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص 477-478.

<sup>2</sup> غسان تويني، حوار مع الاستبداد، (بيروت: دار النهار للنشر، ط. 1، سبتمبر 2003)، ص 146.



العسكرية إلى إعادة بناء الاقتصاد المنهار، حيث أن الهدف من الخطة الخماسية (1988-1993) هو جلب رؤوس الأموال الأجنبية.<sup>(1)</sup>

وشكلت أزمة الخليج تحولات كبيرة على المسرح العالمي بعد الحرب الباردة، والتمثلة في الغزو العراقي للكويت، لذا توجب على الولايات المتحدة أن تقوم بإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في إطار سياستها الخارجية، ومشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء في المنطقة.<sup>(2)</sup>

ويقول "محمد السيد سعيد": "وإذا أخذنا أزمتي الخليج الأولى (الناشئة عن الغزو العراقي لغربي إيران في سبتمبر 1980) والثانية (الناشئة عن الغزو العراقي للكويت في أغسطس/أوت 1990) لوجدنا أن مجموع اثارهما معا قد أبرز النتائج الأساسية التالية: بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبيا عن النظام الإقليمي العربي العام، وصعوبة صياغة موازين القوى الحرجة للغاية في منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولي، وتعددية مصادر التهديد في ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية، وبالتالي حتمية الاستعانة بضمانات أمن دولية، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموما في ظروف الاختلال هذه."<sup>(3)</sup>

كما أدت أزمة الخليج الثانية إلى تفكيك جزئي للروابط بين الدول العربية، ومعنوياتها، وتمخض عنها كذلك ظهور قوى إقليمية منها: تركيا وإيران وإسرائيل، ولم تكتمل الآثار السياسية لهذه الأزمة إلا بعد حدوث تحولات ومستجدات حول قضيتين رئيسيتين بالنسبة للبلدان العربية وهما الملف العراقي وملف الصراع العربي الإسرائيلي.<sup>(4)</sup>

وقد طرحت قضية الإصلاح في إيران منذ نهاية حرب الخليج الأولى، لأن الظروف كانت مناسبة لذلك، عكس ما كان عليه الوضع أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وهناك عامل آخر ساعد على طرح موضوع الإصلاح وهو وصول "هاشمي رفسنجاني" إلى

---

<sup>1</sup> ظافر ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيراني"، المستقبل العربي، ع، 258، أوت 2000، ص، 187.

<sup>2</sup> - Robert J. Art and Seyom Brown, U.S. Foreign policy: The Search for A New Role, (New York: Macmillan publishing Company, 1993), p, 337.

<sup>3</sup> محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج العربي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع، 158، فبراير 1992)، ص، 100-101.

<sup>4</sup> محمد السيد سعيد، المرجع نفسه، ص، 201.

السلطة، والذي يقف موقفا وسطا بين الإصلاحيين والمحافظين، كذلك التطورات السياسية التي عرفتها أوروبا الشرقية في بداية التسعينيات دفعت نحو الاتجاه إلى الإصلاح في إيران.

وقد تجسدت بعض الإجراءات التي لها علاقة بالإصلاح، منها مثلا وضع دستور جديد للبلاد، تمت من خلاله محاولة الاستجابة للمطالب التي كانت قائمة آنذاك، كتعزيز دور رئيس الجمهورية، لكن هذا التعزيز تم على حساب جانب آخر من السلطة التنفيذية، حيث تم "دمج رئاسة الوزارة برئاسة الجمهورية".<sup>(1)</sup>

ويقول "عبد الله فهد النفيسي": "أما إيران فقد أبدت خلال 1991 تعاوننا ملحوظا مع الجميع (الأمم المتحدة، الأمريكيين، ومنظومة مجلس التعاون الخليجي) وكانت -فيما يبدو- على استعداد كبير للتعاون في بناء نظام إقليمي يضمن الأمن الجماعي في الخليج وكانت الولايات المتحدة -وقتها- ربما الدولة الوحيدة القادرة على دفع هذا الموضوع عربيا وخليجيا لكن من المؤسف القول بأن الأمريكيين كانوا-1991- بصدد التفكير باستثمار الأزمة استثمارا خالصا لهم كقوة مهيمنة-وفي نشوة الانتصار- لم يفكروا بشيء آخر، وقد تحقق لهم الترتيبات الحالية مصالحهم على المدى القصير، لكنه بات من الواضح أنها أيضا تساهم في تهيئة الإقليم والمنطقة لتحولات درامية -بالحتم- لن يتعايش معهم".<sup>(2)</sup>

وبالرغم من الموقف الإيراني المعتدل تجاه حرب الخليج الثانية، فإن ذلك لم يغير من طبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتوترت الأجواء بينهما عندما كان "وارن كريستوفر" وزيرا للخارجية الأمريكية، وذلك من خلال توجيه التهمة لإيران بدعم الإرهاب ضد رعايا أمريكا ومصالحها، وحددت الولايات المتحدة أكثر من ألف هدف كانت ترغب في قصفه، منها: تدمير البحرية الإيرانية ومراكز البحوث النووية والمفاعلات النووية وغيرها، لكن الولايات المتحدة تراجعت عن ضرب هذه الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية نظرا لعدة أسباب، أهمها: تخوفها من رد فعل العالم

---

<sup>1</sup> نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، في: وليد عبد الحي وآخرون (محررين)، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع بالاشتراك مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2002)، ص، 136.

<sup>2</sup> عبد الله فهد النفيسي، "إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ 1987-1998"، السياسة الدولية، ع، 137، جويلية 1999، ص، 59.

الإسلامي، وتنظيم عمليات إيرانية ضد المصالح الأمريكية في مختلف مناطق العالم، وإفقال مضيق هرمز وعرقلة وتوقيف إمدادات النفط في الخليج العربي، وإمكانية تعرض إسرائيل لقصف وهجمات من طرف "حزب الله" اللبناني، أو قصف إيراني بالصواريخ بعيدة المدى لإسرائيل.<sup>(1)</sup>

وقد جاءت حرب الخليج الثانية كاختبار للسياسة الخارجية الإيرانية الجديدة، فاتخذ رفسنجاني موقفا داعما للتحالف الدولي ضد العراق، وعض الطرف عن الفتوى التي أصدرها "خامنئي" والمتمثلة في "إعلان الجهاد المقدس" ضد القوات الأجنبية في الخليج العربي، وكذا التزام إيران بالعقوبات المفروضة على العراق.

وقد اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية في التسعينيات بالانفتاح على العالم، وهو ما اعتبر خطوة نحو فك العزلة عنها، خصوصا بعد إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من الدول الخليجية والأوروبية بسبب تبنيها لمواقف سياسية جديدة، كما عملت إيران على التخلي عن دعمها للحركات الراديكالية في الخارج.<sup>(2)</sup>

ويقول "حيدر حاج حسن الصديق": "إن انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وزوال الثنائية القطبية، تركت الساحة الدولية خالية للولايات المتحدة الأمريكية لكي تنفرد بها في شكل أحادي القطبية مهيمنة على مجرى الأحداث الدولية ومسيرة لها بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ.

وجاءت حرب الخليج، عاصفة الصحراء، في وقت ملائم للولايات المتحدة الأمريكية لكي تثبت للعالم قيادتها وريادتها للعالم عبر بوابة الأمم المتحدة بصيغة شرعية دولية وتجاوزت بذلك ولايتها الأصلية في إخراج القوات العراقية من الكويت إلى حد التدمير الكامل للمقدرات العراقية العسكرية والتكنولوجية".<sup>(3)</sup>

كما أدت أزمة الخليج الثانية إلى نزوح الألاف من اللاجئين بسبب حرب تحرير الكويت من كلتا الدولتين (العراق والكويت) إلى دول الجوار (السعودية وإيران).<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> مهدي شحادة وجواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، (بيروت: دار بلال ومكتبة بيسان للتوزيع بالاشتراك مع مركز الدراسات العربي الأوربي بباريس، ط. 1، 1999)، ص 123-124.

<sup>2</sup> ظافر ناظم سلمان، المرجع نفسه، ص 188-189.

<sup>3</sup> حيدر حاج حسن الصديق، دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 109.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت إيران عرضة لضغوط أشد قوة من قبل الولايات المتحدة، مما زاد في الحد من دورها ونفوذها على المستوى الإقليمي وعملت أمريكا كل ما في وسعها لمنع إيران من الاستفادة من موقعها الاستراتيجي الحساس الذي يطل على كل من الخليج العربي وبحر قزوين، وأبرز مثال على ذلك هو المعارضة الشديدة التي تبديها الولايات المتحدة للحيلولة دون تصدير نפט أو غاز بحر قزوين عبر إيران بأي شكل من الأشكال، أضف إلى ذلك "مشروع مسار النقل بين أوروبا واسيا عبر القوقاز" « TRACECA » بحيث لا يمر عبر إيران. وقد تراجعت أهمية إيران الإستراتيجية بالنسبة للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وتتمتاز العلاقات الأمريكية الإيرانية بالعداء الشديد، وتميل الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغوطات على إيران بسبب معارضتها لمسار التسوية السلمية العربي-الإسرائيلي، ودعمها للإرهاب حسب ما تراه الولايات المتحدة.<sup>(2)</sup>

كما بدأ النفوذ الإيراني يتراجع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فاسحا المجال أمام النفوذ التركي والباكستاني، وقد اعتبرت كل من تركيا وباكستان أنهما تشكلان حصنا منيعا في وجه النفوذ الإيراني لدى الغرب.<sup>(3)</sup>

### -النظام العالمي الجديد:

يقول "رعد حافظ": "كانت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع عقد التسعينيات إلى ما يسمى (بالنظام العالمي الجديد)، والذي كان الرئيس الأمريكي جورج بوش السابق يلح في التأكيد عليه-قد تزامنت هذه الدعوة الأمريكية مع ذلك الحدث العالمي التاريخي الذي تجسد في تحشيد التحالف الدولي ضد العراق عام 1991-1995... هذا الحدث مهد لأمريكا زعامة النظام العالمي الجديد، حيث مررت هذه الفكرة (النظام الجديد) إطارا

---

<sup>1</sup> محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الإقتصاد السياسي"، في: الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، المقدمات، اثار أزمة الخليج الثانية، الوقائع وردود الأفعال، التدايعات، فتوح الختروس ومحمد حسين وآخرون (محررين)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة، ع، 195، ندوة بحثية، مارس 1995)، ص، 690.

<sup>2</sup> شيرين هنتر، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية"، دراسات عالمية، ع، 38، 2001، ص، 13-14.

<sup>3</sup> شيرين هنتر، مرجع سبق ذكره، ص، 18.

أخلاقيا لتغطية التدخل العسكري الأمريكي في الخليج...ومبررا لدور الائتلاف الغربي في إعادة الشرعية الدولية للكويت..." (1)

والمتمثلة آثاره في "انفجار العنف السياسي على أشده من خلال الأصولية وهو ظاهرة تعبر عن احباطات محلية وإقليمية باستضعاف هيكل دولي لجميع دول المنطقة.  
(العربية)(2)

ومن بين أهم الآثار الاقتصادية لانهاية الاتحاد السوفيتي على إيران:  
-خسرت إيران الدعم المالي الذي كان يقدمه لها الاتحاد السوفيتي لأنها كانت تعول على المساعدات المالية من طرفه لتنمية اقتصادها، وإعادة تعمير ما دمرته الحرب مع العراق 1980-1988.

-ظهور دول تنافس إيران بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لكون هذه الدول لديها موارد اقتصادية كبيرة، ولها أسواق كبيرة، وتنافس هذه البلدان إيران كذلك في الحصول على المساعدات والاستثمارات.

-أدى ظهور دول غنية بالنفط في المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقا إلى التقليل من أهمية إيران كمصدر للطاقة مما دفع الولايات المتحدة إلى عدم الاستثمار في مجال الطاقة الإيرانية.(3)

#### -الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج الثانية:

أدت هذه الأزمة بعد حوالي شهرين من الغزو العراقي للكويت إلى إرتفاع أسعار النفط من 18 دولار للبرميل الواحد إلى نحو 40 دولار أمريكي في أكتوبر 1990، غير أنه سرعان ما تدنت أسعاره بفضل إدارة الأزمة بطريقة ناجحة، لكنه عاود الإرتفاع ليصل إلى 30 دولار للبرميل، ثم انخفض بعد تحرير الكويت.(4)

<sup>1</sup> مجد هاشم الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، (عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2003)، ص168-169.

<sup>2</sup> محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص260.

<sup>3</sup> شيرين هنتر، المرجع نفسه، ص21.

<sup>4</sup> محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الإقتصاد السياسي"، في: الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، المقدمات، آثار أزمة الخليج الثانية، الوقائع وردود الأفعال، التدايعات، فتوح الختس ومحمد حسين وآخرون

## آثار النظام العالمي الجديد:

### -سياسيا:

أدى ظهور النظام الدولي الجديد إلى دفع دول تتميز بأنظمة حكم تقليدية إلى استحداث ما يعرف بمجلس "الشورى" لمواجهة التحديات التي أصبحت تفرضها التوجهات الدولية.<sup>(1)</sup>

### -اقتصاديا:

يقول "محمد نصر مهنا": "ففي ظل اقتصاد السوق، والتكتلات الاقتصادية العملاقة وسيطرة الشركات العابرة للقارات على الاقتصاد العالمي، إلى جانب تواطؤ المنظمات الاقتصادية والمالية والدولية مثل (البنك الدولي-صندوق النقد الدولي وغيرها) على الدول النامية، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى فشل هذه المشروعات، بل أنها قد نجحت بصورة كبيرة في تحويل منطقة العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة إلى مجرد "منطقة استهلاكية" لا تستطيع السباحة خارج الفلك الاقتصادي الغربي وفي نفس الوقت "مدينة" للمؤسسات الاقتصادية الغربية.<sup>(2)</sup>

ويقول "محمد محفوظ": "ففي بلادنا العربية والإسلامية دعمت أمريكا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا الكثير من النظم الشمولية الاستبدادية.

...كما أنها ساهمت في تسويق منهجيات اقتصادية أفضت على المستوى الفعلي إلى تدمير البنى الاقتصادية التقليدية للاقتصاديات الوطنية، دون أن تساهم بجدية في بناء البنى الحديثة لهذه الاقتصاديات..."<sup>(3)</sup>

وفي مارس 1999، أنتجت السعودية ما قيمته 12.3 بالمائة من الإنتاج العالمي من النفط، وفي 1998 وصل إنتاجها إلى 24.8 من الإنتاج العالمي من البترول، وقد قامت باستغلال مداخلها النفطية في ميدان التسليح.

وتبدو السعودية مستقلة من ناحية الخيارات الاقتصادية المتاحة لديها، لكن في الحقيقة

---

(محررين)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع، 195، ندوة بحثية، مارس 1995)، ص، 685.

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص، 259.

<sup>2</sup> محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص، 260.

<sup>3</sup> محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....: الانتشار العربي، 2004)، ص، 134.

استقرارها الاقتصادي والسياسي ليس مستقلا وإنما تابع للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(1)</sup>

### موقف إيران من النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي:

أبرز ميزة من مميزات الموقف الإيراني من النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي هو رفضها الاعتراف بالقطبية الأحادية للولايات المتحدة، وكيفت سياساتها انطلاقاً من هذا الموقف، وهذا ما كان سبباً للكثير من النكسات التي لحقت بها ومختلف الخسائر الإستراتيجية والاقتصادية التي عرفت، وبعد انتخاب الرئيس "محمد خاتمي" في ماي 1997، تغيرت الأوضاع نوعاً ما بالرغم من ذلك فإن العلاقات بين الدولتين لم تعرف إحراراً أي تقدم حتى مارس 2000 زادت الاتصالات غير الرسمية، وبعد انتصار التيار الإصلاحية في الانتخابات النيابية في إيران في فبراير 2000، أعلنت الإدارة الأمريكية بأنها ستقوم باستيراد السجاد الإيراني والكافيار والمواد الغذائية، وكان رد الفعل الإيراني أن هذه الخطوة ايجابية ولكنها غير كافية.<sup>(2)</sup>

**-مقاومة إيران للنظام العالمي ذي القطب الواحد ولتفوق الولايات المتحدة:** عارضت إيران فكرة النظام العالمي الجديد الذي يقوم على التفوق الأمريكي، ورفض إيران تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولم تقم أي اتصالات مباشرة بين الطرفين.<sup>(3)</sup>

### 2- الاحتواء المزدوج:

يرى عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين أن الهدف المباشر للولايات المتحدة من سياسة الاحتواء المزدوج هو أن أميركا مصلحة كبرى في منع بروز أية دولة تشكل قوة وتحمل نزعة إقليمية في أي منطقة من العالم، خصوصاً إذا كانت هذه القوة بإمكانها أن تهدد الاستقرار العالمي عبر استعمال القوة.

وقد أطلق البعض على سياسة الاحتواء المزدوج "مبدأ كلينتون" في الخليج، وتعتبر هذه السياسة تجاه الدولتين تغيراً جذرياً في نظرة الولايات المتحدة للعراق وإيران، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على سياسة توازن القوى، وذلك في السبعينيات والثمانينيات

---

<sup>1</sup>- F.Gregory Gause, « The Foreign policy of Saudi Arabia »,In :Anoushivan EhTeshami, The Foreign Policies of Middle East States, (London :LymeRiener Publishers and Raymond Hinne Busch, 2002), p, 194.

<sup>2</sup> شيرين هنتر، المرجع نفسه، ص، 23.

<sup>3</sup> شيرين هنتر، المرجع نفسه، ص، 24.

للحفاظ على مصالحها من خلال الحرب العراقية الإيرانية، تجسدت أكثر تلك السياسة (توازن القوى). ولذلك فقد رأى "مارتن أندريك" أن النظامين العراقي والإيراني معاديان للمصالح الأمريكية في المنطقة وبهذا فإن سياسة توازن القوى لم تعد مجدية كم كانت في السابق وذلك بدعم إحدى الدولتين لتوازن الأخرى.<sup>(1)</sup>

إن احتواء إيران مهمة في غاية الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة، لأنه لا توجد أية قرارات من الأمم المتحدة بحق إيران، وليس هناك ما تلتزم به الولايات المتحدة ضد إيران، فقد عرضت الولايات المتحدة خمسة تحديات زعمت أن إيران تقوم بها ضد مصالح الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وهي: أنها تعتبر في صدارة الدول الداعمة للإرهاب والاحتغالات في العالم، وعن طريق دعمها لحركة حماس وحزب الله تبذل مجهودات كبيرة لتقويض الجهود الأمريكية في عملية السلام العربية الإسرائيلية ومن خلال علاقاتها مع السودان تسعى إلى شق صف الدول الصديقة لواشنطن، وكذلك جهودها الهادفة إلى الحصول على أسلحة هجومية وهي بذلك تسعى إلى الهيمنة على الخليج بأدوات عسكرية، والأهم من ذلك كله هو سعيها لحيازة أسلحة الدمار الشامل.<sup>(2)</sup>

كانت سياسة الاحتواء المزدوج تهدف إلى منع قيام تحالف عربي إيراني في الخليج العربي، لكن إيران ودول الخليج العربي قد نجحوا في القضاء على نظرية الاحتواء المزدوج.<sup>(3)</sup>

ويرى "أنطوني ليك" وهو مستشار الأمن القومي في إدارة كلينتون، أنه من الصعوبة بمكان احتواء إيران لأنه لا توجد قرارات دولية ضدها، وتواجد نخبة معتدلة تقود نظام الحكم، وأن إيران تعاني من أزمة اقتصادية خانقة بسبب تدني أسعار النفط، وتبلغ نسبة التضخم بها 30 بالمائة وديونها تصل إلى ثلاثين مليار دولار، ومن هنا فإن إيران حسبها لا تشكل مشروعا تجاريا واعدة ورباحا مما يسهل عمل الإدارة الأمريكية بإقناع حلفائها

---

<sup>1</sup> محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، ط. 1، فبراير 2000)، ص، 374-375 .

<sup>2</sup> محمد السعيد إدريس، المرجع نفسه، ص، 376 .

<sup>3</sup> محمد علي سرحان، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي (حوار حضارات أم صراع حضارات؟)، (دمشق: مكتبة الأسد، 1999)، ص، 87-



بعدم الدخول في تعاملات تجارية مع إيران، يرى كذلك أن الباب سيبقى مفتوحاً أمام إيران إذا ما تخلت عن سياساتها السابقة، ومن الممكن إقامة حوار معها.<sup>(1)</sup>

والهدف الأساسي من سياسة الاحتواء المزدوج حسب ما يراه بعض من الخبراء في الإستراتيجية من الأمريكيين، هو أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن لا تظهر أية قوة إقليمية، مما قد يؤدي إلى تهديد الأمن العالمي، وقد كان أول من استخدم هذا المصطلح هو "مارتن أندريك" عندما كان يعمل كمستشار للأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى خلال العهدة الأولى من حكم "كلينتون" بالاشتراك مع "أنتوني ليك".<sup>(2)</sup>

وهناك من رأى أن سياسة "الاحتواء المزدوج" بمثابة "مبدأ كلينتون" في الخليج. لأنها تحول أمريكي بارز عن سياسة "توازن القوى" والتي انتهجتها الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات للمحافظة على مصالحها.

وكان "مارتن أندريك" يرى أن العراق وإيران معاديان للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومن هنا فان "سياسة توازن القوى" لم تعد تفي بالعرض كما كانت في الماضي بتقديم الدعم لإحدى الدولتين لتوازن الدولة الأخرى.<sup>(3)</sup>

إن احتواء إيران ليس بالأمر الهين بالمقارنة مع العراق، لأنه لا توجد أية قرارات من الأمم المتحدة بخصوص إيران، وليس هناك من مواضيع تلتزم بها الولايات المتحدة ضد إيران، (قبل ظهور مسألة برنامجها النووي)، وقد أبرزت الولايات المتحدة خمسة تحديات زعمت أن إيران تقوم بها ضد المصالح الأمريكية وحتى المجتمع الدولي وهي: أنها تتصدر لائحة الدول الداعمة للإرهاب والاعتقالات في العالم، وبدعمها لحركة "حماس" و"حزب الله" تعمل على تقويض الجهود الأمريكية الرامية لإحلال السلام بين الدول

---

<sup>1</sup> علي الطراح، "تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج"، السياسة الدولية، ع117، يونيو 1994، ص209.  
-لمزيد من التفصيل حول الانتقادات التي وجهت لسياسة الاحتواء المزدوج، أنظر:

المرجع نفسه، ص209-211.

<sup>2</sup>-محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34، ط1، فبراير 2000)، ص374-375.

<sup>3</sup> محمد السعيد إدريس، المرجع نفسه، ص375.

العربية وإسرائيل، وتعمل كذلك على إحداث شرخ في العلاقات الأمريكية مع دول صديقة كالسودان، وأنها تسعى كذلك لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من أجل الهيمنة الإقليمية. (1) ولم تنجح الولايات المتحدة في حشد تأييد دولي كبير لسياسة الاحتواء التي انتهجتها تجاه إيران عن طريق العقوبات التجارية، حتى أن الولايات المتحدة يبدو وكأنها تبحث عن سبل لإعادة علاقاتها مع طهران، وما خطاب "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجية الأمريكية في 18 مارس 2000 لخير دليل على هذا المنحى، حيث جاء في مضمون الخطاب تلميحات للتصالح بين البلدين على المدى الطويل إلا أنه كانت فيه تلميحات بالتدخل في الشؤون الداخلية لإيران، وهذا ما دفع الإيرانيين المعارضين للتقارب مع واشنطن معتبرين أن أعداء الثورة من الخارج متواطئون مع عدد من الإصلاحيين، وذلك باستغلال الصحافة والرأي العام لتشويه القيم الإسلامية، وأنه لا بد من الكف عن الدفع باتجاه إحياء العلاقات بين البلدين. (2)

وإزاء كل من العراق وإيران، انتهجت الولايات المتحدة "سياسة الاحتواء المزدوج" التي وضعها كل من "أنتوني ليك" «Anthony Lake» و"مارتن أنديك" «Martin Indyk» سفير أمريكا في إسرائيل، ومساعد وزير الخارجية، وتم تطبيق هذه السياسة في فترة حكم "كلينتون" منذ 1993، وتقوم سياسة الاحتواء المزدوج على تهميش العراق وإيران ومنع حدوث تعاون أو تقارب بينهما. (3)

وبما أن النخب الأمريكية متغيرة مع مرور الوقت، هناك اتجاه نحو توقيف سياسة الاحتواء المزدوج وخصوصاً تجاه إيران، حيث أن الدراسات والأبحاث فضلت اعتماد "الاحتواء المتميز"، وذلك من خلال فتح الحوار مع إيران واحتواء العراق. (4) وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان "مارتن أنديك" سياسة "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق وإيران، والهدف منها كما يرى "سعد حقي توفيق":

---

<sup>1</sup> محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 376.  
<sup>2</sup> وزمازي هوليس، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، المستقبل العربي، ع258، أوت 2000، ص 173.  
<sup>3</sup> جورج حجار، العولمة والثورة: شعبي سيحكم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط 1، كانون الثاني 2000)، ص 107.  
<sup>4</sup> محمد السعيد إدريس وآخرون، "معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية - الأمريكية"، في: آدموند غريب وآخرين (محررين)، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (22)، ط 2، مارس 2004)، ص 155.

"1- تمكين الولايات المتحدة من دفع عملية السلام بين إسرائيل والعرب.  
2- محاصرة الطموحات العسكرية لإيران والعراق، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل  
واستثناء إسرائيل من ذلك.

3- تأمين تدفق النفط رخيصا في أوقات السلم والحرب.

4- عدم رؤية أكثر ديمقراطية ورخاء في منطقة الخليج العربي." (1)

ويقول "سعد حقي توفيق": "تنتهج الولايات المتحدة سياسة الاحتواء التمايزي، حيث تستمر في احتواء العراق في حين تغير التعامل الأمريكي مع إيران بعد سطوع نجم الجناح الإصلاحية فيها والتعويل على نجاحه في السيطرة على الأوضاع بعد فوزه في انتخابات الرئاسة بزعامة محمد خاتمي ثم مجلس الشورى، إذ أخذت الولايات المتحدة تتراجع عن إتباع إستراتيجية التصادم الأقصى مع إيران. إن إحجامها عن تصعيد إستراتيجية التوتر في منطقة الخليج قصد إزاحة الجناح المتشدد اعتقادا أن توجهات هذا الجناح تكفي لإخراج إيران من دائرة الانغلاق إلى دائرة الانفتاح على الغرب وخاصة الولايات المتحدة وإعادة الارتباط بها، كما قصدت عدم إعطاء الجناح المتشدد ذريعة للإطاحة بخصمه الجناح الآخر." (2)

**ب- السعودية:**

**1- الآثار المترتبة على نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية:**

قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد أثرت في السعودية من خلال تذكير السعودية مرارا بالأخطار المحدقة بها سواء من طرف الاتحاد السوفياتي سابقا أو القوى الإقليمية، وذلك من خلال ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة في المجال العسكري، وضرورة تواجد قوات أمريكية كبيرة لحمايتها. (3)  
ومنذ سقوط جدار برلين عام 1989، تأسس عالم جديد تسود فيه سوق حرة، حيث تسود تجسدت هذه المرحلة بسيطرة عملة واحدة مهيمنة، وانتصار نموذج ثقافي واحد وبالتالي

<sup>1</sup> سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط. 1، 2003)، ص. 40.

<sup>2</sup> سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، المرجع نفسه، ص. 49.

<sup>3</sup>William B.Quandt, Saudi Arabia in the 1980 s :Foreign Policy, Security and Oil, (Washington :The Brookings Institution, 1981), p, 142.

تشكل نظام عالمي جديد، أطلق عليه كل من "أنطونيو نيغري" و"مايكل هارديت" اسم "الإمبراطورية".

وبانهيار الاتحاد السوفيتي واصلت الولايات المتحدة خوض الحروب للسيطرة على الدول التي تعارض السياسة الأمريكية، وفي إطار التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق، تم نشر خمسة مائة ألف جندي أمريكي في الخليج العربي عام 1991، وقد أثار هذا التواجد العسكري حفيظة عدة دول خصوصا المملكة العربية السعودية.

ويبدو أن إدارة الرئيس "بوش" تختلف عن إدارة "بيل كلينتون" في كون الأولى جسدت القوة المفرطة للولايات المتحدة، والثانية حولت مركز ثقل السلطة من مؤسسة الأمن القومي إلى وزارة المالية ومجلس الأمن الاقتصادي في البيت الأبيض، أي تغليب الجانب الاقتصادي على العسكري.<sup>(1)</sup>

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 وفي السنة ذاتها تم إخراج العراق من الكويت، وبذلك انفردت الولايات المتحدة بالزعامة الدولية، وقد تمخض عن هذا عدد من النتائج:

#### سياسيا:

1- تفكك وانهيار حلف وارسو ودخول عدد من أعضائه للحلف الأطلسي وغيرها من المنظمات الأخرى.

2- زيادة قدرات الاقتصاد الأمريكي، حيث أصبحت أمريكا تنتج ما نسبته 25 بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي، وتهيمن لوحدها على 20 بالمائة من التجارة العالمية.

3- سياسة ملأ الشروط في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك بمطالبة الدول المنتمية لها بفتح الأسواق للتجارة الحرة وفرض شروط قاسية على البلدان التي لا تفتح أسواقها، وبذلك فسحت المجال للدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم من فرض السيطرة على الدول النامية.

4- تسخير المنظمات الدولية لأهدافها كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وفرضها شروطا على الدول التي تستفيد من هذه المؤسسات.<sup>(2)</sup>

---

<sup>1</sup> توفيق المديني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب: دراسة، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص 128-131.

<sup>2</sup> عيسى درويش، المرجع نفسه، ص 42.

5-الهيمنة على مجلس الأمن الدولي والعمل من خلاله على فرض المشاريع والقرارات التي تراها محققة لمصالحها ومصالح إسرائيل.

6-أدخلت أفكارها وقيمها في قضية حقوق الإنسان والديمقراطية والإرهاب ومختلف الجوانب الإنسانية لتفرض على البلدان التي لا تسير وفق نهجها عقوبات قاسية مثل وضع كل من إيران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا على لائحة الدول الراحية للإرهاب.

7-اتخاذ قرارات بشأن الحرب دون مراعاة أدنى الاعتبارات لميثاق الأمم المتحدة.

8-زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي وإنفاقها لبناء الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ، وتدعيم تواجدها العسكري في مختلف مناطق العالم.

9-إبرام اتفاقيات مثل الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان وغيرها لفرض معاييرها وقيمها على العالم.

10-هيمنتها الثقافية والإعلامية وطريقة الحياة الاستهلاكية وذلك كله من أجل عولمة

الاقتصاد والثقافة وفرض سيطرتها الكاملة على العالم.<sup>(1)</sup>

#### اقتصاديا:

1-ضمنت أمريكا تدفق النفط بكميات كبيرة وأصبح من الصعب استخدامه كسلاح ضد الغرب.

2-ضمان بيع الأسلحة لدول المنطقة ويؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات الأمريكي وخدمة كبيرة للمركب الصناعي وكذلك نشاط اليد العاملة.

3-نشر الثقافة الأمريكية وقيمها في المنطقة.<sup>(2)</sup>

وكما هو متعارف عليه فإن الاقتصاد السعودي يقوم أساسا البترول والغاز الطبيعي ومشتقاتهما، واقتصاد المملكة لا يتمتع بأي درجة من الاستقلالية، فقد اندمج مع الاقتصاد العالمي، وبلغت نسبة النمو الاقتصادي في السعودية عام 1992، 4.5 بالمائة، هذه النسبة تدنت في سنة 1993 لتصل إلى 1.0 بالمائة، وبلغت نسبة التضخم 0.5 بالمائة في سنة 1992 ثم 1.8 بالمائة في عام 1993.

<sup>1</sup> عيسى درويش، "ملاح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة و آفاقها المستقبلية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 11-

12، خريف/شتاء 2001، ص، 42 .

<sup>2</sup> عيسى درويش، المرجع نفسه، ص، 44 .

وزدادت المديونية بسبب التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية وتواجد القوات الأجنبية فوق أراضيها، وسباق التسلح الذي يمتاز بالحدة مع دول الجوار.<sup>(1)</sup>

وقد بلغت ديون السعودية سنة 1992 ما قيمته 12 مليار دولار أمريكي، ووصلت سنة 1993 إلى 15 مليار دولار أمريكي.<sup>(2)</sup>

وهناك جماعات وأفراد يرغبون في التغيير، ويتم التعبير عنه في المملكة منذ سنة 1991 بالعرائض إضافة إلى مختلف أشكال التعبير الأخرى التي تتسم بالمحدودية والتي اتسعت فيما بعد بسبب ضغط الأوضاع الداخلية والخارجية، وأدت إلى قبول الحوار مبدئياً، ويتعرض دعاة الإصلاح إلى ضغوط من طرف النظام، غير أن الضغوط الخارجية بمختلف أنواعها الثقافية والاقتصادية وغيرها قد تؤدي إلى إصلاح جذري وذلك من خلال تجاوز مرحلة توجيه العرائض إلى إلزامية الحوار الوطني على مستوى المجتمع المدني والنظام لتسريع وتيرة الإصلاح.<sup>(3)</sup>

وهناك قواسم مشتركة جمعت مختلف أطياف المعارضة السياسية السعودية، وهي:  
"-المطالبة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

-اتخاذ إجراءات اجتماعية عادلة.

-المساءلة الحكومية."

ومن أهم العرائض:

1- عريضة رجال الأعمال: في نوفمبر 1990، حيث قدم ثلاثة وأربعون منهم عريضة إلى الملك "فهد"، عبرت له فيها عن مطالبهم بالإصلاح السياسي، وجاء في مقدمة العريضة الالتزام بالإسلام والولاء للأسرة الحاكمة، وأهم ما احتوت عليه العريضة المطالب التالية:  
"1- إنهاء احتكار الفتاوى الدينية من قبل العلماء المعيّنين من قبل الدولة.

2-مراجعة النظام الأساسي للحكم.

3-إقامة مجلس شوري ممثل لجميع مناطق المملكة يقوم بمراقبة السلطة التنفيذية.

---

<sup>1</sup> عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2007)، ص، 32-35.

<sup>2</sup> عامر مصباح، المرجع نفسه، ص، 38.

<sup>3</sup> علي خليفة الكواري، "متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون"، المستقبل العربي، ع...، ص، 61.

- 4- إعطاء اختصاصات أكبر لأجهزة الحكم المحلي.
- 5- تحديث النظام القضائي وضمان استقلاليته وفاعليته.
- 6- المساواة بين جميع المواطنين من دون تمييز سلالي أو قبلي أو مذهبي أو اجتماعي.
- 7- إعطاء الحرية لوسائل الإعلام.
- 8- إصلاح جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 9- إعطاء دور أكبر للمرأة في الحياة العامة.
- 10- إصلاح جذري وشامل لنظام التعليم. (1)

وفي نوفمبر 1990، قادت خمسون امرأة سيارتهن في مدينة الرياض، وذلك للتعبير عن تظاهرن، وقد تم إيقافهم من طرف جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطاوعة)، وقد تم سحب جوازات السفر الخاصة بهن وتم طرد الموظفات منهن من أماكن عملهن، وتم توزيع أسمائهن على المساجد لمعاتبتهن. وانتقد الأمير "نايف بن عبد العزيز" التظاهرة، ورأى أنها كانت استجابة لتأثيرات خارجية، وأصدر قراراً يمنع النساء من قيادة السيارات. (2)

المعارضة الدينية:

وجه 453 شخصا من علماء دين وقضاة وأساتذة الجامعات عريضة إلى الملك "فهد" في ماي 1991، واحتوت العريضة على ضرورة إصلاح القيم الإسلامية، وطالبت بما يلي:

- 1- إقامة مجلس شوري مستقل عن كافة الضغوط.
- 2- توافق جميع القوانين مع الشريعة الإسلامية.
- 3- المساواة التامة بين جميع أفراد المجتمع دون امتيازات خاصة للنخبة.
- 4- النزاهة والكفاءة بالنسبة لموظفي الحكومة.

---

<sup>1</sup> ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، في: ابتسام الكتبي وآخرون (محررين)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، ط. 1، فبراير 2004)، ص 316-317.

<sup>2</sup> ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، المرجع نفسه، ص 317.

- 4-التوزيع العادل للثروة العامة بين جميع الفئات والقضاء على الاحتكارات وإغلاق البنوك التي تتعامل بالربا.
- 5-إقامة جيش قوي موحد.
- 6-حرية وسائل الإعلام.
- 7-أن تعمل السياسة الخارجية وفقا لمصالح الأمة وتجنب التحالفات غير الشرعية.
- 8-إصلاح المؤسسات الدينية والتعليمية.
- 9-الاستقلال التام والفعال للقضاء وتطبيق أحكامه على الجميع.
- 10-حماية حقوق الأفراد والمجتمع."(1)

وقد فوجئت الحكومة السعودية كثيرا بهذه المطالب، والتي كانت تعتقد بأن هؤلاء (الإسلاميون) كانوا مساندين لها، وأيدتها الجماهير، وقد وزعت العرائض على المساجد والمدارس قبل أن يضطلع عليها الملك، وقد أدان الملك "فهد" توزيع العرائض علنا، لكنه استجاب لهذه المطالب في 09 فبراير 1992 بسنة ثلاثة قوانين، أولها: نظام الحكم الأساسي (الذي يعتبر بمثابة دستور)، والقانون الثاني، ويتمثل في تأسيس مجلس للشورى، يتشكل من رئيس وستين عضوا يختارهم الملك من ذوي "الخبرة والاختصاص". وبإمكانه اقتراح القوانين وليس سنها، وتقديم المشورة للملك ووزراءه حول القضايا الداخلية، ويدرس اللوائح والأنظمة، وقد تم الافتتاح الرسمي للمجلس في 1993. والقانون الثالث ويتعلق بتنظيم الإدارة المحلية لمناطق المملكة، وصار لكل منطقة أمير مسئول أمام وزير الداخلية ومجلس استشاري يتزعمه الأمير ويحوي عددا من الأهالي لا يقل عددهم عن عشرة أفراد من ذوي الخبرة والعلم."(2)

وفي سنة 1990م، قالت الولايات المتحدة أنه في حالة تعرض المملكة لأي هجوم محتمل من طرف العراق، فإنه يمكنها إرسال الآلاف من الجنود للزود عنها. وهذا التغلغل الأمريكي بالرغم من تحقيقه لمختلف الأهداف إلا أنه سبب المتاعب والمشاكل للأمريكيين، وذلك لأن الولايات المتحدة أبقّت عددا كبيرا من قواتها في

---

<sup>1</sup> ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، المرجع نفسه، ص، 317-318.

<sup>2</sup> ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، مرجع سبق ذكره، ص، 318-320.



السعودية لحراسة الأنظمة الملكية المنتجة للنفط، ومراقبة منطقة الحظر الجوي على العراق في جنوبه، وهذا ما دفع العديد من الأوساط الشعبية السعودية تعبر عن سخطها وعدم رضاها للتواجد العسكري الأمريكي بالمملكة، وتمخض عن ذلك ظهور "أسامة بن لادن" في التسعينيات كمعارض لهذا الوجود.<sup>(1)</sup>

وقد صرفت السعودية ما قيمته 50 مليار دولار في حرب الخليج 1990-1991. وهذا ما شكل عبئا على الاقتصاد السعودي، ولهذا لجأ النظام إلى زيادة إنتاج البترول لتخطي العجز، خصوصا بعد غياب البترول العراقي في السوق العالمية.

فقد تعدى إنتاجها من البترول سقف ثمانية ملايين برميل يوميا في 1991، بعدما كان 5.4 مليون برميل يوميا في 1990، وقد عرفت السعودية أزمة مالية حادة لتدني أسعار النفط خصوصا ما بين 1996-1998، والتي بلغ فيها سعر البرميل 12 دولارا.<sup>(2)</sup>

كما تعززت مكانة المملكة من الناحية النفطية التي كانت تشغلها، والتي تعتبر أهم قوة بترولية في الخليج، وفي هذا الشأن يقول "الشيخ أحمد زكي يمانى": "...فعشية تفجر أزمة الكويت كان للملكة ما يكفي من فائض من السعة الإنتاجية بثلاثة ملايين برميل يوميا، تستطيع أن تتجنب به ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات أعلى ما عرف في السابق. ومنذ انتهاء الحرب كسبت المملكة ثقة بالنفس أكدت بها منزلتها في أوبك فأرغمت شقيقاتها الأعضاء خلال مؤتمر فبراير 1993 على أن تشاركها خفض كميات الإنتاج."<sup>(3)</sup>

ولكنه سرعان ما سيظهر فائض في إنتاج البترول في السوق العالمية، بسبب عودة كل من الكويت والعراق لإنتاج النفط، وهذا ما سيجعل السعودية توضع أمام امتحان صعب.<sup>(4)</sup>

وبعد حرب الخليج، وبعد حدوث تغيرات إقليمية ودولية، وقد تمثلت انعكاساتها على دول الخليج العربي في تصاعد الدعوات لإجراء تغييرات في الأبنية السياسية للنظم وتوسيع

<sup>1</sup> فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، (طنطا: مطابع عباسي بطنطا، ط. 1، يناير 2005)، ص 127-128.

Vincent Cloarec et Henry Laurens, le moyent-Orient au 20<sup>e</sup> siècle, (Paris : Armand Colin, 2000), p. 200.

<sup>3</sup> الشيخ أحمد زكي يمانى، "حرب الخليج وأثارها على المملكة السعودية ودول المنطقة"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 27، أبريل 1993، ص، 22.

<sup>4</sup> الشيخ أحمد زكي يمانى، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

نطاق المشاركة السياسية، ومن هنا استجاب الملك "فهد بن عبد العزيز" بتأسيس مجلس الشورى سنة 1992. "ولا يمكن اعتبار البرلمانات الخليجية بمثابة نماذج لبرلمانات حقيقة".<sup>(1)</sup>

ويقول: "ركيبي جمال الدين": "فضحت أزمة الخليج ارتباط السعودية الوثيق بأمريكا حتى أنها تبدو محمية بالمعنى الصريح، وهناك حجاب الحماية، عندما استدعت القوات الأمريكية لأراضيها جهارا نهارا، ورافق تدفق هذه القوات المجندات الأمريكيات يحملن السلاح ويؤدين مهنة التمريض، ويقمن بقيادة السيارات، وهذا الوضع له انعكاس على المجتمع النسوي السعودي المحافظ، على التقاليد الإسلامية ومظاهر الاحتشام كما أن من بين القادمين لحماية أمن المملكة جنود أمريكيون وهم من أصل يهودي ومعهم القساوسة، وبدت المملكة أمام هذا التدفق بالقوات التي تريد أن تفرض الأمن لصالحها هزيلة لا حول ولا طول".<sup>(2)</sup>

### تأثيرات حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت وتحريرها):

كان رد فعل الحكومة السعودية على الغزو العراقي للكويت متمثلا في طلبها لضرورة تواجد قوات متعددة الجنسيات وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد فوق أراضيها، وقد أدى هذا القرار إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي في المملكة، الذي يعتبر هشا، وهو ما أدى كذلك إلى ظهور العنف والتطرف الذي قادتته جماعات إسلامية، وتساعد الأصوات الشعبية المنادية بضرورة خروج الأجانب من البلاد، وكان في مقدمة هؤلاء "سلمان العودة" و"صفر الحولي".<sup>(3)</sup>

كما حدث تحول في السياسة الخارجية السعودية، والمتمثل في تراجع اهتمامها في محاولة تعزيز مكانتها داخل دول العالم الثالث والشرق الأوسط في السبعينيات والثمانينيات، وأصبح مهتمة بحماية أمنها الداخلي، خصوصا عقب أزمة الخليج

<sup>1</sup> ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، حزيران 2001)، ص. 262.

<sup>2</sup> جمال الدين ركيبي، أزمة الخليج: جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت. ن)، ص. 105.

<sup>3</sup> .....، "المملكة العربية السعودية: من هم الإسلاميون؟"، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع 21، 31 سبتمبر 2004، ص. 05.

الثانية، وفي هذا السياق يقول "عبد الأمير موسى": "...ويمكن هنا إيراد إنسياق الحكم مع التصورات الأميركية كوجه من الوجود، خاصة وأن المملكة مطالبة في الوقت الحالي بتسديد فاتورة حرب صدام، سياسيا أيضا وليس إقتصاديا فحسب." (1)

ولم تعد المملكة العربية السعودية تهتم كثيرا كما في السابق بالقضايا العربية والإسلامية، ومنها القضية الفلسطينية والصومالية، والأفغانية وغيرها، فهي تولي اهتماما بالقضايا الداخلية وكذا القضايا التي تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية كحضورها مؤتمر السلام في مدريد، وتجميد الأرصد المالية للمجاهدين الأفغان لإجبارهم على قبول الحلول السلمية التي تنادي بها الولايات المتحدة. (2)

وعلى المستوى الأمني أدت حرب الخليج إلى ارتباط السياسة الخارجية السعودية بالوجه العام للإستراتيجية الأمريكية، وأصبح الشغل الشاغل لصانع القرار السعودي هو المحافظة على الأمن القومي ولو كان ذلك على حساب حاجات داخلية، ومن آثار هذه الحرب أن واشنطن أبقّت على جيشها في السعودية. (3)

وتقول "هدى ميتيكس": "أما النظام السعودي، فقد أثارت أزمة الخليج عددا من التساؤلات حول نيته الحقيقية في دعم مسيرة المشاركة السياسية خاصة بعد مبادرة عدد من القوى الشعبية بتقديم وثيقة تطالب العاهل السعودي بإرسال مجلس الشورى لضمان مزيد من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار." (4)

وتضيف قائلة: "وإذا كانت الأزمة (أزمة الخليج) قد كشفت عن افتقار العديد من النظم العربية إلى الحد الأدنى من المشاركة السياسية، إذ أنه من الواضح أن دول المجلس تسعى جديا بعد الأزمة إلى تحقيق تطوير ولو جزئي في الحياة السياسية تثبت من خلاله عقد نيتها على التغيير عكس ما تصوره البعض من تراجعها عن الوفاء بهذه الوعود عادة بعد تخطي مرحلة الأزمة، ودلالة ذلك مبادرة السعودية بالفعل، إنشاء مجلس الشورى والنظام

---

<sup>1</sup> عبد الأمير موسى، "المحاور الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 16، ماي 1992، ص، 06.

<sup>2</sup> عبد الأمير موسى، المرجع نفسه، ص، 06.

<sup>3</sup> عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2007)، ص، 171-172.

<sup>4</sup> هدى ميتيكس، "مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع والتحديات والآفاق"، مجلة المستقبل العربي، ع، 168، فبراير 1993، ص، 103.

الأساسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 حتى تتواكب أبنيتها السياسية مع التطورات  
المادية التي تشهدها المنطقة بعد الأزمة إلى جانب طبيعة الضغوط الداخلية والدولية.<sup>(1)</sup>

### زياد النفوذ الأمريكي في المملكة:

كما أدى التواجد العسكري الأمريكي إلى السيطرة على بترول منطقة الخليج  
العربي، مما نجم عنه عدم استخدام دول المنطقة لمداخلها النفطية في رفاهية  
شعوبها، والوصول إلى استقلالية اقتصادية وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية  
تسيطر على إنتاج النفط وكذا التحكم في أسعاره لخدمة مصالحها، وقد أصبح أمن المنطقة  
مرتبطاً بالأمن الأمريكي، كما أن التواجد العسكري الأمريكي يثقل كاهل دول الخليج  
العربي لكونها سوف تتحمل نفقات تلك القوات المرابطة في أراضيها. (على الرغم من  
الانسحاب العسكري الأمريكي من السعودية في بداية الألفية الحالية).<sup>(2)</sup>

وتؤثر الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي  
عامة، والسعودية على وجه الخصوص، حيث توجهها للسير باتجاه المسار والنهج  
الأمريكي ومصلحه، وبرز ذلك جلياً في حرب الخليج الثانية وتواجد القوات الأمريكية  
والقوات المتعددة الجنسيات، وقد سمحت بمكوث جزء منها بأراضيها. ونشهد تحولاً  
بالنسبة للموقف السعودي حيال القضية الفلسطينية، حيث كانت في السابق تدعو إلى  
ضرورة إعلان الجهاد لتحرير فلسطين (أما الآن فهي إلى جانب مشاريع التسوية  
الأمريكية).<sup>(3)</sup>

وفي هذا الشأن يقول "عامر مصباح": "وتجدر الإشارة إلى أن النفوذ الأمريكي لا  
مناص منه، وذلك لأن النظام السياسي بحاجة إلى هذا النفوذ لأنه يوفر الحماية والدعم  
السياسي والعسكري لسلطة الأسرة الملكية لآل سعود".<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> هدى ميتيكس، المرجع نفسه، ص، 103 .

<sup>2</sup> .....، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج والجزيرة  
العربية، ( ...:مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، .....)، ص، 85 .

<sup>3</sup> عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة  
حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر  
والتوزيع، ط، 1، 2007)، ص، 87 .

<sup>4</sup> عامر مصباح، المرجع نفسه، ص، 87 .

كما أن ظهور العنف في السعودية مرتبط بالأساس بالعلاقات السعودية الأمريكية وبالسياسات الأمريكية في المنطقة: أزمة الخليج الثانية 1990-1991 والتي أدت إلى دخول القوات الأمريكية إلى السعودية واستخدام أراضيها لضرب العراق عام 1991، ثم بعد ذلك ما بين سنتي 1991-2003 وفرض الحظر الجوي على العراق، والحصار عليه، كل هذا أدى إلى استياء في الأوساط الشعبية، والسياسات الأمريكية الداعمة لإسرائيل سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية، أدت إلى تغذية مشاعر السخط وعدم الرضا لدى الشعب السعودي.

وأدت كذلك السياسات الأمريكية التي تتميز بالهيمنة والإخضاع إلى ظهور عناصر من "تنظيم القاعدة"، وأول عملية عنف كانت في 1995 في الرياض، ثم "الخبر" سنة 1996 ضد الوجود العسكري الأجنبي في السعودية.<sup>(1)</sup>

وقد ساهمت قضية الغزو العراقي للكويت في أوت 1990 في طرح مسألة الإصلاح في السعودية، فعقب هذا الحدث أصدر الملك "فهد" سنة 1992 الأنظمة الثلاثة، وهي النظام الأساسي للحكم، وهو بمثابة دستور ونظام مجلس الشورى وهو جهاز للتشريع والرقابة، ونظام المناطق والتسيير الإداري، غير أن هذا المجلس معين من قبل الملك، وتعتبر صلاحياته محدودة منها أنه لا ينبغي محاسبة أي وزير إلا بعد موافقة الملك.

أما على المستوى الاقتصادي فقد قامت السعودية بخصخصة العديد من المؤسسات التي كانت تابعة للدولة، وعملت على التقليل من العمالة الأجنبية والاعتماد على العمالة الوطنية وشجعت القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات بما في ذلك الميدان النفطي الذي كان محرماً من قبل.<sup>(2)</sup>

### - قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان:

<sup>1</sup> متروك الفالح، "العنف والإصلاح الدستوري في السعودية"، المستقبل العربي، ع، 308، أكتوبر 2004، ص، 16-17.

<sup>2</sup> محمد المسلمي، "مستقبل التيار الإصلاحي في السعودية: تطورات صحافية وقانونية وتشريعات لحماية حقوق المرأة"، مجلة النور، عدد مزدوج، 163-164، ديسمبر-يناير 2005، ص، 30.

اهتمت إدارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في سياستها الخارجية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث يقول "كلينتون": "الديمقراطيات تقوم بمهمة أفضل في حماية الأقليات العرقية والدينية وغيرها. والانتخابات يمكن أن تساعد في حسم الحروب الأهلية المؤدية إلى تجزئة الأمم".

وبالتالي فهو يرى بأن ترسخ النظم الديمقراطية سيقضي على الإرهاب ويسود الوئام والانسجام بين النظم التي تقر الديمقراطية.<sup>(1)</sup>

ويقول "بيتر يونج" و "بيتر جيسر" « Peter Jesser » « Peter Young »: "...ومن المؤكد أن الدليل المصور الذي كان متوافرا لووكالة الاستخبارات المركزية لم يكشف

عن أي دليل لقوة على وشك التحرك إلى حقول النفط السعودية (القوات العراقية). وبناء على ما يقول وودوارد، فعلى الرغم من كل الحديث الذي دار عن الدفاع عن المملكة العربية السعودية كان حشد قوات الحلفاء يهدف بوضوح إلى إطاحة الرئيس العراقي السابق صدام حسين." <sup>(2)</sup>

ويضيفان: "...ويوضح باول الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية الأوسع التي وجهت الرئيس الأسبق جورج بوش (الأب) إلى ما هو أبعد من الفكرة المفرطة والتي تتلخص في الدفاع عن المملكة العربية السعودية." <sup>(3)</sup>

أما في ما يتعلق بميزان القوى في الخليج العربي فهو لصالح إيران (والعراق قبل احتلاله في 2003)، وقد أثبتت حرب الخليج الثانية أن السعودية ليس بإمكانها الدفاع عن نفسها بمفردها، وهذا ما أدى بها إلى الاستعانة بالقوات الأمريكية ضد أي هجوم ممكن.<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> أحمد عبد الرزاق شكاره، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، المستقبل العربي، ع، 170، أبريل 1993، ص، 55-56.

<sup>2</sup> بيتر يونج وبيتر جيسر، الإعلام والمؤسسة العسكرية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، ع 16، ط، 1، 2003)، ص، 230.

<sup>3</sup> بيتر يونج وبيتر جيسر، المرجع نفسه، ص، 203-231.

<sup>4</sup> عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2007)، ص، 116.

يمكن القول من خلال كل هذا أن حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) قد أثرت على البلدين كما رأينا، ولكن درجة التأثير تختلف من دولة لأخرى، فقد أثرت في السعودية أكثر من إيران، بالرغم من تزايد عدد النازحين لكلا البلدين فرارا من نيران الحرب، إلا أن السعودية تحملت أعباء مالية كبيرة (تمويل الحرب) وهو ما أثقل كاهل الدولة السعودية، وبدخول القوات الأمريكية المنطقة أصبحت السعودية تحت الحماية الأمريكية مباشرة أكثر من أي وقت مضى، وأصبحت الولايات المتحدة تراقب إيران وتحاصرها، والملاحظ كذلك خلال مرحلة التسعينيات أن العلاقات الأمريكية السعودية، كانت على وفاق، أما العلاقات الأمريكية الإيرانية فقد كانت تسودها القطيعة منذ أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران في 1979، والدليل على ذلك هو الإتهامات التي يتبادلها البلدين وانتهاج الولايات المتحدة لما يعرف بسياسة "الإحتواء المزدوج" (إيران والعراق) والتي كانت تهدف من خلالها واشنطن لإضعاف إيران، وجعلها تنضوي تحت المظلة الأمريكية، وكما رأينا فقد فشلت هذه السياسة، ثم انتهجت الولايات المتحدة "قانون دامتو كينيدي"، وغيره من السياسات الأمريكية الرامية كما سبق وأن ذكرنا إلى السيطرة على إيران.

#### **المبحث الرابع: الرؤية الأمريكية للبلدين والدعوات نحو إنتهاج الإصلاحات**

نتناول في هذا المبحث الرؤية الأمريكية لإيران من جهة، وكذلك رؤيتها للسعودية من جهة أخرى حول عددا من المسائل والقضايا منها على سبيل المثال لا الحصر الإصلاحات، ومحاولة إجراء مقارنة بين الرؤيتين.

#### **المطلب الأول: الرؤية الأمريكية للدولتين**

وكانت الخسارة الأمريكية كبيرة بعد الانقلاب على الشاه الذي كان حليفا قويا للأمريكيين، حيث اعتبره "ريتشارد نيكسون" ووزير الخارجية "هنري كيسنجر" بأنه "شرطي الخليج"، وقد عبر المسؤولون الأمريكيون عن قلقهم المتزايد إزاء هذا التحدي الذي تشكله الثورة الإسلامية الإيرانية، وخشيتهم من انتشارها في دول الجوار أي تصديرها، وهذا ما دعا إليه الخميني إلى ضرورة قيام الدول الخليجية بالثورة واسترجاع مواردها وحقوقها من أمريكا وقد انتشرت هذه الثورة في كل من باكستان وأفغانستان

ولبنان والكويت والبحرين،ومن هنا بدأ العصيان نحو هذه الأنظمة الحاكمة إضافة إلى ضرب المصالح الأمريكية في لبنان والكويت.(1)

وترى الولايات المتحدة أن عدوها الرئيسي هو الإسلام الثوري الذي مصدره إيران،فليست هناك أدلة على تورط إيران في أعمال إرهابية ضد المصالح الأمريكية، فعملية 19 أبريل 1995 في "أوكلاهوما سيتي" والتي تبين أن من قام بها جماعة من أقصى اليمين،وغيرها من العمليات الأخرى.(2)

ويقول "محمد علي عمر الفراء": "وفي إيران فإن الإعدامات والتصفيات الجسدية لأعداء الثورة أو الذين اتهموا بمقاومتها ومعاداتها تركت الكثير من الانطباعات السيئة عن الإسلام والمسلمين، وعمقت الشعور الموجود أصلا في الغرب بأن الإسلام دين دموي، قام على العنف وانتشر بحد السيف، وأن المسلمون يعشقون القتل ويحبون سفك الدماء".(3)

وفي تصريح لأحد المسؤولين الأمريكيين يدل على مدى توتر العلاقات بين طهران وواشنطن وعمق الأزمة بينهما،وكذلك شعور الولايات المتحدة بالدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه إيران في منطقتها،حيث يقول ذلك المسئول الأمريكي: "إيران هي القاسم المشترك لكل مشكلاتنا في المنطقة".

وتتخذ الولايات المتحدة أسلوب المواجهة كموقف لها نحو إيران وملفها النووي،ووصل إلى حد تهديدها بتوجيه ضربة عسكرية لها سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التذكير بما قام به الطيران الإسرائيلي تجاه المفاعل النووي العراقي في 1981.(4)

### -موقع إيران من أهداف السياسة الأمريكية:-

<sup>1</sup> فواز جرجس،، "الأمريكيون والإسلام السياسي:تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"،في:ادموند غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي 22،ط.2،مارس2004)،ص،175-176.

<sup>2</sup> روجيه غارودي، أمريكا طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)،ترجمة:صيام الجهم وميشيل خوري،(بيروت:دار عطية للنشر،ط.1، 1998)،ص،202-203.

<sup>3</sup> محمد علي عمر الفراء،الإسلام والغرب:مواجهة أم حوار!،(عمان:دار مجدلاوي للنشر،ط.2002،1)،ص،115.

<sup>4</sup> حسن الرشيد،"النووي الإيراني..والموقف الأمريكي"،مجلة دراسات استراتجية،ع،02،جوان 2006،ص،99.



تعتبر إيران من أكبر المنتجين للنفط في العالم، وقربها من الدول الرئيسية المنتجة للنفط، إضافة إلى مرور ناقلات النفط بالقرب من سواحلها، كل هذا يعطيها أهمية كبيرة، حيث تتحدث بعض التقارير العسكرية أن إيران (وهي التي تتحدث عن هذا)، بأنها تملك غواصة لا يلتقطها جهاز الرادار، وهذا ما يزيد من حدة متاعب البحرية الأمريكية في مياه الخليج العربي، إضافة إلى تمتعها بقدرة صاروخية كبيرة بتقنيات روسية صينية وكورية شمالية وحتى محلية الصنع مثل صاروخ شهاب.

وباعتبار إيران لديها قدرات بشرية ومادية فهي تشكل تهديداً لأمن إسرائيل حسب ما تراه واشنطن، أما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فباعتبار إيران تقع كمعبر لعبور الجماعات الجهادية بين العراق وأفغانستان، فهذا ما يثير الكثير من المتاعب للولايات المتحدة إضافة إلى التواجد الشيعي في البلدين.<sup>(1)</sup>

كما تحتل إيران حالياً مكانة بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، ويرى كثيرون بأن السياسة الخارجية لواشنطن ليست منسجمة أو متوافقة مع إيران. فقد وصفتها على لائحة الدول الشريرة «Evils»، انطلاقاً من اعتبارها أن إيران تصدر الجماعات الراديكالية الإسلامية الثورية، ودعمها لحزب الله وحماس وعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط، ونشاطاتها الرامية لصنع الأسلحة النووية والبيولوجية، وأنها المسؤولة (إيران) عن تفجير المركز الإسرائيلي في العاصمة الأرجنتينية «Buenos Aires»، وتفجير "الخبر" في السعودية، ومساعدة المقاومة في العراق، وحملة الاغتيالات والضغط على شعبها.<sup>(2)</sup>

### الآثار المتوقعة للهجوم العسكري الأمريكي على إيران:

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس "بوش" الابن في إحدى الجامعات الأمريكية، أشار إلى: "أن استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد إيران أمر مستبعد تماماً، مشيراً إلى أنه يفضل الوسائل الدبلوماسية في التعامل مع الملف".

وقد أعلن "ريتشارد هاس" رئيس مجلس العلاقات الخارجية من خلال مقال له في صحيفة "فاينانشل تايمز" البريطانية في عددها الذي صدر في 12 أبريل 2006 إلى أن العمل العسكري أمر مستبعد بسبب وجود عدد من العقبات السياسية والاقتصادية حوله

<sup>1</sup> حسن الرشيد، المرجع نفسه، ص، 103.

<sup>2</sup> Ali Mostachari, "Iran: Rogue State?", Iran Analysis Quarterly, n 4, Vol.2, July-september 2005, p,02.

ومن ضمنها أنه سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر برميل النفط الواحد إلى 100 دولار، كما ستكون للولايات المتحدة خسائر سياسية في العالم الإسلامي، كما يؤكد محللون سياسيون إلى أن الولايات المتحدة ستجد صعوبة في القيام بعمليات عسكرية ضد إيران إذا لم تنهي تورطها في العراق.<sup>(1)</sup>

وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي كما يلي:  
-حياد إيران فيما يتعلق بالأوضاع في العراق أو التعاون في هذا المجال، وتدرّك واشنطن جيداً مدى التأثير الإيراني في العراق.

-تريد الولايات المتحدة الإبقاء على اتصالات ولو غير مباشرة مع طهران، وبالتالي فهي تهدف إلى دعم التيار الإصلاحية.

-رغبة الولايات المتحدة في تحسين صورتها التي ساءت على المستوى الدولي وذلك بنفي أنها لا تعتمد على المعايير المزدوجة.

-رغبة واشنطن في كسب تأييد إيران لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك كون إيران تدعم حزب الله وعلاقاتها المتميزة مع كل من سوريا ولبنان.<sup>(2)</sup>

واستعرض "وليام بيرك وايت" تصوره للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه عدد من الدول التي اختارها بعد وضع قضايا حقوق الإنسان في قلب عملية صنع هذه السياسة حسب وجهة نظره، ويبدأ بإيران والتي حسب نظره كانت في صلب اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بسبب أفكارها وإيديولوجيتها وتوجهاتها المناقضة للتوجهات والسياسة الأمريكية، أضف إلى ذلك أسباب إستراتيجية أخرى، ويرى بأنها ستبقى محل اهتمام بعد إضافة قضايا حقوق الإنسان لملف إيران السيئ في هذا المجال، والتي تراوح تقييمها ما بين 5.6 و6.7 على مقياس ممارسات حقوق الإنسان منذ قيام الثورة الإسلامية بها، وبالتالي تصنف كدولة غير حرة. والرؤية الجديدة التي يقترحها "وايت" ترى أن الخطر لا يكمن في امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل في حد ذاتها، وإنما في القدرة

<sup>1</sup> حسين التلاوي، "إيران وتخصيب اليورانيوم: الصدمة وسيناريوهات المستقبل"، دراسات إستراتيجية، ع 02، جوان 2006، ص 107.

<sup>2</sup> - أحمد منيسي، "واشنطن، طهران: ما وراء الإشارات الإيجابية"، مختارات إيرانية، ع 38، سبتمبر 2003،

والقابلية على استخدامها وهو ما يمكن التخفيف منه وطأته في حال ما إذا تم تحسين  
أوضاع ممارسات حقوق الإنسان في إيران عبر عدد من الوسائل.(1)  
-تقييم لوجهة نظر "وايت":

بالرغم من أنه يمكن القول أن الطرح الذي جاء به هو فكرة نبيلة ونظرته تمتاز  
بالشمول والواقعية، ولكن هناك بعض المآخذ عليها ومنها: مثل هذا الطرح من شأنه فتح  
الباب للتدخل الأجنبي في السيادة الداخلية للدول.

كذلك فإن "وايت" لم يبين بعض المواقف التي تحتم على الولايات المتحدة أن تفاضل بين  
دعم حقوق الإنسان ومصالحها القومية.(2)

وتعبر الولايات المتحدة عن عدم رضاها لدور إيران في دعم حزب الله في لبنان  
ومساعدة جماعات راديكالية فلسطينية خصوصا "الجهاد الإسلامي"، وعدم قبولها لمخطط  
السلام المعروف ب"خارطة الطريق"، والذي كان في 2003، من طرف الولايات  
المتحدة، روسيا والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة، وتسعى الولايات المتحدة لتقديم  
الدعم لمعارض النظام الإيراني وذلك لإسقاطه.(3)

وهناك عدد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أصبحت تميز بين الإسلام  
والإرهاب، وحرصها على عدم إصاق تهمة الإرهاب بالعالم الإسلامي، وذلك راجع إلى  
عدة أسباب وهي:

"1- الرغبة في عدم التعميم بين المسلمين والإسلام والإرهاب لأن الخط تستفيد منه  
الجماعات الراديكالية في ترويح خطابها المعادي للغرب وللولايات المتحدة.

2- عدم تشجيع التقارب بين الخطاب الإسلامي السياسي الراديكالي للجماعات، وبين غالبية  
المسلمين، وخلق فجوة واسعة بينهم.

3- جذب بعض الدول العربية والإسلامية في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب الذي  
تقوده الولايات المتحدة.

---

<sup>1</sup> هشام سليمان عبد الغفار، "الارتباط الاستراتيجي بين حقوق الإنسان  
والأمن القومي الأمريكي: دراسة حول السياسة الخارجية  
الأمريكية"، مجلة رواق عربي، ع، 40 و 41، د. ت. ن، ص، 205.

<sup>2</sup> هشام سليمان عبد الغفار، المرجع نفسه، ص، 205-206.

<sup>3</sup> Farhard Khosro Khavar, « 2004-2005 :L'Iran à de nouveau défis. dans :Rémy Leveau et  
Frédéric Charillon, Iran, Libye :Deux systèmes politiques à L'épreuve des faits,(Paris :La  
Documentation Française,2006),p.105.

4-الحرص على عدم تحويل الحرب ضد الإرهاب ووصفها بأنها نمط من الحروب الدينية حتى لا يتم التأكيد على الخطاب الديني السياسي للقاعدة ومؤيديها".<sup>(1)</sup>  
**-عزل إيران:**

الولايات المتحدة تعارض الجهود التي تهدف إلى قيام تعامل كالعادة مع دولة تمول الإرهاب وتدريب عناصره وتدريبهم، والساعية كذلك لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، أي أن أي تحسن في العلاقات الأمريكية الإيرانية، يجب أن لا ينحصر على مجرد الأقوال بل على الأفعال، وهذا لن يحدث عاجلا وإنما بمرور الوقت، وتعارض الولايات المتحدة مد خط الأنابيب عبر إيران، حيث أن خطوط الأنابيب الممتدة من بحر قزوين جنوبا عبر إيران سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بتتمة البنية التحتية من الشرق إلى الغرب مما يمنح إيران وسيلة كبيرة للضغط على اقتصاديات دول القوقاز و اسيا الوسطى.<sup>(2)</sup>

وبالرغم من أن إيران تعتبر أفضل وأبرز مكان يمر عبره خط أنابيب نبط بحر قزوين والمتمثل أساسا في نبط تركمانستان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت جاهدة على عرقلة هذا المشروع، وهي تفكر في مد خط الأنابيب هذا عبر الصين بالرغم من أن تكاليفه ستزيد نظرا لشساعة الأراضي الصينية، أو عبر أفغانستان التي تشهد عدم استقرار سياسي، وفي هذا السياق يقول "راهول مهاجان": "...لكن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت نفسها ضد إيران يشكل مضاعف ومكثف، أولا بفرضها العقوبات التجارية والاستثمارية في عام 1996 وأخيرا في تطويقها لإيران ضمن "حلف الشيطان".<sup>(3)</sup>

ويرى "هنري كيسنجر" أن المقاطعة الأمريكية لإيران ليست الحل المناسب في المدى المتوسط والطويل، وهو يعتبر الضغوطات الصينية والفرنسية تحول دون الاستمرار في السياسة الأمريكية تجاه إيران (محاصرة إيران)، ويرى كذلك أن التوافق في وجهات النظر الإيرانية والأمريكية من الصعب تقاربها بسبب موقف إيران الداعم للإرهاب ! لقد

---

<sup>1</sup> نبيل عيد الفتاح، "ما بعد 11 سبتمبر والجماعات الإسلامية السياسية"، الأهرام العربي، ع، 324، 7 يونيو 2003، ص، 53.  
<sup>2</sup> روبرت غي، "سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران"، مجلة الفكر السياسي، ع، 02، ربيع 1998، ص، 119.  
<sup>3</sup> راهول مهاجان، السلطة المطلقة: الهيمنة الأمريكية على العراق، ماذا بعد؟، ترجمة: بشار حيدر، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، سلسلة عين، ط. 1، 2006)، ص، 64.

استخدم النظام الإيراني المقاطعة الأمريكية لحشد التأييد الشعبي حوله وتحميل المسؤولية الكاملة على المقاطعة الأمريكية، وهناك من يدعو إلى رفع المقاطعة الاقتصادية عن إيران، إذ يرون أن الولايات المتحدة كانت لها تعاملات اقتصادية مع إيران بملايير الدولارات ما بين 1979 و 1993، وبالرغم من ذلك فإن إيران لم يمكنها ذلك من أن يحصل فيها أي تقدم داخليا أو خارجيا، ويرى أصحاب هذه النظرة أن فسخ المجال أمام إيران سياسيا واقتصاديا سوف يحقق العديد من الأهداف:

"1- أن تسير إيران سيرا معتدلا في سياستها الخارجية.

2- مساعدة القوى المعتدلة في الداخل على دفع أمور التحديث والتطوير في إيران كي تتسجم مع ما يتطلبه العالم من وفاق.

3- نزع فتيل التفجير العربي-الإيراني في الخليج لتفعيل محاصرة نظام بغداد".(1)

كما أن التوجهات الأمريكية المحتملة تجاه إيران لم تأت من فراغ، فالتوتر بين البلدين ليس حادا لأن هناك تغيرات حدثت من طرف الجانب الإيراني، ولأن منتصف التسعينيات لم يشهد عمليات انتحارية كبيرة في جنوب لبنان أو فلسطين، أضف إلى ذلك أن الخلاف الإيراني الإماراتي بالرغم من عدم وجود حل له إلا أنه يتسم بالهدوء.(2)

وهناك نظرة أمريكية مفادها أن العداء الأمريكي لإيران بعد مضي 17 سنة من الضغوطات لم تؤدي إلى تغييرات جذرية على مستوى المواقف الإيرانية، وأن التغييرات كانت هامشية فقط، ومن المحتمل أن زيادة حدة الضغوطات قد تؤدي إلى التعنت والتشدد، لهذا فإن الأصوات المتصاعدة في الولايات المتحدة هي: "دعوة إلى سياسة العصا والجزرة مع إيران"، ودليلهم في ذلك أن نتيجة هذا ستكون المزيد من الاعتدال الإيراني، ومن المؤشرات الدالة على هذا أن إيران كانت قد اختارت شركة "كونكو" للبتروال الأمريكية في عام 1995م بالرغم من وجود العديد من الشركات البترولية الأوروبية، وكان هدف إيران من هذا الاختيار هو التعبير عن حسن نواياها الاقتصادية تجاه الولايات المتحدة لكن الأمريكيين لم يقبلوا تعامل الشركة مع طهران.(3)

<sup>1</sup> محمد الرميحي، قضايا خليجية، (دبي: مركز المعلومات للدراسات والبحوث، 1997)، ص 34-37.

<sup>2</sup> محمد الرميحي، المرجع نفسه، ص 37.

<sup>3</sup> محمد الرميحي، المرجع نفسه، ص 37-38.

وتدرك إيران جيدا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل كل ما في وسعها لتغيير النظام في طهران، وتعلم كذلك بأن التهديد الأمريكي المتمثل في الدعوات الأمريكية المتكررة بالقيام بعمل عسكري ضدها ليس جديدا، فقد شجعت الولايات المتحدة النظام العراقي خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988).<sup>(1)</sup>

كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن البرنامج النووي الإيراني، يشكل تهديدا بالنسبة لها انطلاقا من نقطتين، الأولى: باعتبار أن إيران يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية ضد إسرائيل وضد المصالح الأمريكية في الخليج العربي، والنقطة الثانية، وتتضمن إمكانية أن تقوم إيران بمد الجماعات الإرهابية بالأسلحة النووية لتهديد مصادر الطاقة الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها.<sup>(2)</sup>

ولا تعير الولايات المتحدة الرد الإيراني أي اهتمام، والمتمثل في أن إيران تقول بأنها لاتسع لامتلاك برنامج نووي عسكري وإنما سلمي لأغراض توليد الطاقة.

وحسب وجهة النظر الأمريكية، فإن إيران هي مصدر الإرهاب، بحيث تقدم للإرهابيين مختلف أنواع الدعم، وحسب وكالة المخابرات الأمريكية فإن الهجمات الإرهابية التي حدثت في الرياض قام بها أفراد من القاعدة انطلاقا من إيران، كما أنها تدعم كلا من حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، واللذين تضعهما الولايات المتحدة على لائحة المنظمات الإرهابية، كما اتهم "بول بريمر" الحاكم المدني للعراق (في السابق)، إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.<sup>(3)</sup>

وقد عملت الولايات المتحدة على عزل إيران سياسيا، ومراقبة وتضييق الخناق على بناء قدراتها العسكرية، وترى إيران أنه بموجب انضمامها إلى معاهدة حظر الانتشار النووي من حقها الحصول على تكنولوجيا نووية لأغراض مدنية، كما أن مساعدة الدول النووية المعروفة دوليا لبرنامجها النووي لا بد وأن تكون بشروط "تفضيلية".

وتسعى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لمنع نقل التكنولوجيا النووية الروسية لها،

---

<sup>1</sup>-Ali Mostachari, "Iran: Rogue State? », Iran Analysis Quarterly, n 4, Vol.2, July-september 2005, p,04.

Ali Mostachari, "Iran: Rogue State? », Iran Analysis Quarterly, n 4, Vol.2, July-september

<sup>2</sup>- 2005, p,03.

<sup>3</sup> سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، يناير 2005)، ص ص، 99-100.

وكذلك عرقلة التمويل الياباني لإقامة سد لتوليد الطاقة الكهرومائية، كلها محاولات الغرض منها تضيق الخناق الاقتصادي عليها.<sup>(1)</sup>

وتقيم الولايات المتحدة قواعد عسكرية على مقربة من بحر قزوين، وذلك بغرض السيطرة على منابع الطاقة في المنطقة وفي مقدمتها البترول، فلديها حضور عسكري بجورجيا، وذلك تحت ذريعة محاربة الإرهاب، لكن إدارة "بوش" الابن تسعى جاهدة من أجل قطع الطريق على الشركات الأمريكية الكبرى التي تريد مد خط أنابيب النفط عبر إيران، وبدلاً من ذلك تقوم الإدارة الأمريكية بدعم مد خط الأنابيب الباهظ التكاليف والذي تشير التقديرات إلى أنه سيصل إلى أربعة مليارات دولار تقريباً، ولكن بإمكانه نقل مليار برميل يومياً من "باكو" وذلك عبر جورجيا إلى ميناء "جيهان" التركي.<sup>(2)</sup>

ويرى "زبيغنيو بريجنسكي" أنه على الولايات المتحدة ألا تطيل أمد عدائها مع إيران "فالأخيرة قوية يحركها الباعث الديني وليست معادية للغرب بتعصب وستكون في مصلحة الولايات المتحدة...".<sup>(3)</sup>

وترى الولايات المتحدة أنه بعد إضعاف العراق عقب حرب الخليج أن من بقي يهدد مصالحها في الجزيرة العربية هي إيران، وتشاطرها نفس الرأي غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أطلقت إيران بعد ثلاث سنوات من حرب الخليج إشارات حول سياستها الخارجية، فعقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في منتصف التسعينيات والتي فاز بها "المعتدلون" من أنصار "رفسنجاني" الذي طرح برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً يمتاز بالانفتاح، والذي أعادت بموجبه إيران بناء علاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاقتراض منهما، والتزامها بجملة من المقترحات الاقتصادية والمالية التي قدمتها لها هاتين المنظمتين، وكانت سياسة إيران الخارجية توحى بأنها قد تخلت عن تصدير الثورة والوقوف في وجه الاستعمار والسيطرة أي المصالح الأمريكية والغربية، وتوقيف دعمها

<sup>1</sup> جمال سند السويدي، "المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة وإيران"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص، 478-479.

<sup>2</sup> يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط. 1، 2004)، ص، 142.

<sup>3</sup> إسماعيل الملحم، "على رقعة الشطرنج الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، ع، 26، د. ت. ن، ص، 64.

للحركات الإسلامية، وامتناعها عن تمويل ودعم الإرهاب والتي كانت من أسباب فرض العزلة عليها إلا أن كل هذه الإيحاءات بقيت دون تطبيق فعلي.<sup>(1)</sup>

ويقول "فريد هاليداي": "...فالملاي بسطوا سيطرتهم واحتفظوا بها من خلال قائمة في أماكن أخرى: التعبئة للحرب، استخدام الرعاية الاجتماعية على أساس من الاجتهاد، قمع الخصوم الداخليين، الديماغوجية حول التهديدات الخارجية والمؤامرات التي تحاك في الخارج. ويتعين النظر إلى أعمال درامية مثل احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين عام 1979، أو إدانة سلمان رشدي عام 1989، لا بوصفها انحرافات أو حالات شاذة، بل كونها أعمالاً محسوبة من جانب نظام حكم عازم على توسيع ما يحظى به من دعم قدر الإمكان..."<sup>(2)</sup>

ويقول "سامح راشد": "...لكن يظل الثابت في كل هذه التطورات أن العلاقة بين الطرفين لا تزال مشدودة، لا هي بالمتفجرة ولا هي بالهادئة تماماً. وفي ظل المعطيات القائمة والمتوقعة في المستقبل المنظور، تبدو تلك العلاقات مرشحة للاستمرار على هذا النمط التبادلي بين التصعيد من جانب والتهدة من الجانب الآخر."<sup>(3)</sup>

وهنا الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" الرئيس الإيراني "خاتمي" بفوزه في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، والتي اعتبرها بمثابة خطوة إيجابية لحدوث تغير وتحول في سياساتها، غير أن شيئاً لم يحدث من هذا، بل واصلت إيران تقديم الدعم والمساندة للعمليات (الإرهابية) ضد إسرائيل، وواصلت سعيها للحصول على الأسلحة النووية والبيولوجية، وسعيها لعرقلة عملية السلام العربية الإسرائيلية. (المؤلف يعبر عن وجهة النظر الأمريكية تجاه إيران).<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> رياض نجيب الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994، (بيروت: رياض نجيب الريس للنشر والتوزيع، ط. 5، يناير 2005)، ص 426-427.

<sup>2</sup> فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم: 11 أيلول/سبتمبر 2001: الأسباب والنتائج، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (بيروت: دار الساقى، ط. 1، 2002)، ص 55-56.

<sup>3</sup> سامح راشد، "إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة"، السياسة الدولية، ع، 158، أكتوبر 2004، المجلد 39، ص، 165.

<sup>4</sup> Fawaz A. Gerges, America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?, (Cambridge: Cambridge University Press and Fawaz A. Gerges, 1999), P ?136.



ويقول "رعد حافظ سالم": "من الغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية انتقدت إيران للطريقة التي عاملت فيها إيران المظاهرة الطلابية التي جرت في الشهر السادس من العام ألفين وأربعة، والتي استخدمت فيها الشرطة الإيرانية العصي في تفريق المتظاهرين في الوقت الذي استخدمت أمريكا الطريقة نفسها مع الأمريكان المعارضين للحرب على العراق، واستخدمت كافة أنواع الأسلحة ضد معارضيها من العراقيين الراضين للاحتلال لبلدهم".<sup>(1)</sup>

ويلخص "مكسيم لوفابفر" أهم المحطات التاريخية التي ميزت العلاقات الأمريكية الإيرانية: "أما إيران الغنية بمواردها النفطية، فقد كانت حليفاً للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الولايات المتحدة قد تدخلت لوضع حد للتجربة القومية للدكتور مصدق (1951-1953) وإعادة نظام الشاه، وبعد الثورة الإسلامية في عام 1979 أصبحت إيران عدواً للولايات المتحدة، وأدخلها جورج بوش الابن في "محور الشر" (2002). وتجد سياسة العزل والتطوير مبرراتها في دعم الاتجاه الإسلامي والإرهاب وانتشار الملف النووي والبالستي".<sup>(2)</sup>

أما في ما يتعلق بالرؤية الأمريكية للسعودية، يقول "كلايد برستوفتز": "ظلت الولايات المتحدة محتفظة بتلك العلاقة الخاصة مع السعودية سنوات طويلة. فالسعوديون لا يكتفون ببيع النفط إلى الولايات المتحدة بسعر يقل دولاراً واحداً عن أي جهة أخرى، بل ويحرصون على تسعير نفطهم بالدولار، مما يساعد الولايات المتحدة على إبقاء الدولار وحدة الحساب العالمية الرئيسية. إنها لميزة عظيمة لو جرى تسعير النفط باليورو مثلاً، ووجب على الولايات المتحدة أن تسدد باليورو بدلاً من الدولار لكانت العواقب وخيمة: نظراً لعجزنا التجاري الكبير لفرغت جيوبنا بسرعة كبيرة اليوروات".<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق - دراسة حالة -، (عمان: المكتبة الوطنية بالاشتراك مع مركز جوهرة القدس التجاري، 2005)، ص، 74.

<sup>2</sup> مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط. 1، 2006)، ص، 170-171.

<sup>3</sup> كلايد برستوفتز، الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: الحوار الثقافي، ط. 1، 2003)، ص، 141.

ويضيف قائلاً: " وكذلك فإن السعوديين لم يتخلفوا حين كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى المال لتجنيد المجاهدين في أفغانستان، أو الكونترا في نيكاراغوا، أو لضخ مزيد من البراميل حين بدت الأسواق مضطربة. بالمقابل تولت الولايات المتحدة وظيفة حماية العربية السعودية وتأمين الملاذ الآمن لاستثماراتها".<sup>(1)</sup>

وفي ما يتعلق بإقرار الديمقراطية في المملكة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنه يجب على العائلة المالكة أن تقوم بتغيير توجهاتها، وتواجه التحديات، وأن تحافظ على المصالح الأمريكية، وهذا ما سيؤدي إلى تدخل الأمريكيين وازدياد الضغط على العائلة المالكة، ولذا يرى الأمريكيون أنه لا بد من إطلاق العنان للحريات.<sup>(2)</sup>

وترى الولايات المتحدة أن النظام السعودي يتهاون كثيرا إزاء ما يسمى بالتطرف الإسلامي، في حين نجد أن الرأي العام السعودي يبدي استياء كبيرا لما يعتبره تبعية ورضوخا لسياسات الولايات المتحدة.<sup>(3)</sup>

كما أن العديد من أفراد النخبة السعودية درسوا وعاشوا في الولايات المتحدة، وقد قدمت المملكة العربية السعودية الشيء الكثير من مختلف أنواع الدعم لمختلف العمليات الأمريكية عبر أرجاء المعمورة وضبطها لأسعار النفط، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، شنت الصحافة الأمريكية حملة إعلامية قاسية في حق السعودية على اعتبار أن خمسة عشرة سعوديا من بين التسعة عشرة خاطفا للطائرات كانوا من مواطنيها، ومن ضمنها "ول ستريت جورنال"، فدينها الإسلامي، الحجاب، ومؤسساتها الخيرية، ونظامها التعليمي، وغياب الديمقراطية بها، ودعمها ومساندتها للقضية الفلسطينية هي مواضيع تعرضت لها وسائل الإعلام الأمريكية بانتقاد لاذع واعتبرتها مظاهر بربرية، ومعادية للولايات المتحدة، وهذا ما يمكن اعتباره تجاهلا أمريكيا لمختلف أشكال الدعم الذي كانت توفره السعودية للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> كلايد برستوفتز، المرجع نفسه، ص، 141 .

<sup>2</sup> . . . . . "إدارة كلينتون تدرس ملف العلاقات السعودية الأمريكية: هل حان وقت التغيير في المملكة؟"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 26، مارس 1993، ص، 08-09 .

<sup>3</sup> . . . . . « Can Saudi Arabia Reform It self ? », Middle East Report, N 28, 14 July 2004.

<sup>4</sup> كلايد برستوفتز، المرجع نفسه، ص، 337 .

وفي سنة 1990م، قالت الولايات المتحدة أنه في حالة تعرض المملكة لأي هجوم محتمل من طرف العراق، فإنه يمكنها إرسال الآلاف من الجنود للذود عنها. وهذا التغلغل الأمريكي بالرغم من تحقيقه لمختلف الأهداف إلا أنه سبب المتاعب والمشاكل للأمريكيين، وذلك لأن الولايات المتحدة أبقّت عددا كبيرا من قواتها في السعودية لحراسة الأنظمة الملكية المنتجة للنفط، ومراقبة منطقة الحظر الجوي على العراق في جنوبه، وهذا ما دفع العديد من الأوساط الشعبية السعودية تعبر عن سخطها وعدم رضاها للتواجد العسكري الأمريكي بالمملكة، وتمخض عن ذلك ظهور "أسامة بن لادن" في التسعينيات كمعارض لهذا الوجود.<sup>(1)</sup>

ويكتنف الإدارة الأمريكية ارتباك في كيفية دفع عجلة التغيير السياسي في السعودية، فهي تريد القضاء على التيار السلفي (الذي يمارس العنف)، كما ترى أنه لا بد من تقليص دور المؤسسة الدينية في المملكة، وتريد إطلاق العنان لبعض الحريات باستثناء السلفيين الذين ترى ضرورة تقييدهم، وهذا أمر غير ممكن، وتريد كذلك تأسيس منظمات المجتمع المدني ولكن هذه التنظيمات لا بد لها من قرار سياسي رسمي على أعلى المستويات.<sup>(2)</sup>

وتريد الولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى إحداث تغيير في النظام السياسي السعودي والحكومة السعودية لكي تستفيد من عائدات البترول من أجل الاستمرارية، غير أن الملاحظ هو أن السعودية لا تزال مرتبطة بالولايات المتحدة على المستويين السياسي والعسكري. وفي استمرارية النظام السياسي السعودي، فإن السيناريو الغالب للأزمات في أطار العلاقات السعودية الأمريكية يدور حول السياسة البترولية.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، (طنطا: مطابع عباشي بطنطا، ط. 1، يناير 2005)، ص 127-128.

<sup>2</sup> مرتضى السيد، "المشترك بين السعوديين والأمريكيين: مواجهة العنف أولا: رؤية أمريكية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع7، أوت 2003، ص 14.

Georgy Gause and Jill crystal, « The Arab Gulf :will Autocracy Define the social Contract in 2015? »<sup>3</sup>

In: The middle East in 2015, (Washington: National Defense University Press, first printing, July 2002), p.172.

ولا بد هنا من التساؤل حول موقف الإدارة الأمريكية من اتجاهات إسلامية مثل: المذهب الوهابي في السعودية، والذي يعتبر من أبرز المدارس التي تخرج منها إسلاميون متطرفون من أمثال: "أسامة بن لادن".<sup>(1)</sup>

وتعمل الولايات المتحدة على تنويع الشركاء في ميدان النفط، فلم تعد تعتمد فقط على النفط السعودي، بل أصبحت تتعامل مع روسيا وبحر قزوين والعراق، وتراجع دور السعودية الاقتصادي الذي كان يمول المشاريع السياسية لأمريكا. وكما هو معلوم فإن السعودية خدمت المصالح الأمريكية على حساب مصالحها الوطنية، حينما خفضت أسعار النفط في منتصف الثمانينيات لتحطيم إيران في حربها ضد العراق، وذلك كله جرى استجابة لتوجيهات أمريكية. والعبئ والركود الاقتصادي الذي تعرفه السعودية حالياً راجع بالأساس إلى تغليب السعوديين لمصالح الولايات المتحدة على حساب مصالحهم الوطنية.<sup>(2)</sup>

وترغب الولايات المتحدة في تبديل السياسة الخارجية السعودية وتغييرها، فبعدما لعبت السعودية دوراً هاماً في محاربة الشيوعية والقومية، اليوم المطلوب منها هو استخدام كل الإمكانيات لمحاربة الإسلام نفسه بكل أشكاله، كما يطلب منها دعم الحرب ضد العراق وتسوية القضية الفلسطينية وفق معايير ومصالح إسرائيل. (وهذا يبدو شبه مستحيل وغير ممكن).

كما تريد الولايات المتحدة إجراء تغيير عميق في السعودية، يهدف أولاً إلى تغيير ذهنية الرأي العام المحلي اتجاه الغرب وأمريكا وإسرائيل، وذلك من خلال إحداث تعديلات وتغييرات على المناهج التعليمية، وكذا تغيير النظم والقوانين بواسطة منظمة التجارة العالمية، وتعديل النظام القضائي بدافع المحافظة على حقوق الإنسان، وفي وقت لاحق يتم الإعداد لتغيير النظام كلياً.

---

<sup>1</sup> قصي صالح الدرويش، "العرب والحرب الأمريكية"، الحدث العربي والدولي، ع14، سبتمبر/أكتوبر 2001، صص، 04-06.

<sup>2</sup> محمد علي الفائز، "من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم"، مجلة شؤون سعودية، ع1، فبراير 2003، صص، 35.

وتريد أمريكا ضمان تدفق النفط بأثمان زهيدة، وهي تهدف أساسا إلى ضمان إمدادات من خارج منطقة الخليج العربي.<sup>(1)</sup>

وقد تفقد الولايات المتحدة السيطرة على المملكة العربية السعودية وإيران، والملاحظ أن هذه المناطق تتجه نحو الإفلات من القبضة الأمريكية، ولذلك فإن الرؤية الأمريكية تجاه هذه الدول تتحدد من أنه لا بد من إقامة قواعد عسكرية دائمة في هذه المناطق، وهي بذلك تهدف إلى عدم تضييع سيطرتها على المنطقة بكاملها.<sup>(2)</sup>

"بول هورسنيل"، وهو مدير أبحاث الطاقة في مجموعة (جي.بي.مورغان) المصرفية الاستثمارية الأمريكية، حيث قام بطرح ورقة عمل بارزة أمام مؤتمر "الطاقة... عصر جديد ونظام حكومي ومؤسسي جديد" الذي انعقد في "لندن" في فبراير 2002 تحت رعاية وتنظيم المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، وقد جاء في الورقة:

"1- إن الحديث عن احتمال أن يصبح نفط بحر قزوين وروسيا مصدرا رئيسيا ووحيدا للطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن يحل محل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى الأعضاء في أوبك، هو كلام هراء وكلام فارغ.

2- ستظل المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج المصدر الرئيسي للنفط للولايات المتحدة خصوصا، والغرب عموما."<sup>(3)</sup>

وقد ازداد القلق الأمريكي من جراء تبعية الولايات المتحدة في المجال النفطي، حتى من بعض الدول التي تصفها بأنها صديقة لها وعضو في الأوبك مثل: المملكة العربية السعودية التي يمكن في يوم من الأيام أن تغلب مصالحها على مصالح الولايات المتحدة "وتجد أن من مصلحتها أن تصنع قراراتها بعيدا عن التأثيرات الخارجية، لذلك فهي ترغب في السيطرة على النفط العراقي والبالغ احتياظه من 112-115 مليار برميل، واستبعاد النفط السعودي وكذا الخليجي.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> محمد علي الفائز، مرجع سبق ذكره، ص، 37 .

<sup>2</sup> موسى الزعبي، إلى أين يتجه عالم اليوم: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004)، ص، 218 .

<sup>3</sup> سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف 2003، ص، 61 .

<sup>4</sup> سمير صارم، المرجع نفسه، ص، 70 .

وأشار " روبرت مايرد" مدير معهد (أكسفورد) للطاقة بقوله: " إن جماعات الضغط الأمريكية سعت باستمرار لتقويض الدور السعودي في سوق النفط، والدفع باتجاه الاستيلاء على نفط العراق، ليصبح بديلا يحطم من خلال الشركات النفطية الأمريكية تحكم أوبك والعرب بسوق النفط".

وبعد خروج إيران عن سيطرة الولايات المتحدة، وبداية خروج السعودية أيضا، وهي نظرا لهذا تسعى للإبقاء على قواعدها في المنطقة في محاولة أخيرة منها للحفاظ على هيمنتها عليه، خصوصا وأنه في ظل التخوف الأمريكي من بداية صعود قوى أخرى كأوروبا واليابان، تسعى واشنطن جاهدة للهجوم على البلدان الضعيفة وذات الثروات لتؤكد زعامتها ومن هنا فان هجومها على أفغانستان أو العراق ما هو إلا محاولة لتأكيد نفوذها العسكري بأقل الخسائر.

ويشير بعض الباحثين الى أن الولايات المتحدة بانتصارها في الحرب الباردة هي الحرب العالمية الثالثة، أما "إليوت كوهين" يقول: "أمريكا الآن تخوض الحرب العالمية الرابعة..!"<sup>(1)</sup>

ويرى "وليام كريستول" « William Kristol » وهو من المحافظين الجدد، أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في علاقاتها مع النظم التي توصف بالمعتدلة، في حين أنها أنظمة استبدادية ترفض القيم والنموذج الأمريكي، وعن طريق قمعها وسياساتها الثقافية تدفع مواطنيها إلى تبني العنف والإرهاب، حيث يركز هذا الأخير على السعودية التي تم اتهام خمسة عشر من مواطنيها من بين تسعة عشر ممن قاموا بالهجمات في 11 سبتمبر، ويرى كذلك أن العقيدة الوهابية في السعودية هي المنبع الأول للإسلام الثوري والعداء لأمريكا، حيث غضت الإدارات الأمريكية المتتالية الطرف عن هذا الموضوع وقامت بالحفاظ على ما أسماه "كريستول" "وهم الشريك الاستراتيجي السعودي". ويرى أنه لا بد من فرض إصلاحات عميقة داخليا لتغيير النموذج السعودي وتطويره، وضرورة

---

<sup>1</sup> سمير صارم ، المرجع نفسه ، ص ص ، 71-73 .

التخلي عن الراديكالية الوهابية، وإدخال النهج الديمقراطي التعددي، والذي يجب تعميمه على الصعيدين العربي والإسلامي.<sup>(1)</sup>

وهناك تبعية نفطية للولايات المتحدة بسبب استهلاكها المتزايد، حيث تبدي واشنطن قلقها وتخوفها من أن تقدم بلدان صديقة لها في أوبك مثل المملكة العربية السعودية، والتي يمكن لها في يوم من الأيام أن " تغلب مصالحها على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتجد أن من مصلحتها أن تتخذ قراراتها بعيدا عن أي تأثيرات خارجية!".<sup>(2)</sup>

وقد أثار بعض الباحثين والمراقبين الأمريكيين العديد من الأخطار ومنها مبيعات الأسلحة الأمريكية الأخيرة لدول كالمملكة العربية السعودية، والتي حسبهم من الممكن أن تتعرض لانقلاب في نظام الحكم عن طريق استعمال العنف، وبالتالي يمكن عن طريق هذه الخطوة تهديد القوات الأمريكية بنفس أسلحتها المتطورة تكنولوجيا وبالتالي رأى البعض منهم ضرورة تقييد المبيعات ومراقبتها، أو التخلي عن تزويد مثل هذه الدول بالتكنولوجيا العالية في ميدان التسلح.<sup>(3)</sup>

وحسب وجهة النظر الأمريكية، فإن القرارات التي تقوم باتخاذها السعودية يمكن أن تؤثر في ميزان المدفوعات الأمريكي، ومستقبل الدولار و"معادلة الطاقة الأمريكية والعالمية، ومستوى الانتعاش الاقتصادي العالمي، ومصالح الولايات المتحدة في الخليج (الفارسي)، وهدف إيجاد حل نهائي للصراع العربي-الإسرائيلي".

وهناك مجموعة من الأدوات الأساسية تساهم في تنمية العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، وهي: "النفط والتجارة والدعم السياسي. وهذه الأدوات ينظر إليها على أنها مترابطة معا.<sup>(4)</sup>

وبالرغم من الحديث عن الإصلاح وقضية إشراك المرأة في ميادين مختلفة، إلا أن هذا

---

<sup>1</sup> السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2004)، ص، 127.

<sup>2</sup> سمير صارم، "النفط في الإستراتيجية الأمريكية"، في: العرب والعالم اليوم، (دمشق: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الثلاثاء - الأربعاء 16-17/12/2003، ص، 141.

<sup>3</sup> نيكولاس غايات، قرن أمريكي آخر، ترجمة: رياض حسن، تدقيق: تانيا بشارة، (بيروت: دار الفارابي، ط. 1، 2003)، ص، 160.

<sup>4</sup> ريتشارد بيرس وآخرون، أمريكا والسعودية: تكامل الحاضر. تتنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، (واشنطن: مكتبة الكونغرس، 07 أوت 1981)، ص، 06.

الإصلاح لا يزال يسير بوتيرة بطيئة، وأدى هذا التردد من طرف الحكومة السعودية في تبني الإصلاح إلى غضب أمريكي لم يكن متوقعا، وأصبحت السعودية تتعرض لهجوم إعلامي لم يسبق له مثيل من طرف الإعلام الأمريكي والمؤسسات الاستخباراتية والعسكرية الأمريكية، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد انقلبت على السعودية وتظهر بعض الأوساط في الإدارة الأمريكية غضبها من الاعتماد الأمريكي على النفط السعودي وعدم الاستجابة بالنسبة للعائلة المالكة فيما يتعلق بالإصلاح الديمقراطي.<sup>(1)</sup>

ويقول "مكسيم لوفابفر" «Maxime Lefebvre»: «..وفي عام 2003، غادرت القوات الأمريكية المملكة العربية السعودية حيث كانت للأمريكيين مواقع فيها منذ عام 1990، وأعدت انتشارها في إمارات الخليج الصغيرة (قطر وعمان والكويت والبحرين). وللولايات المتحدة حضور هام جوي وبحري في الخليج (الأسطول الخامس) وفي البحر المتوسط (الأسطول السادس).»<sup>(2)</sup>

ويقول "تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الخاص بالشرق الأوسط": "اعترف تقرير لمجلس العلاقات الخارجية بأن السعودية قد اتخذت إجراءات مهمة لتفكيك خلايا تنظيم القاعدة المحلي وحسنت تطبيق القانون والتعاون الاستخباري مع الولايات المتحدة، إلا أنه أبرز أنه مازالت هناك أسئلة مهمة حول الإرادة السياسية".<sup>(3)</sup>

ويشير نفس التقرير بالقول: "لقد تحسن التعاون في مجال الاستخبارات تحسنا واضحا، وتحركت السعودية لتطويق تمويل نشاطات المؤسسات الخيرية في الخارج. بيد أن السؤال الأساس هو هل وإلى أي حد يجب الدفع باتجاه الإصلاحات السياسية والاجتماعية في المملكة، ما زال معلقا. كثير من المحللين الأمريكيين يعتقدون بأن على واشنطن أن تضغط بقوة أشد بكثير لإحداث تغييرات جوهرية في السياسة السعودية، وبالأخص تجاه المؤسسة الدينية المحافظة. ولكن هنالك ما يدعو إلى الشك حول

<sup>1</sup> عبد الخالق عبد الله، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، المستقبل العربي، ع، 299، يناير 2004، ص، 26.

<sup>2</sup> مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط. 1، 2006)، ص، 169-170.

<sup>3</sup> -.....، "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها"، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع، 28، 14 تموز 2004، ص، 09.



مدى نجاح مثل هذا التوجه الأمريكي، فيما يتعلق بمواضع تمس الثقافة والتعليم، وبشكل أوسع، دور الإسلام ككل. (1)

وتتخوف الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من أن يطرأ تغيير في نظام الحكم السعودي، والذي يمثل وزنا كبيرا في النظام الإقليمي الخليجي والذي يحرص على المصالح الأمريكية والخوف يكمن في حالة هيمنة نخبة معادية للولايات المتحدة الأمريكية كما وقع في إيران، حينما تم القضاء على نظام الشاه، ومجيء الخميني إلى السلطة، واحتلال السفارة الأمريكية في طهران، وازدياد مشاعر الغضب والعداء نحو واشنطن وحرصا من الأمريكيين لكي لا يتكرر نفس السيناريو الإيراني في السعودية، تقوم الولايات المتحدة بتقديم كافة أنواع الدعم للأسرة الحاكمة السعودية للمحافظة على المصالح الأمريكية في الخليج العربي. (2)

وقد أخذت السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منحى اخر اتجاه كل من العراق وإيران والسعودية، فقد اعتبرت إدارة الرئيس "بوش الابن" أن نظام "صدام حسين" يشكل خطرا وتهديدا كبيرا على دول المنطقة، كما ظهرت معارضة شعبية كبيرة في السعودية للتواجد العسكري الأمريكي الكبير في المملكة، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحرب على الإرهاب سوف لن تتوقف فقط على طالبان والقاعدة، وإنما ستمس الدول الراحية للإرهاب. (3)

والسعودية وفق الرؤية الأمريكية، هي ملكية مطلقة، يمتاز جهاز مخابراتها بقوة كبيرة، وتوجد قيود على المنظمات والجمعيات غير الحكومية، كما أن الإعلام تتم مراقبته، وحقل الصحافة تسيطر عليه شريحة واسعة من العائلة المالكة، وقد صرح ذات مرة الملك "فهد" قائلا: الانتخابات المحلية أو الوطنية ليس لها مكان (في بلاده)، ولا توجد أحزاب سياسية، وقطاع العدالة ليس مستقلا وإنما تابع للسلطة، والحركات الإسلامية

1 . . . . . المرجع نفسه، ص، 30.

2 عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2007)، ص، 104.

3Georgy Gause, "The International politics in the Gulf", In: Lowis Fawcett, International Relation of the Middle East, (Oxford :Oxford University Press, 2005), p, 278.

الراديكالية تعبر عن آرائها واتجاهاتها عن طريق وسائل الإعلام الغربية، وبالتالي يمكن القول بأن السعودية تقدم مثالا كدولة تسلطية.<sup>(1)</sup>

ومن الملاحظ أن الرؤية الأمريكية للدولتين تختلف، على الرغم من وجود بعض الملامح والمظاهر من التشابه، والتي تتمثل في أن الولايات المتحدة كثيرا ما توجه انتقادات لاذعة للحكومتين السعودية والإيرانية من أجل إقرار الديمقراطية والإصلاحات، وإن كانت اللهجة نحو إيران أقوى من السعودية، وذلك راجع لطبيعة العلاقات التي تميز البلدين بالولايات المتحدة الأمريكية، في كون العلاقات الأمريكية السعودية توصف بالتميز مقارنة بالعلاقات الأمريكية الإيرانية، بالرغم مما ميز علاقات البلدين عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، والحديث عن بداية القطيعة بينهما، إلا أنه بالرغم من ذلك كانت عبارة عن سحابة عابرة. كما أن العلاقات الأمريكية الإيرانية بالرغم من الحديث عن قطيعة بينهما إلا أن ذلك لم يحل دون حدوث تقارب في وجهات النظر حول عدد من المسائل والقضايا (كالملف الأفغاني والعراقي بالرغم من التحفظات الإيرانية).

ومن هنا يمكن القول أن الولايات المتحدة ترغب في الإحتفاظ بالنظام السعودي لأنه يخدم مصالحها في الخليج العربي والشرق الأوسط، في حين أنها تسعى جاهدة من أجل إحداث تغييرات في النظام السياسي الإيراني الذي تعتبره مهددا لمصالحها وأصدقائها.

### **المطلب الثاني: الدعوات الأمريكية نحو الإصلاح وواقعها في البلدين**

من بين أهم مشاريع الإصلاح التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لدفع عجلة الإصلاحات في الدول العربية والإسلامية بالمنظور الأمريكي، نجد على سبيل المثال لا الحصر مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشاريع أخرى، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبرز الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة من وراء طرح مثل هذه المبادرات وموقف كل من إيران والسعودية حيالها.

---

<sup>1</sup>Jean François Seznec , « Stirrings In Saudi Arabia », In : The middle East, (London :Larry Diamod, MARC F. PLATNER AND DANIEL BRUMBERG , AND THE INTERNATIONAL FORUM FOR DEMOCRACY STUDY , 2003), P, 76.

استمرت إدارة "بيل كلينتون" في الحفاظ على مصالحها الحيوية في الخليج العربي، ورؤيتها بأن الدفع باتجاه الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي سيؤدي إلى الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، وسينصب تركيز الإدارة الأمريكية على ما يلي:

1- مواجهة أي اعتداء خارجي أو داخلي يشكل ضررا للمصالح الأمريكية وحلفائها وأصدقائها داخل منطقة الخليج العربي، ومن الأخطار التي يمكن أن تشكل تهديدا وفق الرؤية الأمريكية، ما عبر عنه أحد المسؤولين الأمريكيين ب"المغامرة العسكرية الإيرانية في الإقليم".

2- ضمان تدفق إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية.

3- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد واصلت إدارة كلينتون في هذا المجال بمواصلة نهج "بوش" الأب المطبق على كل من إيران والعراق، وتأمل إدارة "كلينتون" في أن يؤدي سلوكها إلى جعل مواقف الحكومة الإيرانية تمتاز بالاعتدال والابتعاد عن التطرف.

4- تشجيع دول مجلس التعاون الخليجي لتحديث وتحسين قدراتها العسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

وقد سارت إدارة "كلينتون" على نفس النهج الذي وضعه الرئيس "بوش" الأب، والمتمثل أساسا في تشجيع قيام نظم ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات على المستوى العالمي، وأنه لا بد من تطبيق جملة من الإجراءات والتدابير في محاسبة النظم الاستبدادية.<sup>(2)</sup>

وقد تقدم الرئيس "بوش" في خطابه السنوي عن حالة الأمة في 2005، برؤية وأجندة سياسية جديدة نحو المنطقة العربية والإسلامية. ونظرا لسيطرة الحزب الجمهوري وبدعم من اليمين المحافظ على المؤسسات التنفيذية والتشريعية والعسكرية، تمكنوا من السيطرة على صنع السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية، ورأى "بوش" أنه لا بد من وضع القيم

---

<sup>1</sup> أحمد عبد الرزاق شكارا، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: ..... (محررا)، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت):

مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، ط 1، أكتوبر 1999،

ص 215-216.

2 أحمد عبد الرزاق شكارا، المرجع نفسه، ص 220.

الأمريكية في المنطقة العربية، وترى الإدارة الأمريكية أن هذه المنطقة تحكمها أنظمة استبدادية لا تفتح المجال للتعددية والمشاركة والحريات والحقوق، وهذا ما يدفع حسب الرئيس "بوش" الحركات المناهضة للغرب وللولايات المتحدة إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجيا.

ومن خلال كل هذا تسعى الإدارة الأمريكية إلى إنهاء المقاومة في العراق، وإحياء عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وإنهاء الانتفاضة الفلسطينية، كما يؤكد هذا الخطاب في لهجته على استمرار الحرب على الإرهاب.<sup>(1)</sup>

## 1- أهم مشاريع الإصلاح الأمريكية:

### أ- مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية: بناء الأمل لسنوات قادمة:

والتي أعلن عنها "كولين بول" وزير الخارجية في خطاب له أمام مؤسسة "هيرتاج" في 12 ديسمبر 2002، والذي كان عنوانه: "مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية: بناء الأمل لسنوات قادمة"، وقال الأمريكيون بأن هذه المبادرة تحتوي على خطة للتغيير السلمي في الدول الصديقة والتمثلة في فتح المجال للخصوصية، وتغيير المناهج التربوية والتعليمية وزيادة المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة في مختلف الميادين، وقد خصصت الولايات المتحدة لغرض هذه المبادرة 29 مليون دولار لكل البلدان العربية الصديقة لواشنطن.<sup>(2)</sup>

وترى معظم أطراف السياسة الأمريكية أن الأنظمة المستبدة في الشرق الأوسط عنيفة بطبيعتها. فشدّة القمع والقسوة ولدت التطرف والعنف، لذلك طرحت الولايات المتحدة "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية"، والتي تدعو إلى إرساء دعائم الديمقراطية في الشرق الأوسط عموما والسعودية خصوصا والهدف أن تحقق هذه المبادرة أهدافها المتمثلة خصوصا في القضاء على العنف.<sup>(3)</sup>

---

1 خالد العواملة، "الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي"، أسبوعية السياسي العربي، ع، 05، من 24 إلى 30 أبريل 2005، ص، 15-16 .

2 حسن أبو طالب، "النظام العربي: تحديات ما بعد احتلال العراق"، كراسات إستراتيجية، ع. 122، السنة الثالثة عشرة، المجلد الثالث عشر، 2003، ص، 08-09 .

3 مرتضى السيد، "المشترك بين السعوديين والأمريكيين: مواجهة العنف أولا: رؤية أمريكية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع7، أوت 2003، ص، 13 .

ويقول "محمد محفوظ": "...يأتي المشروع الأمريكي لتعزيز الديمقراطية كمفردة من المشروع الأمريكي الذي يستهدف صياغة المنطقة على المستويات كافة بما ينسجم والرؤية الأمريكية للمنطقة والعالم، لذلك فإن هذا المشروع في حوافزه ومنطلقاته وآفاقه، لا يخرج بعيدا عن هذا النسق والسياق الأمريكي الذي تريده للمنطقة." (1)

ويضيف قائلا: "...فالولايات المتحدة تفكر دائما في مصالحها الإستراتيجية وتسعى نحو طرح مشروعات تخدم هذه المصالح الإستراتيجية، والمبادرة الأمريكية لنشر الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط ليست بعيدة عن هذا المنظور بل هي جزء أساسي منه." (2)

### ب- مشروع الشرق الأوسط الكبير وأهدافه:

وقد حملت مبادرات ومشاريع الإصلاح أسماء مختلفة، وكانت آخرها ما يطلق عليه: "الشرق الأوسط الكبير"، بعد أن كانت قبلها مبادرة "كولين باول" وزير الخارجية الأمريكي السابق، والتي قام بطرحها في 12 ديسمبر 2002، وكانت تحت اسم: "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنوات القادمة".

وكثر المبادرات والمشروعات والتصريحات من أجل ما يطلقون عليه "تعزيز الديمقراطية" على المستويين العربي والإسلامي. وهذه المشاريع والمبادرات وإن كانت تبدو بأنها من انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 إلا أنها في واقع الأمر أعطي لها دفع كبير بعد العدوان على العراق واحتلاله، حيث قال الرئيس "بوش" الابن خلال ولايته الثانية في 2005، "إن انتصار الحرية في العراق قد أدى إلى تقوية حليف جديد في الحرب ضد الإرهاب، وإلى إيجاد مصلحين ديمقراطيين من بيروت إلى طهران!" (3)

---

1 محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....): الانتشار العربي، 2004، ص، 127 .

2 محمد محفوظ، المرجع نفسه، ص، 128 .

3 عبد العال الباقوري، "الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي

في مواجهة رياح التغيير"، الحدث العربي و الدولي، ع45، جوان - جويلية 2005، ص، 21 .

ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير في بعض فقراته على تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003. (1)

ويمتد المشروع من المغرب إلى باكستان، فهو بالإضافة إلى كون الدول العربية أطرافا فيه فهو يخص إيران و أفغانستان وباكستان وتركيا وإسرائيل. ويعتبر المحافظون الجدد أن الدول الإسلامية الأساسية هي مصدر الإرهاب الذي بدأت تحاربه منذ اعتداءات 11 سبتمبر 2001. وهذا المشروع يثير تخوف دول المنطقة باعتبار أنه يملئ عليها الإصلاح من الخارج ومن طرف واحد هو الولايات المتحدة، ويطلق هذا المشروع الكثير من المبادئ والشعارات من أبرزها إقرار الديمقراطية والاقتصاد الحر إلى جانب محاربة الفقر وتحرير المرأة. والواضح أن هذا المشروع الهدف منه هو تثبيت الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعدما تم تحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية من وجهة النظر الأمريكية. وتحت تأثير المحافظين الجدد على الرئيس "بوش" فإن الشرق الأوسط لا بد وأن يتم فيه تصفية "الدول المارقة" ليتحقق استقرار المنطقة وحماية الأمريكي والصهيوني على حد سواء.

ولن ينجح مشروع الشرق الأوسط الكبير ما لم يكن هناك حل عادل للقضية الفلسطينية. وما لم ترحل القوات الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط دون قيد أو شرط. (2)

وأما بشأن الأهداف من وراء طرح مشاريع الإصلاح الأمريكية عموما ومشروع "الشرق الأوسط الكبير على وجه الخصوص، مثلما يقول: "محمد محفوظ": "...يأتي المشروع الأمريكي لتعزيز الديمقراطية كمفردة من المشروع الأمريكي الذي يستهدف صياغة المنطقة على المستويات كافة بما ينسجم والرؤية الأمريكية للمنطقة والعالم، لذلك فإن هذا المشروع في حوافره ومنطلقاته وآفاقه، لا يخرج بعيدا عن هذا النسق والسياق الأمريكي الذي تريده للمنطقة." (3)

---

1 توفيق المدني، وجه الرأسمالية الجديد: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004)، ص 193-195.

2 توفيق المدني، المرجع نفسه، ص 193-195.

3 محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....): الانتشار العربي، 2004، ص 127.

ومختلف المشاريع الأمريكية الهدف منها هو خدمة المصالح الأمريكية على وجه الخصوص.(1)

وتهدف الإدارة الأمريكية من وراء طرح "مشروع الشرق الأوسط الكبير" إلى ضمان أمن إسرائيل وتفوقها، إضافة إلى ضمان التدفق الحر للنفط من الشرق الأوسط بأسعار مقبولة.(2)

كما أن مشروع الإصلاح الأمريكي الهدف منه المحافظة على المصالح الأمريكية، والتمثلة في حماية إسرائيل، وضمان تدفق النفط وضمان التفوق الأمريكي عالمياً، ويخضع هذا المشروع المنطقة العربية لاقتصاد السوق والعولمة.(3)

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية كذلك من وراء طرح مشروع كهذا لتجزئة وتقسيم عدد من دول الشرق الأوسط مثلما يرى "علي حسين باكير" إلى أن: "تحجيم النفوذ يؤمن الاستفارد بالدول الواحدة تلو الأخرى دون أن يكون لها أي حليف أو نصير، وبالتالي فإن الملف يصبح أسهل، والنتائج أضمن، والإملاءات والشروط أكبر، والتهديدات بالعقوبات والعمليات العسكرية في حال عدم التنفيذ أجدى." (4)

كذلك فإن الهدف الآخر منه هو تحقيق السلام بين الكيان الصهيوني والدول العربية، أي إنهاء حالة الحرب والعداء والاعتراف بشرعية الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين. وكذا الأمريكي للعراق وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية طبيعية مع الكيان الصهيوني.(5)

كما أن الهدف من مشروع الشرق الأوسط الكبير هو ضم الكيان الصهيوني وضمان التطبيع معه من جهة، ومن جهة أخرى مد حدود المشرق العربي بضم بلدان أخرى مثل: باكستان وأفغانستان وتركيا وإيران لطمس الهوية العربية.(6)

---

1 محمد محفوظ، المرجع نفسه، ص، 128 .

2 توفيق المدني، المرجع نفسه، ص، 196 .

3 خالد العوامل، "الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي"، أسبوعية السياسي العربي، ع، 05، من 24 إلى 30 أبريل 2005، ص، 16 .

4 علي حسين باكير، "خاص جدا... خريطة الشرق الأوسط الجديد"، في: الشرق الأوسط الجديد، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، (...).، ص، 91 .

5 توفيق المدني، المرجع نفسه، ص، 205 .

6 عبد العال الباقوري، "الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي

## 2- أدوات السياسة الخارجية الأمريكية للدفع باتجاه الإصلاحات:

أعلنت واشنطن أن هناك نوعين من الآليات للتغيير في الدول العربية، الأولى سلمياً وذلك بفسح المجال للدول المعنية لكي تقوم بالتغيير لوحدها اعتماداً على قدراتها، أو عن طريق مساعدة المؤسسات الأمريكية في هذا الاتجاه، أو الجمع بين هذين الأمرين معاً، وهذه الآليات موجهة خصوصاً للدول التي تتميز بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة من ضمنها السعودية وغيرها. وذلك لمساعدتها (السعودية) على إجراء التغييرات على مستوى نظمها التعليمية والتربوية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق التوجهات الأمريكية وذلك عن طريق التنسيق مع هذه البلدان عن طريق المنح والمعونات والشراكة الاقتصادية والآلية الثانية غير سلمية تشمل العقوبات الاقتصادية ومختلف الضغوطات السياسية والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها بالفعل، وهي موجهة للدول غير الصديقة.<sup>(1)</sup>

وهناك بعض الإحصائيات حول دعم الولايات المتحدة وتسخيرها لوسائل الإعلام وتوجيهها لبلدان عربية وإسلامية، فقد خصصت في 2003، 11 مليون دولار لراديو "سوا" "Radio Sawa" و3 ملايين دولار لراديو "فاردا" «Radio Farda» وغيرها.<sup>(2)</sup> في ما يتعلق بإيران، تهدف الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع كما يقول "مصباح الشامي": "...تقليم أظافر إيران الإقليمية، وضرب تحالفاتها الدولية. ستكون أولوية الإدارة الأميركية والدول الأوروبية عقد صفقة مع إيران للتخلي عن طموحها النووي والكف عن معارضة السياسة الأميركية في المنطقة. وإلا فستبدأ سلسلة العقوبات الاقتصادية والسياسية والضغوط ومحاولة إسقاط النظام من الداخل والخارج، وصولاً إلى خيار العمل العسكري." <sup>(3)</sup>

---

في مواجهة رياح التغيير"، الحدث العربي والدولي، ع45، جوان - جويلية 2005، ص، 22 .

1 حسن أبو طالب، المرجع نفسه، ص، 09

2 Jess T. Ford, U.s. public Diplomacy: State Department and Broadcasting Board of Governors Expand Post-9 /11 Efforts but Challenges Remain", (USA: United states Government Accountability office, August 23, 2004), p.06.

3 مصباح الشامي، "الدور السعودي الإسرائيلي في مشروع الشرق الأوسط الجديد، في:

الشرق الأوسط الجديد، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، (...).، ص، 139 .



ويقول "إبراهيم الصياد" مبدياً رأيه حول تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير: "...أما الدولة الثالثة إيران التي تمثل الصداق الدائم لأي إدارة أمريكية منذ عام 1979 في منطقة الخليج وعليه يصبح احتواؤها مطلباً استراتيجياً للسياسة الأمريكية، أما كيف سيتم هذا الإحتواء؟

أعتقد أنه سيظل رهناً بما تبديه طهران من تجاوب أو رفض للمشروع الأميركي. (1) ويضيف قائلاً: "ومن هنا سوف تتحدد الوسيلة الأمثل للتعامل مع إيران لضمها لحظيرة الشرق الأوسط الكبير وإن كنت أرى أن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة (مارس 2004) ستقطع على أميركا الطريق في احتمال حدوث تغييرات مهمة في السياسة الإيرانية تجاه واشنطن وبالتالي يصبح ضمها لمنظومة الشرق الأوسط الكبير أمراً غير وارد على الأقل في المدى المنظور." (2)

وفي مطلع 2002، أصبح "ليدن" مع "موريس أميتاي" المدير التنفيذي السابق في «AIPAC» والمستشار في «CSP» بإنشاء "التحالف من أجل الديمقراطية في إيران" «CDI» لحشد دعم الكونغرس والإدارة لتغيير النظام في إيران. وقد لعبت «AIPAC» و«CDI» دوراً كبيراً في المصادقة على قرارات مجلس الشيوخ ومجلس النواب التي تدين إيران. والداعية لفرض عقوبات عليها وكذا دعم المنشقين الإيرانيين، ويدعو هؤلاء إلى ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بخلق إستراتيجية لتغيير النظام وذلك بالتعاون مع الشعب الإيراني، ومن بين هؤلاء الوسطاء "فدائيي جماعة مجاهدي خلق" المتواجدين في كردستان العراق و"غوربنفار" وهو تاجر أسلحة تم نفيه. (3)

وفي ماي 2003، كان المتحدثون الرئيسيون خلال منتدى "مستقبل إيران" كل من "ليدن" و"أميتاي" و"صبحاني"، وكان هذا تحت رعاية «AEI» ومعهد "هودسون

---

1 إبراهيم الصياد، "ماذا وراء المشروع الأميركي "الكبير"؟"، في: الشرق الأوسط الجديد، (...: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ...)، ص، 22.

2 إبراهيم الصياد، المرجع نفسه، ص، 22.

3 محمد خليل الحكايم، أسطورة الوهم: كشف القناع عن الاستخبارات الأمريكية، (...):

مركز المقريري للنشر، 2006)، ص، 89.

ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطية"، وترأست هذا المنتدى "ميراف وورمسير"، وقد لخصت هذه المرأة الفكر الإيديولوجي للمحافظين الجدد، وحتى الاستراتيجي.

تأسست المنظمة المحافظة الجديدة « JINSA » في سنة 1976، حيث مننت الروابط العسكرية والإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ففي منتدى سياسة المنظمة « JINSA » في أبريل 2003 وتحت عنوان: "حان الوقت للتركيز على إيران أم الإرهاب الحديث"، حيث أعلن "ليدن" قائلاً: "لقد انتهى زمن الدبلوماسية وحان الوقت لتحرير إيران وسوريا ولبنان".<sup>(1)</sup>

كما تعتبر وضعية حقوق الإنسان في إيران غير مرضية، لذلك لا بد من تقديم توصية للحكومة بهذا الخصوص، ولا بد كذلك على إيران أن تعمل على ترقية احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والدينية، كما أن المسار الديمقراطي يكتنفه النقص.<sup>(2)</sup>

ويعتبر "رضا بهلوي" أحد أبناء الشاه أقنع مسؤولين أمريكيين أن الحكومة الإسلامية يمكن تغييرها بواسطة القوى الديمقراطية، وبذلك يمكن أن تقوم "إيران جديدة"، وبذلك تتخلى عن طموحاتها النووية مثلما فعلت جنوب إفريقيا، وقد طلبت الولايات المتحدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها "محمد البرادعي" بالإقرار بأن إيران قد اخترقت معاهدة عدم الانتشار النووي.<sup>(3)</sup>

ومن بين أهم الآثار التي أحدثتها التحولات الدولية على قضية الإصلاحات في إيران، يقول "خليل الله سردار عبادي": "...المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام المتطورة كالإذاعات الخارجية عن نطاق التشريع الوطني، والأقمار الاصطناعية والانترنت والمنظمات غير الحكومية الدولية قد أثرت في التطورات الفكرية وتطور وانتشار المفاهيم والنماذج المدنية والديمقراطية، ولاسيما في أوساط الطبقات المثقفة في إيران خلال أواخر العقد الثاني وفي العقد الثالث عقب الثورة، الأمر الذي يمهد الطريق أمام

---

1 محمد خليل الحكايمه، المرجع نفسه، ص، 90 .

2 Foreign policy Aspects of the war against Terrorism, (London :House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006, June 2006), pp.129-130. Patrick Seale, "Le Jour ou L'Iran Aura La Bombe.. », L'intelligent, N 2214, 15-21 Juin 2003, 3 p p.28-29.

التحول التدريجي من ثقافة سياسية خاضعة إلى ثقافة سياسية مشاركة." (1)

أما في ما يخص السعودية، عندما زار وزير الخارجية الأمريكي "وارن كريستوفر" منطقة الخليج العربي في مارس 1993، تم من خلال مباحثاته مع المسؤولين السعوديين التفاوضي عن ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان وأبرز دور السعودية في دفع عملية السلام العربية الإسرائيلية، ومن هنا يبرز أن إدارة "كلينتون"، ليست مهتمة بموضوع الديمقراطية في المملكة. (2)

ونجد أن النظم الوراثية تتميز بالغموض والالتباس والشكوك، حيث صدر تقرير عن معهد واشنطن للدراسات السياسية تحت عنوان: "ماذا بعد فهد؟"، ذلك أن الخلافة في السعودية هي قضية تتسم بأجواء مشحونة داخل العائلة المالكة. (3)

### 3- موقف البلدين من مشاريع الإصلاح الأمريكية:

ترفض إيران مشروع العولمة ومختلف المشاريع المنبثقة عنه، وخصوصا مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي جاء به "شمعون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، فوفقا لسياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران الهدف منها محاصرة الدولتين، وإيران لازالت تواجه مختلف المشاريع الأمريكية-الإسرائيلية، وذلك من خلال تأييدها وتقديمها للدعم للمقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني، ودعم القضية الفلسطينية، ومساندة سوريا لاسترجاع الجولان المحتل.

وتوجه الولايات المتحدة خطابها السياسي ضد إيران لتوهم دول المنطقة بأنها العدو الأول لها، وهذا ما يمكن اعتباره بمثابة تدعيم قاعدة العداء ليس لإيران وحدها وإنما للإسلام ككل. (1)

---

1 خليل سردار عبادي، "أثر التغيرات البنيوية والعولمة في الثقافة السياسية الإيرانية"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف 2004-شتاء 2005، ص، 30 .

2 فؤاد إبراهيم، "إدارة كلينتون تحسم الجدل: المملكة "استثناء" في مبدأ "تصدير" الديمقراطية"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 28، ماي 1993، ص، 16 .

3 محمد حسنين هيكل، "العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين"، في: . . . . . (محررا)، العرب والعالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، ط. 1، أكتوبر 1999)، ص، 325 .

أما السعودية فقد رفضت مشروع الإصلاح الأمريكي، وكذلك أي محاولة لفرض الإصلاح تأتي من الخارج، وقد قام وزير خارجيتها "سعود الفيصل" بتوجيه تصريح شديد اللهجة ضد أي ضغوطات باتجاه الإسراع في الإصلاحات، وترى المملكة أن الإصلاح لا بد وأن يكون مصدره من الداخل، وترى كذلك أنه قبل طرح ملف الإصلاحات لا بد من إيجاد حل للنزاع العربي-الإسرائيلي.<sup>(2)</sup>

#### 4- طبيعة استجابة الدولتين لمساعي الإصلاح الأمريكية:

غير أن طبيعة الاستجابة من طرف الأنظمة للمشروع الأمريكي للإصلاح، تتمثل في أن هذه الأنظمة تعرف جيدا أنها تفتقر للشرعية، ومن هذا المبدأ سوف تسعى هذه النظم إلى مجموعة من الوسائل تماشيا مع هذه الضغوطات الخارجية المنادية بالإصلاح والانفتاح، وتتمثل هذه الوسائل في رفع شعارات الإصلاح الإداري والقضاء على الفساد، وإشراك بعض القوى الليبرالية داخل السلطة، وزيادة نسبة التمثيل النسبي لأطياف المعارضة مع اشتراط أن لا يؤدي ذلك إلى انفلات سيطرتها على السلطة، والقبول بهامش أكبر من حرية التعبير والنقد إعلاميا، ومثل هذه الإجراءات من طرف الأنظمة سوف تخفض من الضغوط الأمريكية وبالتالي يحافظ حلفاء أمريكا على سلطاتهم لفترات طويلة.<sup>(3)</sup>

#### 5- سيرورة الإصلاحات السياسية والإقتصادية والعوامل المؤثرة فيها في البلدين:

في ما يتصل بإيران، ما أثار حفيظة رجال الدين هما إصلاح سنة 1963 الذي منح النساء حق التصويت والانتخاب وقانون حماية الأسرة الإيرانية لسنة 1967، والذي ساهم في تحسين وضعية حقوق النساء في مجال قانون العائلة، وكذلك الدور المتنامي للنساء في

---

1 محمد علي سرحان، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي (حوار حضارات أم صراع حضارات؟)، (دمشق: مكتبة الأسد، 1999)، ص 44-45.

2 رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قببسي، أمريكا . والشرق الأوسط الجديد: أسباب وأبعاد، (بيروت: دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص 136-137.

3 خالد العواملة، "الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي"، أسبوعية السياسي العربي، ع، 05، من 24 إلى 30 أبريل 2005، ص 16-17.

مختلف الميادين، وعندما وصل رجال الدين إلى الحكم تغيرت الأوضاع وأصبحوا يستبعدون العنصر النسائي من ميادين التعليم والتوظيف وغيرهما.<sup>(1)</sup>

وقد طرحت قضية الإصلاح في إيران منذ نهاية حرب الخليج الأولى، لأن الظروف كانت مناسبة لذلك، عكس ما كان عليه الوضع أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وهناك عامل آخر ساعد على طرح موضوع الإصلاح وهو وصول "هاشمي رفسنجاني" إلى السلطة، والذي يقف موقفاً وسطاً بين الإصلاحيين والمحافظين، كذلك التطورات السياسية التي عرفتها أوروبا الشرقية في بداية التسعينيات دفعت نحو الاتجاه إلى الإصلاح في إيران. وقد تجسدت بعض الإجراءات التي لها علاقة بالإصلاح، منها مثلاً وضع دستور جديد للبلاد، تمت من خلاله محاولة الاستجابة للمطالب التي كانت قائمة آنذاك، كتعزيز دور رئيس الجمهورية، لكن هذا التعزيز تم على حساب جانب آخر من السلطة التنفيذية، حيث تم "دمج رئاسة الوزارة برئاسة الجمهورية".<sup>(2)</sup>

خلال فترة حكم الرئيس رفسنجاني من الملاحظ أنه عمل على إشاعة الخط الليبرالي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقام بتأييد منح النساء حريات واسعة وحق المشاركة في مختلف المجالات وشغل المناصب بالمقارنة بأوضاعهم خلال فترة حكم الخميني، وقد كان رفسنجاني مهتماً بإدخال إصلاحات اقتصادية وإعطاء ديناميكية جديدة لعملية التنمية وفق برنامج اقتصاد السوق، وعملت إيران في عهده على تحسين علاقاتها مع أوروبا واليابان وصندوق النقد الدولي.<sup>(3)</sup>

وقد قامت إيران ببعض الإصلاحات الدستورية الرئيسية عام 1989، والتي من الممكن تقسيمها إلى مرحلتين مختلفتين: فترة حكم "رفسنجاني" التي امتازت بإعادة البناء (1989-1997) ورئاسة "خاتمي" التعددية، حيث حصل رفسنجاني على ما مجموعه 13.5 مليون

---

1 أن اليزابيت ماير، "التأثير الأصولي في القانون والسياسة والدستور في إيران"، في: فرانك جي لتشنر وجون بولي، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، مارس 2004)، ص 591.  
2 نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، في: وليد عبد الحي وآخرون (محررين)، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع بالاشتراك مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ط. 1، 2002)، ص 136.

3 أن اليزابيت ماير، المرجع نفسه، ص 600-601.

صوت من أصل 14.2 مليون صوت في انتخابات 1989 الرئاسية، وقد كانت من بين الأهداف التي سطرها هو إعادة البناء للبلاد المنهار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية، حيث حظيت إستراتيجيته الدافعة نحو الإصلاح الاقتصادي بموافقة صندوق النقد الدولي لدقتها، وقد قام المحافظون كذلك بتأييد برامج رفسنجاني الاقتصادية، وقد سيطر المحافظون على المجلس وحافظوا عليه حتى انتخابات المجلس السادس في فبراير 2000م. وقد تخلى رفسنجاني عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي كانت مقررة في برنامج عمله لإرضاء المحافظين وكسب ثقتهم فيه.<sup>(1)</sup>

وبدأت المرحلة الثانية بالفوز الكبير الذي حققه "حجة الإسلام محمد خاتمي" في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ماي 1997، وهي سابع انتخابات رئاسية منذ سنة 1979، وقد حصل "خاتمي" على 20 مليون صوت، أي 69 بالمائة من جملة أصوات الناخبين وحصل "ناطق نوري" على 26 بالمائة من الأصوات.

وأطلق على فوز "خاتمي" بحركة "الثاني من خورداد" (تاريخ الانتخاب بالحساب الفارسي) ويتمحور برنامج عمله في القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية كبيرة والدعوة إلى المزيد من الحريات الشخصية والعدالة الاجتماعية وإقرار المشاركة السياسية وصيانة حرية الصحافة وتأسيس أحزاب سياسية ومحاسبة سياسية والقضاء على الفساد وغيرها.

وتشير مختلف الأدلة أن الشعب الإيراني هو الذي يحث الإصلاحيين بضرورة الدفع بعجلة الإصلاح على كافة المستويات.<sup>(2)</sup>

وقد قام "خاتمي" بإدخال نوع جديد من وجهة النظر السياسية، والمتمثلة في التأكيد على دور القانون، المجتمع المدني والتقدم، ولكن هذه الحركة الإصلاحية الليبرالية عانت كثيرا بعد مجيء "أحمدي نجاد" إلى سدة الرئاسة والمحافظين الجدد.<sup>(3)</sup>

وقد ازدادت مكاسب حركة "الثاني من خورداد" في ماي 1997 بعد فوزها في الانتخابات البلدية في فبراير 1999، وكذا في انتخابات المجلس السادس في فبراير

---

1 أنوش احتشامي، المرجع نفسه، ص، 180 .

2 أنوش احتشامي، المرجع نفسه، ص، 181 .

2000، وفي الانتخابات البلدية فأول مرة ينتخب المواطنون مباشرة رؤساء بلدياتهم وممثليهم المحليين.<sup>(1)</sup>

ومن بين أهم الأهداف التي كان يسعى الإصلاحيون لتحقيقها، هو محاولة تقليص صلاحيات الولي الفقيه وسلطاته وزيادة صلاحيات الرئيس، وضرورة فتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوطيد العلاقات معها.<sup>(2)</sup>

وقد فاز الرئيس "محمود أحمددي نجاد" في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في جوان 2005، وهذا ما تم اعتباره بمثابة مسار نحو تغيير النظام، ليس نحو الديمقراطية، ولكن بدفع إيران باتجاه استبدادي (Authoritarianism).<sup>(3)</sup>

وقد كان الإصلاحيون يخافون من وصول "أحمددي نجاد" للحكم، باعتبار أنه سيضيع لهم ما كان متبقيا من أمل ضئيل في الإصلاح، وقد شعرت الفئات التي كانت تريد الانفتاح والتي ترغب كذلك في إعادة النظر في السياسات الإيرانية في الخارج، ومنها إنهاء القطيعة مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، وإعطاء دفع للعلاقات العربية الإيرانية.<sup>(4)</sup>

ومن بين الإصلاحات التي تم إقرارها، إصدار العديد من الصحف والدوريات، وتخفيف العراقيل التي كانت مفروضة على حرية التعبير والرأي بصفة جزئية. وقد أعطى نجاح "محمد خاتمي" في الانتخابات الرئاسية عام 1997، ديناميكية كبيرة لمسيرة الإصلاح وهو الذي طرحه بقوة.

وقد انقسم المجتمع الإيراني بين مؤيد ومعارض للإصلاح، فقد رأى البعض أن الإصلاح يهدف من أساسه إلى السير على خطى النهج الأمريكي، في حين اعتبره آخرون خطوة مهمة وأنه ينبغي تحديد ما يجب إصلاحه.<sup>(5)</sup>

---

1 أنوش احتشامي، مرجع سبق ذكره، ص، 182 .

-لمزيد من التفصيل حول الانتخابات البلدية لعام 1999 و انتخابات المجلس السادس 2000، أنظر: نفس المرجع، ص، 182 .

2 طلال عتريسي، "إيران: إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، ع، 288، فبراير 2003، ص، 27 .

3 Elliott Hen-Tov, « Understanding Iran's New Authoritarianism », The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, p.163.

4 رياض معسوس، "نجاد ومعاركه المتواصلة: إيران بين مرونة الواقع وتطرفه"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع، 45، جوان-جويلية 2005، ص، 36 .

5 نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، المرجع نفسه، ص، 136-

وتميزت فترة حكم "خاتمي" بإطلاق العنان للحريات وخصوصا في الميدان الإعلامي، حيث ازدادت المطبوعات في إيران، حيث بلغت في 1992، 520 مطبوعة، ووصل عددها إلى 1064 صحيفة ومجلة سنة 2001. وتصدر بمختلف اللغات المتداولة في البلاد، وتنتمي إلى مختلف التيارات الموجودة في إيران، وعرفت حركة التأليف والنشر ازدهارا في فترة خاتمي، وبلغ عدد الكتب الصادرة سنويا عدة آلاف من العناوين الجديدة، طرحت فيها ملفات وقضايا لم يسبق طرحها من قبل كالحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار مع الغرب وغيرها.<sup>(1)</sup>

وتمت عرقلة المشروع "خاتمي" الإصلاحية، فعلى الرغم من فوزه الكبير خلال سنتي 1997 و 2001، فقد كان معظم وزراء حكومته قريبيين من التيار المحافظ أكثر من التيار الإصلاحية وهذا ما يعني استمرار سيطرة خامنئي على أبرز المواقع الوزارية الحساسة.<sup>(2)</sup>

وفي ما يتعلق بموقف النظام من الدعوات نحو الإصلاح والانفتاح، فقد عمل الخميني وأنصاره على محاربة المعارضة بكل أطيافها، والمتمثلة أساسا في محاربة التيار الوطني التقليدي الذي كان يناضل من أجل الاستخدام الأحسن للعائدات النفطية والصناعات الثقيلة وتأسيس الدولة المدنية، كما تمت محاربة التيار الديني المعتدل الذي يدعو إلى ضرورة استعمال الطرق الحديثة في الإدارة والحكم والرفض رفضا قاطعا نظرية ولاية الفقيه، وكذا التيار الإصلاحية برئاسة "شريعة مداري" الذي دعا إلى توزيع عادل للثروة على مختلف الفئات الاجتماعية ورفض قمع الفقهاء واستبدالهم كذلك، وقد تم الوقوف في وجه التيار الليبرالي الذي نادى أعضاءه بالحكومة الدستورية والمبادئ الديمقراطية وكل التيارات اليسارية الإسلامية لمطالبها الداعية إلى تأميم وتوزيع الأراضي الزراعية.<sup>(3)</sup>

وبالرغم من فوز الإصلاحيين بالانتخابات الرئاسية التي فاز بها "خاتمي" في ماي 1997 وانتخابات المجالس المحلية لسنة 1999 ومظاهرات الطلبة في يوليو 1999 التي

---

1 ضيف الله ضيعان، "إيران بين التشيع والليبرالية"، في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، (الإمارات: مجلة البيان، تقرير ارتيادي استراتيجي، 2004)، ص، 509.

2 ضيف الله ضيعان، المرجع نفسه، ص، 511.

3 آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ع250، أكتوبر 1999)، ص، 268-269.



كانت كلها في صالح التيار الإصلاحي، وفوز الإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية في فبراير 2000، وتراجع شعبية المتشددين إلا أن هؤلاء تمكنوا من عرقلة مسيرة الإصلاحات الداخلية وإنهاء العداء الأمريكي الإيراني، ومختلف التغيرات الأخرى المحتملة في السياسة الخارجية الإيرانية.<sup>(1)</sup>

أما بخصوص السعودية، فقد أصدر الملك "فيصل" رئيس الوزراء في نوفمبر 1962 برنامجا يحتوي على عشرة نقاط لتحديث المملكة، وجاء في هذا البرنامج العديد من العناصر الرئيسية اللازمة لتأسيس حكومة حديثة:

"1- إقرار قانون أساسي (أي دستور) يركز على الشريعة والقرآن.

2- تنظيم الحكم المحلي.

3- إنشاء مجلس للقضاء الأعلى ووزارة العدل.

4- إنشاء مجلس قضائي.

5- التأكيد من جديد على نشر الإسلام.

6- إعادة تنظيم لجنة الأخلاق العامة.

7- تشريع اجتماعي لتحسين مستوى المعيشة للمواطن السعودي العادي.

8- التنسيق بين برامج التنمية الاقتصادية والجهود التي تبذل في هذا المجال.

9- تحديد أولويات المشروعات المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية-برنامج للتصنيع مثلا.

10- محو الرق." <sup>(2)</sup>

وبالرغم من أنه تم تنفيذ غالبية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي احتوى عليها هذا البرنامج، إضافة إلى برامج أخرى تخص مجالات التصنيع، الصحة والتعليم وقطاع الخدمات الاجتماعية قد تم تنفيذها فعليا، إلا أنه في الميدان السياسي لم يتم وضع دستور مكتوب وهذا يدل على أن سلطة الملك لم يتم تقليصها، وتم إنشاء وزارات جديدة وشهدت البيروقراطية المركزية نموا في حجمها، وبهذا لم يحدث أي تغيير على مستوى بنية الحكم.<sup>(1)</sup>

1 شيرين هنتر، المرجع نفسه، ص، 67.

2 إميل نخلة، مرجع سبق ذكره، ص، 63-64.

وبعد الغزو العراقي للكويت، أجرت السعودية إصلاحا سياسيا محدودا، تبلور في إنشاء مجلس الشورى، أعضاؤه يتم تعيينهم وذلك من خلال وضع النظام الأساسي للحكم وهو بمثابة دستور، وقبل ذلك لم يكن للدولة دستور مكتوب، وتم كذلك إنشاء ما يعرف بـ "مجالس المناطق"، وكل أعضائها بالتعيين. وقد أدى التواجد العسكري الأمريكي منذ سنة 1991 إلى ظهور معارضة شديدة، ورأى المجتمع السعودي عدم شرعية هذا الوجود، وهذا ما أدى إلى اندلاع أعمال عنف منها: انفجار الخبر سنة 1995، وتفجيرات الحرس الوطني بالرياض سنة 1996.

وقد شهدت فترة التسعينيات جوا مشحونا بسبب عدم الانفتاح وذلك راجع إلى منح سلطات متزايدة لرجال الدين وهيئة الأمر بالمعروف، ونقص قنوات التعبير، وغياب التنظيمات مثل: النقابات، فالأمر يقتصر على تأسيس الغرف التجارية والصناعية، وتزايد نسبة البطالة التي وصلت ما بين 30 بالمائة إلى 50 بالمائة من القوة العاملة.<sup>(2)</sup>

ومن بين أهم العوامل التي ساعدت على إعطاء دفع لعجلة الإصلاح في السعودية، هو مساهمة قضية الغزو العراقي للكويت في أوت 1990 في طرح مسألة الإصلاح في السعودية، فعقب هذا الحدث أصدر الملك "فهد" سنة 1992 الأنظمة الثلاثة، وهي النظام الأساسي للحكم، وهو بمثابة دستور ونظام مجلس الشورى وهو جهاز للتشريع والرقابة، ونظام المناطق والتسيير الإداري، غير أن هذا المجلس معين من قبل الملك، وتعتبر صلاحياته محدودة منها أنه لا ينبغي محاسبة أي وزير إلا بعد موافقة الملك.

أما على المستوى الاقتصادي فقد قامت السعودية بخصخصة العديد من المؤسسات التي كانت تابعة للدولة، وعملت على التقليل من العمالة الأجنبية والاعتماد على العمالة الوطنية وشجعت القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات بما في ذلك الميدان النفطي الذي كان محرما من قبل.<sup>(3)</sup>

وبعد حرب الخليج، وبعد حدوث تغيرات إقليمية ودولية، وقد تمثلت انعكاساتها على دول الخليج العربي في تصاعد الدعوات لإجراء تغييرات في الأبنية السياسية للنظم وتوسيع

1 إميل نخلة، المرجع نفسه، ص، 64 .

2 هاني رسلان، المرجع نفسه، ص، 65-66 .

3 محمد المسلمي، "مستقبل التيار الإصلاحي في السعودية: تطورات صحافية وقانونية وتشريعات لحماية حقوق المرأة"، مجلة النور، عدد مزدوج، 163-164، ديسمبر-يناير 2005، ص، 30 .

نطاق المشاركة السياسية، ومن هنا استجاب الملك "فهد بن عبد العزيز" بتأسيس مجلس الشورى سنة 1992. "ولا يمكن اعتبار البرلمانات الخليجية بمثابة نماذج لبرلمانات حقيقة".<sup>(1)</sup>

واستغل المثقفون السعوديون على اختلاف توجهاتهم والمتمثلة في الليبراليين والإسلاميين، أحداث 11 سبتمبر 2001 كفرصة لطرح انشغالاتهم المتمثلة في ضرورة انتهاج الانفتاح السياسي في البلاد، وإعطاء دفع نحو الإصلاح السياسي، وهناك عامل آخر ساعد على السير نحو هذا الاتجاه، وهو الانفتاح الإعلامي في مطلع 1999، إذ كان له الأثر الايجابي في مساعدة هذه الجماعات المنادية بالإصلاح والتعددية في خلق ظروف تساعد على التواصل وتوحيد صف هذه الجماعات رغم اختلاف توجهاتها والتعبير عن مطالبها، وقد جرت مناظرات بين شخصيات بارزة على صفحات الجرائد، وكذا الانترنت ونشرت أفكار مختلف هؤلاء، ومن بينها "منتدى الوسطية" الذي دشنه "محسن العواجي" عام 2000، وهو ينتمي إلى تيار الصحوة، وهو يمثل الإسلام المعتدل مما دفع عدد من الإسلاميين المجددين إلى الانضواء تحت لوائه، أما المنتدى الثاني فقد جاء في مطلع 2002 وسمي "طوى"، وهو يمتاز بتنوع أعضائه من المثقفين الليبراليين الذين يختلفون مع التيار الديني. وتأسس التيار الليبرالي الإسلامي في البلاد بحيث أقام حركة إصلاحية وحدوية تهدف إلى حل وسط بين الديمقراطية والإسلام، واعتبر هذا الأخير أن الإصلاح السياسي لا يمكن فصله عن الإصلاح الديني.<sup>(2)</sup>

وفي نوفمبر 1990، قادت خمسون امرأة سياراتهن في مدينة الرياض، وذلك للتعبير عن تظاهرن، وقد تم إيقافهم من طرف جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطاوعة)، وقد تم سحب جوازات السفر الخاصة بهن وتم طرد الموظفات منهن من أماكن عملهن، وتم توزيع أسمائهن على المساجد لمعاتبتهن.

---

1 ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، حزيران 2001)، ص. 262.

2 أحمد المصري، "بارقة الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية: الإسلاميون يدشنون مشروع التعايش"، أسبوعية السياسي العربي، ع. 04، من 18 إلى 24 أبريل 2005، ص. 39.

وانتقد الأمير "نايف بن عبد العزيز" التظاهرة، ورأى أنها كانت استجابة لتأثيرات خارجية، وأصدر قراراً يمنع النساء من قيادة السيارات.<sup>(1)</sup>

ومن أبرز مشاريع الإصلاح، الاستجابة لتأسيس مجلس الشورى الأخير بناء على جملة من التحركات الداخلية، إضافة إلى عدد من المتغيرات الخارجية، حيث أن مختلف شرائح المجتمع من مثقفين ورجال أعمال ونساء وإسلاميين من مختلف التوجهات طالبوا بتأسيس المجلس، وانحصرت مطالبهم أساساً في:

1- المطالبة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

2- اتخاذ إجراءات اجتماعية عادلة.

3- المساءلة الحكومية."

وهناك عريضتين تقدم بهما في البداية رجال الأعمال في نوفمبر 1990، إضافة إلى المعارضة الدينية التي وجهت عريضة للملك فهد في ماي 1991 م.<sup>(2)</sup>

1- **عريضة رجال الأعمال:** في نوفمبر 1990، حيث قدم ثلاثة وأربعون منهم عريضة إلى الملك "فهد"، عبرت له فيها عن مطالبهم بالإصلاح السياسي، وجاء في مقدمة العريضة الالتزام بالإسلام والولاء للأسرة الحاكمة، وأهم ما احتوت عليه العريضة المطالب التالية:

1- إنهاء احتكار الفتاوى الدينية من قبل العلماء المعيّنين من قبل الدولة.

2- مراجعة النظام الأساسي للحكم.

3- إقامة مجلس شورى ممثل لجميع مناطق المملكة يقوم بمراقبة السلطة التنفيذية.

4- إعطاء اختصاصات أكبر لأجهزة الحكم المحلي.

5- تحديث النظام القضائي وضمان استقلالته وفاعليته.

6- المساواة بين جميع المواطنين من دون تمييز سلالي أو قبلي أو مذهبي أو اجتماعي.

7- إعطاء الحرية لوسائل الإعلام.

8- إصلاح جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

1 ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس

التعاون الخليجي"، المرجع نفسه، ص، 317 .

2 غانم النجار، "واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول

الخليج"، المستقبل العربي، ع268، جوان 2001، ص، 105 .

-لمزيد من التفصيل حول مطالب القادة الدينيين، أنظر: نفس

المرجع، ص، 105 .

9- إعطاء دور أكبر للمرأة في الحياة العامة.

10- إصلاح جذري وشامل لنظام التعليم. " (1)

## 2- العريضة الثانية:

وقد وجه 453 شخصا من علماء دين وقضاة وأساتذة الجامعات عريضة إلى الملك "فهد" في ماي 1991، واحتوت العريضة على ضرورة إصلاح القيم الإسلامية، وطالبت بما يلي:

"1- إقامة مجلس شورى مستقل عن كافة الضغوط.

2- توافق جميع القوانين مع الشريعة الإسلامية.

3- المساواة التامة بين جميع أفراد المجتمع دون امتيازات خاصة للنخبة.

4- النزاهة والكفاءة بالنسبة لموظفي الحكومة.

4- التوزيع العادل للثروة العامة بين جميع الفئات والقضاء على الاحتكارات وإغلاق البنوك التي تتعامل بالربا.

5- إقامة جيش قوي موحد.

6- حرية وسائل الإعلام.

7- أن تعمل السياسة الخارجية وفقا لمصالح الأمة وتجنب التحالفات غير الشرعية.

8- إصلاح المؤسسات الدينية والتعليمية.

9- الاستقلال التام والفعال للقضاء وتطبيق أحكامه على الجميع.

10- حماية حقوق الأفراد والمجتمع. " (2)

ويقول "يوسف خليفة اليوسف": "أصبحت الأسر الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى الحكم باعتباره غنيمة وليس تكليفا من قبل الشعوب". (1)

---

1 ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"،  
في: ابتسام الكتبي وآخرون (محررين)، الديمقراطية والتنمية  
الديمقراطية في الوطن  
العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل  
العربي (30)، ط. 1، فبراير 2004)، ص 316-317.  
2 ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس  
التعاون الخليجي"،  
المرجع نفسه، ص 317-318.

كما نشر بيان تحت عنوان: "على أي أساس نتعايش؟"، وكان ذلك في أبريل 2002، وقد جاء هذا البيان كرد على الرسالة التي تقدم بها ستون مفكرا أمريكيا منهم "صامويل هنتغتون" و"فوكوياما"، وكان الهدف منها إعطاء مبررات أخلاقية للحرب الأمريكية على الإرهاب، وقد جاء في مضمون البيان الذي شارك في صياغته 150 مفكرا سعوديا الى التعايش السلمي مع الغرب، وأكدوا على استعدادهم للحوار مع الأمريكيين، وأعلنوا حرصهم الشديد على خصوصيتهم السعودية والإسلامية، وكذلك لتحسين صورة بلادهم. واللافت للانتباه هو غياب الشيعة الذين عبروا عن سخطهم لأن البيان شاركت فيه شخصيات راديكالية تناهض الشيعة ومنهم على سبيل المثال لا الحصر "الشيخ عبد الله بن جبرني".

لكن العديد من الموقعين على البيان نشروا تصريحات لهم يعلنون فيها انسحابهم من القائمة، مما أثار سخطا ونقدا لاذعا لهم في الصحافة السعودية وحتى في مواقع الأنترنت، وبعد شهرين من الحملات الإعلامية لم يتبق شيء من البيان.<sup>(2)</sup>

وفي أوت 2002، قام عدد من المفكرين الليبراليين والإسلاميين من السنة والشيعة بالتحضير لمشروع بيان يتعلق بالمشاكل الداخلية التي تواجه البلاد وينادي بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد اقتضى الأمر خمسة أشهر من النقاشات وجمع التوقيعات حتى تم في الأخير في يناير 2003 إرسال خطاب أطلق عليه "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" إلى ولي العهد الأمير "عبد الله" وشخصيات أخرى من العائلة المالكة، وجاء في الميثاق الولاء للعائلة المالكة، كما تضمن عددا من المطالب السياسية كالفصل بين السلطات، تساوي المواطنين في الحقوق دون تمييز، إقامة مجالس شورى محلية تكون منتخبة وعلى مستوى المملكة، وإقرار حرية التعبير وفسح المجال لنشوء مجتمع مدني وغيرها.<sup>(3)</sup>

---

1 يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، 351، ماي 2008، ص، 72 .

2 أحمد المصري، مرجع سبق ذكره، ص، 42-43 .

3 أحمد المصري، المرجع نفسه، ص، 43 .

وقد قام الإسلاميون الجدد بتوجيه عريضة إلى الأمير عبد الله ولي العهد والذي يعتبر الحاكم الفعلي للبلاد، والتي احتوت على مطالب بضرورة التحرر السياسي الاجتماعي. غير أن النظام قائم بحملات اعتقال واسعة في صفوف هؤلاء (الإسلاميين). وهناك كذلك وجه جهادي للإسلاميين في المملكة، وظهر هذا منذ 2003، حيث ظهرت شبكة من المقاتلين الإسلاميين تسمى "القاعدة في شبه الجزيرة الإسلامية"، وقد كانت تهدف هذه الأخيرة من خلال استخدامها للعنف إلى استهداف المصالح الغربية، وبالأخص مصالح الولايات المتحدة، وهذا ما أدى إلى انسحاب العديد من العمال الأجانب إلى بلدانهم خوفاً من أن تطالهم الهجمات، لكن هذا التنظيم سرعان ما تم إضعافه من طرف النظام بفضل عمل الأجهزة الأمنية.<sup>(1)</sup>

**-بيان الإصلاح:** والذي تقدمت به مائة شخصية سعودية في يناير 2003، واحتوت هذه المجموعة على رجال أعمال وزعماء عشائر وسيدات وصحفيين، وقدم إلى ولي العهد، وقد تضمن مطالب تتمثل في الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، والفصل بين السلطات، وسن قانون مدني للمحاكم الشرعية.<sup>(2)</sup>

**-بيان شركاء في الوطن:** تقدم به نحو 450 شخصية من الشيعة، وهم من مختلف الفئات الاجتماعية، واحتوى على ضرورة فتح حوار حول أوضاع الشيعة ورفع نسبة تمثيلهم في المجالس التشريعية (الشورى، البلدية)، وفي المؤسسات التنفيذية، وقد قام الأمير عبد الله بالحوار مع هؤلاء واعدوا إياهم بأخذ مطالبهم بعين الاعتبار.

**-وثيقة رؤية لحاضر الوطن ومستقبله:** وتعتبر هذه الوثيقة أكثر شمولاً من ناحية البرامج التي تم طرحها، وركزت بالأساس على تعميق حقوق الإنسان والحريات العامة والصحفية وضرورة إجراء حوار وطني شامل.<sup>(3)</sup>

وتعتبر مسألة "الإصلاحات والحياة الدستورية" من المسائل التي يقع بشأنها الخلاف بين المعارضة والنظام، وهذا ما نجده في السعودية على وجه الخصوص، حيث تقدمت قرابة 900 شخصية من الإصلاحيين في 23 فبراير 2004 إلى ولي العهد الأمير عبد الله

---

1....., « Saudi Arabia Backround-who are the Islamists ?,Middle East Report,N 31.....

2-محمد المسلمي، "مستقبل التيار الإصلاحي في السعودية: تطورات صحافية وقانونية وتشريعات لحماية حقوق المرأة"، مجلة

النور، ديسمبر-يناير 2005، ع163-164، ص. 31.

3 محمد المسلمي، المرجع نفسه، ص، 31.

بن عبد العزيز بضرورة وضع جدول زمني بهدف الإصلاح السياسي والاقتصادي في المملكة، وأرسلوا إليه رسالة محتواها الالتزام بالتغيير من خلال الإصلاح وتنفيذ الوعود وترجمتها إلى حقيقة عن طريق تشكيل النقابات ومؤسسات المجتمع المدني والقضاء على التطرف وصيانة حرية التعبير وإعطاء دفع لدور المرأة ومكانتها في المجتمع.

كما دعا "التحالف الوطني من أجل الديمقراطية في السعودية" من موقعه في لندن إلى ضرورة القيام بإصلاح حقيقي ملموس، وأن المجتمع بحاجة إلى تغيير جذري في السياسة والبياديين الاقتصادية والاجتماعية لتجنب العنف بكافة أشكاله.<sup>(1)</sup>

وتمثلت مطالب مختلف التنظيمات السياسية السعودية داخليا وخارجيا سنة 2004 حول انتخاب مجالس لنواب الشعب من ذوي الخبرة والعلم بانتخاب شعبي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتسريع وتيرة الإصلاح، وفسح المجال لقيام مجتمع مدني، وإعطاء استقلالية للقضاء، ومحاربة الفساد، والفصل بين السلطات، وإعطاء دفع لدور المرأة في مختلف الميادين. وقد اتخذت بعض التنظيمات المعارضة للنظام السياسي أسلوب العنف منها "تنظيم القاعدة" ضد السلطة والأمريكيين.<sup>(2)</sup>

وفيما يتعلق بالمطالب الاقتصادية، فقد دعا هؤلاء إلى توزيع عادل لثروات البلاد واتخاذ كافة التدابير لمحاربة الفساد وتنويع موارد الدولة، وجاء في المحور الثالث الذي كان عنوانه: "المخاطر التي تهدد وحدة الأمة"، والمتعلق بالمسائل الاجتماعية، ومنها احترام حقوق الإنسان، ومحاربة التمييز والبطالة وتحسين الخدمات العامة، وإقرار حقوق المرأة وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية، وقد طالب الموقعون كذلك بضرورة إطلاق سراح السجناء السياسيين وإرجاع الناشطين إلى أعمالهم التي تم طردهم منها، وإطلاق حرية التعبير لكافة المواطنين، ونادوا بضرورة عقد مؤتمر وطني للحوار يشارك فيه ممثلوا كل المناطق والشرائح الاجتماعية.<sup>(3)</sup>

وفي 2003 تقدم أكثر من مائة مثقف سعودي بعريضة إلى ولي العهد الأمير عبد الله، ومن أهم مطالبهم الإصلاح والفصل بين السلطات وإقامة مجلس منتخب، وكتعبير عن

---

1 مفيد الزبيدي، "المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، . . . . .، ص، 61-62 .

2 مفيد الزبيدي، "المرجع نفسه"، ص، 62-64 .

3 أحمد المصري، المرجع نفسه، ص، 43 .



حسن نية قام الملك "فهد" في 2003 بتأسيس منظمة مستقلة للصحافيين، وكذا منظمة مستقلة لحقوق الإنسان. وقد تم منح مجلس الشورى اختصاص مناقشة التشريعات والسياسات دون إذن من الملك، كما اتخذ الملك قرارا بتأسيس مجلس لكل بلدية مكون من 14 عضوا يتم انتخاب نصفهم بواسطة الانتخاب المباشر. كما تم تشكيل "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" في 2004 من طرف الحكومة السعودية، غير أنها قامت بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الإصلاحيين.<sup>(1)</sup>

ويتفق كل من الإسلاميين المعتدلين والإصلاحيين الليبراليين على أهمية الإصلاح، في حين أنهما يختلفان في العديد من النقاط حول هذا الموضوع.<sup>(2)</sup>

تحتوي المقاييس المتعلقة بالإصلاح ضرورة تقوية مجلس الشورى، وإجراء الانتخابات المحلية (البلدية)، والسماح بتأسيس تنظيمات المجتمع المدني، إدخال إصلاحات تربوية، وإقامة حوار وطني، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار الضغط الأمريكي عاملا مهما، وبهذا فإن العديد من المثقفين والمراقبين السعوديين، يعتبرون هذا العامل (الضغط الأمريكي) هو الذي سيلعب دورا هاما في دفع مسار الإصلاح في السنوات القادمة.<sup>(3)</sup>

لانتخابات البلدية أهداف هامة منها على وجه الخصوص ما يتعلق بمسار الإصلاح، فقد جرت أول انتخابات منذ 1960، والتي تم إهمالها من ذاكرة المشاركة الشعبية، وقد فتحت مثل هذه الانتخابات الباب أمام المنافسة والتعددية وتقوية المناقشات حول الإصلاح.

السماح بتأسيس منظمات حقوق الإنسان والنقابات:

وفي 2004، صادقت الحكومة السعودية على تأسيس منطمتين لحقوق الإنسان، وتأسيس نقابات والسماح بمشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في بعض الانتخابات، وإدخال ميكانيزمات لتحسين التمثيل وتشجيع بروز مجتمع مدني. كما قد صادقت المملكة في أبريل 2004، على تأسيس منظمة غير حكومية في مجال حقوق الإنسان وهي: "المنظمة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان" « NOHR »، وقد قامت هذه المنظمة بزيارة السجون

---

1 عدنان محمد الهياجنة، المرجع نفسه، ص، 35 .

2Amr Hamzawy, « The Saudi Labyrinting the Curent political Opening »,Middle East Series :Democracy and rule of Law,N68, April2006,p.09  
3- Ibid,p.10.

السعودية في مختلف مناطق البلاد. وفي ديسمبر 2005، تم تأسيس أول منظمة حكومية وهي: "وكالة حقوق الإنسان"، وهي تهتم بمختلف شؤون حقوق الإنسان. وتأسست كذلك نقابة الصحفيين في جوان 2004. وفي ديسمبر 2005، تم تأسيس "الوكالة السعودية للمهندسين".<sup>(1)</sup>

وشهدت السعودية في مطلع عام 2004 انتعاشاً لم يسبق له مثيل من قبل فيما يتعلق بالمبادرات المدنية، حيث تقبلتها الحكومة السعودية نسبياً، وشملت إرسال العديد من المطالب التي نادى بها بعض الجماعات ومن ضمنها الشيعة والتي تخص الحريات الدينية والحقوق المدنية والمساواة بين المواطنين، ونادت جماعات أخرى بضرورة وقف أعمال العنف، وطالبت بضرورة فسخ المجال أمام التعددية والانفتاح باعتبارهما حلاً للأزمة التي تعيشها البلاد في حين طالب آخرون بضرورة عدم تضيق الخناق على المرأة وإشراكها الكامل في شتى المجالات، وبعض هذه الدعوات نحو الإصلاح طالبت بملكية دستورية وإصلاحات سياسية رئيسية منها إجراء انتخابات واتخاذ إجراءات رقابية على المال العام وإصلاح المنظومة القضائية.<sup>(2)</sup>

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، شرعت الحكومة السعودية في إصلاحات تربوية للقضاء على الإرهاب، وقد قامت الإدارة الأمريكية بالضغط على الحكومة السعودية لإحداث إصلاح على مستوى المنظومة التربوية لتأسيس قيم التسامح والتعددية. وهذا ما يطالب به الإصلاحيون الليبراليون، ويطالبون كذلك بوقف تأثير المؤسسة الدينية من طرف الحكومة السعودية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبروز ما يعرف بالتهديد الجهادي، رأى الإصلاحيون الليبراليون ضرورة ترقية ثقافة التعددية وإقرار الانفتاح السياسي.<sup>(3)</sup>

### **-رد فعل النظام على المطالب الداعية للإصلاح:**

استجاب الملك "فهد" للدعوات المنادية بضرورة إقرار إصلاحات، وكان ذلك في 29 فبراير 1992 بإصدار ثلاثة قوانين وهي: "القانون الأول: نظام الحكم الأساسي الذي

1- Ibid, pp. 12-13.

2 . . . . . موجز تقرير: "تقرير التنمية البشرية العربية 2004"، أسبوعية السياسي العربي، ع04، من 18 الى 24 أبريل 2005، ص، 15 .

3- Ibid, p. 14.

يتألف من 83 مادة، يؤكد على الأساس الإسلامي وحرمة القيم العائلية وسلطات الملك ومجلس الوزراء وحقوق وواجبات المواطنين والمبادئ الاقتصادية للمملكة واليات الرقابة على الإنفاق الحكومي. القانون الثاني: إنشاء مجلس للشورى يتكون من رئيس و60 عضواً، يختارهم الملك من أهل الخبرة والاختصاص.

القانون الثالث: كان حول تنظيم الإدارة المحلية لمناطق المملكة بحيث يصبح لكل منطقة أمير مسئول أمام وزير الداخلية ومجلس استشاري يرأسه الأمير ويضم عدداً من الأهالي لا يقل عن عشرة أشخاص من أهل الخبرة والعلم والاختصاص، ويتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وموافقة وزير الداخلية". وقد عبرت المعارضة الدينية عن عدم رضاها عن الإصلاحات واعتبرتها غير كافية.<sup>(1)</sup>

وقد فوجئت الحكومة السعودية كثيراً بهذه المطالب، والتي كانت تعتقد بأن هؤلاء (الإسلاميون) كانوا مساندين لها، وأيدتها الجماهير، وقد وزعت العرائض على المساجد والمدارس قبل أن يضطلع عليها الملك، وقد أدان الملك "فهد" توزيع العرائض علناً، لكنه استجاب لهذه المطالب في 09 فبراير 1992 بسنة ثلاثة قوانين، أولها: نظام الحكم الأساسي (الذي يعتبر بمثابة دستور)، والقانون الثاني، ويتمثل في تأسيس مجلس للشورى، يتشكل من رئيس وستين عضواً يختارهم الملك من ذوي "الخبرة والاختصاص". وبإمكانه اقتراح القوانين وليس سنّها، وتقديم المشورة للملك ووزراءه حول القضايا الداخلية، ويدرس اللوائح والأنظمة، وقد تم الافتتاح الرسمي للمجلس في 1993. والقانون الثالث ويتعلق بتنظيم الإدارة المحلية لمناطق المملكة، وصار لكل منطقة أمير مسئول أمام وزير الداخلية ومجلس استشاري يتزعمه الأمير ويحوي عدداً من الأهالي لا يقل عددهم عن عشرة أفراد من ذوي الخبرة والعلم.<sup>(2)</sup>

وكان رد فعل الحكومة، متمثلاً في حملة واسعة من الاعتقالات شملت العديد من الشخصيات، منهم: متروك الفالح، محمد سعيد الطيب وآخرون، وقد تلقّت هذه المعارضة ضربة موجعة من طرف السلطة، حيث تم رفض الملكية الدستورية باعتبار عدم انسجام

---

1 غانم النجار، مرجع سبق ذكره، ص 106 .  
-لمزيد من التفصيل حول ما تعتبره المعارضة الدينية غير كاف في مجال الإصلاحات، أنظر: نفس المرجع، ص 106-107 .  
2 ابتسام الكتبي، "التحويلات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، مرجع سبق ذكره، ص 318-320 .

وتوافق هذا الطرح مع خصوصية الدولة، واعتبرت الدولة هؤلاء الدعاة بالقوى الخارجية، وتم توجيه التهمة إليهم بمحاولة زعزعة استقرار البلاد ووحدتها الوطنية.<sup>(1)</sup> قام الأمير بتنظيم مؤتمر وطني للحوار في يونيو 2003 والذي حضره دعاة الإصلاح إلى جانب ثلاثين من العلماء الذين ينتمون إلى مختلف الاتجاهات المذهبية الموجودة في البلاد للحوار معا تحت رعاية ولي العهد، وجرت نقاشات طويلة خرج اللقاء بعدد من التوصيات، ففي المجال السياسي: الحرص على ضرورة تطبيق الإصلاحات، وإقرار حرية التعبير، والتوزيع العادل للثروات، وبذلك يمكن اعتبار الإعلان عن إجراء انتخابات بلدية جزئية في 2004 خطوة وإجراء ملموس يصب في هذا الاتجاه. (ولكنه ليس كافيا).<sup>(2)</sup> وقد وافق خادم الحرمين الشريفين الملك "فهد بن عبد العزيز" على تكوين مركز وطني للحوار يحمل اسم مؤسس المملكة وهو الملك عبد العزيز، وهذا يعني إعطاء دفع لمسار الإصلاح والحوار، وتكوين مثل هذا المركز يعتبر قرارا تاريخيا، وهدفه هو مواجهة التطرف والتشدد.

كما أن من بين الأهداف الأساسية من وراء تأسيس مركز وطني للحوار هي: إيجاد وسيلة للتعبير المسئول، وتلتقي فيه مختلف الفعاليات والقوى السعودية الفاعلة من مختلف الشرائح، اقتصاديون، مثقفون ورجال دين وسياسيون ومفكرون، وبذلك تكون القيادة السعودية قد أدركت أن دورها هو دفع عجلة هذا الحوار ورعايته.<sup>(3)</sup>

وقد تم تنظيم خمس دورات من جلسات الحوار الوطني ما بين جوان 2003 وديسمبر 2005، وذلك لدراسة مستقبل الإصلاح السياسي، الراديكالية، الاعتدال ومكانة المرأة ومشاكل الشباب والحوار الثقافي.

التنسيق لانتخاب أعضاء مجلس الشورى ومنح وضمان الحقوق السياسية للمرأة وترقية التوزيع العادل لثروات البلاد، وعدم التمييز ضد الشيعة، وتقوية تنظيمات المجتمع المدني.<sup>(4)</sup>

---

1 أحمد المصري، المرجع نفسه، ص، 43 .

2 أحمد المصري، مرجع سبق ذكره، ص، 43 .

3 . . . . . "إنشاء مركز وطني للحوار قرار تاريخي"، مجلة الأهرام العربي، ع341، السبت 4 أكتوبر 2003، ص، 40 .

4Amr Hamzawy, « The Saudi Labyrinth the Curent political Opening », Middle East Series :Democracy and rule of Law,N68, April2006,p.15.

والسعودية مثلها مثل باقي دول المنطقة (الخليج العربي)، تعرضت لحملة من الضغوطات العالمية بهدف الإصلاح، وبهذا فان السعودية تسير بخطى بطيئة نحو الإصلاح.

وقد أعلن الرئيس "جورج بوش" عن ما يعرف بـ "الدمقرطة في الشرق الأوسط" والتي لم تصبح لها علاقة وثيقة الصلة بالموضوع (الديمقراطية).

وفي 2003-2004، انبعثت الإصلاح دخلت في نقاش وحديث مع ضالة استقلالية القضاء، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي وانتخابات مجلس الشورى.<sup>(1)</sup>

وردت الحكومة على مطالب الإصلاح مع عدد من أشكال الانفتاح السياسي، ويتضمن هذا إطلاق الحوار الوطني « National Dialogue »، وقد قال د. "يماني" أن: السعودية وضعت عددا من الحواجز أو الحدود، فهي تسير بخطوات حذرة نحو الإصلاح، فإذا أردت الحديث عن انتخابات تنافسية، حرية التعبير، التجمع، التنظيم، إصلاحات في النظام التربوي أو القضائي، تكون هذه الأخيرة جد خطيرة. وتوجد سياسة التمييز على المستوى الديني.<sup>(2)</sup>

#### - مؤتمر الحوار الوطني:

وصدور القرار الملكي بتأسيس مركز الحوار الوطني الذي أطلق عليه اسم "مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني"، في 03 أوت 2003، والهدف من وراءه هو محاربة العنف والإرهاب.<sup>(3)</sup>

وفي جوان 2003، أعلنت الحكومة عن مؤتمرات للحوار الوطني للحديث عن متطلبات الإصلاح وترقية حرية التعبير. وقد قامت الحكومة بدعم "مركز عبد العزيز للحوار الوطني" الذي نظم سلسلة من التجمعات ووجه دعوات إلى ذكور وإناث من أساتذة

---

1.....,Foreign policy Aspects of the war against Terrorism,(London :House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006,June 2006),pp.49-50.

2.....,Foreign policy Aspects of the war against Terrorism,(London :House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006,June 2006,pp.50-53.

3 -محمد المسلمي، المرجع نفسه، ص، 32 .  
-لمزيد من التفصيل حول جلسات الحوار الثلاث التي عقدت، أنظر: نفس المرجع، ص، 32 .

الجامعات ومثقفين ونشطاء وممثلين عن الشيعة، وقد شارك في هذه التجمعات كذلك الاصلاحيون الليبراليون ورجال الدين والسلطات الرسمية.(1)

وتم إصدار القرار الملكي بتأسيس مركز الحوار الوطني الذي أطلق عليه اسم "مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني"، في 03 أوت 2003، والهدف من وراءه هو محاربة العنف والإرهاب.(2)

حقوق الإنسان: ترى منظمة "هيومن رايتس ووتش" « Human Rights Watch »، أن قوات الأمن السعودية تستخدم العنف مثل ما حدث خلال التظاهرات الشعبية في أكتوبر 2003 في الرياض ومدن أخرى، والتي تم خلالها كذلك توقيف العديد من الأشخاص. وفي 12 جانفي 2005، قامت محكمة جدة بالحكم بالسجن على 15 شخصا، وجهت لهم تهمة المشاركة في المظاهرات.(3)

كما قامت محكمة الرياض بوضع ثلاثة من الإصلاحيين رهن الحبس، ومن أهم التهم التي وجهت لهم هو أنهم يهددون الاستقرار الداخلي للبلاد، ويدلون بتصريحات ضد المدرسة الوهابية والإسلام. وفي أوت 2005، قام الملك "عبد الله" بالعفو عن هؤلاء الإصلاحيين الثلاثة.(4)

#### **-مستقبل الإصلاح السياسي في السعودية:**

بما أن الحكومة السعودية لازالت تسيطر على مختلف مكونات الدولة وولاء المؤسسة الدينية لها، فإن الأمل بالنسبة لقوى المعارضة المتواجدة على وجه الخصوص في الخارج ضئيل في حدوث تقدم ملموس على مستوى الإصلاح السياسي، وإدراك النظام لأهمية البلاد النفطية بالنسبة للولايات المتحدة والعالم.(5)

وهناك جماعات وأفراد يرغبون في التغيير، ويتم التعبير عنه في المملكة منذ سنة 1991 بالعرائض إضافة إلى مختلف أشكال التعبير الأخرى التي تتسم بالمحدودية والتي

---

1- Ibid, pp.14-15.

2 -محمد المسلمي، المرجع نفسه، ص، 32 .  
-لمزيد من التفصيل حول جلسات الحوار الثلاث التي عقدت، أنظر: نفس المرجع، ص، 32 .

3.....,Foreign policy Aspects of the war against Terrorism,(London :House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006,June 2006,pp.50-53.

4- Ibid,p.53.

5 عدنان محمد الهياجنة ، المرجع نفسه ، ص، 48 .

اتسعت فيما بعد بسبب ضغط الأوضاع الداخلية والخارجية، وأدت إلى قبول الحوار مبدئياً، ويتعرض دعاة الإصلاح إلى ضغوط من طرف النظام، غير أن الضغوط الخارجية بمختلف أنواعها الثقافية والاقتصادية وغيرها قد تؤدي إلى إصلاح جذري وذلك من خلال تجاوز مرحلة توجيه العرائض إلى إلزامية الحوار الوطني على مستوى المجتمع المدني والنظام لتسريع وتيرة الإصلاح.<sup>(1)</sup>

## -تقييم مسار التحول السياسي في الدول العربية عموماً والسعودية على وجه الخصوص:

وعلى العموم يمكن القول بأن مسار التحول السياسي في البلدان العربية، حسبما يقول: "ناصر يوسف حتى": "... وعلى صعيد المسار الديمقراطي يظهر حدوث تقدم ملحوظ في ما يتعلق بالحرية السياسية التي تبقى مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة، وهو مبدأ رئيسي في النظرية الديمقراطية بمختلف مدارسها، ومن مظاهر هذا الوضع عملياً السماح بانتقاد "الحكومة" وتغييرها وليس "الحكام"، علماً بأن الأولى في توجهاتها وخياراتها وممارساتها تعبير عن الثاني، وتبقى هناك عوامل رئيسية تؤثر في مستقبل المسار الديمقراطي في النظام العربي، وهي:

-ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية وغيابها الفعلي في بعض الحالات.  
-أزمة الصدقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية نظراً إلى ارتباطاتها أو ممارساتها السياسية السابقة عند وجودها في السلطة...<sup>(2)</sup>  
وقد عرفت السعودية تنظيم انتخابات بلدية، أما الانتخابات الأخرى (التشريعية وغيرها)، فلم تعرفها البلاد، والمجلس الاستشاري السعودي ليس له قوة قانونية لكي يعبر عن مختلف مصالح وانشغالات المجتمع برمته.<sup>(3)</sup>

ويمكن القول بأن الدعوات نحو الإصلاح والانفتاح قد جاءت في ظروف متشابهة إلى حد ما، بدليل أن الإصلاحات التي تم الشروع فيها أو إقرارها في الدولتين، كانت عقب

---

1 علي خليفة الكواري، "متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل

في دول مجلس التعاون"، المستقبل العربي، ع...، ص...، ص 61.

2 ناصر يوسف حتى، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، ع 165، نوفمبر 1992، ص 50.

3 يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع 351، ماي 2008، ص 74.

الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية.فايران تم فيها تأجيل الإصلاحات والتي كانت مقررة قبل حرب الخليج الثانية بسبب توجه أنظار الإيرانيين والتفافهم حول نظامهم لخدمة المجهود الحربي.ويمكن القول أن الإصلاحات في السعودية تجسدت بطريقة صورية فقط من خلال إقرار النظام الأساسي للحكم،والدليل على ذلك أن مجلس الشورى الإسلامي السعودي ليس له إلا دور استشاري فقط.في حين أن الإصلاحات في إيران قد حققت العديد من النتائج من أبرزها،إشراك مختلف قطاعات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة، وإجراء انتخابات تعددية على اختلاف أنواعها، ووجود نوع من التوازن بين السلطات للحيلولة دون حدوث استبداد أو تجاوزات وغيرها.عكس السعودية التي لم تؤد فيها تلك الإصلاحات (الصورية) التي أقرها النظام إلى الإنفتاح والتعددية، بل واجهت الحكومة السعودية مطالب الإصلاح بمختلف أنواع الرفض، وإن كانت من حيث المبدأ تود دراستها والتجاوب معها لاحتواء هذه الدعوات نحو الإصلاح (كتأسيس مركز الملك عبد الله للحوار الوطني). كما لعبت الدعوات الخارجية والأمريكية بالخصوص بغض النظر دورا كبيرا في إقرار بعض الإصلاحات كإقرار بعض الحقوق في السعودي على وجه الخصوص، واستخدام الإصلاح والديمقراطية كورقة للضغط على الدولتين لكي تستجيبا للتوجهات والأهداف الأمريكية.

كما يمكن الإشارة إلى أن كلا البلدين سواء إيران أو السعودية قد رفضتا المشاريع الأمريكية التي ترمي إلى الإنفتاح والتعددية وإقرار الديمقراطية ضمن ما يعرف حاليا بالحكم الراشد « La Bonne Gouvernance »، واعتبرت أن هذا الإصلاح لا بد وأن يكون نابعا من الداخل ويأتي عبر مراحل وليس دفعة واحدة، هذا وقد ذهبت إيران إلى أبعد من ذلك معتبرة هذه الدعوات الأمريكية باتجاه الإصلاح بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية.

والملاحظ أن ملف الإصلاح والإنفتاح ما هو إلا ورقة ضغط تستخدمها الإدارة الأمريكية من أجل التأثير في توجهات السياسة الإيرانية والسعودية على حد سواء، ودفعهما من خلال إثارة هذا الموضوع (الإصلاح) لتقديم تنازلات للطرف الأمريكي وهذا ما يتضح جليا بالنسبة للسعودية، التي تقدم تنازلات وامتيازات إقتصادية لواشنطن عوض إقرار الديمقراطية، ومجاراة السياسة الأمريكية في مختلف



توجهاتها، وخير دليل على ذلك هو الموقف السعودي من الحرب على لبنان في 2006، حيث شنت السعودية انتقادات لأذعة ضد حزب الله اللبناني الذي كان يشن حرباً ضد إسرائيل، وهذا ما اعتبره العديد من المحللين محاولة سعودية لكسب ود وثقة الأمريكيين وإرضائهم.

في حين أن إيران لم تغير من مواقفها السابقة بالرغم من فتح ملف الإصلاحات فيها من طرف الأمريكيين، وما حدث من تعاون أمريكي إيراني حول عدد من المسائل والقضايا، ما هو في حقيقة الأمر سوى ما يعرف بـ "تقاطع المصالح"، كتعاون إيران مع الأمريكيين للإطاحة بنظام طالبان الأفغاني لكونه عدوهما المشترك (الخلافاً للإيراني الأفغاني بسبب ما تعتبره إيران اضطهاداً من طرف طالبان لطائفة الهزارة الشيعية في أفغانستان)، والتعاون الأمريكي الإيراني ضد العراق وهو عدوهما المشترك. وإيران لا زالت تدعم حركات المقاومة في كل من فلسطين ولبنان، ولا تزال تعتبر إسرائيل عدوتها.

## الفصل الثالث:

# السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران والسعودية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وردود أفعال الدولتين حيالها

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وردود أفعال  
الدولتين حيالها

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على كل من إيران والسعودية خلال فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001، والإشارة إلى مجالات التقارب الأمريكي مع الدولتين، وأهم المحادثات والاتصالات التي جرت في ما بينهم وميادين التعاون المشترك هذا من جهة ومن جهة أخرى قضايا الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وهاتين الدولتين، ثم التطرق في المبحث الثالث للضغوط الأمريكية التي تمارسها على كل من إيران والسعودية وأهم الأهداف المرجوة منها وكذا التهديدات

والإتهامات الأمريكية لكليهما، وفي المبحث الرابع نستعرض ردود أفعال البلدين حيال السياسات الأمريكية تجاههما.

### المبحث الأول: انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على البلدين

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على كل من إيران والسعودية، وكيف كان تأثيرها على توجهات البلدين وحتى على مواقفهما من قضايا إقليمية، وذلك من خلال التطرق إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي تعتبر منعرجا خطيرا أدى إلى إعادة النظر في العديد من الأمور والمسائل على المستوى العالمي (تناقص دور الأمم المتحدة وبروز القوة الأمريكية بقوة)، وكيف أثرت هذه الهجمات في البلدين، ثم آثار الحرب الأمريكية على أفغانستان في بداية الألفية، والحرب الأمريكية كذلك على العراق عليهما، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، والحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على الدولتين، وفي نهاية هذا المبحث محاولة استنتاج أهم انعكاسات السياسة الأمريكية على إيران والسعودية (عزل إيران والحماية والتبعية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية).

### المطلب الأول: انعكاساتها على إيران

قبل الحديث عن آثار هذه الأحداث على إيران، لا بد من الإشارة لأهم الظروف التي واكبت هذه الأحداث، وفي هذا الشأن يقول: "إسماعيل الشطي": "غير أن كارثة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كشفت عن مجموعة حقائق كانت متوازية مع في زحمة القضايا والأحداث والمتابعة، ولعل أبرزها:

1- الأزمة التي يواجهها الغرب في عقيدته العسكرية والإستراتيجية بعد زوال الخطر الشيوعي.

2- مدى صمود النظرية الأمنية التقليدية في حفظ الاستقرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

3- القلق من نشوء نظام اقتصادي منافس خارج إطار السيطرة الأمريكية." (1)

### 1- آثار أحداث 11 سبتمبر 2001 على إيران:

<sup>1</sup> إسماعيل الشطي، "تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر"، مجلة المستقبل العربي، ع، 283، سبتمبر 2002، ص، 29.

وقد كان الهدف من وراء أحداث 11 سبتمبر 2001، هو " تحقيق حلم الإمبراطورية الكونية وعالم الأمركة، فهي قد جاءت محورا لكي تبرر التوجه لهذه الرؤية".

واتخذوا من الحرب على الإرهاب كمبدأ وذريعة للسيطرة على العالم وتصريح الرئيس "بوش" الذي وضع العالم بين خيارين "معنا أو مع الإرهاب"، والملاحظ أن المنطقة المستهدفة هي العالم العربي والإسلامي، وكذا اعتبار الرئيس الأمريكي "بوش" بأن الحرب على الإرهاب هي حرب صليبية.<sup>(1)</sup>

يقول "جاسم السعدون": " من المتوقع أن تستثمر الأحداث إلى حدودها القصوى، وسوف يتم التركيز على ثلاث جبهات رئيسية: الأولى هي الواقع السياسي الذي يحتاج إلى تغيير.. والثانية مالية، سوف يتم فيها الضغط على ضرورة معرفة اتجاه التبرعات.. والثالثة أيديولوجية وستشمل البنى التحتية لتنظيمات المجتمع المدني... " <sup>(2)</sup>

ويقول " خليل حسين": "ولعل أخطر ما تمخضت عنه تداعيات 11 أيلول...، القانون الذي صدر في 5 تشرين الثاني 2001 وأقرته وزارة الخارجية الأمريكية، والذي يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية لإطلاق سراح أي مواطن أمريكي أو مواطن من الدول الحليفة لأمريكا يكون قد تم القبض عليه في دول أخرى... " <sup>(3)</sup>

وفي "كانون الأول" 2002، جاء مدير "تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية "هاس" بخطة تتعلق بإقرار الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية تستند على دعم الديمقراطية، ويقول في هذا المجال " هاس": " هجمات سبتمبر ضد مركز التجارة والبنتاغون علمتنا درسا صعبا وهو أن المجتمعات المقهورة يمكن أن تصبح تربة خصبة للمتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة لدعم أنظمة يعيشون في ظلها." <sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير 2005)، ص، 20.

<sup>2</sup> جاسم السعدون، "11 أيلول/سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج"، مجلة المستقبل العربي، ع، 285، نوفمبر 2002، ص، 45.

<sup>3</sup> خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط، 1، 2007)، ص، 319.

<sup>4</sup> خليل حسين، المرجع نفسه، ص، 347.

ومن أهم النقاط التي وردت في تقرير "هاس" لإقرار الديمقراطية في العالم الإسلامي: "ستسعى واشنطن لوضع "برنامج سري" لتشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي.

-فرض الديمقراطية لن يكون بشكل "ثوري"، ولكن بالتدرج حسب ما يناسب كل بلد !  
-تشجيع الديمقراطية سيكون بالدعم المالي الذي ستقدمه واشنطن للحكومات بهدف توسيع دائرة النمو الإقتصادي من خلال انفتاح المجتمعات وإنشاء البنية التحتية للديمقراطية...  
-أن واشنطن مستعدة للقبول بمعضلة الديمقراطية المتمثلة في وصول حزب إسلامي للحكم عبر انتخابات حرة رغم المخاوف من أن هذا يضر بمصالحها.  
-أن الهدف الأمريكي من تعزيز الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، هو الحفاظ على مصالح أمريكا في هذه البلدان خشية وقوع انفجار غير متوقع فيها كما حدث في إيران الشاه وغيرها. (1)

وكما جاء على لسان "هاس" فإن الولايات المتحدة ستتعامل مع كل دولة على حدا "لصياغة النظام النيابي الذي يناسبها بشكل تدريجي".  
ومن أبرز الأخطار التي يحملها هذا التقرير (هاس) بين طياته، والتي قد تكون قد سربت إلى وسائل الإعلام، هو استخدام الأقليات كورقة لتجزئة عدد من الدول ومنها السعودية، حيث يقول "خليل حسين": "أما في السعودية فالمطروح هو أن تكون هناك دويلة خاصة في المنطقة الشرقية، على أن يتولى إدارة هذه المنطقة شركة أرامكو، وأن تكون هذه المنطقة بمثابة المركز السياسي للإدارة السياسية الأمريكية في المنطقة!". (2)

## 2-آثار الحرب على أفغانستان على إيران:

وبالرغم من رفض إيران للوجود الأمريكي وحربها ضد أفغانستان إلا أنها لم ترفض التخلص من نظام طالبان، وقرار إيران بغلق حدودها مع أفغانستان للحيلولة دون تسلل عناصر "طالبان" إلى أراضيها، وبالتالي فقد كان التعاون الإيراني غير مباشر مع الولايات المتحدة ضد طالبان. (3)

1 خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 348-349 .

2 خليل حسين، المرجع نفسه، ص 354-355 .

3- أشرف محمد كشك، "تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران"،

وأدت هذه الحرب إلى نزوح اللاجئين الأفغان إلى الأراضي الإيرانية، والذين تم تقدير عددهم باثنين مليون (2) لاجئ أفغاني. (1)

### 1-2- نتائج ضرب أفغانستان على إيران:

أدى ضرب أفغانستان إلى تقريب في وجهات النظر الأمريكية الإيرانية، وفي هذا الشأن يقول "سعد حقي توفيق": "تخشى دول المنطقة مما قد يؤدي إليه ذلك في تخلخل في التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي إذا استغلت إيران أية ضربة". (2)

الضربات العسكرية التي وجهتها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان وخارجها قد أدت فعلاً إلى القضاء على القدرات الكبيرة للتنظيم، غير أن الدعاية الأمريكية حولت التنظيم إلى واجهة أو غطاء يمكن أن يختبئ من ورائه أي طرف يقود أو يقوم بأعمال إرهابية. (3)

### 2-2- آثار التواجد الأمريكي في بحر قزوين على إيران:

إضافة إلى التأثير الأمريكي على المصالح الإيرانية في بحر قزوين، وفتح موضوع الأقليات الإيرانية وخاصة الأقلية الأذرية. ويثير التواجد الأمريكي شمالاً مخاوف إيران والمتعلقة بحقوقها في نفط قزوين (أي إيران) وإحداث أثر في الأمن القومي الإيراني، وحدث حالة من عدم الاستقرار كنتيجة لمطالب الإصلاح والانفتاح ومطالب الانفصال بالنسبة للأقلية الأذرية. (4)

### 3- آثار الحرب على العراق على إيران:

يقول "أحمد يوسف أحمد": "والهدف الاستراتيجي من الحرب على العراق هو تطبيق استراتيجية دومينو عكسية في العالم العربي والإسلامي، بحيث إن نجاح أمريكا في العراق سيؤدي إلى تخوف الدول العربية والإسلامية الأخرى، إذ سترضخ للمطالب الأمريكية.

---

<http://www.ahram.org.eg/asps/ahram/2001/1/1/CRN39.HTM>.

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ماي 2006، ص133.

<sup>2</sup> سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص380.

<sup>3</sup> عقبة علي الصالح، "اللعبة الخطرة"، مجلة القرار، عدد مزدوج 36-37، يوليو-أغسطس 2002، ص25.

<sup>4</sup> عبير ياسين، "انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران"،

<http://www.ahram.org.eg/acps/ahram/2001/1/1/c2RN35.HTM>.

لكن فشل أمريكا في العراق هو فشل للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والعالم، وهو في مصلحة العالم العربي والإسلامي، وأعني هنا عدم رضوخ الدول العربية والإسلامية للمطالب الأمريكية." (1)

كما أدت هذه الحرب إلى تزايد عدد اللاجئين العراقيين في إيران، وتتحوف إيران من تقسيم العراق، والذي سوف يؤدي إلى تأثرها بذلك، لأن 10 بالمائة من السكان في إيران هم من الأكراد، ولهذا تخشى إيران من إقامة دولة كردية في شمال العراق تكون لها آثار وخيمة عليها. (2)

ويعتبر احتلال العراق تاريخاً لمرحلة جديدة، تتسم بالسيطرة الأمريكية وبناء منظومة دولية جديدة، عرفت تراجع وتقلص دور القوى الأخرى وحتى منظمة الأمم المتحدة، وفسح المجال للهيمنة الأمريكية، أما على الصعيد الإقليمي، ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال انتصارها على العراق إلى إعادة رسم خريطة المنطقة في مختلف المجالات وفق المصالح الأمريكية، كما ستسعى الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوطات على عدد من البلدان التي تعتبر حسب المفهوم الأمريكي دولا معادية لواشنطن وإجهاض القضية الفلسطينية. (3)

وتؤدي السياسة الأمريكية نحو البترول العراقي إلى التأثير على أسعار النفط، وهذا ما يثير مخاوف إيران، وممارسة ضغوطات أمريكية على إيران، وذلك بإضعاف الدور الإيراني في الشرق الأوسط، والمتمثل بالأساس في موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي ودعم حزب الله.

وقد قامت الولايات المتحدة ببناء أربع قواعد في العراق وذلك لاستكمال الحصار العسكري لإيران وضمن حربها على أفغانستان، تمكنت أمريكا من إقامة قواعد في

---

1 أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وتحدي البقاء"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط1، ماي 2004)، ص339.

2 أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ماي 2006)، ص133.

3 محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....): الانتشار العربي، 2004)، صص 11-12.

أفغانستان وفي آسيا الوسطى والقوقاز.(1)

وقد عرفت العلاقات الإيرانية الأمريكية توترا كبيرا خصوصا عقب الحرب على العراق، وذلك من خلال اتهام الولايات المتحدة لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ومختلف الضغوطات الأمريكية عليها فيما يتعلق بالملف النووي، وضرورة القبول بالتفتيش المفاجئ ومن دون شروط عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى قضية أعضاء تنظيم القاعدة.(2)

وقد زاد الملف العراقي من حدة الخلاف بين واشنطن وطهران بسبب اتهام الولايات المتحدة لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وتقويض جهود إحلال الاستقرار فيه، كما تم اتهام إيران بتقديم الدعم لجماعة أنصار الإسلام في العراق، وأنها المسؤولة عن مقتل عدد من المسؤولين في الأمن العراقي، وهناك أنباء تتحدث عن محاولات إيران لإقامة حكومة دينية موالية لها.

ومن أبرز أهداف إيران وأولوياتها هو الحيلولة دون بروز العراق من جديد كقوة تهددها، وتحرص إيران على إبقاء الولايات المتحدة منشغلة في العراق في وضع حرج، ومما يثير قلق إيران هو التواجد الأمريكي الكبير على حدودها مع العراق، إضافة إلى خطابات واشنطن التي تمتاز بلهجتها الجديدة، وخشيتها من أن تعمل واشنطن على تغيير النظام في طهران.(3)

وتشير عملية إعادة نشر القوات في العراق والكويت إلى اقتراب من إيران وسوريا، وهذا بإمكانه أن يتيح خيارا عسكريا بصفة نظرية، وكذلك لممارسة الضغوط السياسية على الدولتين.(4)

---

<sup>1</sup> عبير ياسين، "انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران"،

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/c2RN35.HTM>.

<sup>2</sup> أشرف محمد كشك، "تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران"،

<http://www.ahram.org.eg/aspss/ahram/2001/1/1/CRN39.HTM>

<sup>3</sup>....., « Iran in Iraq-How Much Influence ? », Middle East Report, N 38, 21 March 2005.

<sup>4</sup> محمد عبد السلام، "مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة التاسعة، ع101، ماي 2003، ص، 60.



كما أصبحت إيران بعد حرب الخليج الثانية القوة العسكرية الإقليمية المسيطرة في الخليج العربي، ولذلك كان لزاما عليها المحافظة على مكاسبها السياسية الجديدة ومن ثم تحول العداء المتبادل بين إيران والبلدان الغربية بما فيها الولايات المتحدة إلى انفتاح إيراني على هذه الدول، وقد عرفت العلاقات الإيرانية الخليجية تطورا لافتا وإيجابيا خصوصا في ظل بروز نظام إيراني معتدل، في حين عانى النظام الأسبق من نقص الدعم الشعبي والتأييد، فالدور الإيراني فيما يتعلق بمناصرة القضية الفلسطينية والوقوف في وجه إسرائيل أصبح ينقصه العمق العربي في هذا الشأن، ورغبة إيران في لعب دور "شرطي الخليج" حال دون ذلك الوجود العسكري لقوات التحالف التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لإيران، وأصبحت القضية الكردية تلقي بضلالها على المسرح السياسي الإيراني. (1)

ومن بين أسباب ضرب العراق وإسقاط نظامه السياسي حسب ما يراه "سعد حقي توفيق": "تطويق إيران من جهة الغرب، بعد أن تم تطويقها من جهة الشرق عن طريق أفغانستان والباكستان، مما يساعد على الضغط عليها في حالة استمرارها في تحدي النظام الإقليمي والاستمرار في تطوير برامجها النووية". (2)

وقد عرفت العلاقات بين البلدين توترا كبيرا خلال الحرب الأمريكية على العراق، والموقف الإيراني الرفض لهذه الحرب خوفا من أن يؤدي ذلك إلى محاصرة إيران. (3)

ومن آثار الوجود الأمريكي في العراق، زيادة حجم الضغوطات السياسية والسيكولوجية على إيران، مما قد يؤدي إلى نتائج أهما: بروز أهمية الاتجاه المحافظ الذي يعادي الغرب في المنظومة السياسية الإيرانية وزيادة الاهتمام كذلك بالجوانب العسكرية والتسلحية لدى

---

<sup>1</sup> حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة: ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د. ت. ن.)، ص 14-15.

<sup>2</sup> سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط. 1، 2003)، ص 380.

<sup>3</sup> - أحمد منيسي، "واشنطن، طهران: ما وراء الإشارات الايجابية"، مختارات إيرانية، ع 38، سبتمبر 2003،

إيران، وتوطيد العلاقات الإيرانية الروسية أكثر، أضف إلى ذلك رغبة إيران في كسب تأييد الدول الخليجية لقضيتها (الملف النووي).<sup>(1)</sup>

كما أصبحت إيران طرفاً رئيسياً على الساحة العراقية، وأصبحت الولايات المتحدة تحذر إيران وتهدها من مغبة التدخل في الشؤون الداخلية للعراق. واتهامها بعرقلة المشاريع والمخططات الأمريكية، غير أن ما تدركه الإدارة الأمريكية، ولا تريد الاعتراف به هو أن إيران بحكم نفوذها في أوساط العراقيين، أكثر من نفوذها حتى في لبنان، وهذا ما يؤهلها لأن تكون طرفاً يؤثر في مستقبل العراق، وذلك من دون تدخل طهران المباشر في العراق وشؤونها.

كما أن إيران لم تهتم كثيراً بالجهود الدولية التي كانت تصب في قالب محاولة تجنب المنطقة حرباً مدمرة، وذلك انطلاقاً من إدراك إيران أن الحرب على العراق واقعة لا محالة، وأن الرأي العام الإيراني بالرغم من مناهضته للسياسات الأمريكية، فهو مناهض كذلك لسياسات النظام العراقي "البعثي".<sup>(2)</sup>

ويقول "راهول مهاجان" «Rahul Mahajan»: "...ومع سقوط العراق عسكرياً أصبحت القوات العسكرية الأميركية شبه محاصرة لإيران كلياً، وهنا تبرز فكرة تغيير النظام في إيران بواسطة القوة العسكرية، ولو عند قلة من المحافظين".<sup>(3)</sup>

كما أصبح للولايات المتحدة الأمريكية حالياً تواجد عسكري حول إيران من الشمال والجنوب ومن الشرق والغرب، وبالتالي فإن إيران محاصرة من كل الجهات، وهذا ما يشكل تهديداً على أمنها القومي.<sup>(4)</sup>

وفي حالة ما إذا لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في التحكم في أوضاع العراق، فإنه من المرتقب أن تبرز مقاومة كبيرة للأمريكيين بدعم من إيران بصفة خاصة، ويكون ذلك

---

<sup>1</sup> عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، مجلة المستقبل العربي، ع، 328، حزيران 2006، ص، 07.

<sup>2</sup> عريب الرنتاوي، العراق وجواره بعد صدام حسين: تحديات الإصلاح الداخلي تتفاقم على وقع خطوات المارينز"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع، 29، جوان 2003، ص، 25.

<sup>3</sup> راهول مهاجان، السلطة المطلقة: الهيمنة الأمريكية على العراق، ماذا بعد؟، ترجمة: بشار حيدر، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، سلسلة عين، ط. 1، 2006)، ص، 21.

<sup>4</sup> -Nader Barzin, L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004), (France :Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 2004), p, 213.

إما طوعية أو سيتم استدراجها للتدخل في الشأن العراقي(ونفس الشيء بالنسبة لسوريا).<sup>(1)</sup>

كما ظهر "التهديد الإسلامي" للمصالح القومية الأمريكية بصورة كبيرة عند اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية، مما أدى إلى دخول منطقة الخليج العربي في حرب نتج عنها تحقيق هدفين بارزين، وهما: إضعاف التوجهات الإسلامية لإيران، وتهديد الأمن القومي للعراق.<sup>(2)</sup>

ويقول "هاني فارس": "لقد وضع مهندسو الحرب (الحرب على العراق) حساباتهم على أساس أن المركز التفاوضي للفلسطينيين ومؤيديهم العرب سيضعف بدرجة كبيرة بفعل تدمير النظام الحاكم العراقي واستبداله.

وسيكونون مستعدين في مفاوضات المستقبل للتسليم بقدر كبير من حقوقهم التاريخية والتراجع عن مواقفهم السابقة. وإذا حكمنا على أساس تاريخ الصراع، فإن مثل هذه الرؤية قصيرة النظر، ذلك أنه إذا لم تلب تسوية ما الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، سترفض وستعرض استقرار المنطقة لمزيد من الهزات."<sup>(3)</sup>

ويقول "عدنان الهياجنة": "لقد أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى تغيير طبيعة النظام الدولي وأجندة العلاقات الدولية من حيث إظهار قضايا جديدة في غاية الأهمية ستؤدي دورا كبيرا في مستقبل التفاعل الدولي، خاصة ما يهم العالم العربي والإسلامي، مثل التغيير السياسي والديمقراطية والانفتاح على الغرب على الطريقة الأمريكية، مما يشكل تحديات كبيرة للعالم العربي والإسلامي من جهة أخرى."<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> هاني فارس، "الآثار السياسية-الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط1، 1، ماي 2004)، ص202.

<sup>2</sup> "....."، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وجهة نظر"، مجلة المستقبل العربي، ع286، ديسمبر 2002، ص15.

<sup>3</sup> هاني فارس، "الآثار السياسية-الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط1، 1، ماي 2004)، ص203.

<sup>4</sup> عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان

ومن أهم التغييرات والتحولات التي نتجت عن الحرب الأمريكية على العراق، حسب ما يراه الجنرال الروسي "برزكين" في دراسة له عن أهم الدروس التي يمكن استفادتها من وراء الحرب على العراق، من خلال تحليله للوثائق الرسمية لحكومة "بوش"، بين ويقول "أحمد نجيب زاده": " الوجود الأمريكي في العراق لا يعتبر مشكلا حقيقيا بالنسبة لإيران، ما دام أن مدينة "قم" الدينية لم تفقد مكانتها ولم تصبح "النجف" بالعراق أهم من مدينة "قم" الإيرانية بالنسبة لرجال الدين الإيرانيين، وإنما التواجد الأمريكي في القوقاز هو الذي يعتبر مشكلا عويصا." (1)

كما أن إيران مستهدفة ضمن ما يعرف بإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، وسياسة إيران مبنية على التشابك مع الأمريكيين في أفغانستان والعراق، وهذين الموضوعين يشغلان الولايات المتحدة عن التفرد لإيران. (2)

### 3-1- اثار الحرب الأمريكية على مسار الصراع العربي الإسرائيلي:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق، وإعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن عن نهاية العمليات العسكرية في ماي 2003، والتي انتهت بسقوط بغداد والنظام الحاكم هناك، ما يعرف بخطة "خارطة الطريق"، والتي حملت في طياتها السعي لبناء دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد جاءت في ماي 2003، وقد كانت هذه الخطة كنتيجة لما سبق ذكره وهو احتلال العراق، وتريد الولايات المتحدة أن تتخذ من العراق وتجعله كنموذج لتحقيق التعايش بين دول الجوار وإسرائيل وأمنها، وهذا ما جاء على لسان مستشارة الأمن القومي الأمريكية "كوندوليزا رايس" في شهر ماي 2003 من خلال تصريحاتها. (3)

---

السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط1، ماي 2004)، ص، 336.

<sup>1</sup> Ahmed Naghib Zadeh, « La Politique Etrangere Iranienne : Ambitions et

Enjeux », *Géostratégique*, n.13, Juillet 2006, p.196.

<sup>2</sup> - Ibid, p.195.

<sup>3</sup> حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير 2005)، ص، 133.

كما صرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن في العديد من المرات بأن هناك ارتباطا كبيرا بين حل المشكلة الفلسطينية والأمن والاستقرار في العراق، والهدف الأمريكي من ذلك هو دفع دول الجوار لتقبل المبادرات والمشاريع المتعلقة بالإستقرار في المنطقة وفي النهاية الغاية هي خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية.<sup>(1)</sup>

### 3-2- تقرير بيكر هاملتون:

صدر تقرير "بيكر-هاملتون" على الساعة الحادية عشر من يوم الأربعاء صباحا في 06 سبتمبر 2006، واعتبره المراقبون بأنه أبرز التقارير التي تكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى الموضوع الأساسي الذي أصبح يشغل إدارة الرئيس "جورج بوش" الابن ألا وهو العراق، وقد ترأس هذا التقرير كل من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" وهو من الجمهوريين، ورئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب "لي هاملتون"، وهو من الديمقراطيين وأعضاء آخرين.<sup>(2)</sup>

وقد تكونت هذه اللجنة التي كلفت بتحضير التقرير من خمسة جمهوريين وخمسة ديمقراطيين، أي عشرة أعضاء، وقد قدم الرئيس "بوش" وعدا بأنه سوف يدرس ما ورد في التقرير، وقد حمل التقرير في طياته تحقيقا للمصالح الأمريكية وإمكانية الخروج من العراق بطريقة تحفظ بها واشنطن ماء وجهها.<sup>(3)</sup>

ومن أهم ما ورد في التقرير:

-تدريب الجيش العراقي وتقديم كافة أنواع الدعم له.

-تقليص عدد القوات الأمريكية المتواجدة في العراق في بداية الربع الأول من سنة 2008.

كما أوصى التقرير بأنه لا بد من إيجاد تسوية ذات صلة بالموضوع العراقي ومنها الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه لا بد مكن إجراء حوار مع الدول المجاورة للعراق

<sup>1</sup> حلمي الخطابي، المرجع نفسه، ص 143-144 .

<sup>2</sup> عصام عبد الرحمن، "مطالبنا بتدخل أمريكي لإنجاز تسوية لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي: تقرير بيكر- هاملتون: أوصلو جديدة"، صحيفة فلسطين المسلمة، ع، 1، يناير 2007، ص، 40 .

<sup>3</sup> أسامة عبد الحكيم، "تقرير بيكر هاملتون بين الأهداف الأمريكية والمصالح الإسرائيلية"، صحيفة فلسطين المسلمة، ع، 1، يناير 2007، ص، 42 .

وهي سوريا وإيران.<sup>(1)</sup>

ويقول "عبد الجليل زيد المرهون": "تقرير بيكر-هاملتون دعا إلى إشراك سوريا وإيران في جهود إحلال الاستقرار والبحث عن تسوية سياسية للوضع المتأزم في العراق، وذهب إلى حد الدعوة الصريحة إلى ضرورة دخول الولايات المتحدة في محادثات مباشرة مع هذين البلدين من أجل السعي إلى أخذ التزام منهما بإتباع سياسات بناءة حيال العراق، وغير ذلك من القضايا الإقليمية (جاء في التوصية التاسعة للتقرير)".<sup>(2)</sup>

ويضيف قائلاً: "أما التوصية رقم 22، نصت على وجوب أن يصرح الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة لا تهدف إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق."<sup>(3)</sup> ويرى كل من "وليامسون موراي" و"روبرت سكايلز جونيور" «Williamson» «Moray and Robert Skayeles Junior»، "كان هناك شعور خفي في واشنطن بأن السياسة الخارجية لإدارة كلينتون، كانت قد عكست صورة الولايات المتحدة وكأنها نمر من ورق، غير راغبة باستخدام القوة عندما يكون مواطنيها ومصالحها الحيوية على المحك بالنسبة للعديد من المستبدين والأعداء في العالم، أظهرت الولايات المتحدة عدم قدرة على المخاطرة بحياة جنودها لهزيمة دولة مارقة كالعراق، ففي عالم مابعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، فهمت إدارة بوش أن السمعة الدولية للضعف قد ثبت أنها خطيرة جداً. إن تدمير نظام صدام في حملة عسكرية قصيرة وسريعة، قدمت فرصة لتحذير الآخرين بأن من يهدد مصالح الولايات المتحدة سيدفع ثمنها باهظاً."<sup>(4)</sup>

ويضيفان القول أنه: "في النهاية، لم تكن حرب العراق عام 2003 حرباً من أجل النفط أو الاستقرار في الشرق الأوسط وحسب، بالرغم من أنهما عاملين مهمين بكل تأكيد. كما لم تكن أولويات تحرير شعب العراق أو حتى تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل، بل كانت كالعديد من العمليات في أفغانستان، حرباً تهدف إلى إعلام العالم بأسره أن الولايات المتحدة في

<sup>1</sup> عصام عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص، 40.

<sup>2</sup> عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذر الحرب الرابعة"، مجلة المستقبل العربي، ع، 338، أبريل 2007، ص، 25.

<sup>3</sup> عبد الجليل زيد المرهون، المرجع نفسه، ص، 25-26.

<sup>4</sup> وليامسون موراي وروبرت سكايلز جونيور، حرب العراق: تأريخ عسكري، ميداني، يومي، (بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع مكتبة مدبولي، ط، 1، 2005)، ص، 49.

أعقاب 11 أيلول/سبتمبر، لديها ما يكفي من القدرة والإرادة لهزيمة الدول الشريرة ولمواجهة أولئك الذين يهددون المصالح الحيوية للشعب الأمريكي." (1)

#### 4- إيران والحرب الأمريكية على الإرهاب:

عندما قصفت الولايات المتحدة بواسطة صواريخ "كروز" من نوع "توماهوك"، وكان عددها ما بين 75 و100 صاروخ، تم إطلاقها عن طريق بوارج وغواصات أمريكية ضد أفغانستان والسودان وكان ذلك في أوت 1998، وهذا ما وصفه الرئيس "كلينتون" بأنها "حرب طويلة ضد الإرهاب"، قائلاً: "إن هدفنا هو الإرهاب ومهمتنا واضحة، إن البلدان التي تؤوي الإرهاب بصورة ملحة لا حق لها في ملاذات امنة."، ويمكن القول بأن الديمقراطيين كانوا السابقين في الشروع في "الحرب ضد الإرهاب" التي أعلنوها (إدارة كلينتون)، والتي شنت على أفغانستان (ثم العراق). (2)

ومن أهم التعبيرات التي جاءت ضمن الخطاب السياسي الأمريكي والتي أصبح لها رواج كبير خصوصاً عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، "الحرب على الإرهاب"، وفحواها أن كل من يخالف المفهوم الأمريكي في المصلحة القومية فهو إرهاب. (3)

بعد الهجوم على برج التجارة العالمية في نيويورك والبنتاغون في واشنطن في 11 سبتمبر 2001، أعلن الرئيس "بوش الابن" الحرب على الإرهاب حاثاً العالم جبراً على الالتفاف حول الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب، رافضاً أي موقف محايد، داعياً الأمم المتحدة إلى ضرورة إصدار قرار الحرب باسم كل الدول، وقد تم إعلان الحرب على أفغانستان باعتبارها تأوي عناصر تنظيم القاعدة وكذا حركة طالبان الحاكمة آنذاك، ومن هنا فإنه تم إعلان ما يعرف بتجفيف منابع الإرهاب، وملاحقة فلوله في كل أصقاع العالم. (4)

<sup>1</sup> وليامسون موراي وروبرت سكايلز جونيور، المرجع نفسه، ص، 249-250 .  
<sup>2</sup> جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، فبراير 2003)، ص، 43 .

<sup>3</sup> محمد محمد داود، اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص، 26-27 .

<sup>4</sup> محمد سعيد طالب، "حروب الولايات المتحدة الأمريكية الاستباقية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف 2003، ص، 78 .

وقد حدد الرئيس الأمريكي "بوش الابن" أهمية "الحرب على الإرهاب" في القضاء على تطوير أسلحة الدمار الشامل والجماعات الإرهابية.<sup>(1)</sup> تقوم السياسة الأمريكية في مكافحة الإرهاب على ما يلي:

"1- عدم تقديم تنازلات للإرهابيين وعدم عقد أي صفقات معهم.  
2- تقديم الإرهابيين إلى العدالة لمحاكمتهم على جرائمهم.  
3- عزل الدول التي ترعى الإرهاب وممارسة الضغط عليها لإجبارها على تغيير سلوكها.  
4- تعزيز مكافحة الإرهاب في الدول التي تعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة وتحتاج إلى مساعدة." <sup>(2)</sup>

ومن بين أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتجسيدها من خلال ما تسميه "الحرب على الإرهاب"، مثلما يقول: "محمد محفوظ": "الحرب على الإرهاب التي توفر للولايات المتحدة فرصة الانخراط والتحكم في كل شئون العالم بدون أي تردد وحذر، وذلك باسم محاربة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين، لذلك نجد أن الولايات المتحدة تمارس الضغوطات الاقتصادية والابتزاز السياسي، والقوة العسكرية في مواقع مختلفة من العالم، دون أي حساب واعتبار للقوانين الدولية... وكل ذلك يجري باسم الحرب على الإرهاب، وهي من المحاور الرئيسية التي ستعتمد عليها الإدارة الأمريكية لرسم وصياغة الواقع الإقليمي والدولي بما ينسجم والمصالح والرؤية الأميركية." <sup>(3)</sup>

ويقول "حسنين توفيق إبراهيم": "إن مكافحة الإرهاب أصبح هو المحدد الرئيس للسياسة الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي في مرحلة ما بعد "هجمات أيلول/سبتمبر"، الأمر الذي جعل واشنطن تحدد علاقاتها بالدول الأخرى على درجة تجاوبها مع الاستراتيجية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب، وليس على أساس طبيعة

---

<sup>1</sup>Georgy Gause, "The International politics in the Gulf", In: Lowis Fawcett, International Relation of the Middle East, (Oxford :Oxford University Press, 2005), p, 279.

<sup>2</sup> محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007)، ص، 147-148.

<sup>3</sup> محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....): الانتشار العربي، 2004، ص، 22.



نظمها السياسية، ما جعلها تتحالف مع نظم غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية من أجل تحقيق هذا الهدف".<sup>(1)</sup>

الحرب على الإرهاب تحتاج إلى تعبئة كل الطاقات المتاحة للحكومة الأمريكية. وضمن خطاب حالة الاتحاد لسنة 2002، أعلن الرئيس الأمريكي عن ما يعرف بـ "محور الشر"، والذي يتشكل من إيران، العراق وكوريا الشمالية، هذه الدول الثلاث المتنافرة لم تكن لها أي صلة مع الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، والقاسم المشترك بينها أنها عدوة للقاعدة.<sup>(2)</sup>

#### 4-1- استهداف الإسلام بذريعة الحرب على الإرهاب:

تهدف الولايات المتحدة من وراء إعلانها الحرب ضد الإرهاب إلى السيطرة على ثروات منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط، لكونها بحاجة ملحة إليها، وبالتالي فإن سيطرتها على هذا المورد الهام سيمكنها من التحكم به وبناء الإمبراطورية.

وهناك تفسير آخر، وهو أن الحروب الأمريكية الهدف منها هو القضاء على الإسلاميين الذين أصبحوا يشكلون خطرا على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وتخوفها من وصول هؤلاء إلى السلطة في دولهم، وبهذا فاتن الولايات المتحدة لا تريد أن يتكرر نفس السيناريو الذي أدى إلى خسارتها حليفا استراتيجيا في السابق، وهي إيران، بعد سقوط الشاه حيث خسرت شركاتها النفطية كل الامتيازات بعد الإطاحة بالشاه.<sup>(3)</sup>

وقد أعلنت الولايات المتحدة ما يعرف بالحرب على الإرهاب وبالخصوص على العرب والمسلمين، واعتبرتهم العدو الجديد الذي يهدد الغرب كحضارة، فتم شن الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001 للقضاء على فلول "القاعدة" و"طالبان"، ثم حرب أخرى على العراق في مارس 2003 تحت ذريعة تفكيك أسلحة الدمار الشامل بالرغم من إدراكها

---

<sup>1</sup> حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع، 349، مارس 2008، ص، 26.

<sup>2</sup> Jaques Portes, Une Generation Americaine de J.F.Kenedy à G.W.Bush, (Paris :Armand Colin, Septembre 2004), pp.302-303.

<sup>3</sup> أحمد يوسف، الإسلاميون وأمريكا: التحدي والاستجابة، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط. 1، 2006)، ص، 27-29.

الكامل بعدم وجود تلك الأسلحة في العراق، كما أنه لم يكن تأكيد قاطع في ضلوع "تنظيم القاعدة" في اعتداءات 11 سبتمبر 2001.<sup>(1)</sup>

والحرب على الإرهاب ليست اختباراً نهائياً في السياسة الخارجية الأمريكية، لهذا فهي ستبحث عن الخيار الأحسن لتبديل النظام الدولي.<sup>(2)</sup>

وفي إطار ما يعرف بالحرب الأمريكية على الإرهاب فقد طمأنت الولايات المتحدة إيران بأنها لن يتم ضربها بعد العراق، بالرغم من أن واشنطن قد صنفت إيران ضمن ما يعرف بـ "محور الشر" إضافة إلى كل من العراق وكوريا الشمالية، وهذا ما دفع "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيراني بالترحيب بما أقرته الولايات المتحدة، وهو عدم ضرب إيران، وقد بين استطلاع للرأي أن 75 بالمائة من الإصلاحيين يؤيدون العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة. وهذا ما اعترض عليه المتشددون، وقد أدى انفتاح الإصلاحيين على الغرب إلى انعكاس هذا على القضية الفلسطينية، وفي هذا الصدد فقد أكد "خاتمي" دعم إيران للفلسطينيين، وأكدت إيران كذلك أنها لا تعارض إقامة دولتين وتعايشهما جنباً إلى جنب، غير أن هذا الموقف الإيراني قوبل بمظاهرات عارمة في ذكرى يوم القدس في 29 ديسمبر 2002 من طرف الآلاف من المتظاهرين الإيرانيين والذين ردّدوا شعارات "الموت لأمريكا وإسرائيل".<sup>(3)</sup>

ويقول "نصير عارودي": " هناك لعبة إستراتيجية واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى وتوسيع الهيمنة الأمريكية... إن مناطق آسيا إلى الشرق من عدن تضم أقليات عرقية كثيرة حتى أن صراعات عديدة يمكن أن تحصل بسهولة تحت تأثير حملة أمريكا المناهضة للإرهاب... "<sup>(4)</sup>

#### 4-2- موقف إيران من الحرب الأمريكية على الإرهاب:

---

<sup>1</sup> محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص، 256.

<sup>2</sup> Henry Kissinger, La Nouvelle Puissance Américaine, Traduit par :Odile Demage (France:Library Arthème Fayard,Février2003),p.354.

<sup>3</sup> حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الشمالية، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د.ت.ن)، ص، 64.

<sup>4</sup> نصير عارودي، "حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب"، مجلة المستقبل العربي، ع، 284، أكتوبر 2002، ص، 66.

أشار وزير الخارجية الإيراني "كمال خرازي" إلى أن إيران يمكن أن تساهم بدعم التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوم الولايات المتحدة من خلاله بجهود لتكوينه إذا ما تم في إطار الأمم المتحدة، وقد تعالت الدعوات في صفوف الإصلاحيين بضرورة انضمام إيران إلى الحلف الدولي الذي تنزعمه الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. وجاء التأكيد الإيراني على أنه لا تعاون مع الولايات المتحدة وأصدقائها في حالة ضرب أفغانستان ووجهت التهمة إلى الولايات المتحدة برغبتها في زيادة تواجدها ونفوذها في آسيا الوسطى. وقد قام مرشد الجمهورية "خامنئي" بالتنديد بالطريقة الأمريكية "من ليس معنا فهو ضدنا" الذي تسير وفقه الولايات المتحدة مبرزا أن هناك دولا مساندة للولايات المتحدة أخطر من الإرهابيين وهي إسرائيل.<sup>(1)</sup>

كما عارضت إيران الحرب على العراق باعتبار أن هذا سيؤدي إلى حصارها من الجهة الغربية، وبالتالي سيكون مقدمة لضربها خصوصا وأن إيران تم تصنيفها على لائحة دول محور الشر، وازدياد الضغوط الإسرائيلية على الولايات المتحدة من أجل توجيه ضربات على المراكز النووية الإيرانية أو قيامها بذلك بنفسها مثلما فعلت ذلك في بداية الثمانينيات مع "مفاعل تموز" العراقي، وفي عراق ما بعد صدام وجد الأمريكيون والإيرانيون أنفسهم وجها لوجه، وأصبحت تفاعلات حاصلة بين الدولتين في العراق، حيث أصبح كل طرف بحاجة ماسة إلى الطرف الآخر فيما يخص الملف العراقي.<sup>(2)</sup>

وحول مشاركة إيران في التحالف الدولي ضد الإرهاب، ذكر "ريتشارد هاس" مسئول التخطيط في الخارجية الأمريكية، معتبرا أن مشاركة إيران إيجابية، واعتبر أن إيران بإمكانها تقديم معلومات هامة حول تنظيم القاعدة، وذكر مسئول آخر بأن مشاركة إيران في التحالف الدولي ستؤدي إلى عرقلة القيام بعمل حاسم.<sup>(3)</sup>

وتطالب الولايات المتحدة البلدان العربية والدول التي تصنفها على لائحة دعم الإرهاب القيام بما يلي:

"1- التصدي للإرهابيين الناشطين فوق أراضيها، ووقف مصادر الدعم المادي لهم.

<sup>1</sup> محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007)، ص 92-93.

<sup>2</sup> عبد الجليل زيد المرهون، المرجع نفسه، ص 10-11.

<sup>3</sup> محمد سلامة النحال، المرجع نفسه، ص 62-63.

2-وقف نشاطات التنظيمات الإرهابية.

3-التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة وتبادل المعلومات حول الإرهابيين ونشاطاتهم.

4-تسليم المطلوبين للمحاكمة أو إعادهم.

5-التحدث العلني ضد الإرهابيين بغض النظر عن الهدف المعلن لهم.

6-تأييد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

7-وقف أي تسامح تجاه الدول أو الكيانات التي تدعم الإرهاب وتأييد العمل العسكري الدولي ضدها، وتقديم تسهيلات إذا اقتضى الأمر".<sup>(1)</sup>

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ضغوط كبيرة لحشد التأييد الدولي لما تسميه التحالف الدولي ضد الإرهاب منها التهديد، وحذرت إيران من عدم انضمامها إلى هذا الحلف الدولي، ولجأت إلى الأمم المتحدة لصيغتها بالشرعية.<sup>(2)</sup>

وهناك عدد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أصبحت تميز بين الإسلام والإرهاب، وحرصها على عدم إصاق تهمة الإرهاب بالعالم الإسلامي، وذلك راجع إلى عدة أسباب وهي:

"1-الرغبة في عدم التعميم بين المسلمين والإسلام والإرهاب لأن الخلط تستفيد منه الجماعات الراديكالية في ترويج خطابها المعادي للغرب وللولايات المتحدة.

2-عدم تشجيع التقارب بين الخطاب الإسلامي السياسي الراديكالي للجماعات، وبين غالبية المسلمين، وخلق فجوة واسعة بينهم.

3-جذب بعض الدول العربية والإسلامية في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة.

4-الحرص على عدم تحويل الحرب ضد الإرهاب ووصفها بأنها نمط من الحروب الدينية حتى لا يتم التأكيد على الخطاب الديني السياسي للقاعدة ومؤيديها".<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> محمد سلامة النحال، المرجع نفسه، ص، 69 .

<sup>2</sup> محمد سلامة النحال، المرجع نفسه، ص، 77 .

<sup>3</sup> نبيل عبد الفتاح، "ما بعد 11سبتمبر و الجماعات الإسلامية السياسية"، الأهرام العربي، ع، 324، 7يونيو 2003، ص، 53 .

ويقول "تيري ميسان" « Thierry Meyssan » نقلا عن ما قاله: "ريتشارد بيرل":  
لدى إيران مبرراتها لمساندة عمل عسكري ضد نظام طالبان في أفغانستان. إلا أنه ينبغي  
ألا يخدع أحد نفسه أو يرى في الدعم الإيراني لهذه العملية التزاما إيرانيا ضد الإرهاب  
بشكل عام. من غير الممكن قبول هذه الدولة داخل التحالف. إذ أنه كي يكون لتحالف ضد  
الإرهاب فرصة معقولة في النجاح، فإنه ينبغي أن يتكون من بلدان تحترم المؤسسات  
الديمقراطية والحرية الفردية وقدسية الحياة." (1)

ويضيف قائلا: "... لكن يستحيل على أي تحالف يهدف إلى إنهاء الإرهاب أن يضم  
بلدانا تساند حملات الكراهية والافتراء. ليس للبلدان التي تتساهل مع التحريض على قتل  
المدنيين-أمريكيين أم بريطانيين أم إسرائيليين أم غيرهم- أي دور شرعي في الحرب على  
الإرهاب." (2)

وفي مارس 2006، أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية « Condoleza Rice »، إلى  
أن إيران "جزء من الشريك المركزي للإرهاب في مناطق هامة كلبنان ودعمها لحزب  
الله في الشرق الأوسط." (3)

وقد أطلق شعار الحملة الصليبية ضد الإرهاب « Crusade »، بعد ذلك أطلق  
شعار "العدالة المطلقة". وتحديد أن هدف الحرب هو انتصار الخير على الشر والحضارة  
على الإرهاب، ومقولة "من ليس معنا فهو ضدنا"، وقد أثارت هذه الشعارات غضب  
وسخط المجتمعات الإسلامية، وهو ما أدى بالإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في  
شعاراتها التي طرحتها، وقد تراجعت الإدارة الأمريكية عن كلمة "حرب صليبية"  
واعتبرتها زلة لسان. (4)

---

<sup>1</sup> تيري ميسان، الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001: الخديعة  
الرهيبة، ما من طائرة تحطمت فوق البنناغون، ترجمة: رندة  
بعث، (دمشق: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع بالاشتراك مع الوليد  
للدراستات والنشر والتوزيع، ط. 1، 2002)، ص، 114.

<sup>2</sup> تيري ميسان، المرجع نفسه، ص، 114.

<sup>3</sup> .....Foreign policy Aspects of the war against Terrorism, (London: House of Commons  
Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006, June 2006), p.124.

<sup>4</sup> عبد الرحمن عمار، قضية الإرهاب بين الحق  
والباطل: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص، 93-  
94.

ويبدو أن الحرب على الإرهاب ما هي إلا إستراتيجية أمريكية طويلة الأمد تهدف من وراءها إلى تكريس النظام العالمي الجديد، والقضاء على من يهدده، ومن أبرزها ما تم تسميته "محور الشر" الذي أطلقه الرئيس بوش الابن على كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 رفعت الولايات المتحدة شعار "من ليس معنا.. فهو ضدنا" حيث يرى العديد من الباحثين أن هدف أمريكا من الحرب المستمرة هو التحكم والسيطرة على مصادر الطاقة وخصوصا النفط.<sup>(1)</sup>

ويقول "أندرو باسيفيتش": "بعد إعلان بوش الحرب على الإرهاب، أصبح بإمكان صناع القرار أن يستعيدوا حرية التصرف التي أمنها مبدأ ترومان. كل شخص يمكن وصفه بأنه إرهابي أصبح الآن هدفا حقيقيا (رغم أن الولايات المتحدة كانت تنوي أن تحتفظ لنفسها بالقول الفصل في تحديد أي الإرهابيين هم فعلا إرهابيون)، وكما نوه أحد المعلقين الأذكياء، إن ميزة تعريف الحرب كحرب ضد مثل هذا العدو الذي لا شكل له تتمثل في أنه: "إذا سارت الأمور على ما يرام، فإنها ستحدث فرصة للاهتمام بينود أخرى في الأجندة"<sup>(2)</sup>.

#### 4-3-القرارات الدولية للقضاء على الإرهاب:

وفي 28 سبتمبر 2001، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1373 والذي يهدف إلى تجفيف منابع الإرهاب عن طريق منع تمويل الجماعات الإرهابية، وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب وطرق تمويله.<sup>(3)</sup>

ويرى العديد من الباحثين والدارسين أن الولايات المتحدة كان بإمكانها إعادة النظر في سياستها الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي إطار حربها على ما تسميه "الإرهاب"، قامت واشنطن بحشد تأييد دولي ضم مختلف الفاعلين على المسرح العالمي

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، 2003)، ص 175-176.

<sup>2</sup> أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2004)، ص 298-299.

<sup>3</sup> Francois Heisbourg, Hyper terrorism: La nouvelle guerre, (Paris: Fondation de la Recherche Stratégique et Odile Jacob, Mai 2003), p154.

وقد لعب النصر في حربها على أفغانستان دورا كبيرا في جعل إدارة "بوش" ترجع إلى فكرة القطبية الأحادية، وأصبحت تميل إلى تجاهل الرأي العام العالمي وبقية الدول. وتحت مسمى الحرب على الإرهاب اتخذت الولايات المتحدة إجراءات صارمة تتمثل في قمع الحريات على المستويين الداخلي والخارجي، وعض الطرف عن الممارسات التي تقوم بها النظم الديكتاتورية في العالم.<sup>(1)</sup>

وقد طلبت الولايات المتحدة من دول العالم تحديد مواقفها من الإرهاب "معنا أو ضدنا"، وقد طلب الرئيس "بوش" من الأمريكيين الوقوف خلفه في حربه ضد الإرهاب، وكذا موافقة الكونغرس على تقديم الدعم المالي لبناء قوة عسكرية واستخباراتية كبيرة، وتضييق الحريات على الأمريكيين.

وقد أطلق الرئيس "بوش" تعبير "محور الشر"، ويقصد بذلك كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية، والحرب على الإرهاب حسب توجهات "بوش" لا تستدعي الإصغاء لحلفاء الولايات المتحدة، واستمرارها في نظام القطبية الأحادية، وهذا الموقف يسمح للولايات المتحدة بشن الحرب على العراق وإيران.

ويمكن اعتبار أن السياسة المتبعة من طرف الإدارات الأمريكية هي التي تؤدي إلى الأحقاد والكراهية لدى الشعوب، ليس فقط على المستويين العربي والإسلامي فقط وإنما على المستوى العالمي.<sup>(2)</sup>

#### 4-4- أهداف الحرب الأمريكية على الإرهاب:

وتحمل الحرب ضد الإرهاب عدة أهداف في ثناياها أهمها: السيطرة على العالم ومحاولة القضاء على الثقافة الإسلامية، وهذا ما يتم التماسه من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين البارزين.

لم يكد العالم يصدق ما رآه على شاشات القنوات الفضائية التي كانت تنقل وقائع ومجريات الهجوم على أكبر وأهم مدينتين أمريكيتين "واشنطن ونيويورك"، وأهم موقعين "البنتاغون" وبرجي التجارة العالمية، وقد وقعت الكارثة الحقيقية ليس فقط على الولايات المتحدة وإنما على العالم بأسره.

<sup>1</sup> توفيق المديني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب: دراسة، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص 230-231.

<sup>2</sup> توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 231-232.

واكتشفت الحكومة الأمريكية أن من قام بهذا الهجوم هو "الإرهاب"، وتم الإعلان عن أن منفذي الهجمات هم من "تنظيم القاعدة" الذي يقوده "أسامة بن لادن"، وأصبح هو المطلوب حيا أو ميتا.<sup>(1)</sup>

وقد أطلق شعار الحملة الصليبية ضد الإرهاب « Crusade »، بعد ذلك أطلق شعار "العدالة المطلقة". وتحديد أن هدف الحرب هو انتصار الخير على الشر والحضارة على الإرهاب، ومقولة "من ليس معنا فهو ضدنا"، وقد أثارت هذه الشعارات غضب وسخط المجتمعات الإسلامية، وهو ما أدى بالإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في شعاراتها التي طرحتها، وقد تراجعت الإدارة الأمريكية عن كلمة "حرب صليبية" واعتبرتها زلة لسان.<sup>(2)</sup>

#### 5- السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني:

قبل الثورة، قامت فرنسا ببيع التكنولوجيا النووية لإيران التي ليست في الحقيقة بحاجة إلى الطاقة لأن لديها احتياطات كبيرة من البترول والغاز الطبيعي، كذلك فإن العديد من العمال في فرنسا التحقوا للعمل بموجب العقد الذي وقع بين فرنسا وإيران في مجال الطاقة النووية، وكانت غاية فرنسا من وراء ذلك هو تحقيق مكاسب مادية كبيرة. ومنذ زمن الشاه، وإيران تعمل على تطوير قدراتها النووية، والهدف ليس إنتاج الطاقة النووية لأغراض مدنية أو سلمية، كما تم إعلانه من طرف المسؤولين الإيرانيين، وإنما إيران تسعى لتطوير برنامجها النووي لأغراض عسكرية وإستراتيجية.<sup>(3)</sup> وخلال الزيارات المتكررة لوفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران في فبراير 1992 ونوفمبر 1993، لتفقد المواقع النووية الإيرانية، لم يتم اكتشاف أو تسجيل أي

---

<sup>1</sup> عبد الرحمن عمار، قضية الإرهاب بين الحق والباطل: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص 89-92.

<sup>2</sup> عبد الرحمن عمار، المرجع نفسه، ص 93-94.

<sup>3</sup>Guillame Schlumberger, « Première table ronde-La question nucléaire », Dans : Ou Va L'Iran ? », (France :Fondation pour la Recherche Stratégique, Journée D'étude Acte du 17Mai 2006), p p.07-08.



محاولات مشبوهة لتطوير سلاح نووي، ونفس الشيء بالنسبة لوزارة الخارجية الأمريكية التي رأت أن إيران لم تخرق معاهدة حظر الانتشار النووي.<sup>(1)</sup> وفي عام 1995 ثار جدل كبير حول الأسلحة النووية الإيرانية، وهو تاريخ إعلان وزير الطاقة الذرية الروسي "ميناتوم" « Mintom » والقاضي بانجاز مفاعل يعمل بالطاقة المائية الخفيفة، قدرته 1000 ميغاواط-كهربائي، وقبل ذلك كانت ألمانيا قد بدأت في تصميمه في الثمانينيات في "بوشهر"، والذي يوجد في الجنوب الغربي من إيران، وقد عملت الولايات المتحدة كل ما في وسعها لعرقلة المشروع معتبرة أن إيران تعمل على محاولة استخراج البلوتونيوم الذي يعتبر بمرتبة سلاح من الوقود المستعمل لعمل المفاعل.<sup>(2)</sup>

واستعملت إدارة "كلينتون" عددا من الخيارات وردود أفعال لوقف البرنامج النووي الإيراني، حيث تمثلت في الضغط على روسيا والصين لحيلولة دون مد إيران بالتكنولوجيا النووية، وفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران والمتجسدة في "قانون داماتو"، والتهديد كذلك بالقيام بعمل عسكري مدمر ضد المواقع النووية الإيرانية بدعم من إسرائيل.<sup>(3)</sup> وقعت إيران على معاهدة الحد من الانتشار النووي، ووقعت كذلك على البروتوكول الإضافي، ويعتبر المحافظون في الولايات المتحدة أن النشاطات الإيرانية هي في مرحلة تخصيب اليورانيوم وبالتالي فهي تسعى لإنتاج السلاح النووي. وقد قامت كل من ألمانيا، بريطانيا وفرنسا بإجراء مفاوضات مع طهران لحملها على وقف تخصيب اليورانيوم.

---

<sup>1</sup> كينيث كاتزمان، "التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية"، في: جمال سند السويدي (محررا)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص، 283.

<sup>2</sup> شانون كاييل، "الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها"، ترجمة: حسن وعمر الأيوبي، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد الدولي بإسكندرية، أكتوبر 2004)، ص، 846.

<sup>3</sup> أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية"، السياسة الدولية، ع، 131، يناير 1998، ص، 311.

كما قد إيران أن لها الحق في الحصول على تكنولوجيا نووية في مجال تخصيب اليورانيوم، وقد وصلت إلى طريق مسدود في مفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية، وذلك بسبب رفضها لوقف وتعليق تخصيب اليورانيوم.<sup>(1)</sup>

وجاء القرار الأممي رقم 1787 والذي أطلقه مجلس الأمن الدولي، حيث أن ما جاء به هو أن على إيران التخلي عن:- كل أنشطتها النووية الحساسة وانتشارها.  
-تخصيب اليورانيوم وتوقيف المفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل.

كما طالب مجلس الأمن الدولي بعدم تقديم الدعم المالي لإيران أو التعاون معها في المجال النووي، وذلك للحيلولة دون تطوير أسلحتها النووية.<sup>(2)</sup>

وفي أواخر 2002 أخذ الجدل مسارا آخر، بعد نشر صور تم التقاطها بواسطة الأقمار الاصطناعية، بينت أنه توجد منشأتين للوقود النووي في جنوب طهران، وثبت أن الأولى توجد قرب بلدة "ناتنز" وهي مصنع لتركيز اليورانيوم، أما الثانية فتوجد قرب بلدة "أراك" وظيفتها إنتاج الماء الثقيل، وقد دوت صفارات الإنذار الدولية عند اكتشاف المنشأتين غير المصرح بهما، ومن هنا بدأت تظهر الشكوك بأن إيران تكثف من تخصيب اليورانيوم وتفصل البلوتونيوم كذلك لكي تنتج مواد انشطارية وهي بمثابة سلاح.

وفي فبراير 2003، بعد تصريح الرئيس "خاتمي" للمرة الأولى عن نية إيران: "تطوير دورة وقود نووي كاملة من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية إلى إعادة معالجة الوقود المستخدم وتخزين المخلفات"، وهذا ما أثار قلقا دوليا حول النشاطات النووية الإيرانية.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup>Farhard Khosro Khavar, « L'Iran à de nouveau défis .dans :Rémy Leveau et Frédéric Charillon,Iran,Libye :Deux systèmes politiques à L'épreuve des faits,(Paris :La Documentation Française,2006),pp.99-100.

<sup>2</sup>Roberto Cavalli, « L'Iran D'hier Et Demain :Emergence ou Décadence ? »,Forum sur la sécurité et la défense,Bulletin N83,Janvier 2007,p.04.

<sup>3</sup> شانون كايل، المرجع نفسه، ص، 847 .  
-لمزيد من التفصيل حول المهلة التي حددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا الإعلان الأوربي الإيراني المشترك، وتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ الضمانات في إيران وردود الفعل حوله، أنظر :  
المرجع نفسه، ص، 849-852 .

وللتفصيل كذلك حول قرار محافظي الوكالة الدولية بانتقاد إيران، أنظر :المرجع نفسه، ص، 853-854 .

ويقول "فوزي صلوخ": "...في العام 2003، عندما أعلنت الاستخبارات الأمريكية على أن إيران لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم في "ناتنز" على بعد 200 ميل من طهران.

وأوردت التقارير الاستخباراتية أيضا أن إيران كانت بصدد إنجاز منشأة أخرى في "أراك" في وسط البلاد من أجل إنتاج المياه الثقيلة التي تستعمل في إنتاج البلوتونيوم. وتقول التقارير الاستخباراتية أيضا أن أكثر التقنيات الضرورية لصنع أو تجميع جهاز نووي باتت متوفرة حاليا، ولن يمضي وقت طويل حتى تتمكن إيران من صنع أسلحة نووية." (1)

وخلال سنة 2003، ازدادت حدة الجدل حول البرنامج النووي الإيراني وذلك عندما تم التأكد أن إيران كانت تستخدم بطريقة سرية تكنولوجيات الوقود النووي الدورية، دون أن تصرح أو تعلن عن أنشطتها هذه إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك يتناقض مع ما هو منصوص عليه في اتفاقية الوقاية التي وقعتها مع الوكالة في 1974، وهو ما أثار حفيظة البعض بأن إيران قد تكون قيد إنشاء المنشآت التي تلزم لإنتاج مواد انشطارية ضمن إطار البرنامج النووي، والتصريح بأنه برنامج مدني ولأغراض سلمية، بيد أن المسؤولين الإيرانيين أكدوا خلال سنة 2003: "أن البرنامج النووي الطموح هدفه الوحيد هو إنتاج الكهرباء، وأن إيران يحق لها تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية وفقا لأحكام معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية". (2)

#### 5-1- الإمكانات النووية الإيرانية:

منذ زمن الشاه وإيران ماضية في تطوير قدراتها النووية، ومنذ نهاية حرب الخليج الأولى اهتمت إيران كثيرا بتطوير برنامجها النووي الذي لا زال في طور النمو، وقد كانت لها العديد من المحاولات من أجل الحصول على رؤوس نووية من الدول الإسلامية

<sup>1</sup> فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط1، 2006)، ص، 66-67.

<sup>2</sup> شانون كايل، المرجع نفسه، ص، 846-847.

الواقعة في آسيا الوسطى، حيث تفيد التقارير الغربية بأنها تمكنت من الحصول عليها حقيقة وهيكتيكية وليست إستراتيجية.<sup>(1)</sup>

ويحتوي البرنامج النووي الإيراني على عدد من المنشآت والمفاعلات النووية بطاقات تصل إلى 5 و10 و27 ميغاوات، وهناك اتفاق مع روسيا لا يزال قيد الحوار لإتمام بناء مفاعل بقوة 30ميغاوات، غير أنها تتعرض لضغوطات كبيرة من الولايات المتحدة لكي لا ينجز، وهناك كذلك اتفاق مع الصين لبناء مفاعلين نوويين، كل واحد بقوة 300ميغاوات وترغب إيران في إقامة تعاون نووي مع باكستان والهند أيضاً، ولها مفاعلين نوويين بنتهما ألمانيا، حيث بدأت إيران في 1974 بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء بقوة 1000-1300 ميغاوات اعتماداً على هذين المفاعلين، وقام العراق بتدمير معظم منشآتها في حرب الخليج الأولى، وتشير التقديرات إلى أن الجمهورية الإسلامية بإمكانها القيام بصنع أول قنبلة نووية في ظرف عشر سنوات، وذلك إذا واصلت تطوير برنامجها النووي من دون حواجز أو عراقيل أو حصار.<sup>(2)</sup>

ولم تتوصل إيران إلى إنتاج رؤوس نووية وهي في مرحلة بناء البنية التحتية لتصنيع القنبلة، وتتمثل نشاطاتها في عقد اتفاقيات لبناء مفاعلات نووية، وهي تحاول الحصول على مواد انشطارية، وذلك بإقامتها اتصالات مع عشرين دولة، وقد وجهت الدعوة لعلمائها الذين غادروا البلاد بعد الثورة، وكذا الاستفادة من خبرة علماء ذرة من الاتحاد السوفيتي سابقاً.

وكان الاهتمام الإيراني بالقدرات النووية بقرار سياسي وليس استناداً إلى الإمكانيات التكنولوجية المتاحة، وذلك لأسباب سياسية وإستراتيجية، وتقيم إيران علاقات تعاون مع عدد من الدول لجلب التكنولوجيا والاستفادة منها في هذا المجال، ويرى الخبراء أن إيران يلزمها ما بين 8-10 سنوات لبناء قدرة نووية، وإذا ما حصلت إيران على مساعدات خارجية متقدمة يمكن أن تنقصر هذه الفترة لاستكمال هذا المشروع، وهناك عدة عوائق

---

<sup>1</sup> محمد نبيل فؤاد طه، "الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانيات بناء قوة نووية عربية"، المستقبل العربي، ع، 271، سبتمبر 2001، ص، 112 .

<sup>2</sup> محمد نبيل فؤاد طه، المرجع نفسه، ص، 112 .

وحواجز تقف حجر عثرة أمام حصول إيران على قدرات نووية، ومنها سياسة "الاحتواء المزدوج" التي أعلنتها الولايات المتحدة وطبقتها في حق إيران.(1)  
وتواصل إيران تطوير برنامج أسلحة الدمار الشامل على الرغم من أنها قد صادقت على معاهدة منع الانتشار النووي، كما تسعى جاهدة من خلال البحوث النووية التي تقوم بها إلى صنع القنبلة النووية.(2)

ويقول "أمير طاهري": "...وفي نفس الوقت ترغب قيادة إيران بإبقاء تركيزها على القضية النووية لأن ذلك قد يعزز الدعم الشعبي للنظام داخل إيران حيث الغالبية من السكان لا يعلمون لما هذه الضجة ويبدون استياء لأنهم عوملو على نحو "أقل من الهنود" عندما سعت نيودلهي لامتلاك أسلحة نووية. وفي نفس الوقت فإن تسليط الانتباه على القضية النووية سيحول الضوء عن قضايا أخرى من المحتمل أن تكون أكثر تفجراً مثل انتهاك حقوق الإنسان وموجة الإعدامات والاضطراب العرقي في عدة مناطق إيرانية".(3)

وقد تمكنت إيران من الحصول على كميات من اليورانيوم المخصب من كازاخستان وخام اليورانيوم من جنوب إفريقيا، ولكن إيران ترغب في الحصول عليه محلياً لتغطية نشاطاتها النووية خشية تعرضها للضغوط.  
وقد استطاعت الولايات المتحدة بالتنسيق مع حلفائها من إضعاف جهود إيران للحصول على المواد والتكنولوجيا النووية من عدد من البلدان ومنها الأرجنتين، التشيك، الهند، إيطاليا، وبولندا.(4)

---

<sup>1</sup> أحمد عبد الحليم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، المستقبل العربي، ع، 271، سبتمبر 2001، ص، 130-131 .  
-لمزيد من التفصيل حول تطور البرنامج النووي الإيراني والدول التي سعت إيران للتعاون معها في هذا المجال، أنظر: نفس المرجع، ص، 131-133 .

<sup>2</sup> Hugh Barnes and Alex Bigham, Understanding Iran :People and Power, (.....,....., April 2006), p.36.

<sup>3</sup> أمير طاهري، "مركز العاصفة: طهران تكتب السيناريو والولايات المتحدة تتبعه"، في: إفرايم اسكولاوي وآخرون (محررين)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أبو هديبة أحمد، (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي، ط، 2006، 1)، ص، 192-193 .

<sup>4</sup> أحمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص، 133-134 .

## 5-2-مزايا اكتساب إيران للسلاح النووي:

بمجرد أن تردع إيران إسرائيل من القيام بأية هجمات ضد أراضيها،سيمكنها هذا من أن تصبح لها مكانة هامة في العالم الإسلامي،كما يعطيها قوة في مواجهة أية تهديدات مستقبلا،كما يمنحها هذا ثقة كبيرة في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي،وبالتالي تصبح سياستها الخارجية أكثر عقلانية،لكن يبدو وأن قدرة إيران في صياغة سياسة خارجية عقلانية في ظل طبيعة قيادتها الحالية أمر ضعيف.(1)

## 5-3-أسباب سعي إيران للحصول على أسلحة نووية:

- 1-رغبة إيران في اكتساب قدرة دفاعية.
  - 2-تحقيق التوازن في القوى مع بعض دول المنطقة كإسرائيل وباكستان.
  - 3-تدعيم مكانة إيران إقليميا ودوليا.
  - 4-التواجد الأمريكي بالقرب من حدودها وشعور إيران بمحاولات عزلها.
  - 5-اكتساب إيران لقدرة نووية يجعلها قوة مؤثرة سياسيا واستراتيجيا.(2)
- ## 5-4-الأهداف الإيرانية من وراء محاولتها الحصول على الأسلحة النووية:

- 1-لأن السلاح النووي يعتبر رمزا للحدثة.
  - 2-والسلاح النووي هو جهاز للحسم إقليميا ودوليا.
  - 3-السلاح النووي يعتبر أداة للتأثير في المنطقة وفي العالم الإسلامي.(3)
- ويقول "ديفيد تانكس": " تعرضت إيران لانتكاسة على المستوى القومي من جراء الاستخدام العراقي للأسلحة الكيماوية وأنظمة إطلاق صواريخ "سكود" إبان الحرب الإيرانية-العراقية في الثمانينيات من القرن العشرين،فقد لاحظ القادة والزعماء الإيرانيون إخفاق المجتمع الدولي في إدانة الاستخدام العراقي للأسلحة الكيماوية المحرمة،وقررت بالتالي أن تحصل على ترسانة خاصة بها من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية

<sup>1</sup> جمال سند السويدي، المرجع نفسه، ص، 480 .

<sup>2</sup> أحمد عبد الحليم، المرجع نفسه، ص، 134-135 .  
-لمزيد من التفصيل حول العوامل التي ساعدت إيران على الاهتمام بالأنشطة النووية، أنظر: نفس المرجع، ص، 135 .

<sup>3</sup>Guillame Schlumberger, « Première table ronde-La question nucléaire », Dans : Ou Va L'Iran ? », (France :Fondation pour la Recherche Stratégique,Journée D'étude Acte du 17Mai 2006), p.17.

وأنظمة الإطلاق والتوجيه الصاروخية الباليستية والجوالة وذلك لحماية أمنها القومي." (1)

وقبل أحداث 11 سبتمبر 2001، كان العراق هو الذي يشكل تهديدا كبيرا على النظام الإسلامي في إيران، وذلك بسبب طموحات "صدام حسين" الرئيس العراقي حول "شط العرب"، وهناك تهديد آخر لإيران، وهو أقل حدة من الأول، وهو نظام "طالبان" الأفغاني (في السابق قبل انهياره عقب الحملة العسكرية الأمريكية ضده)، وكذا التجارب النووية الباكستانية خصوصا التجربة النووية في "بلوشستان" في أوت 1998، والتي لا تبعد سوى 30 كيلومترا عن الحدود الباكستانية الإيرانية، كل هذه التهديدات دفعت إيران إلى التفكير في تطوير أسلحة نووية. (2)

وحسب ما جاء في تصريحات المسؤولين الإيرانيين، وكذا الأكاديميين فان الهدف من وراء بناء المفاعلات النووية هو توفير الطاقة الكهربائية لسد حاجات البلاد، وأنه لا بد من الاستمرار في هذا المجال، لأن إيران في عهد الشاه صرفت مبالغ مالية كبيرة لإقامة البنية الأساسية لبرنامجها النووي، وتكتفي الحكومة الإيرانية بالقول أن الهدف من البرنامج النووي هو تأمين ما قيمته 20 بالمائة من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية لتخفيض استهلاكها من الغاز الطبيعي والبتروك إلا أن هناك إشارات ضمنية يتم استخلاصها من خطابات القادة الإيرانيين تشير إلى أن إيران ترغب في الحصول على السلاح النووي. من أهم الدوافع المحركة للبرنامج النووي الإيراني هو تخوف إيران من التهديد الذي تمثله بالنسبة لها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق (قبل غزوه من طرف الولايات المتحدة في 2003)، ولذا لا بد لها من امتلاك سلاح نووي لتدعيم أمنها القومي. (3)

---

<sup>1</sup> ديفيد تانكس، "الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي: تقويم مركز"، في: الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، جاكلين ديفس وآخرون (محررين)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط، 2000، ص، 59.

<sup>2</sup>-Nader Barzin, L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004), (France :Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 2004), p, 212.

<sup>3</sup> أحمد إبراهيم محمود، المرجع نفسه، ص، 314-316.

وقد نفت إيران الاتهامات الأمريكية لها بسعيها لامتلاك أسلحة نووية، وقالت أنها ترغب من وراء الموقعين "نانتز" و"أراك" توليد الطاقة الكهربائية، وتجدر الإشارة إلى أن إيران قد وافقت على مراقبة الموقعين من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.<sup>(1)</sup> وهناك شكوك حول صدقية البرنامج النووي الإيراني، كما أبرزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خصوصا وأنها تمتلك مخزونا كبيرا من "الهيروكاربورات"، وتعتبر الولايات المتحدة أن إيران تعتبر مشكلة عويصة باعتبارها تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وإدارة بوش في ورطة حقيقية وأمام خيارين إما أن تقبل إمكانية حصول إيران على أسلحة الدمار الشامل أو تتجاهل الولايات المتحدة موقفها إن وافقت على شرعية هذا النظام، وهناك احتمال أن تقوم أمريكا بإتباع سياسة تشجيع تغيير النظام، واستخدام القوة ضدها مستبعد على الأقل حاليا لذا يبقى اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية هو أفضل الحلول.<sup>(2)</sup>

#### 5-5- تطوير الصواريخ الإيرانية:

بالرغم من تقديم إيران تطمينات بأن برنامجها الصاروخي لا يزيد مدها عن ألف كلم حتى لا تثير حفيظة إسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة وإسرائيل لم توقف تحرشاتها بإيران، وهذا ما دفع إيران إلى السعي الحثيث لامتلاك أداة لردع ومواجهة الولايات المتحدة.

ويرى المسؤولون الإيرانيون أن الهدف من البرنامج النووي الإيراني هو توليد الطاقة الكهربائية وبالتالي فإنه برنامج سلمي وليس عسكري، في حين أنه يتبادر إلى الأذهان الكثير من التساؤلات حول صدقية هذا البرنامج، لكون إيران دولة لها بترول وغاز طبيعي بكميات كبيرة، فإذا كان هذا صحيحا فما الذي يدفعها إلى صرف أموال ضخمة لبناء مفاعلات نووية، فلتوليد الطاقة الكهربائية يكفيها البترول والغاز، حيث لن تتعدى تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية منها سوى 18 بالمائة أو 20 بالمائة مقارنة مع تكلفة الكهرباء

---

-لمزيد من التفصيل حول تطور البرنامج النووي الإيراني، أنظر: أحمد إبراهيم محمود، المرجع نفسه، ص 312-314.  
<sup>1</sup> حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة: ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د.ت.ن)، ص 70.  
<sup>2</sup> برينوترتريه، "أربعة أعوام لتغيير العالم: إستراتيجية بوش 2005-2008"، ترجمة: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، ع، 21، شتاء 2005، ص، 270.



النووية، وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن الهدف من وراء هذا البرنامج هو كسب المكانة وتحقيق الردع.(1)

### 5-6- وجهة نظر بعض الأطراف الرسمية الإيرانية للبرنامج النووي الإيراني:

وقد اعتبر عدد من أعضاء الشورى الإيراني أن البرنامج النووي هو تبييد للأموال، ويعتبر المحللون الإيرانيون أن هذا البرنامج سيء لسمعة إيران، وأن مثل هذا المشروع سيكون على حساب استثمارات أجنبية البلاد في حاجة ماسة إليها. كما عبر العديد من الملاحظين الدوليين عن قلقهم لضخامة الإنفاق على المعدات النووية، وهذا يفوق ما ينبغي إنفاقه للأغراض السلمية. وتحتاج إيران للوصول إلى أن تصبح لها قدرة نووية ما بين خمسة إلى عشرة سنوات على أقل تقدير.(2)

والشيء الواضح هو أن البرنامج النووي الإيراني، وبغض النظر عن كونه إيرانيا أو غربيا، فإنه يدخل في إطار السباق نحو القوة بمعناها الواسع، بحيث تعتبر القوة العسكرية أحد مظاهره، ويدخل كذلك ضمن إطار السباق نحو التسلح إضافة إلى باقي أعضاء النظام الخليجي الإقليمي، وهذا السباق بلغ أشده خلال السنوات الثلاث التي جاءت بعد حرب الخليج الثانية، والذي لا يزال مستمرا، وما يزال الإنفاق العسكري في المنطقة كبيرا، حيث أن إيران تحتل المركز التاسع من ضمن الدول الخمسة عشرة الأولى من ناحية الإنفاق العسكري عالميا.(3)

يقول "عبد الخالق عبد الله": "إن نزع سلاح إيران وإضعاف إمكانياتها الهجومية واخللة أوضاعها السياسية هو أهم بند في الأجندة الأمريكية".(4)

وتسعى إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص القنبلة النووية، لأن إيران تخشى من تكرار نفس السيناريو بالنسبة للعراق وهذا ما يعجل اتجاهها نحو بناء

---

1 أحمد إبراهيم محمود، "إيران وجهود تطوير الصواريخ الباليستية"، السياسة الدولية، ع، 136، أبريل 1999، ص، 293-294.

2 جمال سند السويدي، "المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة وإيران"، في: جمال سند السويدي (محررا)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص، 479-480.

3 عبد الجليل المرهون، "أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، برنامج الدراسات الإستراتيجية والدولية وحوار الحضارات، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ع، 28، 21 سبتمبر 2006، ص، 06.

4 عبد الخالق عبد الله، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، المستقبل العربي، ع، 299، يناير 2004، ص، 22.

برنامجها النووي، والوصول إلى إنتاج القنبلة النووية، وهذا ما لا يمكن أن تقبله الولايات المتحدة لأن إيران إذا أصبحت قوة نووية فهي بذلك تهدد إمدادات النفط للولايات المتحدة، وهذا ما يهدد المصالح الأمريكية وحتى الاقتصاد العالمي، وهذا الوضع لن تسمح الولايات المتحدة بأن يتحقق في الواقع.

وبهذا فإنه من حق إيران أن تطور قدراتها الدفاعية ( بما فيها النووية)، وذلك لأنها مستهدفة من طرف إسرائيل التي تطوقها هذه الأخيرة برا وبحرا وجوا ومن الغرب والشرق والجنوب.<sup>(1)</sup>

#### 5-7-المحادثات حول البرنامج النووي الإيراني:

أجرت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا مفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، وخصوصا فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم، وبعد أن رفضت إيران عرض أوربا القاضي بتعليق التخصيب مقابل مساعدات فنية وسياسية، أصدر مجلس الأمن الدولي البيان الرئاسي في 29 مارس 2006 الذي يقضي بتعليق تخصيب اليورانيوم، ثم أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1696 في 31 يوليو 2006، والذي منح إيران مهلة لتعليق تخصيب اليورانيوم، وفي حال عدم امتثالها تفرض عليها عقوبات دولية، وبعد مضي مدة ستة أشهر صدر في 23 ديسمبر 2006 القرار الدولي رقم 1737، حيث قضى بفرض عقوبات تقنية ومالية على إيران، وبالرغم من أن هذا القرار ملزم، إلا أنه يخضع لما جاء في المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي لا تسمح باستعمال القوة العسكرية، ويمكن اعتبار هذا القرار بأنه بمثابة أرضية للسعي الحثيث باتجاه الخيار العسكري نحو إيران، وذلك بعيدا عن مجلس الأمن إذا اقتضت الحاجة ذلك.<sup>(2)</sup>

ومنذ احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران في نوفمبر 1979-جانفي 1981، قطعت العلاقات السياسية بين الدولتين.

وقد قبلت الدول الأوربية في حال نجاح المفاوضات مع طهران حول الملف النووي،

<sup>1</sup> عبد الخالق عبد الله، المرجع نفسه، ص، 23 .

<sup>2</sup> عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذر الحرب الرابعة"، المستقبل العربي، ع، 338، أبريل 2007، ص، 24-25 .  
-لمزيد من التفصيل حول ما جاء في القرار 1737 حول إيران، أنظر: المرجع نفسه، ص، 24 .

مساعدة إيران على الدخول في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وكذلك فك الحصار المفروض على طهران حول قطاع الغيار المطلوبة للطيران المدني الإيراني.<sup>(1)</sup> وبعد عدة أسابيع من المفاوضات بين إيران والأوروبيين حول البرنامج النووي الإيراني، هددتها مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات عليها وذلك بطلب من الولايات المتحدة، وقد وافقت إيران في 15 نوفمبر 2004 على تعليق تخصيب اليورانيوم وذلك ابتداء من 22 نوفمبر 2004، وترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران يشتبه في أنها قامت بشراء تجهيزات لتخصيب اليورانيوم في المواقع النووية القريبة من طهران.<sup>(2)</sup> وفي الأسبوع الماضي (أي قبل 09 جوان بأسبوع) طلب البرلمان الإيراني أي مجلس الشورى الإسلامي من الحكومة الإيرانية أن تواصل البحوث النووية، ويعتبر هذا الملف سياسياً في إيران.

وفي إطار المفاوضات الإيرانية التي قادها "حسن روحاني" مع الأوروبيين (ألمانيا، فرنسا وبريطانيا)، قدم هؤلاء ضمانات لإيران في حالة قبولها بالشروط الأوروبية، ومن بين هذه الضمانات، الأمن الإيراني، ومد إيران بالطاقة النووية السلمية، وبرنامج التعاون التقني والاقتصادي، وأن يعمل الأوروبيون كل ما في وسعهم لانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية (omc)، وحماية إيران من مختلف أخطار الاعتداء عليها.<sup>(3)</sup>

وقد اتفقت إيران مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا حول توقيفها لمختلف أنشطتها النووية، وكان ذلك في 22 نوفمبر 2004، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، وتضمن الاتفاق في نفس الوقت مكافآت وإجراءات أوروبية تتمثل في تعهد أوروبي بمد إيران بالتكنولوجيا النووية السلمية لإنتاج الطاقة، وعدم نقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي إذا ما بقيت إيران ملتزمة بتعهداتها وتعهد أوروبا بإنهاء العزلة السياسية والاقتصادية لإيران، ودعمها من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومحو القيود والعراقيل

---

<sup>1</sup> Farhard Khosro Khavar, « 2004-2005 :L'Iran à de nouveau défis .dans :Rémy Leveau et - Frédéric Charillon,Iran,Libye :Deux systèmes politiques à L'épreuve des faits,(Paris :La Documentation Française,2006),pp.101-102

<sup>2</sup>Mireille Duteil, "Nucléaire:Le bémol de L'Iran",Le Point,N 1479,18 Novembre 2004,p.59. , « NUCLEAIRE :UN DOSSIER POLITIQUE »,LE Point,N 1708,09 Juin 2005,P.62.

التي وضعتها الولايات المتحدة لمنع انضمامها، وإقامة تعاون اقتصادي وأمني أوروبي مع إيران.

غير أن هذا الاتفاق لم يدم سوى ستة أشهر فقط، وذلك بسبب معاودة إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم سرّياً واستيرادها لأجهزة الطرد المركزي من الخارج، وهو ما أدى بالأوروبيين إلى تجميد الاتفاق.<sup>(1)</sup>

### 5-8- البروتوكول الإضافي:

وقعت إيران على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الضمانات والتي تضمنتها أحكام اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، يقول "كانون كاييل": "كانت الحكومة الإيرانية قد أشارت في الإعلان المشترك بتاريخ 21 أكتوبر 2003 أنها ستتصرف وفقاً لأحكام البروتوكول لدى سريان مفعوله رسمياً، غير أنه يجب إحالة البروتوكول إلى المجلس للموافقة، حيث قرر بعض المحافظين النافذين الاعتراض عليه. انتقد توقيع البروتوكول، ولا سيما في وسائل الإعلام المحافظة إذ اعتبر رضوخاً للضغوط الأمريكية وإخلالاً "بالسيادة الوطنية" الإيرانية".<sup>(2)</sup>

وتم التوصل لاتفاق بين كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيران في أكتوبر 2003، وهو ما اعتبره الكثيرون خطوة إيجابية لتسوية الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني، لكن الخلاف لم ينته بعد.

وتشير بعض الأدلة إلى أن إيران لم تفصح عن عدد من منشاتها النووية، ولم تكشف الحكومة الإيرانية عن استيرادها لليورانيوم الطبيعي من الصين منذ أزيد من عشرة سنوات، وما يثير القلق هو استعمال إيران لليورانيوم المخصب في واحدة من هذه المنشآت دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسبقاً بذلك.

ومما من حدة الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني، هو عدم وجود ثقة بين إيران والولايات المتحدة، حيث عبرت أمريكا عن خشيتها من الدعم الذي تقدمه طهران

<sup>1</sup> بشير عبد الفتاح، "المسألة النووية الإيرانية... تسوية أم هدنة"، السياسة الدولية، ع، 159، يناير 2005، المجلد 40، ص، 166-167.

<sup>2</sup> شانون كاييل، المرجع نفسه، ص، 854.

للجماعات التي تستخدم الأعمال الإرهابية، وجهودها لتقويض عملية السلام العربية-الإسرائيلية، وهي مقتنعة بأن إيران مصممة على تطوير القنبلة النووية.<sup>(1)</sup> غير أن خلال أكثر من عامين تطورت الرؤية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية إشارات إيجابية رغبة منها في تشجيع الجهود الأوروبية الرامية لحل أزمة الملف النووي الإيراني، والمتمثلة في إلغاء واشنطن معارضتها انضمام إيران إلى المنظمة العالمية للتجارة أو السماح لها بالحصول على قطع غيار الطائرات في مارس 2005م.<sup>(2)</sup>

### 5-9- السلاح النووي الإيراني في الإستراتيجية الأمريكية:

ترى الولايات المتحدة أن إيران قوة إقليمية لا يستهان بها، ولهذا فإن الولايات المتحدة بإمكانها أن تصرف النظر عن مستوى معين من التسلح النووي الإيراني، وذلك من خلال عدة منطلقات:

" 1- أن القوة الإقليمية الإيرانية لم تكن في يوم من الأيام حسما من الرصيد الاستراتيجي الأمريكي، بل كانت دائما تعزiza له وتكريسا لوجوده.

2- أن المعلومات المتوفرة تدل على أن أمريكا نفسها ساهمت بشكل ما في البرنامج النووي الإيراني، فقد أشار تقرير لعروض الصحف البريطانية أذاعته ال(بي بي سي) نقلا عن صحيفة "الغارديان" «Gardian» تحت عنوان "حماقة CIA" التي ساعدت برنامج إيران النووي، والذي تحدث عن كتاب لمراسل صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية "جيمس رايسن" لشئون المخابرات بعنوان: "الحرب على الإرهاب: التاريخ السري للسي أي إي وإدارة بوش".

ونقلت "الغارديان" عن ذلك الكتاب أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ربما ساعدت إيران في تصميم قنبلة نووية من خلال محاولة فاشلة لتسريب معلومات سرية مضللة تتعلق بتصميم قنبلة نووية إلى إيران".

<sup>1</sup>.....، "Dealing with Iran's Nuclear Program"، Middle East Program, N 18,.....

<sup>2</sup>.....، "إيران: هل ثمة مخرج من المأزق النووي"، تقرير الشرق الأوسط (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات)، ع، 51، فبراير 2006، ص، 12.

وجاء في الكتاب أن العملية السرية أطلق عليها "ميرلين"، وقد وافقت عليها إدارة "كلينتون".<sup>(1)</sup>

وفي يوم الثلاثاء 11 أبريل 2006 أكد الرئيس الإيراني "محمود أحمددي نجاد" أن إيران قد حققت نجاحا كبيرا فيما يتعلق بتخصيب كميات من اليورانيوم، وذلك من خلال خطاب تلفزيوني وجهه للشعب الإيراني، وقد قالت مصادر مختلفة من إيران أن الكميات التي تم تخصيبها من اليورانيوم تصل إلى 110 أطنان من غاز سادس فلوريد اليورانيوم. وقد اعتبرتها الولايات المتحدة "خطوة في الاتجاه الخاطئ". في حين ترى إيران أن برنامجها النووي له أغراض سلمية، يرى الغرب أنه عسكري، حيث تذهب بعض التقارير إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية ضد منشآت نووية إيرانية.<sup>(2)</sup>

وقد بدأ البرنامج النووي الإيراني سريريا حتى كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمره في تقريرها لسنة 2003، قائلة: "إن البرنامج بدأ في العام 1985، بهدف تخصيب اليورانيوم وهو ما يعني أن البرنامج بدأ في أوج الحرب الإيرانية العراقية، الأمر الذي يلقي الشكوك حول أهدافه العسكرية لردع الجيش العراقي الذي كان يمتلك أسلحة بيولوجية يقال أنه تم استخدامها ضد الجنود الإيرانيين".

لكن إيران قالت أن برنامجها النووي له أهداف سلمية، ومن هنا بدأ الغرب يضغط على إيران، وفي إطار الخلافات الأمريكية الإيرانية حول هذا الملف، رأت الولايات المتحدة أن الخيار العسكري يبقى مطروحا كحل أخير.<sup>(3)</sup>

ويبدو من خلال هذا أن الحل العسكري أمر مستبعد بالنسبة للغرب في تعامله مع الملف النووي الإيراني، غير أن الأوروبيين يرون ضرورة فرض عقوبات على طهران. ستعمل الولايات المتحدة على التمسك بالشرعية الدولية في سياستها نحو إيران للابتعاد عن أي خروقات للشرعية الدولية، كما حدث عندما غزت العراق، كما تريد الولايات المتحدة إظهار صورة للعالم مفادها أنها قامت بكل ما في وسعها، وذلك بغية تبرير أي

---

<sup>1</sup> حسن الرشدي،، "النووي الإيراني . والموقف الأمريكي"، مجلة دراسات إستراتيجية، ع، 02، جوان 2006، ص، 103-104 .

<sup>2</sup> حسين التلاوي، "إيران وتخصيب اليورانيوم : الصدمة وسيناريوهات المستقبل"، دراسات إستراتيجية، ع، 02، جوان 2006، ص، 106 .

<sup>3</sup> حسين التلاوي، المرجع نفسه، ص، 106 .

عمل عسكري تقوم به ضد المواقع النووية الإيرانية مستقبلا، ويبقى الحل العسكري الأمريكي والغربي ضد إيران غير مستبعد مستقبلا.<sup>(1)</sup>

## 5-10- الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني:

وتصر الولايات المتحدة على اتهام إيران بالسعي الحثيث لامتلاك الأسلحة النووية، ومطالبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضرورة رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، والذي بعد ذلك يتخذ تدابير عقابية في حق إيران، ولم يلق هذا الاتفاق الأوربي-الإيراني ترحيبا من طرف الرئيس الأمريكي "بوش".<sup>(2)</sup>

وأطلقت الولايات المتحدة العديد من التهديدات منها ضرب المفاعلات النووية الإيرانية، ودفع الأوربيين لممارسة ضغوطات على طهران عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتهديد إيران برفع ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي في حالة عدم تعاونها مع الوكالة، مما قد يتمخض عنه فرض حصار اقتصادي وسياسي وعقوبات بالرغم من التزامها بمختلف إجراءات المراقبة والتفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اعتبار أن إيران وقعت على اتفاقية حظر الانتشار النووي.<sup>(3)</sup>

ويقوم النظام الإيراني بصنع صواريخ طويلة المدى قادرة على ضرب الشرق الأوسط وجزء من أوروبا الوسطى، كما لها قدرات نووية، وذلك بدعم من روسيا وتكنولوجيا غربية، وذلك بالرغم من توقيعها معاهدة عدم الانتشار النووي.<sup>(4)</sup>

ويمكن اعتبار أن طموحات إيران النووية لا تشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة استطاعت أن تتعايش مع اتحاد سوفيتي نووي، ونفس الشيء بالنسبة للصين وحتى كوريا الشمالية، وبالتالي يمكن أن تتعايش مع إيران نووية.

إن إسرائيل والمالين لها من الأمريكيين يرغبون في أن تتصدى الولايات المتحدة لكل التهديدات التي تمس أمن إسرائيل.<sup>(5)</sup>

<sup>1</sup> حسين التلاوي، المرجع نفسه، ص 108-109.

<sup>2</sup> بشير عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 170.

<sup>3</sup> أحمد يوسف، الإسلاميون وأمريكا: التحدي والاستجابة، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط. 1، 2006)، ص 51.

<sup>4</sup> Henry Kissinger, La Nouvelle Puissance Américaine, Traduit par : Odile Demage

(France: Library Arthème Fayard, Février 2003), p. 219.

<sup>5</sup> جون ميرز هايمر و ستيفن والت، "اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية"، المستقبل العربي، ع. . . ، 2006، ص 56.

وتهدف الولايات المتحدة إلى اتخاذ عمل ما ضد البرنامج النووي الإيراني.<sup>(1)</sup>

## 5-11-المجتمع الدولي والملف النووي الإيراني:

تعمل إيران على تطوير أسلحتها النووية، وتصر على أن الهدف من برنامجها النووي هو توليد الطاقة الكهربائية، ولهذا فإن طهران تدافع عن حقها في امتلاك برنامج نووي مدني، وهذه تعتبر وجهة نظر وطنية.

وتطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) إيران بما يلي:

-تجميد مختلف الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والتي تتعلق كذلك بالبحوث في هذا المجال.

-إعادة النظر في بناء المفاعلات والبحوث حولها والتي تعمل بالماء الثقيل.

-ضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي.<sup>(2)</sup>

وقد أخفق مجلس الأمن الدولي في فرض عقوبات على إيران، غير أن منسق السياسة الخارجية الأوروبية "خافيير سولانا" «Javier Solana» قال أنه سيتم فرض عمل عقابي ضد طهران، وتتضمن هذه العقوبات، التأشيرة، ومنع نقل التكنولوجيا المدنية النووية لإيران، والحظر على الأسلحة لإيران، وتوقيف المفاوضات مع إيران الرامية إلى انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة «OMC».<sup>(3)</sup>

## 5-12-مجلس الأمن الدولي والملف النووي الإيراني:

وفي فبراير 2006، مجلس الحكام التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أخيراً قام بإحالة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

وهناك خمسة طلبات رفعها الحكام لإيران وهي:

1-إلغاء النشاطات النووي الحساسة وخصوصاً فيما يتعلق بالبحث والتطوير.

2-تجميد بناء المفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل والتي تستعمل لإنتاج البلوتونيوم والتي في الأخير تساهم في إنتاج الأسلحة النووية.

---

<sup>1</sup> John Deutch and Others, "National Security Consequences of U.S Oil Dependency", Independent Task Force Report, N58, (Council on Foreign Relations, with not date), p.27.

<sup>2</sup> ..... , Foreign policy Aspects of the war against Terrorism, (London : House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006, June 2006), p.112.

<sup>3</sup> ..... , Foreign policy Aspects of the war against Terrorism, (London : House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006, June 2006), p.112.



3-التوقيع بسرعة على البروتوكول الإضافي.

4-مد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا المجتمع الدولي بمعلومات تمتاز بالشفافية والوضوح حول برنامجها النووي.

5-شرح أو تفسير بوضوح مسار المشروع النووي الذي ترغب فيه إيران.

وفي 27 فبراير 2006، أعطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران شهرا واحدا لتوضيح موقفها، وفي أبريل، صدر تقرير من مجلس الحكام التابع للوكالة ركز على أن إيران لم تجب على أي سؤال من الأسئلة التي وجهت لها وأن مجلس الأمن الدولي سيتابع هذا الملف.<sup>(1)</sup>

وفي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تسعى لحشد التأييد لها بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، اختبرت إيران صاروخ طويل المدى "810ميل"، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على قدرة إيران على الردع الفعال، وإذا ما واصلت إيران خطواتها الحثيثة باتجاه تخصيص 40 طن من اليورانيوم لغرض استعماله في توليد الطاقة الكهربائية كما تقول، فهذا سيمكنها من إنتاج عدة قنابل نووية في بضع سنوات.

وتشكل إيران تحديا كبيرا أمام إسرائيل وخصوصا وأنها تهدد الأمن القومي الإسرائيلي وكونها تملك صواريخ بعيدة المدى، ومن المرجح أن تطور أسلحة نووية وكذا صلاتها الكبيرة مع الميليشيات الشيعية في العراق، وهذا لا يصب في إطار السياسة الاقتصادية والسياسية التي رسمتها إدارة "بوش" في العراق كما اشتكت إسرائيل وكذا المحافظون الجدد من الدعم الإيراني لمليشيات "حزب الله" في لبنان و ممثلي الشيعة في العراق.<sup>(2)</sup>

وهناك العديد من التحليلات التي تفسر التصعيد الأمريكي في قضية الملف النووي الإيراني والتي منها نجد أن أحد هذه التفسيرات يقول بأن تصعيد واشنطن في قضية

---

<sup>1</sup>Guillame Schlumberger, « Première table ronde-La question nucléaire », Dans : Ou Va L'Iran ? », (France :Fondation pour la Recherche Stratégique, Journée D'étude Acte du 17Mai 2006), p p.13-14.

<sup>2</sup> محمد خليل الحكايمه، أسطورة الوهم: كشف القناع عن الاستخبارات الأمريكية، ( . . . :مركز المقريري للنشر، 2006)، ص، 91 .

البرنامج النووي الإيراني،الهدف منها تقوية الفرصة على إيران "لإقامة بورصة دولية للنقط تتعامل باليورو بدلا من الدولار".(1)

### 5-13-الرؤية الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني:

وقد توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران بعد إعلان طهران عن وجود مفاعلين نوويين جديدين في أواخر 2002، وتوجد واحدة في "ناتنز" وسط البلاد، والأخرى في "أراك" جنوب غربي طهران، وأنها لأهداف سلمية، وتعمل إيران حسب ما جاء في تصريح للرئيس "خاتمي" للتفتيح عن اليورانيوم لتحويله ومن ثم تخصيبه. وتحتوي إيران على خمسة مفاعلات نووية للأبحاث ولديها كذلك مفاعلين لإنتاج الطاقة الكهربائية لا زال في طور الانجاز، ويوجد بها ستة عشرة موقعا بالأبحاث النووية.(2)

ويقول "فوزي صلوخ": "...بينما تبخل على إيران (الولايات المتحدة الأمريكية) ببناء مفاعلات نووية للاستخدام السلمي، هذه المفاعلات المتوافرة في عدد من البلدان الأعضاء في الوكالة".(3)

وتعتبر أجهزة المخابرات الأمريكية أن إيران تريد أن تهيب القنبلة النووية لحماية نفسها من العقاب الذي مس العراق، وتحاول أن تصل إلى توازن قوى إقليمي مع إسرائيل، وذلك بفضل السلاح النووي.

وتعمل إيران على تطوير قدراتها العسكرية، وفي مقدمتها الصواريخ الباليستية ومنها صاروخ "شهاب 3".

وقد اقتنعت إدارة بوش أن إيران اتخذت قرارا استراتيجيا والمتمثل في صنع الأسلحة النووية، وأن هذا القرار جاء بدعم من المحافظين والإصلاحيين في الحكومة الإيرانية.(4)

---

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2، ماي 2006)، ص، 139.

<sup>2</sup> رشا حمدي، "موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني"، السياسة الدولية، ع، 153، أبريل 2003، المجلد 38، ص، 308.

<sup>3</sup> السفير فوزي صلوخ، الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط. 1، 1999)، ص، 64.

<sup>4</sup> Patrick Seale، "Le Jour ou L'Iran Aura La Bombe.. »، L'intelligent، N 2214، 15-21 Juin 2003، p.28.

ويرى عدد من المحللين أن إيران إذا حصلت على القنبلة النووية، فإنها بذلك تعتبر عنصرا للتوازن في المنطقة على غرار إسرائيل، الهند، باكستان، وروسيا. وتقوم إسرائيل بضغوطات كبيرة على الولايات المتحدة لحملها على تحطيم البرنامج النووي الإيراني أو إعطائها الضوء الأخضر للقيام بهذا العمل بنفسها، وذلك بواسطة ضربات جوية مثلما فعلته عام 1981 بالعراق ضد مفاعله "أوسيراك" « Osirak » بعض الصقور في الإدارة الأمريكية يرغبون في أن تقوم الولايات المتحدة بضرب المواقع النووية الإيرانية وتحطيمها، أو على الأقل عرقلة المشروع النووي، غير أن مستشاري الرئيس "بوش" وهو نفسه يعتقدون صعوبة ذلك، لذلك لجأت أمريكا إلى طرق ووسائل أخرى للضغط على طهران وهي: تعبئة عدد من الدول ضد إيران، عقوبات الأمم المتحدة، وقطع الاتصالات الدبلوماسية مع إيران، ودعم جماعات المعارضة التي تريد أن تقوم بانقلاب على النظام الإسلامي.(1)

#### 5-14- السيناريوهات (الخيارات) المحتملة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني:

للولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة خيارات للتعامل مع الملف النووي الإيراني، والتي تهدف في الأخير لتوقيف هذا البرنامج، وأولا: الهجوم على المواقع النووية الإيرانية وتدميرها، ثانيا: تغيير النظام الإيراني واستبداله بنظام موال لواشنطن، ثالثا: ممارسة الضغوط على الدول التي تزود إيران بالتكنولوجيا النووية بهدف توقيف البرنامج النووي، ومنها روسيا.(2)

يقول: "إفرايم كام:" في حال فشل الجهود الدبلوماسية، فإن الإدارة الأمريكية ستأخذ بحسبانها جدية إمكانية القيام بخطوة عسكرية من أجل كبح جماح البرنامج النووي الإيراني، فقد ألمحت الولايات المتحدة بالفعل أنها ستسير في هذا الاتجاه، وصرح العديد من الزعماء الأمريكيين خلال الأشهر الحالية بأن الإدارة الأمريكية ملتزمة بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية على الرغم من أنها تركز حاليا على الجهود الدبلوماسية

---

<sup>1</sup> Patrick Seale, "Le Jour ou L'Iran Aura La Bombe..", *L'intelligent*, N 2214, 15-21 Juin 2003, p.28.

<sup>2</sup> Nader Barzin, *L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004)*, (France :Thèse de Doctorat, Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 2004), p,221.

الهادفة إلى كبح جماح المشروع النووي الإيراني في الوقت الذي لا تستبعد فيه الخيارات الأخرى".<sup>(1)</sup>

ويضيف قائلاً: " ولم تتوقف الإدارة الأمريكية عن القيام بمناورات عسكرية أو خطط افتراضية تتصل بعملية عسكرية في إيران حتى بعد أن تم التوصل إلى الاتفاق في تشرين الثاني 2004، (اتفاق إيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، فقد صرح مسؤول رفيع المستوى بأن الإدارة الأمريكية لا ترى في هذا الاتفاق تحولا استراتيجيا في الموقف الإيراني، وأضاف إن إيران قد سرعت عمليات تخصيب اليورانيوم قبل أن توقع على الاتفاق وإنها تواصل جهودها في تطوير صواريخ تحمل رؤوسا نووية".<sup>(2)</sup>

وتؤكد إيران أنها تسعى للحصول على الطاقة النووية المدنية أو لأغراض سلمية، وأنها قد وقعت على معاهدة عدم الانتشار النووي، ولكن طهران قد أخفت منذ عدة سنوات بحوثها في المجال النووي. وأن إيران بمختلف أطرافها من يساريين ويمين وجمهوريين ورجال دين وغيرهم يرون أن لبلادهم الحق في الحصول على سلاح نووي وهو حق سيادي.

وبعد ضرب العراق، قد تضطر الولايات المتحدة إلى فتح جبهة جديدة (إيران)، وذلك بالقيام بضربات منتظمة، الهدف منها هو توقيف البرنامج النووي الإيراني، وتعتبر إسرائيل أن إيران تشكل خطرا أكبر مما كان يشكله خطر نظام "صدام"، وترى إسرائيل أن لابد من القيام بضربات جوية للمنشآت النووية الإيرانية.<sup>(3)</sup>

## 6- تراجع النفوذ الأمريكي في إيران:

أدى الحصار الأمريكي على إيران إلى خروج الشركات والإستثمارات الأمريكية من إيران، وخلا الجو للأوروبيين، وأصبح هؤلاء يلعبون دورا كبيرا من حيث سيطرتهم على

---

<sup>1</sup> إفرايم كام ، "كبح جماح التهديد النووي الإيراني: الخيار العسكري"، في: إفرايم اسكولاي وآخرون (محررين)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أبو هدية أحمد، (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي، ط. 2006، 1)، ص، 103 .

<sup>2</sup> إفرايم كام ، المرجع نفسه، ص، 103 .

<sup>3</sup> Mireille Duteil , « Iran :Une provocation calculée », Le Point, N 1729, Jeudi 3 Novembre 2005, p p.26-27.

الوضع الإقتصادي في إيران.(1)

## المطلب الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على السعودية

### **1-انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على السعودية وتداعياتها:**

شكل يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 منعرجا كبيرا على المستوى العالمي، فقد أسست هذه الأحداث لتقاطع مرحلتين، مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة رقم واحد عالميا، وتمكنت من قيادة النظام العالمي الجديد، ومرحلة جديدة شهد فيها العالم ضرب مركز قيادة النظام العالمي، وبروز كل من الصين وسباق التسلح النووي، ورجوع روسيا للعب دور على مسرح السياسة العالمية، ودعوات كل من فرنسا والصين وروسيا لبناء نظام عالمي قائم على التعددية القطبية. كما تسببت أحداث 11 سبتمبر 2001 في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، وخصوصا الولايات المتحدة، ومن أبرز النتائج التي خلفتها هو أنها أدت بالولايات المتحدة إلى وضع هدف محاربة الإرهاب ومعاينة الدول الراحية والداعمة له واعتباره الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية. وهذه أول مرة تقوم فيها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة بالتركيز على هدف محدد ومحوري في سياستها الخارجية ألا وهو محاربة الإرهاب.(2)

وكان رد الفعل الأمريكي على أحداث 11 سبتمبر 2001 أن شنت حملة ضد العرب والمسلمين، أطلق عليها في البداية "الحملة الصليبية على الإرهاب"، كما جاء على لسان "بوش الابن"، ثم أصبح يطلق عليها "العدالة المطلقة" وغيرها من التسميات الأخرى. ومنها ضرب أفغانستان والعراق، وقد صرح "كولين باول" وزير الخارجية الأمريكي أمام الكونغرس: "أن الحرب على العراق، ستعيد ترتيب منطقة الشرق الأوسط وفق مصالحنا".(3)

---

<sup>1</sup>- Abbas Millani, « U.S.Foreign Policy and the Future of Democracy in Iran », The - Washington Quarterly, Summer 2005, p p,51 .

<sup>2</sup> توفيق المديني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب: دراسة، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص، 133-134 .

<sup>3</sup> رزيق سلطان قدوري، المرجع نفسه، ص، 92 .

وشهدت العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نوعاً من المد والجزر وذلك بسبب أن منفذي الهجمات معظمهم سعوديون، إضافة إلى ذلك فقد أصبحت هذه العلاقات من أهم المواضيع التي يتناولها المحللون من مختلف الجوانب السياسية، الأمنية والاقتصادية، وكذا الاهتمام بالعائلة الحاكمة التي يبلغ عدد أفرادها خمسة آلاف شخص يتقاسمون الثروات والنفوذ ومؤسسات صنع القرار، فالدولة السعودية التي كانت تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي وأمني، أصبحت تواجه إفرازات العولمة والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يشهدها العالم.<sup>(1)</sup>

ففي مرحلة الحرب الباردة كانت السياسة الخارجية الأمريكية منصبة على محاربة الشيوعية والاتحاد السوفيتي، أي أن الإدارة الأمريكية وازنت بين الحرب بين الإرهاب ووضعها في نفس الموقع الذي كان يحتله هدف القضاء على الشيوعية في زمن الحرب الباردة.

وقد أدت أحداث 11 سبتمبر إلى اهتزاز صورة الإمبراطورية الأمريكية داخليا وخارجيا، وقد بينت هذه الأحداث كذلك الخلل في النظام الأمني الأمريكي، وشملت هذه الهجمات برج التجارة العالمي الذي يمثل رمزا من رموز الرأسمال والاقتصاد الأمريكي والعالمية، ووزارة الدفاع التي تعتبر "العقل العسكري" للولايات المتحدة. وقد شنت وسائل الإعلام الأمريكية والأوربية والإسرائيلية حملات واسعة ضد الإرهاب، واعتبرته العدو الأول، خصوصا وأن الحملة تركزت ضد العرب والمسلمين.<sup>(2)</sup>

ودفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 الولايات المتحدة إلى توجيه حرب تدمر من خلالها أعداءها الذين يحتقرونها حسب تعبيرها والمتمثلين في الدول العربية والإسلامية "الشريرة والمارقة ومصدر الإرهاب".<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> هنادي فؤاد، "سقوط العقد الاجتماعي السعودي التاريخي: سقوط قاعدة الرفاه لقاء السكوت"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع، 26، فبراير 2003، ص، 21.

<sup>2</sup> توفيق المدني، المرجع نفسه، ص، 135.

<sup>3</sup> خلف محمد الجراد، "أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر والسياسة"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف 2003، ص، 48.

واستفادت الولايات المتحدة من أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من خلال تمكنها من فرض هيمنتها العسكرية والسياسية والاقتصادية على مناطق الثروة والنفط الموجودة في العالمين العربي والإسلامي، ومنها احتلال أفغانستان والعراق، والمستفيد الثاني فكان الكيان الصهيوني فقد قام باستغلال الحملة الأمريكية على الإرهاب لقمع الشعب الفلسطيني وانتفاضته.<sup>(1)</sup>

وهناك خمسة عشر شخصا من أصل سعودي، قاموا بهجمات 11 سبتمبر 2001 من أصل تسعة عشر، وهؤلاء كانوا معارضين للتواجد العسكري الأمريكي في السعودية.<sup>(2)</sup> كما قامت الحكومات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بحملات تتهم فيها العرب والمسلمين بممارسة الإرهاب، والهدف من ذلك هو تشويه سمعة وصورة العربي والمسلم وترسيخها على أنه إرهابي في كل أوساط الرأي العام العالمي، وذلك لإيجاد الذرائع للقيام بهجمات ضد هذه الدول.

وفيما يتعلق بأحداث 11 سبتمبر، يرى الكثيرون مثلما يقول المؤرخ "ماري بيار" بأنه: "مهما يكن من أمر فإن أمريكا اتخذتها ذريعة ليس للقضاء على الإرهاب كما تزعم وإنما لتحقيق مخططاتها السياسية".<sup>(3)</sup>

وسعت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج إلى تغيير وتبديل قواعد التعامل الدولي، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اعتبرت التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين حقا أمريكيا مشروعا، ووصل الحد إلى القول: "عندما تنتهك أرض الولايات المتحدة وأمنها، فإن حصانة أي أرض أخرى لا بد أن تسقط".

كما عانى العرب والمسلمون في الغرب من جراء قرار 1373 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2001 حول الإرهاب، حيث مورست الضغوط النفسية عليهم، وتم تجريد الأرصدة المالية للكثير في من تم الاشتباه فيهم، واعتبرت العديد من الجمعيات الإسلامية داعمة للإرهاب، وخصوصا صناديق الزكاة والصدقة، وفي نفس المقام قام الرئيس "بوش" بإصدار قرار يقضي بمحاكمة الأجانب المتهمين بالإرهاب في محكمة عسكرية سرية،

<sup>1</sup> رزيق سلطان قدوري، "الامبريالية الأمريكية أعلى أشكال الإرهاب"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف 2003، ص، 86.

<sup>2</sup> توفيق المدني، المرجع نفسه، ص، 243.

<sup>3</sup> توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص، 140.

متخطيا بذلك المنظومة القضائية الأمريكية، ويتيح قانون مكافحة الإرهاب هذا، لوكالات الاستخبارات ومكتب التحقيقات الفيدرالي صلاحيات كبيرة، منها: التصنت على الخطوط الهاتفية، وتوقيع العقوبات على كل من يدعم الإرهاب، وتفتيش المنازل سرىا ومراقبة سجلات الشركات حتى أن دور العبادة والمساجد لم تسلم هي الأخرى من المراقبة والتفتيش.<sup>(1)</sup>

وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، شنت وسائل الإعلام الأمريكية والصهيونية حملات إعلامية وحرب نفسية ضد العرب والمسلمين، وتركزت شعارات هذه الحملات على عدم استقرار الشرق الأوسط، وأن إمدادات النفط منه غير مضمونة، لذا يجب البحث عن مناطق أخرى لتوفير وصول النفط، والاعتماد على النفط الروسي بدله، لكنه كلام يفنقر للدقة والمنطق، غير أن الواضح من وراء هذه الحملات هو الدعاية.<sup>(2)</sup>

وقد كان الكثير من الملاحظين يعتقدون أن واشنطن وبعد ما أصابها من جراء هجمات 11 سبتمبر 2001، سوف تكون أكثر إحساسا بمعاناة الفقراء ومشاكلهم، وذلك بسبب تعاطف دول العالم معها، لكن ظهر عكس ذلك، فباعتراف غالبية دول العالم بشرعية القوة الأمريكية، وهذا ما أدى إلى ظهور "إمبراطورية خير"، ومن هنا اقتنع الأمريكيون بفرض عدالة حسب تصورهم، وبرز من جديد اتجاه أمريكا إلى الانفراد بالرأي، وهو ما تجسد في رفضها لعدد من الاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية "أوتاوا" حول الألغام، واتفاقية "كيوتو" والاتفاق حول محكمة العدل الدولية.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> عبد الرحمن عمار، قضية الإرهاب بين الحق والباطل: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص 95-97.

- للتفصيل حول منفاذي هجمات 11 سبتمبر 2001، وأهم أهدافهم من وراء هذه الأحداث، أنظر: المرجع نفسه، ص 115-125.

<sup>2</sup> سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف 2003، ص 64.

<sup>3</sup> محمد الملي، "انفجارات 11 سبتمبر أبعدت أمريكا عن العالم: عقلانية ايمانويل تود والإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الحدث العربي الدولي، ع 27، مارس 2003، ص 58.



وقد استخدمت إدارة بوش أحداث 11 سبتمبر 2001 كسياسة خارجية "عدوانية" جديدة.<sup>(1)</sup>

وقد تحولت السياسة الخارجية الأمريكية من احتواء وردع وتعددية أطراف إلى سياسة تدخل انفرادية استباقية وعدوانية، تتصرف معتبرة نفسها "قانونا بذاتها".<sup>(2)</sup>

وقامت السعودية في 25 سبتمبر 2001 بصفة رسمية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة "طالبان" الأفغانية، وقالت المملكة أن سبب قرارها هو إيواء طالبان وتسليح ما تسميهم السعودية "المغرر بهم" من كل الدول، وخصوصا السعوديين، وهذا ما أدى إلى الإساءة للإسلام حسب السعوديين.<sup>(3)</sup>

### 1-1- تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على السعودية والدول العربية:

اعتبر عدد من المحللين أن دول الخليج العربي ستخسر عشرات الملايير من الدولارات التي هي مودعة في البنوك الغربية بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث تصل الاستثمارات السعودية إلى أكثر من 200 مليار دولار، ومن المرجح أن تخسر السعودية 28 مليار دولار بسبب تدني أسواق المال وإغلاق البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(4)</sup>

أدت تفجيرات واشنطن ونيويورك إلى إفراز العديد من التأثيرات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية على البلدان العربية لا سيما أن بلدانا عربية أصبحت مستهدفة تحت مسمى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ولا تتخذ هذه الحرب شكل عمليات عسكرية فحسب، بل قد تأخذ أشكالا أخرى، فعلى المستوى الاقتصادي تأثرت هذه الدول بأشكال متفاوتة، فأسعار النفط عرفت تراجعا مما أدى إلى تدني مدا خيل الدول النفطية، كما تعرضت رؤوس الأموال والاستثمارات العربية في الخارج إلى خسائر فادحة، ومختلف الأضرار التي شملت قطاعات الطيران والتأمين والسياحة في كثير من الدول العربية.

<sup>1</sup> سميح فرسون،، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، المستقبل العربي، ع، ، . . . . .، ص، 18.

<sup>2</sup> سميح فرسون، المرجع نفسه، ص، 21.

<sup>3</sup> محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007)، ص، 37.

<sup>4</sup> محمد سلامة النحال، المرجع نفسه، ص، 46.

واستغلت إسرائيل هذه الأحداث لتتصعد حملاتها العسكرية ضد الفلسطينيين، كما تم إعلان الحرب على العراق في مارس/أبريل 2003، والتي تمخض عنها احتلال العراق.<sup>(1)</sup> كما أن مطالب الولايات المتحدة وضغوطاتها على بعض الدول فيما يتعلق بتغيير المناهج التعليمية الدينية، وتضييق الخناق ومراقبة الأنشطة الخيرية، من المرجح أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى زيادة "الاحتقان السياسي" والتوتر داخل هذه البلدان، فالمسائل الدينية جد حساسة وأي مساس بها يمكن أن يؤدي إلى ردود أفعال حادة من طرف أوساط المواطنين وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد الأمن والاستقرار السياسي داخليا، خصوصا وأن الجمعيات الخيرية تلعب دورا هاما في تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية نحو الفئات المحرومة والفقيرة، وتقييد أعمال هذه الجمعيات الخيرية ستكون له عواقب وخيمة.<sup>(2)</sup>

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت السعودية تحت عدة ضغوط منها الدعوات الأمريكية لدعم والدخول ضمن ما يعرف: "الحرب على الإرهاب"، والضغوط الأمريكية كذلك على السعودية بضرورة انتهاج سياسة طاقوية (نفطية) عقلانية، تهدف إلى تخفيض أسعار البترول.<sup>(3)</sup>

ودفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما نجم عنها من نتائج إلى تعميق مشاعر الغضب والعداء والكراهية بين المسلمين والغرب، وبتحريض إعلامي من الغرب، وقد شهدت الولايات المتحدة والدول الغربية أعمال عنف واعتداءات طالت الجاليات العربية والإسلامية في هذه الدول، وهو ما أعاد مقولة "صدام الحضارات" التي جاء بها "هنتغتون" إلى الواجهة.

ومن التناقضات أن الولايات المتحدة والتي تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، طالبت دولا عربية ومارست عليها ضغوطات لكي تتدخل وتضع حدا للهجوم الذي تقوم به صحف وجرائد متواجدة بهذه الدول ضد الولايات المتحدة وإسرائيل تحت ذريعة أن هذه

<sup>1</sup> حسنين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه، ص 331-332 .

<sup>2</sup> حسنين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه، ص 335-336 .

<sup>3</sup> - F.Gregory Gause, « The Foreign policy of Saudi Arabia », In : Anoushivan EhTeshami, The Foreign Policies of Middle East States, (London :Lymerienner Publishers and Raymond Hinne Busch, 2002), p, 208.

الانتقادات ستؤدي إلى تنمية مشاعر الغضب وتشجيع الإرهاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن دولا عربية أخرى اتخذت من الحرب الأمريكية على الإرهاب ذريعة لتصفية الحسابات مع المناوئين والمعارضين لسياساتها.<sup>(1)</sup>

ويرى "وليام كريستول" « William Kristol » وهو من المحافظين الجدد، أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في علاقاتها مع النظم التي توصف بالمعتدلة، في حين أنها أنظمة استبدادية ترفض القيم والنموذج الأمريكي، وعن طريق قمعها وسياساتها الثقافية تدفع مواطنيها إلى تبني العنف والإرهاب، حيث يركز هذا الأخير على السعودية التي تم اتهام خمسة عشر من مواطنيها من بين تسعة عشر ممن قاموا بالهجمات في 11 سبتمبر، ويرى كذلك أن العقيدة الوهابية في السعودية هي المنبع الأول للإسلام الثوري والعداء لأمريكا، حيث غضت الإدارات الأمريكية المتتالية الطرف عن هذا الموضوع وقامت بالحفاظ على ما أسماه "كريستول" "وهم الشريك الاستراتيجي السعودي". ويرى أنه لا بد من فرض إصلاحات عميقة داخليا لتغيير النموذج السعودي وتطويره، وضرورة التخلي عن الراديكالية الوهابية، وإدخال النهج الديمقراطي التعددي، والذي يجب تعميمه على الصعيدين العربي والإسلامي.<sup>(2)</sup>

قام الباحث "لوران مورايك" بتقديم دراسة إلى مجلس السياسات الدفاعية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا ما فجر حملة في الولايات المتحدة مناهضة للسعودية والتي تم اعتبارها مصدرا للإرهاب انطلاقا من البيئة الثقافية التي تغذي التطرف، وتمويله وتأتي في مقدمة المؤسسات التي تقدم الدعم المالي للجمعيات الإسلامية التي تعمل في ميدان الإغاثة، وكذا دعم المساجد والمراكز الإسلامية في الخارج. ولا تكتف واشنطن في ضغوطها التي تمارسها على المملكة بمطالبتها بضرورة التعاون معها لتقديم معلومات لإلقاء القبض على أشخاص مطلوبين لديها، وإنما يتعدى ذلك إلى أنه لا بد من إدخال الكثير من التعديلات على المناهج التعليمية، ووضع حد لنشاط

<sup>1</sup> حسنين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه، ص 236-238.

<sup>2</sup> السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2004)، ص 127.

الجمعيات الخيرية ومراقبة أنشطتها المالية، وجعل المجتمع منفتحا وإجراء إصلاح سياسي وفسح المجال للمشاركة السياسية، وهذا ما يسبب حرجا للسلطات السعودية.(1)

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 طلبت الولايات المتحدة من الدول العربية عموما والسعودية على وجه الخصوص، غلق مدارس التعليم الديني وتغيير المناهج التعليمية والتربوية، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة أصبحت لا تقيم أي اعتبار لمفهوم السيادة الوطنية للدول دون أن يؤدي ذلك إلى احتجاج رسمي على المستوى العالمي، حيث أنه في السابق كان يعتبر المساس بالسيادة الوطنية تهديدا للنظام الدولي.(2)

أبرزت تقديرات "اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا" التابعة للأمم المتحدة أن أحداث 11 سبتمبر 2001، أدت إلى تدني معدل النمو في المملكة العربية السعودية من 4.5 بالمائة عام 2000 إلى 2.5 بالمائة عام 2001 والى 1.8 بالمائة عام 2002.

وعرفت أسواق الأسهم هي الأخرى تدنيا كبيرا بعد الهجمات وحتى نهاية سنة 2001 بنسبة 9.3 بالمائة في السعودية، إضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي وآثار 11 سبتمبر السلبية على حركة السياحة وال الطيران. وشهد متوسط برميل البترول ترجعا من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 22 دولارا سنة 2001، بتدني يصل إلى 20 بالمائة، وبالتالي انخفضت عائدات البترول في البلدان العربية بحوالي 23 بالمائة وانخفض دخل السياحة العربية بمقدار عشرة مليارات دولار وكذلك تراجع الاستثمارات في المنطقة العربية وغيرها.(3)

وفي لقاء أجراه وحيد تاجا" مع الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان "فضيلة الشيخ فيصل المولوي"، تحدث عن انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على العالم العربي والإسلامي، بحيث يرى أن الهجوم السياسي بعد الأحداث تمثل في محاصرة كل الدول العربية والإسلامية، ووضعها بين خيارين لا ثالث لهما "معنا أو مع

<sup>1</sup> هاني رسلان، "تعقيدات التحول السياسي في السعودية"، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع، 102، السنة التاسعة، يونيو 2003، ص، 65 .

<sup>2</sup> برهان غليون، العرب وتحولات العالم: من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، حوار أجراه: رضوان زيادة، ط. 1، 2003)، ص، 75-76 .

<sup>3</sup> إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط. 1، 2003)، ص، 18-19 .

الإرهاب"، والحملة الأمريكية الموجهة على المستوى الثقافي تتمثل في الهجوم على تعاليم الدين الإسلامي، ومحاولة إدخال تغييرات على المناهج والبرامج الدينية لتنسجم مع القيم الأمريكية، وقد بدأ هذا فعليا في المملكة العربية السعودية ومصر وباكستان، ونفس الشيء يحدث لكثير من الدول الأخرى.<sup>(1)</sup>

واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية سلوك الخيانة «Trahison» في حق علاقاتها مع السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا ما كان له أثر على التحالف الأمريكي السعودي والذي تعود جذوره إلى 1945، لأن خمسة عشرة متهما في الاعتداءات من بين تسعة كانوا مواطنين سعوديين مثل بن لادن، وبهذا قررت واشنطن تحديد تعاملها مع النظام السعودي بدون إلغاء مراقبتها للبتروال الذي يقدر بـ 25 بالمائة من الاحتياطي العالمي (السعودية)، كما أن هناك ما بين 150 إلى 200 مليار دولار للسعودية مستثمرة في الولايات المتحدة، غير أن السعودية تعرف صعوبات مالية، فديونها العامة تبلغ 110 بالمائة من ميزانيتها، والبطالة تمس ما بين 15 و 20 بالمائة من السكان إضافة إلى مشكلات اليد العاملة الأجنبية.<sup>(2)</sup>

وقد توترت العلاقات الأمريكية -السعودية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك عندما اكتشفت الولايات المتحدة أن خمسة عشرة سعوديا من بين تسعة عشرة ممن قاموا بالهجمات الإرهابية، وحين الحرب على العراق في مارس 2003، قامت السعودية بضخ البترول أعلى من طاقتها أو قدرتها.

وقد أقنع الأمير عبد الله الأمريكيين بأن بلاده ستكون دائما حاضرة لتأمين التمويل أو تزويد الولايات المتحدة. التحالف الأمريكي السعودي (البترول مقابل الأمن العسكري للمملكة)، الذي ترسخ منذ ستين عاما، في فبراير 1945 بين "فرانكلين روزفلت"

---

<sup>1</sup> وحيد تاجا، الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001: حوارات فكرية، (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط. 1، مارس 2003)، ص 210-211.

<sup>2</sup>Frederic Encel, « L'Arabie Saoudite est la vraie cible », *L'expansion*, Avril 2003, N 674, p.....

Franklin Roosevelt والملك عبد العزيز ابن سعود، وصل إلى نهايته ولا بد من إعادة تجديده.<sup>(1)</sup>

وقد أدى وجود خمسة عشرة سعوديا من بين تسعة عشرة ممن نفذوا اعتداءات 11 سبتمبر 2001 إلى إعطاء مبرر لدعاة الإصلاح بأن العنف منبعه غياب قنوات الحوار واليات للتحديث السياسي والفقر وغيرها، إضافة إلى حملة وسائل الإعلام الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية، وتصريحات أعضاء من الكونغرس وشخصيات من وزارة الدفاع الأمريكية الذين اعتبروا النظام السياسي والاجتماعي والتربوي السعودي بمثابة أحد مصادر إنتاج الإرهاب.<sup>(2)</sup>

أحداث 11 سبتمبر 2001 وخاصة الحرب على الإرهاب في 2003، كانت قد زعزعت بقوة العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، بحيث أن خمسة عشرة انتحاريا من بين التسعة عشرة الذين قاموا بعملية مركز التجارة العالمي في 2001، وقد رفض ولي العهد السعودي الأمير "عبد الله" الانضمام إلى التحالف ضد العراق. وهناك جملة من النتائج تمخضت عن النظام السعودي:

- فقدان التأثير في الخارج، أمام العرب بوجه عام، فالقوة الإقليمية السعودية الكبيرة عدلت حساباتها مع كل الذين لم يدعموا بحيوية سياساتها.

- زيادة الصراع مع اليمن، وعودة ثمانية آلاف يماني إلى بلادهم في التسعينيات.

- التوسع الإيراني الذي يشكل تهديدا بالنسبة للسعودية، خصوصا بعد عودة الراديكاليين بقوة للسلطة.<sup>(3)</sup>

## 1-2-الموقف الأمريكي من السعودية بعد الأحداث:

يعد التغيير هو التعبير الجديد في التعامل الأمريكي مع عدد من الدول، فعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، انتقدت الولايات المتحدة السعودية (البلد الذي ينتمي إليه غالب

---

<sup>1</sup> Le Mireille Deuteil, « Arabie Saoudite-Etats-Unis :Amis-amis malgré tout », Le Point, N1670, Jeudi 16 Septembre 2004, p p.46-47.

<sup>2</sup> محمد المسلمي، "مستقبل التيار الإصلاحى فى السعودية: تطورات صحافية وقانونية وتشريعات لحماية حقوق المرأة"، مجلة النور، عدد مزدوج، 163-164، ديسمبر-يناير 2005، ص، 30-31.

<sup>3</sup> Antoine Sfeir, « Les Etats-Unis et L'Arabie Séoudite :Le Pris de L' « amitié » », Les Cahiers de L'Orient, N 73, premier trimestre 2004, p.90.

الخاطفين) انتقادا لاذعا بدافع أن نظامها تسلطي وهو يغذي الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي، واليوم يتم اعتبار السعودية بأنها من الدول المعتدلة في المنطقة، وحليفا طبيعيا للولايات المتحدة في مواجهتها لطهران. وغضت الولايات المتحدة الطرف عن أنظمة في المنطقة لكونها تخدم المصالح الأمريكية وتقف إلى جانبها، وقد رفضت إدارة "بوش" هذه السياسة عقب أحداث 11 سبتمبر وانتهجت ما يعرف بسياسة "دعم الديمقراطية".<sup>(1)</sup> وغالبية المشتبه فيهم من المملكة العربية السعودية ومصر واللتين تعتبر حكوماتهما معتدلتين وحليفين للولايات المتحدة ولا تعتبران عدوتين لها، ولهذا فإن الولايات المتحدة قد استاءت كثيرا لكون هؤلاء ينتمون لهاتين الدولتين.<sup>(2)</sup>

وقد قامت الولايات المتحدة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 بالضغط على الدول العربية من أجل فرض قيود على الجمعيات الخيرية وما تقوم به من نشاطات تطوعية بذريعة أن هذه الجمعيات تقوم بتدعيم العنف والإرهاب ماديا ومعنويا، وباعتبار هذه الجمعيات تنتمي للمجتمع المدني فقد تم تضيق الخناق عليها، وبالتالي فقدت استقلاليتها، كما دعت أمريكا إلى ضرورة تشديد القيود على حرية الصحافة، وذلك انطلاقا من أن أي انتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية أو الإسرائيلية من شأنه أن يعتبر حسب الولايات المتحدة تحريضا على العنف والإرهاب والكراهية. كما ضغطت الولايات المتحدة على الدول العربية والإسلامية من أجل اتخاذ إجراءات عقابية في حق التنظيمات والجماعات التي لها علاقة بتنظيم القاعدة من قريب أو من بعيد، ووجدت بذلك هذه الدول ذريعة للتضييق على الحريات وحقوق الإنسان وإعاقة التطور الديمقراطي في هذه الدول، وذلك كله تحت مسمى ما يعرف بـ "الحرب على الإرهاب".<sup>(3)</sup>

### 1-3- موقف السعودية من أحداث 11 سبتمبر 2001 وردود أفعالها:

أرسل الملك "فهد" برقية لتعزية الرئيس "بوش"، أعرب من خلالها عن استنكار السعودية وإدانتها للاعتداءات وأجرى كذلك ولي العهد الأمير "عبد الله" اتصالا هاتفيا مع

<sup>1</sup> مارينا أوتاواي، "سياسة بوش في الشرق الأوسط أمام مأزق متعددة الأبعاد والمكونات"، المستقبل العربي، ع، 338، أبريل 2007، ص، 42 .

<sup>2</sup> روزمازي هوليس، "الإرهاب في الشرق الأوسط: الوسائل والغايات"، المستقبل العربي، ع، 274، ديسمبر 2001، ص، 07 .

<sup>3</sup> حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، مارس 2005)، ص، 198-199 .

الرئيس "بوش"، أبرز فيه نية السعودية في التعاون مع الولايات المتحدة للكشف عن الفاعلين.<sup>(1)</sup>

ويقول "محمد سلامة النحال": "ترفض المصادر السعودية التحدث عن أي تعاون عسكري مع الولايات المتحدة وقال مصدر دبلوماسي سعودي أن السعودية لا تريد العمل على زيادة التوتر في المنطقة، لكنه أكد أن الوضع خطير وليس في مصلحة العرب والمسلمين خصوصا فيما يتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية..."<sup>(2)</sup>

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رأت الإدارة الأمريكية أنه لا بد من تغيير توجهات السياسة السعودية، فقد كان "الإسلام السعودي" مقبولا لفترة طويلة، خصوصا وأنه استخدم في مواجهة الإيديولوجيات القومية ومنها الناصرية خصوصا، وكذلك الإسلام الشيعي الإيراني الذي يعادي الغرب عموما والولايات المتحدة وإسرائيل على وجه الخصوص. وهناك رأيان حاولت الولايات المتحدة استخدامهما في السعودية، الرأي الأول وهو الرغبة في الفصل بين الوهابية باعتبارها تحتل مكانة مرموقة في مختلف دوائر صنع القرار في الدولة، وبالتالي لا بد من إضعافها، وبالتالي يتسع هامش الحرية لصانع القرار السياسي وحتى المواطن.

ولكن المسؤولين السعوديين بالرغم من تقديمهم لشتى مختلف التنازلات للإدارة الأمريكية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حتى وان كانت مشكلة المناهج التربوية والجمعيات الخيرية أي مراقبتها وغير ذلك دون التفريط في العلاقة بين الوهابية والأسرة المالكة. لأن كلا الطرفين يعلم جيدا بأن القطيعة بينهما ستؤدي إلى الإضرار بمصالح الطرفين، وخاصة الدولة.<sup>(3)</sup>

أما الرأي الثاني الذي له صدى كبير في أوساط أعضاء الكونغرس ووزارة الدفاع والأمن القومي، وهو عكس الاتجاه الأول، حيث يرى أنه لا بد من عدم الفصل بين آل سعود والمؤسسة الدينية الوهابية، وبالتالي لا يمكن تحميل المسؤولية كاملة للمؤسسة الدينية لوحدها فيما يتعلق بأحداث 11 سبتمبر 2001، ومختلف أشكال العنف في العالم وبالتالي

<sup>1</sup> محمد سلامة النحال، المرجع نفسه، ص، 46.

<sup>2</sup> محمد سلامة النحال، المرجع نفسه، ص، 49.

<sup>3</sup> مرتضى السيد، "المشترك بين السعوديين والأمريكيين: مواجهة العنف أولا: رؤية أمريكية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع، 7، أوت 2003، ص، 12-13.



فإن أصحاب هذه النظرة يرون أنه لا بد من إزالة أو إضعاف الحكم السعودي، وتقسيم البلاد إلى ثلاث دول لإبعاد الخطر القادم منها، وخير دليل على ذلك تصريحات "ريتشارد بيرل": "أن أيام العائلة المالكة باتت محدودة".<sup>(1)</sup>

كما كانت هناك محاولات أمريكية لربط أحداث 11 سبتمبر 2001 بمستوى الإحباط الناتج عن الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي، وتم التركيز من طرف الولايات المتحدة على الدور السعودي في تغذية التطرف والإرهاب، كما تم توظيف الحدث لخدمة أغراض إسرائيل ومحاولة إيجاد حل لصراعها مع الفلسطينيين على حساب مصالحهم، وتجلّى ذلك في المبادرة السعودية التي طرحت في مؤتمر القمة العربية في "بيروت" في مارس 2002 والتي تؤكد مجدداً على ضعف الموقف التفاوضي العربي.<sup>(2)</sup> وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، شرعت الحكومة السعودية في إصلاحات تربوية للقضاء على الإرهاب، وقد قامت الإدارة الأمريكية بالضغط على الحكومة السعودية لإحداث إصلاح على مستوى المنظومة التربوية لتأسيس قيم التسامح والتعددية. وهذا ما يطالب به الاصلاحيون الليبراليون، ويطالبون كذلك بوقف تأثير المؤسسة الدينية من طرف الحكومة السعودية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبروز ما يعرف بالتهديد الجهادي، رأى الاصلاحيون الليبراليون ضرورة ترقية ثقافة التعددية وإقرار الانفتاح السياسي.<sup>(3)</sup> وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتوتر في العلاقات الأمريكية السعودية، اعترف الأمريكيون بأن الصادرات الأمريكية إلى السعودية قد وصلت إلى أدنى مستويات لها منذ خمسة عشرة عاماً بسبب مقاطعة السعوديين للسلع الأمريكية في الأعوام الأخيرة، وقيام السعوديين بسحب ودائعهم الكبيرة من البنوك الأمريكية، حيث أن البنك السعودي

---

<sup>1</sup> مرتضى السيد، المرجع نفسه، ص، 13.

<sup>2</sup> جاسم خالد السعدون، "أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج"، المستقبل العربي، ع، ، ص، 44.

<sup>3</sup> Amr Hamzawy, « The Saudi Labyrinth: The Current Political Opening », Middle East Series : Democracy and rule of Law, N68, April 2006, p. 14.

الأمريكي في السعودية هو الآخر أصيب بأزمة خانقة بسبب سحب أموال منه تصل إلى 600 مليون دولار مع العلم أن غالبية ملكيته للسعوديين.<sup>(1)</sup>

#### 1-4- ما بعد 11 سبتمبر 2001:

تغيرت النظرة الأمريكية للملكة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تزايدت حدة المطالب الأمريكية الداعية إلى الإصلاح، وهذا يعني الاختيار بين أمرين: إما الاستجابة للمطالب الأمريكية وهو ما يؤدي إلى حدوث مواجهة مع رجال الدين ومؤسسات الفتوى والعلماء الذين يستمد منهم النظام شرعيته، أو يتجاهل المطالب الأمريكية فتخسر السعودية بذلك حليفها الاستراتيجي، وبهذا فإن السعودية ونظراً لأوضاعها الداخلية التي تتسم بالتعقيد، بقيت بذلك الدولة السعودية غير قادرة على الحسم في توجهاتها الرئيسية أو تحديد بدائل للخروج من هذه الأزمة.

وقد قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها من قاعدتي "الرياض" و"تبوك" وقل مستوى التعاون بين البلدين، وازدادت حدة التعارض والتضارب في سياساتهما.<sup>(2)</sup>

#### 2- آثار الحرب على أفغانستان على السعودية:

ولم يعجب الموقف السعودي تجاه الحرب على أفغانستان أمريكياً، بالرغم من أن المعارضة السعودية كانت شكلية، فإدارة الحرب كانت تتم في "الخرج" بالسعودية.<sup>(3)</sup>

#### 3- آثار الحرب على العراق (2003) على السعودية:

##### أ- الآثار السياسية:

يقول "يوسف خليفة اليوسف": "عندما كان بوش يعد للحرب على العراق، وكان الحديث دائراً حول موضوع النفط، سأل مستشاريه في سياق هذا الحديث عن "الطاقة الانتاجية الإضافية لدى كل من الإمارات والسعودية"، فالمسألة لم تعد تتعلق بسيادة أو

<sup>1</sup> سليمان الفرزلي، "مناطق اقتصادية للتجارة الحرة: الشرق الأوسط الأمريكي: عرب بلا عروبة!"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع، 29، جوان 2003، ص، 19.

<sup>2</sup> هاني رسلان، "المرجع نفسه، ص، 66.

<sup>3</sup> محمد علي الفائز، "من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم"، مجلة شؤون سعودية، ع، 1، فبراير 2003، ص، 36.

قرار وإنما هي مسألة فنية، وكان السعودية والإمارات أصبحتا مزرعتين خليفتين لبوش ودولته." (1)

كما أن الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق وفي الخليج ترجم بواسطة ضغوطات ازدادت على الحكومة السعودية، ليست راعية للإصلاح، وإنما تتبّع سياسة تأمين الاقتصاد السعودي، ولا زالت السعودية تحافظ على مستواها الإنتاجي في السوق العالمية فيما يتعلق بالبتروول. حيث قد وصل سعر برميل البترول إلى 58 دولاراً في "نيويورك"، ولهذا فإن الإدارة الأمريكية قلقة من جراء ارتفاع الأسعار، ومن هنا تحاول دفع وإجبار الشركة الوطنية "Aramco" لزيادة إنتاجها من 9.5 مليون برميل إلى 11 مليون برميل يومياً. (2)

وقد طلبت الإدارة الأمريكية من السعوديين المساهمة في دفع تكاليف الحرب على العراق، لكن الأسرة المالكة رفضت بدعوى تردي الوضع الاقتصادي والأزمة التي تمر بها البلاد منذ عقدين وانعكاس كل ذلك على الوضع الأمني، لكن الأمريكيين لم يبالوا بذلك.

"نريد من المملكة أن تدفع كل الزيادة التي حصلت عليها من دخل البترول بعد أحداث احتلال العراق"، وقد دفع الأمر وزير الدفاع السعودي "سلطان" الذي صرح مندهشاً "والله ما قصرنا مع الأمريكيين، أعطيناهم كل الذي يريدون، ولكنهم لا يشبعون!". (3)

وقد أشار تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات حول الشرق الأوسط إلى: "لقد ظهرت بوضوح إلى العيان التوترات في العلاقات (الأمريكية-السعودية) مرة أخرى في عام 2003، عندما قدمت الحكومة السعودية، التي عارضت الحرب على العراق تسهيلات عسكرية إلى واشنطن، بما في ذلك استخدام القاعدة الجوية الكبيرة التي تم منها تنسيق العمليات الجوية. إن مدى المساعدة التي قدمتها السعودية إلى المجهود الحربي الأمريكي كان سرا مكشوفاً، على الرغم من النفي الرسمي. وقد أدى ذلك إلى إضعاف موقف حكام

---

<sup>1</sup> يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، 351، ماي 2008، ص، 80.

<sup>2</sup> Thierry De Monterial et Philippe Defarges, « Arabie Saoudite : Contraintes extérieure et - reforme sans changement », Ramses, n36, Septembre 2006), p. 172.

<sup>3</sup> ..... الأمريكيون يطالبون السعودية بمليارات الدولارات، مجلة شؤون سعودية، أوت 2003، ع، 7، ص، 39.

السعودية".<sup>(1)</sup>

ويرى "حمزة الحسن": " أن النظام السياسي في المملكة انتعش لفترة طويلة سياسيا واقتصاديا في غياب الثقل العراقي، قوة المملكة التي منحها الدور الكبير لتحتله في صناعة سياسة الشرق الأوسط اعتمدت على ثلاثة عناصر مهمة: الدعم السياسي /الغربي/ الأمريكي بشكل خاص، ووجود الثروة النفطية، ووجود الأماكن المقدسة".<sup>(2)</sup>

**ب- الاثار الاقتصادية للحرب الأمريكية على العراق على السعودية:**

تنتج الولايات المتحدة الأمريكية ما مقداره خمسة ملايين برميل يوميا من النفط في العراق، وهذا ما يمكن أن يحدث تأثيرا اقتصاديا على المملكة العربية السعودية.<sup>(3)</sup>

وحول الاثار الاقتصادية للعولمة على الدول العربية ومن ضمنها السعودية، تقول "مي العبد الله": " أدت سياسات الخصخصة والانفتاح التي تساندها الولايات المتحدة إلى تآكل الطبقة الوسطى في الوطن العربي والعالم أجمع، والحقيقة أن الخصخصة تؤدي إلى تحويل السلطة من يد النخبة السياسية إلى يد النخبة الاقتصادية...".<sup>(4)</sup>

**ج- الاثار الأمنية والعسكرية لاحتلال الأمريكي للعراق على السعودية:**

وتتمثل في تقليص عدد القوات الأمريكية المتواجدة في القواعد العسكرية في شمال وشرق السعودية.<sup>(5)</sup>

**4- السعودية والحرب الأمريكية على الإرهاب:**

من المتعارف عليه أن الحرب على الإرهاب قد بدأت خلال رئاسة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، ويخطئ كثيرا من يعتقد أنها بدأت بمجرد تنفيذ هجمات 11 سبتمبر 2001 التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أخذت السعودية عقب أزمة الخليج الثانية على مستوى سياستها الخارجية، تعمل على

1 - .....، "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها"، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع 28، 14 تموز 2004، ص 29.

2 حمزة الحسن، "التغيير في العراق ونهاية "الحقبة السعودية" "مجلة شؤون سعودية، ع 04، ماي 2003، ص 13.

3 فوزي صلوح، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط 1، 2006)، ص 198.

4 مي العبد الله، الاتصال والديمقراطية: الفضائيات والحرب الإعلامية، تقديم: سليم الحص، (بيروت: دار النهضة العربية، ط 1، 2005)، ص 417.

5 حلمي الخطابي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

محاربة ما يعرف "بالأصولية الإسلامية" داخليا وخارجيا، وجعلت منها هدفا ضمن إطار سياستها الخارجية، وذلك راجع لعدة أسباب منها: أن التيار الأصولي الذي ظهر إبان أزمة الخليج الثانية، أصبح يشكل تهديدا للنظام السعودي، وخوفا من ظهور تيار ديني في دولة عربية أو إسلامية يهدد نموذجها الذي تعمل السعودية على ترويجه كأرقى نموذج ديني لا بد من الإستفادة منه، خصوصا بعد انهيار الشيوعية، أصبحت الأصولية تشغل بال الغرب، وهذا ما حدا بالسعودية لمحاربتها.<sup>(1)</sup>

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف: "بالحرب على الإرهاب"، وقالت أنه "من ليس معنا فهو مع الإرهاب"، ووقفت دول العالم إلى جانب واشنطن في حربها على الإرهاب.<sup>(2)</sup>

وحيثما أعلن الرئيس "بوش" الحرب على ما يعرف بالإرهاب، أشار السفير السعودي في الولايات المتحدة إلى أن بلاده ستدعم هذه الحرب، وأبرز أن السعودية ستحافظ على استقرار أسعار البترول، والدليل على ذلك أن المملكة أرسلت حوالي تسعة ملايين برميل من البترول للولايات المتحدة، وهذا ما أدى إلى تدني أسعار النفط من 28 دولارا للبرميل إلى 22 دولارا أمريكيا.<sup>(3)</sup>

ويقول "محمود بن محمد سفر": "الضغط المتصل والمتواصل على الدول العربية والإسلامية بخاصة لإعادة النظر في المناهج التعليمية وفحص محتوياتها، والحذف منها كل ما ترى أمريكا أن فيه من المعاني والدلالات والألفاظ ما يشير إلى عدم التسامح مع الآخر، حسب فهمها لمعنى التسامح. فالحجة التي تشيعها بعض الأقلام الأمريكية هي احتواء مناهج التعليم في بعض الدول العربية والإسلامية على ما يدعو إلى التشدد والغلو والتطرف، ومن ثم العنف الإرهاب..."<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> عبد الأمير موسى، "المحاور الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 16، ماي 1992، ص، 05 .

<sup>2</sup> محمود بن محمد سفر، الإسلام وأمريكا وأحداث سبتمبر (رسالة إلى من يهمه الأمر)، تقديم: محمد السماك، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2004)، ص، 148 .

<sup>3</sup> يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، 351، ماي 2008، ص، 79-80 .

<sup>4</sup> محمود بن محمد سفر، المرجع نفسه، ص، 161 .

وخلال اجتماع استثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في "جدة"، أشار وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل" على أن الولايات المتحدة مصممة على القيام بحرب طويلة وكبيرة ضد الإرهاب، ويتحدد الموقف الذي جاء على لسان الوزير السعودي للخليجيين وقبل ذلك للمسئولين الأمريكيين، حسب ما يقول "محمد سلامة النحال"، هو:

"1- أن المملكة وبقية دول المنطقة لا يمكن أن تقدم أي مساعدة أو تعاون مع الولايات المتحدة أو غيرها إذا كان هناك استهداف لأي دولة عربية.

2- ضرورة عدم الإعلان عن أي اتهامات لأشخاص أو أجانب بالمشاركة في تنفيذ أو دعم الهجمات التي حدثت أو غيرها من الأعمال الإرهابية قبل التأكد من صحة المعلومات والتحقيقات في شأن هذه الأعمال حتى تكون الصورة واضحة أمام الجميع.

3- لمس وزير الخارجية السعودي أثناء حديثه مع المسئولين الأمريكيين أن واشنطن الآن مع ضرورة حل قضايا منطقة الشرق الأوسط وتحقيق السلام في المنطقة، ولكن الإدارة الأمريكية مشغولة الآن في تهدة الأوضاع في الشرق الأوسط وفي الأراضي الفلسطينية".<sup>(1)</sup>

وهناك دول كثيرة من بينها المملكة العربية السعودية تخضع لضغوطات أمريكية كبيرة على كافة المستويات والأصعدة سواء أكانت دبلوماسية أو سياسية أو اقتصادية، والهدف منها رضوخها للسياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب، وإلا فإنها ستواجه عواقب وخيمة، منها العقوبات أو التهديد باستخدام القوة العسكرية، وإخضاع الولايات المتحدة لبعض المؤسسات الدولية كالحلف الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة الثماني وغيرها، إنما تهدف من وراء ذلك إلى إضفاء صبغة قانونية في حربها على الإرهاب.<sup>(2)</sup>

---

<sup>1</sup> محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007)، ص، 53-54.

<sup>2</sup> سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، المستقبل العربي، ع . . . . . ، ص، 17.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أيدت كل الدول العربية الحرب الأمريكية ضد الإرهاب "الإسلامي"، باستثناء دولتين وهما العراق وليبيا إلى حد ما، اللتان اتخذتا موقفا أكثر حذرا وتحفظا، بل أكثر من ذلك انتقاد هذه الحرب.

ولا بد هنا من التساؤل حول موقف الإدارة الأمريكية من اتجاهات إسلامية مثل: المذهب الوهابي في السعودية، والذي يعتبر من أبرز المدارس التي تخرج منها إسلاميون متطرفون من أمثال: "أسامة بن لادن".<sup>(1)</sup>

وقد بدأت المملكة العربية السعودية تفقد دورها القيادي في العالم العربي، والذي يمكن القول أنها تخلت عنه منذ مرض الملك "فهد" ولأسباب اقتصادية وداخلية أيضا، وبالرغم من الحرية الاقتصادية الموجودة فيها إلا أن الأوضاع الاجتماعية وطرق معاملة المرأة التي تمتاز بالإقصاء والتهميش، والمدارس التعليمية الوهابية وطريقة التسيير الإداري يمكن من خلاله اعتبار السعودية دولة محافظة، خصوصا وأنه حكمن الملك "فهد" في طريقه للانتهاك، وهذا ما سيدفع الولايات المتحدة إلى الضغط على المملكة نحو حكم جديد تجسد من خلاله إصلاحات إدارية واجتماعية وأمنية، ومن المؤكد أن السعودية ودول الخليج العربي سوف تتحمل عبئ تمويل الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع حجم المديونية وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية مثلما حدث أثناء وبعد حرب الخليج.<sup>(2)</sup>

وفي إطار التعاون الأمريكي السعودي لمحاربة الإرهاب والحيلولة دون وصول الأموال إلى الإرهابيين، أكد وزير الخزانة الأمريكي "جون سنو" عن رضا بلاده تجاه السياسات السعودية مؤخرا الهادفة لتقوية الفرصة على الإرهابيين في الحصول على التبرعات.

وأبرز المسئول الأمريكي الذي قام بزيارة الرياض أخيرا أن الجانبين الأمريكي والسعودي اتفقا على تكوين قوة عمل قانونية أمريكية-سعودية، يعمل إلى جانبها مكتب التحقيقات الفيدرالي « FBI » ومؤسسة ضرائب الدخل الأمريكي للعمل من أجل قطع الطريق أمام التبرعات الخيرية الموجهة إلى الإرهابيين، وعبر نفس المسئول عن قلقه

<sup>1</sup> قصي صالح الدرويش، "العرب والحرب الأمريكية"، الحدث العربي والدولي، ع، 14، سبتمبر أكتوبر 2001، ص، 04-06 .

<sup>2</sup> قصي صالح الدرويش، مرجع سبق ذكره، ص، 08 .

بالنسبة لأموال الزكاة التي يدفعها المسلمون داعيا إلى تكريس نفس الخطوات عليها حتى لاتصل إلى أيدي الإرهابيين. وقد قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ إجراءات للسيطرة على التبرعات والرقابة على طرق إنفاقها.<sup>(1)</sup>

وشنت الصحافة الغربية حملات إعلامية شرسة تجاه السعودية معتبرة إياها المصدر الرئيسي للأصولية الإسلامية سواء من حيث التنظيم أو التمويل، وهذا ما أدى إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستقوم هذه المرة بإجراء تغييرات داخل المملكة، وكان ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ويرى بعض المحللين أن أي تغيير في داخل المملكة لا بد أن يشمل تغييرات جذرية وعميقة على مستوى المنظومة التربوية والتعليم والحياة العامة وإزالة القيود الاجتماعية، وهذا لا يكون إلا بإحداث تغيير في النظام السياسي.

ويرى بعض الخبراء بأن السعودية يمكن أن تتعرض لأزمة اقتصادية حادة في حالة هبوط أسعار النفط إلى 10 دولارات للبرميل.<sup>(2)</sup>

وبالرغم من تصريحات الإدارة الأمريكية والتي تؤكد فيها أن حربها التي تشنها على الإرهاب وليس ضد الحضارة العربية الإسلامية، لكن العرب والمسلمين مقتنعون عكس ذلك تماما، حيث يرون أن السياسة الأمريكية تصب باتجاه السيطرة على الثروات البترولية لهذه الأمة، وكذا تغيير برامجها الدراسية والتربوية.<sup>(3)</sup>

وهناك دول عربية من بينها: السعودية والتي تتزايد الضغوطات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لكي تستجيب وتنصاع للسياسة الأمريكية في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، وإلا فإنها ستواجه عواقب وخيمة في حالة عدم استجابتها للمطالب الأمريكية، ولا يستثنى من ذلك خيار فرض عقوبات أو التهديد باستعمال القوة، وتعمل الولايات

---

<sup>1</sup> أمين رزق، "وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة أموال زكاة المسلمين"، مجلة الأهرام العربي، ع، 340، 27 سبتمبر 2003، ص، 10.

<sup>2</sup> قصي صالح الدرويش، "الجميع يتحدث عن التغيير في الأسابيع القادمة: السعودية - أسئلة ملحة واحتمالات مطروحة -"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع، 15، كانون الأول 2001، ص، 24.

<sup>3</sup> منصف المرزوقي، "الصراعات السياسية ليست صراع الإسلام ضد النصارى واليهود: الجهاد على الطريقة الأمريكية؟"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع، 26، فبراير 2003، ص، 47.



المتحدة على إضفاء سمة مؤسساتية في حربها ضد الإرهاب كقرارات الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى كالحلف الأطلسي وغيره. (1)

ويقول "تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الخاص بالشرق الأوسط": "...حتى التحسن الكبير في التعاون الأمني والاستخباري السعودي مع الولايات المتحدة، والذي جاء بعد أول عملية كبيرة للقاعدة في المملكة-تدمير ثلاثة مجتمعات سكنية تؤوي أجانب، في وقت واحد في الرياض في أيار 2003-لم يخلص السعودية من مشاكلها.

فقدم أعضاء الكونغرس مسودة قانون مساءلة السعودية، والذي قد يفرض عقوبات عليها ما لم يشهد الرئيس الأمريكي بأن السعودية تبذل قصارى جهدها في محاربة الإرهاب". (2)

ويقول "سميح فرسون": "إن دولا كثيرة بما فيها دولا عربية (مصر والعربية السعودية والأردن بوجه خاص) تجبر الآن من خلال ضغط دبلوماسي وسياسي واقتصادي على الرضوخ لسياسة وتكتيكات أمريكية في هذه الحرب على الإرهاب، وإلا تواجه العواقب، بما فيها عقوبات أو التهديد باستخدام القوة، ومن خلال سياسة كهذه، ومن خلال قرارات الأمم المتحدة ومن خلال سياسات وأفعال مؤسسات دولية أخرى (حلف الأطلسي، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة الثماني وغيرها) تخضع لنفوذ أمريكي، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بجد لإضفاء طابع مؤسساتي على الحرب ضد الإرهاب على صعيد دولي بطريقة التحديد الانفرادي". (3)

## 5-السعودية والسلاح النووي:

ليست للسعودية أية نشاطات نووية مؤثرة، وقد وقعت اتفاقا للتعاون النووي في سنة 1976 مع فرنسا، كما تم توقيع عقد لإنشاء مفاعل نووي صغير تبلغ قدرته 5 ميغاوات وهو مشروع فرنسي، وهناك أبحاث لإنشاء محطات لتحلية المياه باستعمال الطاقة

<sup>1</sup> سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة العرب"، في: أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط. 2، مارس 2004)، ص 199-200.

<sup>2</sup> .....، "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها"، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع 28، 14 تموز 2004، ص 8، ص 08-09.

<sup>3</sup> سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، مجلة المستقبل العربي، ع 284، أكتوبر 2002، ص 16.

النووية، وتشير مختلف الدراسات إلى وجود كميات كبيرة من خام اليورانيوم في أراضي المملكة، وهناك بحوث لاستخلاص هذه المادة (اليورانيوم) ولكن تحت إشراف الأمم المتحدة.<sup>(1)</sup>

## 6-التبعية السعودية للسياسة الأمريكية:

وتعتبر العلاقات السعودية الأمريكية علاقات "تبعية"، فعمل المستشارين العسكريين الأمريكيين يفوق بكثير طبيعة عملهم التي تتمثل في تقديم المشورة للقيادة العسكرية للدولة التي تستضيفهم، وفي العادة يحدد البلد المضيف بواسطة أنظمة معينة عمل هؤلاء المستشارين للحد من تدخلهم في شؤون البلد الذي يتواجدون فيه، إلا أنه يلاحظ غياب ذلك في عمل المستشارين الأمريكيين في تعاملهم مع السعودية، حيث أن: " هؤلاء المستشارين يقومون بإدارة الأعمال العسكرية البحتة من توجيه وقيادة، واقتراح، وتفتيش، دون أن يكون للضابط التابع للنظام السعودي أي دور يذكر... " <sup>(2)</sup>

وقد كانت السياسة الخارجية السعودية قبل الإحتلال العراقي للكويت، تتميز بنوع من الإستقلالية، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا العالمين العربي والإسلامي، وكانت في الغالب

---

<sup>1</sup> محمد نبيل فؤاد طه، "الأسلحة النووية وألويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية"، المستقبل العربي، ع، 271، سبتمبر 2001، ص، 111.

-يعرف "غراهام ايفانز" و"جيفري نوينهايم"، الدولة التابعة «Dependent State» في قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية: " كانت في الأصل مرادفا للمحمية «Protectorate» أي دولة سلمت مجالات هامة من ولايتها القضائية لطرف خارجي مقابل الحصول على الحماية. ويكون التقسيم الشائع للمسئولية في هذا الترتيب إسناد الشؤون الدفاعية والخارجية للدولة الحامية مع بقاء الأمور الداخلية تحت سيطرة الدولة التابعة. وتوافق الأطراف الثالثة على هذا من خلال آلية الاعتراف.

وأصبح لهذا المصطلح اليوم معنى مختلف كلياً. فالدولة التابعة هي التي تكون لها علاقة تبعية مع طرف أو أطراف فاعلة أخرى. فذلك النوع من الموافقة القانونية المتمثل بالية الاعتراف لم يعد معمولاً به في الاستعمال المعاصر.

<sup>2</sup> .....، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية، (...:مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، .....)، ص، 57.

تتخذ سياسات تتوافق مع تطلعات الشعوب العربية والإسلامية حرصا من المملكة على المحافظة على مكانتها بين العرب والمسلمين، وباستثناء تلك القضايا فقد كانت سياستها لا تحيد عن المواقف الأمريكية.<sup>(1)</sup>

وفي هذا الشأن يقول "عبد الله الحسن": "هذا قبيل أزمة الغزو العراقي للكويت (أي مناصرة القضية الفلسطينية)... أما بعدها، فإن السياسة الخارجية للسعودية تخلت كليا عن وسطيتها وحذرنا خاصة بشأن الموضوع الفلسطيني المقدس... وبديل ذلك انقلبت إلى موقع آخر أقل ما يقال عنه متطابق تماما مع السياسة الخارجية الأميركية." <sup>(2)</sup>

ويضيف قائلا: "فبجدة ووقوف "منظمة التحرير الفلسطينية" إلى جانب "صدام"، بدأ "السب" العلني ليس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقادتها فحسب، بل وللشعب الفلسطيني... وأوقفت المملكة الدعم المالي سواء لمنظمة التحرير أو غيرها من المنظمات التي كانت تتلقى الدعم الشعبي... حيث أصرت المملكة على تبني موقف الولايات المتحدة بشأن المفاوضات السلمية، وأعطتها الأولوية في سياستها الخارجية." <sup>(3)</sup>

كما تعتبر السعودية بحكم ثروتها النفطية الكبيرة وسيطرتها على منظمة "أوبك" مدينة للولايات المتحدة لإنقاذها من غزو عراقي مماثل لغزو الكويت، وبالتالي يصعب الاستغناء عن خدمات الجيش الأمريكي فيها (الذي انسحب بعد توتر العلاقات بين واشنطن والرياض عقب أحداث 11 سبتمبر 2001) الذي يؤمن لها الحماية، وبذلك يصعب على السعودية التحكم في أسعار النفط صعودا وهبوطا دون موافقة الولايات المتحدة على ذلك، ومن هنا فإن مستقبل الإنتاج البترولي في السعودية سيخضع دوما للموافقة الأمريكية. وخوفا من زيادة أسعار المحروقات بالنسبة للولايات المتحدة، فإن السعودية ستوفر الحلول لهذه المشكلة الأمريكية، وفي هذا الشأن يقول "رياض الريس": "فمشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي يمكن حلها بصفة خاصة إما عن طريق أن تدفع الولايات

---

<sup>1</sup> عبد الله الحسن، "السياسة الخارجية للمملكة بعد أزمة الخليج: من التبعية إلى التطابق التام مع السياسة الأميركية"، مجلة الجزيرة العربية، يونيو 1992، ص، 38.

<sup>2</sup> عبد الله الحسن، المرجع نفسه، ص، 39.

<sup>3</sup> عبد الله الحسن، المرجع نفسه، ص، 39.

المتحدة سعرا للنفط السعودي أقل من سعر "أوبك"، أو أن تدفع لها السعودية الفرق مباشرة وربما يكون للسعودية خيار في هذا الأمر". (1)

ويقول "يوسف خليفة اليوسف": "يشير بوب وودورد في كتابه الأخير "حالة انكار" إلى أن الرئيس الحالي بوش قال لبندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن في لقاء له معه في شباط/فبراير 2004 إنه ممتن لسياسة السعودية النفطية المتمثلة في إغراق السوق النفطي من أجل الحفاظ على أدنى مستوى للأسعار، وإنه -أي بوش- مقدر للانعكاسات الإيجابية لانخفاض الأسعار خلال السنة الانتخابية، أي فترة الرئاسة الثانية لبوش الابن". (2)

ويقول "عبد الله الحسن": "كما أن السعودية لا تكثف اليوم باقتفاء أثر السياسة الخارجية الأميركية، بل هي تقوم بدور الممول لها في ظل الركود الاقتصادي الأمريكي، مما يعطي فرصة أكبر للهيمنة الأميركية، وأخيرا فإن التطابق بين السياستين السعودية والأميركية يجعل من الصعب للغاية اعتبار السعودية بلدا مستقلا، إن احتلال الولايات المتحدة لمناجم النفط والهيمنة السياسية والاقتصادية الكاملة على السعودية والخليج ما هو في الأخير إلا عودة جديدة وبأشكال جديدة لعصر الإستعمار المباشر". (3)

**7- الحماية الأمريكية للسعودية:**

ليس للسعودية أي خيار سوى الاعتماد على الولايات المتحدة، في ما يخص المحافظة على أمنها واستمرارها، وفي هذا الشأن يقول "عامر مصباح": "المملكة العربية السعودية مدينة للولايات المتحدة بهذا الفضل (تسليح وتدريب الجيش السعودي)، على الرغم من إعلان القادة السعوديين على سياسة تنويع مصادر شراء الأسلحة لكن مع ذلك تظل النسبة الكبيرة في تجهيز الجيش السعودي تأتي من الولايات المتحدة". (4)

---

<sup>1</sup> رياض الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994، (بيروت: رياض نجيب الريس للكتب والنشر، يناير 2002)، ص 146-148.

<sup>2</sup> يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع 351، ماي 2008، ص 79.

<sup>3</sup> عبد الله الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>4</sup> عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2007)، ص 159.

كما أن السعودية تحاول الظهور بمظهر المستقل في قراراتها وسياساتها في إطار سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما برز في اعتداءات "الخبر" والخلاف السعودي الأمريكي الذي طفا إلى السطح حول كيفية التحقيق في مجريات الحدث. (1)

ومن أبرز الأمثلة التي تبين الإهتمام الأمريكي وحرص واشنطن الشديد على الحفاظ على أمن المملكة، اللقاء الذي جرى بين وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" Dick « Cheney والسفير السعودي في واشنطن "بندر" في 03 أوت 1991 بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعربت واشنطن من خلال هذا اللقاء عن نيتها في مساعدة السعودية على الدفاع عن أمنها، وهنا نلاحظ أن الأمير "بندر" قد لعب دورا هاما في دفع الملك "فهد" للقبول بتواجد القوات الأمريكية فوق الأراضي السعودية. (2)

وحفاظا على المصالح الأمريكية والغربية، فإنه من صالح الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على إمدادات النفط السعودية وذلك بالحفاظ على الأمن السعودي، ولهذا تسهر واشنطن على الحفاظ على المنشآت البترولية من أي اعتداءات إرهابية، أو أعمال عسكرية، وحماية النظام من أي تهديدات خارجية، وإحداث توازن للقوى في منطقة الخليج العربي وبالخصوص من التدخل السوفيتي في المنطقة (في السابق قبل انهياره)، وهذا ما دفع الإدارات الأمريكية على العمل على تحديث وبناء الجيش السعودي خلال مختلف المراحل. (3)

ويقول "جورج فريدمان": "الآن فإنه من الأرجح أن تتدخل الولايات المتحدة، ولكن التدخل الأمريكي هو آخر ما يريد السعوديون. ففي المرة الأخيرة حين تدخلت الولايات المتحدة لحماية المملكة في عام 1990- كانت النتيجة هبة من المشاعر المناهضة للسماح للأمريكيين بدخول العربية السعودية. وفي هذه التربة ولدت "القاعدة". ولهذا ليست

---

<sup>1</sup> عامر مصباح، المرجع نفسه، ص، 160.

<sup>2</sup>-Frédéric Guelton, La Guerre Américaine du Golf: Guerre et Puissance à L'aube du XXI - Siècle, (Lyon : Presse Universitaire de Lyon, 1996), p p, 86-87.

<sup>3</sup>-William B. Quandt, Saudi Arabia in the 1980 s : Foreign Policy, Security and Oil, (Washington : The Brookings Institution, 1981), p, 141.

للسعوديين مصلحة أيا كانت في أن يدعوا الأمور تجري في هذا الاتجاه، فالاعتماد على الأمريكيين هو ملاذهم الأخير." (1)

## 8- الشرعية والأمن:

ولكي تبحث دول الخليج العربي عن شرعية وأمن لنظمها، لجأت إلى إقامة تحالفات مع قوى أجنبية من دون الرجوع إلى القاعدة الشعبية واستشارتها، وعواقب واثار مثل هذه التحالفات على هذه الدول. (2)

كما أنفقت السعودية مبالغ مالية ضخمة بهدف التسلح وتحقيقاً لأمنها الخارجي وهذا يدل على الاستسلام للدول الكبرى، ويبرز "معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي" (SIPRI) حسب ما أورده من تقارير إلى أن السعودية، قد صرفت خلال سنة 2000 إلى 2005 أكثر من 124.6 مليار دولار أمريكي، بمعدل سنوي يصل إلى 21 مليار دولار، وهو نفس المعدل تقريباً الذي كانت تنفقه المملكة في السبعينيات. (3)

كما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من الوسائل لإتمام أهدافها وتحقيق مصالحها في الخليج العربي، ومنها: تصدير الأسلحة لدول المنطقة، وإجراء مناورات عسكرية وتدريب جيوش تلك الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن حماية أمن المنطقة يعتبر من أبرز أولوياتها للحفاظ على مصالحها في المنطقة. (4)

## 9- بداية خروج الدولتين عن النهج الأمريكي: (المستقبل)

<sup>1</sup> جورج فريدمان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران، في: الاحتلال الأمريكي للعراق: صورته ومصائره، آدم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (43)، ط1، يونيو/حزيران 2005)، ص، 167.

<sup>2</sup> يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، 351، ماي 2008، ص، 78.

<sup>3</sup> يوسف خليفة اليوسف، مرجع سبق ذكره، ص، 82.

<sup>4</sup> أحمد عبد الرزاق شكاره، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، المستقبل العربي، ع، 170، أبريل 1993، ص، 53.

يرى "Georgy Gause" أن كلا من السعودية وإيران ستقومان بالعمل على الحياد عن التوجهات الأمريكية حيالهما.(1)

يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى أنه بالرغم من هذا، فإن هناك أوجها من الإختلاف بين الدولتين، فإيران بالرغم من بعض الاثار الأمريكية التي نلمحها في توجهاتها السياسية، كتقليص دورها في محيطها الإقليمي سواء في اسيا الوسطى وبحر قزوين أو حتى في الخليج العربي وذلك عن طريق إما العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، أو عن طريق الدبلوماسية الأمريكية التي أصبحت تنشط كثيرا لتضخيم التهديد الإيراني واعتبارها دولة لها أطماع توسعية، وهذا ما تقوم به واشنطن في دول الخليج العربي، بالرغم من رد فعل إيران على هذه السياسة الأمريكية والمتمثلة في الأساس في محاولة طهران توطيد علاقاتها مع جيرانها الخليجيين وأن برنامجها النووي له أغراض سلمية فقط، ومن هنا فإن إيران مستقلة نسبيا في توجهاتها وقراراتها عكس السعودية التي لا تزال تخدم المصالح والتوجهات الأمريكية في مقابل الحماية الأمريكية للنظام الحاكم في السعودية وتعتبر بذلك دولة تابعة، والدليل على ذلك هو وجود توافق أمريكي سعودي حول العديد من القضايا والمسائل كمبادرة السلام العربية الإسرائيلية والتي كانت تهدف للتطبيع مع إسرائيل في القمة العربية في بيروت في مطلع الألفية، وهو ما اعتبره العديد من المراقبين محاولة سعودية لإرضاء الأمريكيين وتخفيف الضغوط الأمريكية بضرورة انتهاج الإصلاحات (ورقة ضغط أمريكية، فالولايات المتحدة تدرك جيدا أنه في حالة ما إذا أقرت انتخابات حرة من الممكن أن الإسلاميون إلى السلطة وهو ما يمكن أن يؤثر على المصالح الأمريكية في المملكة).

وبصفة موجزة يمكن القول أن تأثيرات السياسة الأمريكية في السعودية أكبر بكثير من تأثيراتها في إيران، فمثلا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، قامت السعودية بإجراء إصلاحات على مستوى منظوماتها التربوية استجابة لضغوط ودعوات أمريكية لها باعتبار أن منظومة هذا الأخيرة تحت على "العنف والتطرف"، وغيرها من الإستجابات السعودية لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية، أما إيران فهي لا تزال متمسكة بمواقفها

---

<sup>1</sup>Georgy Gause, "The International politics in the Gulf", In: Lowis Fawcett, International Relation of the Middle East, (Oxford :Oxford University Press, 2005), p, 280.

وتوجهاتها، فهي تدعم المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق بالرغم من الضغوط الأمريكية الكبيرة ضدها، وإن تعاونت مع الأمريكيين بخصوص عدد من القضايا فذلك خدمة لمصالحها القومية كالتعاون مع واشنطن في الملفين الأفغاني والعراقي وغيرها من المسائل الأخرى.

## المبحث الثاني: مجالات التقارب والخلاف بين الولايات المتحدة والدولتين

يتناول هذا المبحث نقاط التوافق وكذا ميادين الخلاف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من جهة، والولايات المتحدة والسعودية من جهة أخرى، وذلك من خلال التطرق لأهم الإتصالات والحوار الذي يجري بين إيران وواشنطن بالرغم من التوتر الذي يميز علاقاتهما في الكثير من الأحيان، والتعرض كذلك لأبرز ميادين الخلاف التي تعوق التقارب بين الدولتين هذا من جانب، ومن جانب آخر يتم التطرق لطبيعة التقارب الأمريكي السعودي، وكذا قضايا الخلاف بين الدولتين بالرغم من أن علاقاتهما توصف بالإستراتيجية وأنهما حليفين.

## المطلب الأول: الإتصالات والحوار الأمريكي الإيراني والسعودي

### 1- الإتصالات والحوار الأمريكي الإيراني:

#### 1-1- المحادثات والحوار الأمريكي الإيراني:

توترت العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ اندلاع الثورة الإسلامية وحادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين، وتجميد الأرصدة المالية الإيرانية في الولايات المتحدة، ومن ثم انسحاب إيران من الحلف المركزي، وقطعها لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وحملتها الإعلامية المستمرة ضد أمريكا والتي وصفتها إيران بـ "الشیطان الأكبر". وبقيت العلاقات بينهما هكذا إلا أنه حدثت حالات من التقارب بين الدولتين في بعض الأحيان، والتي تعود لظروف المصلحة بين الجانبين، مثلما حدث في حرب الخليج الثانية، بيد أنه على العموم ظلت العلاقات بينهما تتسم بالعداء الدائم.<sup>(1)</sup>

---

<sup>1</sup> نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، في: وليد عبد الحي وآخرون (محررين)، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع بالاشتراك مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2002)، ص، 147.



وكان لـ "جوزيف فرناندز" الموظف ذو المكانة المرموقة في وكالة الاستخبارات الأمريكية و"روبرت ماكفرلن" والذي عمل مستشارا سابقا للرئيس "ريغان" في شؤون الأمن القومي دور كبير في تقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وذلك راجع إلى لكون هذين الأخيرين لهما علاقات شخصية وطيدة تربطهما بعدد من الشخصيات الإيرانية منها مثلا: "وزير الخارجية الإيراني الأسبق "علي أكبر ولايتي" و"مير حسين موسوي" وغيرهما، وجرت عدة لقاءات بين ممثلين عن الحكومة الإيرانية ونظرائهم عن الإدارة الأمريكية خصوصا في سوريا، إلا أنها في الأخير لم تؤدي إلى تفاهم بين الدولتين بسبب تخوف الإيرانيين من التبعية للأمريكيين أو التعاون معهم.<sup>(1)</sup>

وأهم هذه الاجتماعات، كان الاجتماع المصغر الذي تم تنظيمه في سوريا في سبتمبر 1989، والذي حضره عن الجانب الإيراني "علي أكبر ولايتي"، وعن الجانب الأمريكي « Joseph F.Fernandez »، توصل الطرفان إلى نتائج ترضيهما، وتم الاتفاق على ما يلي:

#### **أ-التعهدات الأمريكية:**

-عدم تقديم الدعم للمنظمات الإيرانية المناوئة للحكومة الإيرانية.

-توقيف الدعم بكل أشكاله للعراق.

-إعادة التفكير في الأرصدة المالية الإيرانية التي تم تجميدها.

-التفكير في سحب القوات الأمريكية من الخليج العربي.

#### **ب-التعهدات الإيرانية:**

-الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية ومصادر البترول.

-عدم تقديم الدعم والمساعدة للإرهاب الدولي.

-إطلاق سراح الرهائن الأجانب في لبنان والحرص على سلامتهم.

-إرجاع ممتلكات الرعايا الأجانب الذين أجبروا على مغادرة إيران خلال اندلاع الثورة الإيرانية.

---

<sup>1</sup> هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط: دراسة تحليلية شاملة لواقع السياسة الدولية النووية خلال أكثر من نصف قرن، (...: دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 2005)، ص. 226.

-الحياد اتجاه أي مستجدات أو أحداث مستقبلية في الخليج لا يؤثر في الدولة الإيرانية.(1)  
وبالرغم من أن هذه اللقاءات كانت سرية، إلا أن أخبارها تسربت إلى وسائل الإعلام  
بواسطة "مهدي الهاشمي"، وهذا ما سبب المتاعب للحكومة الإيرانية، وقامت بمحاكمته  
بتهمة الفساد، ونفذ في حقه حكم الإعدام، لكي يتم ضمان الاتفاق الإيراني الأمريكي دون  
دراية الشعب الإيراني به.(2)

كما قامت الولايات المتحدة بإغلاق مكاتب منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة  
الموجودة في الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت أعلنت طهران عن إفشال العديد من  
العمليات لتنظيم القاعدة في إيران، وهذا يعتبر بمثابة مشاركة إيرانية فيما يسمى "الحرب  
على الإرهاب".(3)

وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي كما يلي:

-حياد إيران فيما يتعلق بالأوضاع في العراق أو التعاون في هذا المجال، وتدرك واشنطن  
جيدا مدى التأثير الإيراني في العراق.

-تريد الولايات المتحدة الإبقاء على اتصالات ولو غير مباشرة مع طهران، وبالتالي فهي  
تهدف إلى دعم التيار الإصلاحية.

-رغبة الولايات المتحدة في تحسين صورتها التي ساءت على المستوى الدولي وذلك  
بنفي أنها لا تعتمد على المعايير المزدوجة.

-رغبة واشنطن في كسب تأييد إيران لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك كون  
إيران تدعم حزب الله وعلاقتها المتميزة مع كل من سوريا ولبنان.(4).

في حين تسعى إيران من خلال إطلاقها لإشارات إيجابية إلى تحقيق عدد من الأهداف:  
-التفاعل مع المبادرات الأمريكية الايجابية، والتي قد تكون مقدمة لتجاوز الخلافات بين  
البلدين، وبالإضافة إلى غلق الولايات المتحدة لمكاتب منظمة مجاهدي خلق، سبقتها خطوة

---

1 هيثم غالب الناهي، مرجع سبق ذكره، ص 226-227.

2 هيثم غالب الناهي، المرجع نفسه، ص 227.

3 أحمد منيسي، "واشنطن، طهران: ما وراء الإشارات الايجابية"، مختارات  
إيرانية، ع38، سبتمبر 2003، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahram.org/aspss/ahram/2001/1/1/c2RN41.HTM>

4 - أحمد منيسي، المرجع نفسه.

أخرى، وهي مراعاة الولايات المتحدة في تكوين المجلس الانتقالي في العراق تمثيل الشيعة وهو ما يعتبر مؤشرا هاما بالنسبة ل طهران.

-تخفيف وطأة الضغط الأمريكي على إيران فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وهي المسألة التي أثارت حولها واشنطن الكثير من الجدل.

-إغلاق ملف منظمة "مجاهدي خلق" الذي أعتبر تهديدا لإيران.

-تفادي الضغوطات الأمريكية التي يمكن أن تمارسها على إيران، وذلك باستخدام الأقليات كورقة ضاغطة، وخصوصا القضية الأذرية.<sup>(1)</sup>

وقد قام الرئيس الأمريكي "كلينتون" بإرسال رسالة إلى القيادة الإيرانية، والتي نقلها السفير السويسري في طهران، وكان الهدف من هذه الرسالة هو إرساء قواعد للحوار المباشر بين الطرفين لبحث جوانب الخلاف وهذا ما يدل على أن الولايات المتحدة تحاول التوصل إلى تفاهم مع إيران، وهذا ما أكده مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط "ريتشارد مورفي": "إنها تضي على العلاقات الإيرانية-الأمريكية حالة جديدة من رد الاعتبار للجمهورية الإسلامية على الساحة الدولية على أن الحوار عبر التبادل الثقافي والرياضي والأكاديمي عامل مساعد لتنشيط العلاقات التي لا تريد إسرائيل والصهيونية لها أن تعود بالشكل الطبيعي بين الشعبين الإيراني والأمريكي على أقل تقدير بل تريدها متأزمة إلى حدود بعيدة".<sup>(2)</sup>

ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع نوعا ما بعد تولي "خاتمي" رئاسة السلطة، فقد وجه في مطلع 1998 خطابا للشعب الأمريكي الذي دعا فيه إلى حوار بين الشعبين، وهو يدخل ضمن ما سماه "خاتمي" "حوار بين الثقافات وبين الحضارات الإنسانية"، وتم اعتبار هذه المبادرة بمثابة إعطاء دفع لتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية، وقد حدث بعض من التحسن في هذا المجال، حيث تم تخفيف حدة الحملات الإعلامية الأمريكية ضد إيران، وتم كذلك رفع بعض القيود التي كانت مفروضة على بعض الصادرات الإيرانية كالكافيار والفسق، إلا أن إيران بقيت مصنفة على قائمة الإرهاب، وظلت دولة متمردة

<sup>1</sup> أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره .

<sup>2</sup> محمد علي سرحان، المرجع نفسه، ص، 129 .

حسب المنظور الأمريكي، والتي استمرت في محاربة محاولات إيران الرامية للذهوض اقتصاديا.

وكان موقفها يتسم بالعداء الشديد اتجاهها، وعلى وجه الخصوص في قضية عبور غاز تركمنستان عبر الأراضي الإيرانية، وعززت دور تركيا في هذا المجال، وقاومت الولايات المتحدة بشدة هذه الصفقة نظرا لما يمكن أن يتمخض عنها من مصلحة مادية، وحالت دون حصولها على أي قرض من البنك الدولي بخصوص هذا الهدف.<sup>(1)</sup> " ومع شدة الضغط الأمريكي هذه (على إيران) إلا أن الوضع بقي محافظا على هدوئه أو هدوئه النسبي وكانت الولايات المتحدة تحاول أن تبدو فيه أقل تهديدا من خلال استخدامها لقنوات دبلوماسية في إيصال ما تريده إلى إيران، أو شجعها في ذلك مجيء السيد محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية الذي تعتبره الأوساط الأمريكية مناسبة لمحاولاتها فتح الحوار الدبلوماسي أكثر من الفترات السابقة من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران." <sup>(2)</sup>

وفي 1998، في مقابلة مع « CNN »، تم إطلاق "حوار الحضارات" مع الغرب من طرف الرئيس "محمد خاتمي"، وقال أنه يحترم "عظمة الشعب الأمريكي"، وقد أجريت العديد من الاتصالات غير الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة.<sup>(3)</sup>

وللإشارة فقط فقد قطعت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة منذ أكثر من 18 سنة. وقد طرح الرئيس "محمد خاتمي" مبادرة للحوار مع الشعب الأمريكي" وليس الإدارة الأمريكية وهذا ما أثار استغراب الكثير من القياديين الذين يتمحور موقفهم في أنه لا مساومة أو تهدئة مع ما يعتبرونه "الشیطان الأكبر"، حيث تم الإعلان عقب انتصار الثورة الإسلامية أن العدو الأول للبلاد هو الولايات المتحدة، لكن خطاب "خاتمي" يهدف إلى إعادة إحياء الحوار مع الولايات المتحدة من الناحية الثقافية والشعبية، وهذا ما يثير حفيظة

<sup>1</sup> نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

<sup>2</sup> .....، انفجار الخبر: دراسة توثيقية مفصلة لتفجير مبنى سكن القوات الجوية الأمريكية في مدينة الخبر في مدينة الخبر والذي وقع بتاريخ 1996/6/25، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ربيع الثاني 1423هـ)، ص 82.

<sup>3</sup> Hugh Barnes et Alex Bigham, Understanding Iran, People, Politics and Power, (London :Foreign policy Center, 2006), p.35.

كل من الشعب الإيراني وكذا الحوزات الدينية،الذين يرفضان هذا الحوار،نفس الشيء بالنسبة لـ " هاشمي رفسنجاني" الذي تم الوقوف في وجهه بسبب دعواته إلى التطبيع في العلاقات مع واشنطن وذلك للاستفادة من الخبرات العلمية والتكنولوجية الأمريكية في الميدان الاقتصادي.(1)

وكما أشرنا عملت إيران على طرح توجه جديد نحو العالم الغربي،وعلى وجه الخصوص نحو الولايات المتحدة وهو "حوار الحضارات"،وذلك رغبة منها في تحسين صورتها التي شوهدت بكونها تدعم الإرهاب والتطرف من طرف الإعلام الأمريكي والإسرائيلي أساسا.(2)

وقد صرح الرئيس "خاتمي" في مقابلة أجرتها معه مجلة Middle East « Insight الأمريكية الصادرة في شهري تشرين الثاني وكانون الأول 1997،قائلا: " إن مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية هي مشاكلها وليست مشاكلنا.لقد عوملنا في الماضي بطريقة غير عادلة من قبل الولايات المتحدة وما زالت هذه المعاملة مستمرة حاليا.ومن الطبيعي أن على أية دولة في المقام الأول أن تحافظ على مصالحها.وأن على رجال السياسة في هذه البلدان أن يثمنوا مراكزهم ويعملوا على المحافظة عليها.كما ينبغي علينا،من ناحية ثانية،أن نحدث حوارا.إن الباحثين النظريين الضالعين في المعرفة،والسياسيين أصحاب التجارب،بمقدورهم أن يسارعوا إلى القيام بهذا الحوار،هذه هي الطريقة الوحيدة التي توفر التعايش المشترك مع انعدام العداوة".(3)

وفي مقابلة أخرى أجرتها نفس المجلة مع وزير الخارجية الإيراني "كمال خرزفي"،قال: "...أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم ببعض الخطوات العملية لتكسب بعض الثقة والمصداقية في إيران من أجل أن تظهر إخلاصها وحسن نيتها،وأنه من دون ذلك،نعتقد أن دعوة الولايات المتحدة للحوار ليست صادقة وأن الأمريكيين غير

---

<sup>1</sup> محمد علي سرحان، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي (حوار حضارات أم صراع حضارات؟)، (دمشق:مكتبة الأسد، 1999)، ص 122-124.

<sup>2</sup> باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"، على الموقع الإلكتروني:

[www.aljazeera.net/nr/exeres/373eed61-8932-4a07-86839a71b9c42e7a.htm/](http://www.aljazeera.net/nr/exeres/373eed61-8932-4a07-86839a71b9c42e7a.htm/)

<sup>3</sup> السفير فوزي صلوح، الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط.1، 1999)، ص 66.

مخلصين عندما يدعون للحوار. ليس من السهل أو الممكن أن تتهم الآخرين وتقرض العقوبات على بلد آخر وتدعو في نفس الوقت إلى حوار. وهكذا فإن بعض التغيير في السلوك مطلوب من جانب الأمريكيين من أجل خلق ذلك الجو من الصدقية والثقة." (1)

وفي إطار محاولات التقارب الأمريكي الإيراني، عبر الرئيس "كلينتون" أثناء حديثه في الأمم المتحدة، أنه لا يوجد صدام بين الإسلام وأمريكا وأن الأمريكيين يحترمون الإسلام، كما تحدث الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" في كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أن الوضع أصبح ملائماً للحوار، وفي أبريل 1999، قررت إدارة "كلينتون" السماح للشركات الأمريكية بالتعامل مع إيران في مجال الطب والأغذية. (2)

وكما أشرنا سابقاً، فبمجيء الرئيس "محمد خاتمي" على رأس السلطة في إيران في ماي 1997، كانت له محاولة للإنتحاح على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اقترح "خاتمي" في شبكة "CNN" حواراً للحضارات بين الولايات المتحدة وإيران، وقد قال الرئيس الأمريكي "كلينتون" خلال مباراة في كرة القدم، جمعت الفريق الأمريكي بالفريق الإيراني: "...نتمنى أن يكون اللقاء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خطوة لنهاية التوترات بين بلدينا..." (3)

وخلال السنتين الأخيرتين من حكم "كلينتون"، عرفت العلاقات الأمريكية-الإيرانية بوادر انفراج، حيث قامت الولايات المتحدة بتخفيف الحظر الاقتصادي الذي تفرضه على إيران، وقد سبق هذا الإجراء اتصالات مباشرة وأخرى غير مباشرة بين الجانبين، حيث اعترفت الولايات المتحدة لأول مرة بإسقاطها لحكومة "مصدق"، وقدم الرئيس "كلينتون" اعتذاراً بخصوص هذا الشأن. (4)

وعندما فاز "خاتمي" بانتخابات الرئاسة الإيرانية، تحدثت إدارة "كلينتون" عن إمكانية حدوث تقارب مع إيران، وقد رفعت إدارة "كلينتون" في مارس 2000 الحظر الذي كان مفروضاً على استيراد الزرابي الإيرانية و "الكافيار" والفسق من إيران.

<sup>1</sup> السفير فوزي صلوح، المرجع نفسه، ص 66-67.

<sup>2</sup>-William B.Quandt, The Middle East, (Washington :Congressional Quarterly INC,2000), p,251.

<sup>3</sup>-Nader Barzin, L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004), (France :Thèse de Doctorat, Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales,2004), p,230.

<sup>4</sup> أحمد منيسي، المرجع نفسه .

وكان ذلك بمثابة سياسة انفتاح على إيران، وفي هذا الشأن صرح "كمال خرازي" (وزير الخارجية الإيراني) في لقاء له مع أسبوعية "دير شبيغل" الألمانية، قائلاً: "من جهتنا فإن الطريق مفتوح أمام الشركات الأمريكية لدخول إيران والنشاط فيها".<sup>(1)</sup>

## 1-2-التعاون الأمريكي الإيراني:

قررت الولايات المتحدة الأمريكية في خطوة منها للتقارب مع إيران أن وضعت "منظمة مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة على لائحة المنظمات الإرهابية في أكتوبر 1999، وقد تميزت الأربع سنوات الأولى من عهدة الرئيس "خاتمي" بوجود أمل لإعادة العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى مجراها الطبيعي، وقد شغلت تفكير البلدين القضايا التالية: "الإرهاب" (الذي تستخدمه إيران)، و"الدعم الأمريكي لإسرائيل"، والقضية الثالثة وهي: "أسلحة الدمار الشامل" (التي تتهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة الحصول عليها).<sup>(2)</sup>

كما ساعدت إيران الولايات المتحدة في حربها ضد كل من أفغانستان والعراق، وقد جاء هذا التعاون كاستجابة إيرانية لضغوط أمريكية من أجل التعاون معها فيما يتعلق بالملفين الأفغاني والعراقي.<sup>(3)</sup>

وهناك مصالح مشتركة تجمع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وهي الغاز الطبيعي، البترول، وتأمين طريق حر لإمدادات الطاقة.<sup>(4)</sup>

## أ-الملف الأفغاني:

---

<sup>1</sup> د. زيار، إيران... ثورة في انتعاش، تقديم: ألن وودز، (كراتشي: بدون د. ن، نوفمبر 2000)، كتاب منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.marxy.com/middleast/iran/iranian-revolution.htm>.

<sup>2</sup>-Nader Barzin, L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004), (France :Thèse de Doctorat, Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 2004), p, 203.

<sup>3</sup>Georgy Gause, "The International politics in the Gulf", In: Lowis Fawcett, International Relations of the Middle East, (Oxford :Oxford University Press, 2005), P, 279.

<sup>4</sup>-Nader Barzin, L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004), (France :Thèse de Doctorat, Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 2004), p, 250.

تعاونت إيران مع الأمريكيين في غزوهم لأفغانستان، وتبدو مستعدة للتعاون معهم حول غزو العراق، رغم القلق والامتناع الذي تبديه، وقد لعبت إيران دورا كبيرا في دفع "عبد العزيز الحكيم" للمشاركة في وفد المعارضة العراقية الذي احتضنته "واشنطن"، ومن العوامل التي أدت كذلك إلى زيادة المشاركة الإيرانية العراقية على المستويين السياسي والعسكري وجود فيلق "بدر"، إضافة إلى وجود شخصيات إيرانية من أصل عراقي تمسك بمقاليد السلطة في إيران، ومنهم "أية الله شاهر وردی" رئيس السلطة القضائية، والعميد "ذو القدر" رئيس الأركان في الحرس الثوري الإيراني. وهؤلاء يدفعون باتجاه التعاون مع واشنطن تحت مسمى إسقاط النظام في بغداد، والملاحظ أن هذه الشخصيات هي من التيار المحافظ.<sup>(1)</sup>

### ب- الملف العراقي:

فيما يتعلق بالملف العراقي، ينبغي على الولايات المتحدة أن تقيم تعاوننا مع إيران يكون سريريا بشرط أن يكون للولايات المتحدة القدرة على تهدئة المخاوف الإيرانية من فرض حصار عليها من طرف الولايات المتحدة، والتدخل في شؤونها الداخلية وغيرها. (وهذا بعض ما جاء في مذكرة معهد مجلس العلاقات الخارجية ومعهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة راييس بعنوان: "سلسلة مبادئ وأولويات هادفة لمساعدة إدارة بوش").<sup>(2)</sup>

ويقول "أحمد يوسف أحمد" و"أحمد السيد النجار" وآخرون: "...يمكن وصف السياسة الإيرانية بأنها تسعى إلى خلق حالة من الفوضى المنضبطة في العراق، وذلك في الوقت الذي كانت تحرص فيه على إفشال المشروع الأمريكي لئلا يغرى نجاحه بتكرار تغيير النظم السياسية بالقوة في أماكن أخرى من العالم... وساهمت إيران بأشكال مختلفة في إنهاك القوات الأمريكية في العراق، لكنها قدمت في الوقت نفسه دعمها العلني لما يسمى بالعملية السياسية، وتدخلت أكثر من مرة لإعادة ترتيب العلاقة بين الطوائف لكن من دون

<sup>1</sup> أسعد حيدر، "غزو العراق: نهاية اتفاقية ساكس-بيكو"، مجلة القرار، ع، 38، سبتمبر 2002، ص، 33.

<sup>2</sup> محمد محلا، "الحروب الاستباقية لأمركة العالم..."، في: العرب والعالم اليوم، (بيروت: منشورات اتحاد الكتاب العرب، الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، الثلاثاء - الأربعاء 16-17/12/2003)، ص، 84.



أن تسمح لهذا التدخل بأن يقود إلى حرب أهلية ليس أقرب جغرافيا من الجمهورية الإسلامية لامتداداتها." (1)

كما يتجسد التعاون الأمريكي الإيراني في ما يتعلق بالموضوع العراقي، في كون إيران تقوم بتأييد الجهود الأمريكية الهادفة لإعطاء دفع للعملية السياسية في العراق، ومراقبة إيران لحدودها مع العراق، وقيام إيران كذلك بدور الوساطة في النزاع المسلح الذي كان دائرا بين "مقتدى الصدر" الزعيم الشيعي والقوات الأمريكية. (2)

ويقول "خير الدين حسيب" في مقابلة أجراها معه "الدكتور محمد الهاشمي الحامدي" ضمن برنامج "نبض الشارع" في قناة "المستقلة" في لندن، بتاريخ 2004/03/25: "...إن هذه المحاولات كلها للترضية والتطمين التي قدموها (أي أن إيران وسوريا قدموا الدعم للولايات المتحدة الأمريكية في ما يخص الملف العراقي)، وللتعاون الذي أبدوا الاستعداد له، لن تؤدي إلى نتيجة. ونحن نرى الآن التصعيد على إيران. إيران تخسر إسلاميا في موقفها من العراق، يجب أن لا يربط موقفها بالنظام بالنسبة إلى العراق، هذا بلد صار فيه احتلال، يجب على إيران أن لا تقف هذا الموقف لأنه إذا استقر الأمريكيون في العراق سيكون ذلك خطرا عليها." (3)

وقد تقدم فريق عمل تابع لمجلس العلاقات الخارجية بتقرير جاء فيه أن رجال الدين الذين يحكمون في إيران، سوف لن تكون هناك أية انتفاضة شعبية ضد حكمهم، ولا بد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجري محادثات مع إيران عبر فترات، وذلك من أجل التعاون معها حول الأوضاع في أفغانستان والعراق. كما أنه لا بد من السماح لإيران بامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية إذا ما امتنع النظام الحاكم عن السعي

---

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2، ماي 2006)، ص، 133.

<sup>2</sup> أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2، ماي 2006)، ص، 134-135.

<sup>3</sup> خير الدين حسيب، "حوار حول الملف العراقي"، (مقابلة أجراها محمد الهاشمي الحامدي مع خير الدين حسيب في قناة "المستقلة" الفضائية في لندن في 2004/03/25، ضمن برنامج "نبض الشارع")، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط، 1، ماي 2004)، ص، 256-257.

للحصول على الأسلحة النووية. وسيؤدي مثل هذا الحوار إلى رجوع الشركات الأمريكية للعمل في إيران.

وللاشارة فقط، فإن الأعضاء الذين شاركوا في انجاز هذا التقرير، قد أجروا مقابلات مع خبراء في الشؤون الإيرانية ودبلوماسيين ومسؤولين كباراً.<sup>(1)</sup>

### ج- البرنامج النووي الإيراني:

يقول "أحمد يوسف أحمد" و"أحمد السيد النجار" وآخرون: "...بدا هناك ما يشبه الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة على التصعيد المنضبط في ما يخص هذا الملف (الملف النووي الإيراني)، ساعد على ذلك إدراك حدود الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، أبرزها تلك التي جرت خلال الحرب الأمريكية على أفغانستان حول جملة من القضايا لها علاقة بالحرب، ونفس الشيء بالنسبة للموضوع العراقي، فقد تم إجراء محادثات بخصوصه، حيث تم عقد ثلاثة منها على أقل تقدير خلال سنة 2003 ما بين يناير ومارس لمناقشة الوضع بالعراق، وقد قام أحد ممثلي الأمم المتحدة بافتتاح المحادثات وذلك حرصاً من الولايات المتحدة لكي لا تكون محادثات مباشرة، غير أن هذا الممثل كان ينسحب بسرعة ليفسح المجال لوفدي البلدين للحوار الثنائي المباشر، لكن سرعان ما توقفت المحادثات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة في 2003. وعرف عام 2006 دفعة جديدة للحوار بين واشنطن وطهران، لكن سرعان ما فشل، حيث ظهر أن مواقف الطرفين بعيدة عن بعضها وخصوصاً فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وفشلت الحوارات الأوربية الإيرانية كذلك، وسيظل الموضوع العراقي يسيطر بصفة رئيسية على أي حوار أمريكي إيراني.<sup>(2)</sup>

وهناك إشارات من طرف رجال الدين الإيرانيين في النظام ترغب في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث قامت إيران بالقبض على 290 عضواً من تنظيم القاعدة ورحلتهم إلى بلدانهم. وفي ربيع 2006، قام الرئيس "أحمدي نجاد" بإحداث مفاجأة بالنسبة للأمريكيين وكذا المجتمع الدولي على حد سواء، وذلك من خلال بعثه برسالة

<sup>1</sup> فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط1، 1، 2006)، ص71.

<sup>2</sup> عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذر الحرب الرابعة"، المستقبل العربي، ع338، أبريل 2007، ص26.

طويلة إلى الرئيس "بوش"، وتحتوي الرسالة على ثمانية عشرة صفحة وهي مقالة في التاريخ، الدين، السياسات والشؤون الدولية. أساسها هو المفاوضات حول الأزمة النووية، لكن هذه الرسالة لم تكن وافية، غير أن هذه الرسالة تدل على مدى اهتمام المسؤولين الإيرانيين بالحوار مع واشنطن.<sup>(1)</sup>

وبعد هذه الرسالة بأيام، أرسل "حسن روحاني" رسالة مفتوحة إلى الولايات المتحدة، وقد كان هذا الأخير ممثلاً لـ "علي خامنئي"، كما أطلق بعض البرلمانين الإيرانيين ومنهم "مهدي كروبي" تصريحات تهدف إلى التوفيق وإحداث تقارب مع الولايات المتحدة.<sup>(2)</sup>

وهناك إمكانيات لدخول الولايات المتحدة في حوار مع طهران وذلك في حالة تغيير سلوك إيران، والمتمثل في معارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط ودعمها للجماعات الإرهابية. كما أن العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران لا تشمل فقط التجارة والاستثمار لكن أيضاً المعارضة الأمريكية لمد خط أنابيب البترول عبر إيران، ومقايضات البترول وقروض البنك العالمي.<sup>(3)</sup>

### 1-3- شروط الحوار بين الطرفين الأمريكي والإيراني:

#### أ- الشروط الأمريكية للتطبيع مع إيران:

هناك عدد من الشروط الأمريكية التي تضعها الولايات المتحدة لكي تغير من سياستها تجاه طهران ومنها:

تأييد وقبول عملية السلام العربية-الإسرائيلية وفق المعايير الأمريكية، والابتعاد والتخلي عن القيام أو دعم أي أنشطة إرهابية، أي توقيف الدعم الإيراني للمقاومة اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية المعارضة لمسار السلام، وتوقيف برنامج التسلح النووي والصواريخ طويلة المدى، واحترام حقوق الإنسان داخلياً، إضافة إلى ضغوط اقتصادية تمثلت في قانون "داماتو" الذي صدر في 1997، والذي يقضي بفرض حظر على أي شركة أياً كان انتماءها الاستثمار في ميدان النفط الإيراني بأزيد من 40 مليون دولار،

---

<sup>1</sup> Ted Galen Carpenter, « Iran's Nuclear Program :America policy Options », Policy Analysis, N578, September 20, 2006, p.14.

<sup>2</sup> - Ibid, pp.14-15.

<sup>3</sup> - Mark J.Gasiorowski, « Iran :Can the Islamic Republic Survive ? », In: The Midle East in 2015, (Washington:National Deffense University Press, first printing, July 2002), p.137.

وإلا فإنها ستعرض لعقوبات أمريكية، وممارسة ضغوط على إيران وحتى الدول التي تتعاون معها وذلك بهدف إحداث تغيير في توجهاتها.<sup>(1)</sup>

ويقول "ريتشارد بيرل" «Richard Perle»: "... من المؤكد أن التعاون مع إيران يظل ممكناً، لكن سيكون إذا كان تعاوناً مؤقتاً، إذ نطاق معلوم للتمكين من تفوق تعاوي فوري... لكن لا يمكن لأي تحالف للقضاء على الإرهاب أن يشمل بلدانا تؤيد حملات الحقد والتشهير، فليس للدول التي تتقبل التحريض على قتل المدنيين- الأمريكيين، والبريطانيين والإسرائيليين وغيرهم- أي دور مشروع في الحرب على الإرهاب".<sup>(2)</sup>

#### ب- الشروط الإيرانية لإجراء حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية:

وقد اشترط "خاتمي" ووزير خارجيته "كمال خرازي" أن تغير الولايات المتحدة من سلوكها وتوجهاتها نحو إيران وتعتبر عن صدق نواياها في إقامة حوار مع إيران سياسياً واقتصادياً.<sup>(3)</sup>

#### 1-4- أهمية التقارب الأمريكي الإيراني:

يقول "حسان أديب البستاني": "ومن إيجابيات التقارب الإيراني مع الدول العربية والغربية، شروع إيران بإيجاد حلول لأزمات عالقة في المنطقة كتحديد هوية جزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وانخفاض حدة المعارضة بشأن تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي أمله إلى المستوى الذي تتفق عنده الأطراف العربية التي تتوصل بعد إلى تسوية مع الجانب الإسرائيلي".<sup>(4)</sup>

كما أن أي دور مستقبلي لإيران في منطقتها مرهون بمدى إحراز أي تقدم للتقارب مع الولايات المتحدة، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة أدركت تماماً أن سياسة الاحتواء ليس

---

<sup>1</sup> حسن أبو طالب، "الانفتاح الإيراني والمصالح العربية في الخليج"، السياسة الدولية، ع136، أبريل 1999، ص186.

<sup>2</sup> تيري ميسان، خدعة القرن: لم تتحطم طائرة في مبنى وزارة الدفاع، ترجمة: عبد الرحيم حزل، (الدار البيضاء: إفريقيا للنشر، 2003)، ص146.

<sup>3</sup> السفير فوزي صلوح، المرجع نفسه، ص67.

<sup>4</sup> حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة: ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د.ت.ن)، ص15.

من السهل تطبيقها على طهران، وبالتالي لا يمكن تجاوز دورها الفعال، وقد بذل البلدان مجهودات كبيرة في العديد من المرات من أجل تجاوز الأزمات التي كانت تثار بينهما، وقد ساعد وصول "خاتمي" إلى السلطة بعد انتخابات 1997 وتبنيه شعارا يرتكز على ثلاثة أهداف "العزة والحكمة والمصلحة". وكذا طرحه لما يعرف بحوار الحضارات مع الشعب الأمريكي، وبعد فوز الإصلاحيين بعد الانتخابات الرئاسية بمقاعد الأغلبية في مجلس الشورى، استغلت إيران هذا الحدث السياسي الداخلي لتقوم بإسقاطه على سياستها الخارجية التي أعلنت أنها ستكون منفتحة على العالم الخارجي.<sup>(1)</sup>

ونظرا لهذه المواقف (حوار الحضارات الذي تبنته إيران، والإنتفاخ)، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها ترغب في فتح عهد جديد مع إيران خصوصا بعد اعترافها بتدخلها في أكثر من مرة في الشؤون الإيرانية لدعم الشاه.

وتأسفها نظرا لدعمها للعراق في حربه ضد إيران، وهذا ما يشكل أساسا للإجماع الوطني في إيران، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على فشل واشنطن في سياسة الاحتواء تجاه إيران وحتى قانون "داماتو"، واللاحق بركب الدول الأوروبية التي تمكنت من إقامة علاقات هامة مع إيران، وقد قامت الولايات المتحدة برفع الحظر عن استيراد بعض السلع الإيرانية وتقديم واشنطن وعدا لإيران بأنها سوف ترجع لها أرصدها المالية المجمدة منذ سقوط نظام الشاه والمقدرة بـ12 مليار دولار، وهو ما رحبت به إيران وطالبت بامتيازات أكبر وخصوصا رغبتها في لعب دور إقليمي كبير.<sup>(2)</sup>

### 1-5- أهم اللقاءات الأمريكية الإيرانية:

جرت عدة اجتماعات في كل من دبي وجنيف بين وفود رسمية أمريكية ونظيرتها الإيرانية من أجل التنسيق بخصوص التعاون الأمريكي الإيراني في أفغانستان، ونجم عن هذه اللقاءات استجابة إيرانية لعدد من المطالب الأمريكية ومنها توقيف جماعات موالية لتنظيم القاعدة وتجميد أموال "قلب الدين حكمتيار" (أمير الحرب الأفغاني)، والذي اتهم بالتواطؤ مع طالبان في ديسمبر 2004.

<sup>1</sup> ظافر ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيراني"، المستقبل العربي، ع258، أوت2000، ص، 189.

<sup>2</sup> ظافر ناظم سلمان، المرجع نفسه، ص، 189.

واحتفظت واشنطن بعلاقتها مع عدد من التيارات الدينية داخل إيران ككثير المحافظين الجدد الذي يقوده "هاشمي رافسنجاني" و"حسن روحاني" (رئيس مجلس الأمن القومي)، والذين يريا أنه لا بد من الحوار مع واشنطن من أجل تجنب البلاد أية مخاطر، حيث جاء في عدد من التقارير الإعلامية والمخابراتية الإيرانية والغربية أن "رافسنجاني" يقوم باتصالات سرية مع الأمريكيين بدعم من المرشد الأعلى "علي خامنئي"، والهدف منها هو محاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين والحيلولة دون تأزم العلاقات بينهما.<sup>(1)</sup> كما أبقى المسئولون الأمريكيون على هامش من التفاهم مع إيران من خلال تصريحاتهم، حيث أعلنت الولايات المتحدة أن الخيار العسكري نحو الملف النووي الإيراني ليس الأول أو الوحيد في التعامل مع إيران، وإنما هناك كذلك الأدوات الدبلوماسية.<sup>(2)</sup>

كما أنه في الكواليس تجرى اتصالات مكثفة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان ذلك اعتمادا على الوساطة الأوربية أو آخرين، كرئيس الحكومة الأسترالية "جون هوارد" « John Howard » الذي أشار أن الرئيس "بوش" طلب منه أن يقوم بدور الوساطة بين واشنطن وطهران بخصوص الملف النووي الإيراني. كما أن السعوديين والأمريكيين يجرون اتصالات كثيرة مع بعضهم البعض.<sup>(3)</sup>

### 1-6-أهم الحلول المقترحة لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية:

يقول "ريتشارد هاس:" أما في ما يتعلق بإيران فالقضية أصعب، لكن بما أن تغيير النظام في طهران ليس احتمالا قريبا الأمد، يمكن أن تكون الضربات العسكرية ضد المواقع النووية في إيران أمرا خطيرا، والروادع ليست أكيدة، الدبلوماسية هي أفضل خيار متوفى لواشنطن. يجب على الحكومة الأميركية أن تفتح محادثات شاملة من دون شروط مسبقة حول برنامج إيران النووي ودعمها للإرهاب والمليشيات الأجنبية، كما يجب منح

<sup>1</sup> بشير عبد الفتاح، "أمريكا وإيران... مواجهة أم مصالحة"، السياسة الدولية، أبريل 2005، المجلد 40، ص، 169.

<sup>2</sup> بشير عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص، 169.

<sup>3</sup> جورج فريدمان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران"، في: الاحتلال الأمريكي للعراق: صورته ومصائره، ادم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (43)، ط، 1، يونيو/حزيران 2005)، ص، 168-169.

إيران رزمة من الحوافز الإقتصادية، السياسية والأمنية، بما في ذلك السماح لها ببرنامج تجريبي محصور جدا لتخصيب اليورانيوم، إذا وافقت على دخول التفتيش المكثف." (1) ويضيف قائلاً: "إن عرضاً مماثلاً قد يفوز بدعم دولي واسع، وهو لازمة مسبقة إذا كانت الولايات المتحدة تريد الدعم لفرض عقوبات على إيران، أو التصعيد إلى خيارات أخرى في حال فشل الدبلوماسية. إن وضع مهل محددة علنية لعرض مماثل قد يزيد من حظوظ نجاح الدبلوماسية. يجب أن يعلم الشعب الإيراني الثمن الذي سيدفعه بسبب السياسة الخارجية الراديكالية لحكومتهم. ومع قلق حكومة طهران من ردة فعل شعبية معاكسة، يصبح من الأرجح أن توافق على العرض الأميركي." (2)

## 2- الإتصالات والحوار الأمريكي السعودي:

كانت العلاقات السعودية الأمريكية تركز على مجال استخراج النفط، ولكن الصورة الحالية تحتوي على العديد من الأبعاد منها الأمني والسياسي والاقتصادي والتجاري، حيث أن علاقات الدولتين أصبحت تمتاز بالكثافة والشمول على حد سواء. والعلاقات بين الدولتين لا تؤثر في الدولتين فقط، وإنما تلقي بظلالها على كافة عمليات الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية، ويمكننا من خلال العلاقات الأمريكية السعودية أن نفهم العديد من المواقف والسلوكيات السعودية عربياً ودولياً في المجال الاقتصادي الدولي ومختلف القضايا المتعلقة بالجوانب الأمنية والإستراتيجية. (3)

وبالرغم مما ساد العلاقات بين البلدين من بعض المشاكل، فقد عرفت التفاعلات بينهما في 1974 بعد الحظر البترولي، عدداً من الأبعاد منها التجارية والنفطية والأمنية والعسكرية. كما أن تقييم العلاقات بين الدولتين يتم تفسيره بناءً على تصورات ورؤى مختلفة، فمنها من يرى أنها تنطلق تماشياً مع فرضيات مدرسة التبعية في فهم طبيعة

<sup>1</sup> ريتشارد هاس، "نهاية عصر: الشرق الأوسط الجديد"، في: سيد محمد الداغوري، "الشرق الأوسط الجديد: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، في: الشرق الأوسط الجديد، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، (...). ص، 70.

<sup>2</sup> ريتشارد هاس، "نهاية عصر: الشرق الأوسط الجديد"، في: سيد محمد الداغوري، "الشرق الأوسط الجديد: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، في: الشرق الأوسط الجديد، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، (...). ص، 70.

<sup>3</sup> حسن أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، (بيروت: المكتبة الثقافية بالاشتراك مع سينا للنشر، د. ت. ن.)، ص، 11.

العلاقات بين دولة صغيرة ذات إمكانيات بشرية متواضعة ومساحة جغرافية مترامية الأطراف وقدرات كبيرة، ودول عظمى تسيطر على مدخلات الأمن في منطقة الشرق الأوسط، وهناك من ينطلق من فرضيات مدرسة التعاون الدولي والاعتماد المتبادل، وبالتالي يرون أن العلاقة بين الدولتين هي نموذج للتعاون الشامل بين بلدين مختلفين في الكثير من الصفات والإمكانيات.<sup>(1)</sup>

وعلى المستوى التجاري، كان الرئيس "بيل كلينتون" نشيطاً، حيث حققت الشركات الأمريكية العديد من المصالح والأرباح، وفي مقدمتها الشركات العاملة في ميدان التسليح في السعودية والكويت. وهذه من بين النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية الأمريكية.<sup>(2)</sup>

ويقول "أحمد عبد الرحيم مصطفى": "...لم يكن خافياً أن السياسة الأمريكية تسعى إلى توثيق علاقات واشنطن بالسعودية بسبب ضخامة الاستثمارات النفطية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية...".<sup>(3)</sup>

كما يقول "كلايد برستوفتز": "ظلت الولايات المتحدة محتفظة بتلك العلاقة الخاصة مع السعودية سنوات طويلة. فالسعوديون لا يكتفون ببيع النفط إلى الولايات المتحدة بسعر يقل دولاراً واحداً عن أي جهة أخرى، بل ويحرصون على تسعير نفطهم بالدولار، مما يساعد الولايات المتحدة على إبقاء الدولار وحدة الحساب العالمية الرئيسية. إنها لميزة عظيمة لو جرى تسعير النفط باليورو مثلاً، ووجب على الولايات المتحدة أن تسدد باليورو بدلاً من الدولار لكانت العواقب وخيمة: نظراً لعجزنا التجاري الكبير لفرغت جيوبنا بسرعة كبيرة اليوروات".<sup>(4)</sup>

ويضيف قائلاً: "وكذلك فإن السعوديين لم يتخلفوا حين كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى المال لتجنيد المجاهدين في أفغانستان، أو الكونترا في نيكاراغوا، أو لضخ مزيد من

<sup>1</sup> حسن أبو طالب، المرجع نفسه، ص، 11.

<sup>2</sup> -Jaque Portes, Les Etats-Unis Aux xx Siècle, (Paris :Masson et Armand - éditeur, Septembre 1997), p, 232.

<sup>3</sup> أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 1978)، ص، 89.

<sup>4</sup> كلايد برستوفتز، الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: الحوار الثقافي، ط. 2003، 1)، ص، 141.



البراميل حين بدت الأسواق مضطربة. بالمقابل تولت الولايات المتحدة وظيفة حماية العربية السعودية وتأمين الملاذ الآمن لاستثماراتها".<sup>(1)</sup>

كما أعطت السعودية الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية في مجال النفط، بحيث حصلت الولايات المتحدة على سدس وارداتها النفطية من السعودية، وتقوم المملكة بشراء ما قيمته ما بين 6 إلى 10 مليار دولار سنويا من البضائع الأمريكية، وأصبحت تعيش في ثراء كبير، وأصبحت المملكة تتمتع بأمان داخليا وخارجيا بفضل الحماية التي أصبحت توفرها لها الولايات المتحدة.

وقد أدت الشراكة الأمريكية السعودية إلى بروز عدد من النتائج لم تكن تخطر على بال، فلكي تتم حماية النظام السعودي، قامت الولايات المتحدة بإرسال الآلاف من القوات إلى السعودية، ولحماية المملكة داخليا تغلغت الولايات المتحدة في المنظومة الأمنية الداخلية للسعودية، ولم تقبل السلطات السعودية أي حوار سياسي داخليا.<sup>(2)</sup>

## 2-1- مجالات التعاون المشترك:

1- الإقتصادية: وتضم النفط والمصالح التجارية واستخدام الأموال والمحافظة على استقرار الدولار مقابل العملات الأخرى.

وتعتبر الولايات المتحدة أن النفط السعودي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا، وقد اعتبر مكتب الميزانية التابع للكونغرس أن غياب النفط السعودي عن الولايات المتحدة لمدة عام واحد قد يؤدي إلى تدني الناتج القومي الإجمالي الأمريكي بـ 272 مليار دولار، وارتفاع نسبة البطالة بـ 2 بالمائة.

وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، زادت السعودية من إنتاجها البترولي من 8.5 مليون برميل يوميا إلى 9.5 مليون برميل يوميا، رغم عدم رضا منظمة الأوبك، وفعلت ذلك إرضاء لأمريكا، واستجابة لرغبة الرئيس "كارتر"، وكتعبير عن حسن نية لتجاوز الخلافات بينهما حول اتفاقيات "كامب ديفيد".

<sup>1</sup> كلايد برستوفتز، المرجع نفسه، ص، 141 .

<sup>2</sup> فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، (طنطا: مطابع عباشي بطنطا، ط. 1، يناير 2005)، ص، 83-84 .

2- الإستراتيجية: وتشمل القضايا الأمنية والعلاقات العسكرية والتي تحتوي هي الأخرى على بيع الأسلحة والتدريب.<sup>(1)</sup>

وباعتبار أن السعودية بحاجة ماسة إلى التكنولوجيا الأمريكية، أدى ذلك إلى إنشاء "اللجنة السعودية-الأمريكية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعسكري" في 08 يونيو 1974.

وبذلك تعتبر الإطار المؤسسي الذي بموجبه يتم سير العلاقات الاقتصادية والعسكرية بينهما. ويمكن اعتبار هذه اللجنة تأكيداً للدور الأمريكي في إعادة صياغة المجالات الاقتصادية والاجتماعية على اختلافها في السعودية. تتمثل الأهداف الأمريكية في المملكة في السبعينيات والثمانينيات في هدفين هما: 1- السهر على استقرار النظام السعودي.

2- مشاركة السعودية في الدفاع عن منطقة الخليج لا سيما بعد زيادة المخاوف الأمريكية والسعودية من المد السوفيتي في أفغانستان إلى أماكن أخرى من الخليج، والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي في نهاية الثمانينيات قد أدت إلى تغير تلك الأهداف من ناحية الشكل وليس المضمون.<sup>(2)</sup>

ونظراً للظروف الإقليمية المحيطة بالسعودية آنذاك، والمتمثلة في الغزو السوفيتي لأفغانستان وسقوط نظام الشاه في إيران، وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس 1979، واعتبارات التنافس المصري السعودي، كلها ظروف دفعت المملكة إلى توجيه عدد من الطلبات منها تحسين قدراتها الدفاعية عبر خزانات وقود إضافية لطائرات "اف-15"، وطائرات إعادة الترميم بالوقود جواً، وعدد غير محدد من طائرات القيادة والسيطرة والتوجيه، والتي يطلق عليها "الأواكس" إضافة إلى طلبها صواريخ جو-جو من نوع "سايندويندر" المتطورة، واعتبر السعوديون أنه في حالة ما إذا لم توافق واشنطن على هذه الطلبات فإن هذا من شأنه أن يؤثر في العلاقات المتميزة بين الدولتين. وحاولت أمريكا ربط موافقتها على هذه الطلبات مقابل موافقة السعودية على تقديم تسهيلات عسكرية للغرب في المملكة، وكذلك تأييد السعودية لاتفاقية "كامب ديفيد"، إلا أن السعودية

<sup>1</sup> حسن أبو طالب، المرجع نفسه، ص، 14-15 .

<sup>2</sup> حسن أبو طالب، المرجع نفسه، ص، 17-18 .

رفضت هذا الربط، وحثت الأمريكيين على ضرورة مراجعة هذه الاتفاقية، وشددت على ضرورة منح الحقوق المشروعة للفلسطينيين.<sup>(1)</sup>

## 2-2- الحماية والتحالف الاستراتيجي الأمريكي السعودي:

### أ- الحماية الأمريكية للعائلة المالكة:

هناك علاقة قوية تربط الإدارة الأمريكية بالأسرة الملكية السعودية، والمتمثلة بالأساس في المصلحة الاقتصادية، والتي تركز بالأساس على البترول، ويرجع اهتمام واشنطن بالسعودية إلى سنة 1943، حينما أعلن "تيودور روزفلت" الرئيس الأمريكي الأسبق أن الذود عن السعودية هو الذود عن المصالح الأمريكية.<sup>(2)</sup>

كما أنه لا أحد ينكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بصفة رئيسية على البترول السعودي، وتضعه ضمن مصالحها القومية، وبالتالي فإن واشنطن وحلفاءها مستقبلا لا يمكن لهم الاستغناء عن مصادر الطاقة السعودية، وإذا توقفت إمدادات السعودية من النفط إلى الأسواق الدولية، فمن شأن هذا أن يؤدي إلى أزمة عالمية في الطاقة.

وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من امتيازات الأسعار التي يبيع النفط السعودي بها إلى واشنطن.<sup>(3)</sup>

### ب- التحالف الأمريكي مع السعودية:

تمتاز العلاقات الأمريكية السعودية بالتميز، وذلك ليس انطلاقا من كون المملكة تزود الولايات المتحدة الأمريكية بالبترول، حيث استوردت منها ما قيمته 18 بالمائة من مجموع وارداتها من النفط في 2003، وإنما باعتبار أن السعودية بإمكانها مد الولايات المتحدة بالنفط حتى في أوقات الأزمات. وباعتبار أنها تتوفر على ربع احتياطات العالم من البترول، وقد ضخت السعودية كميات كبيرة من النفط لتعويض النفط العراقي خلال غزو العراق للكويت في 1990م، ومن هنا جنبت الولايات المتحدة الوقوع في أزمة اقتصادية.

<sup>1</sup> حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص، 20.

<sup>2</sup> عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2007)، ص، 102.

<sup>3</sup> William B. Quandt, Saudi Arabia in the 1980 s: Foreign Policy, Security and Oil, (Washington: The Brookings Institution, 1981), p139.

ومقابل تزويد السعودية للولايات المتحدة بالبتترول فإن السلطات السعودية تعتمد على الولايات المتحدة لحماية أمنها داخليا وخارجيا. وعلى مرور السنين فقد قامت واشنطن بتزويد المملكة بالأسلحة المتطورة ومستشارين عسكريين، وغيرهم.<sup>(1)</sup>

وعقب أحداث "الخبر" في السعودية التي طالت القوات الأمريكية في مجمع سكني في 1996/6/25، أشار الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" إلى أن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة "متينة" منذ فترة حكم الرئيس "فرانكلين روزفلت"، وقال: "إن واشنطن لن تبذل مهمتها بسبب الحادث... نحن هناك بدعوة من الحكومة السعودية."<sup>(2)</sup>

ويقول "سعيد سيف الدين الدوسري": "لم تهدأ السعودية منذ الحرب على أفغانستان، ومن تم احتلال العراق، حيث اتهمت السعودية من قبل القاعدة مرة أخرى بأنها ساهمت مساهمة مباشرة فيها بدون إعلام رسمي، ولم يكد يمر أسبوع بدون بضعة حوادث ومصادمات حصدت المئات من الأفراد، واضطرت الحكومة السعودية أن تظهر علنا تحالفها مع الولايات المتحدة فيما أسمته الحرب ضد الإرهاب، وأن تستجلب فرق المخابرات الغربية جميعا للعمل على أراضيها، وملاحقة القاعدة ومؤيديها داخل البلاد."<sup>(3)</sup>

كما أشار وزير الدفاع الأمريكي "وليام بيرري" بأنه سيقوم بنقل 4000 من الجنود الأمريكيين من مدينة "الظهران" إلى قاعدة الأمير "سلطان" الجوية، وذكر بأن السعوديين قبلوا دفع 100 مليون دولار كنفقات لنقل الجنود الأمريكيين و 100 مليون المتبقية تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(4)</sup>

## 2-3- المصالح المشتركة وتطور العلاقات الأمريكية السعودية:

<sup>1</sup> فوزي درويش، المرجع نفسه، ص، 126-127 .  
<sup>2</sup> .....، إنفجار الخبر: دراسة توثيقية مفصلة لتفجير مبنى سكن القوات الجوية الأمريكية في مدينة الخبر في مدينة الخبر والذي وقع بتاريخ 1996/6/25، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ربيع الثاني 1423هـ)، ص، 44 .  
<sup>3</sup> سعيد سيف الدين الدوسري، ظاهرة العنف في مملكة آل سعود، (...: دار المحيط للنشر والتوزيع، .....)، ص، 17 .  
<sup>4</sup> .....، إنفجار الخبر...، مرجع سبق ذكره، ص، 56 .

للولايات المتحدة مصالح متنوعة في المملكة العربية السعودية، وبالإمكان تقسيم هذه المصالح إلى مصلحتين أساسيتين هما: المصالح الاقتصادية والمصالح السياسية والإستراتيجية.

### 1- المصالح الاقتصادية:

حيث يعتبر النفط من أبرز المصالح الاقتصادية في السعودية، وتعتبر المملكة من أكبر البلدان المنتجة للبترو، حيث أنها تنتج ما قيمته 20 بالمائة من الإنتاج العالمي للنفط، كذلك فإنها تتوفر على احتياطي قدره 25 بالمائة من الاحتياطي العالمي من النفط، ويبلغ الاحتياطي السعودي أكثر من أربعة أضعاف احتياطي أمريكا.<sup>(1)</sup>

وهناك مصالح اقتصادية أخرى غير النفط في علاقات أمريكا مع السعودية، فالعوائد النفطية السعودية الكبيرة، والولايات المتحدة حريصة على الاستفادة من بعض المبالغ في قالب استثماري في سندات الحكومة الأمريكية كما تهتم الولايات المتحدة بالسوق السعودي، والمتمثل في الصادرات الأمريكية للسعودية التي تتنوع وتشمل الأسلحة، الطائرات والسيارات وغيرها.<sup>(2)</sup>

### 2- المصالح السياسية والإستراتيجية:

وتتمثل هذه المصالح الإستراتيجية الأمريكية في قرب السعودية خصوصا والخليج عموما من الحدود السوفيتية سابقا ومن المحيط الهندي، وفي السابق الولايات المتحدة راهنت على استخدام الأراضي السعودية التي يمكن من خلالها أن تنتج الولايات المتحدة في إستراتيجية تتضمن استخدام القوات الأمريكية لمواجهة أي هجوم أو تهديد على الخليج العربي. وتحتل المملكة كذلك موقعا هاما على البحر الأحمر بالنسبة لصانعي ومخططي السياسة الأمريكية خاصة بعد أن رجعت لهذا البحر أهميته عقب إعادة فتح قناة السويس.

ومن أبرز الأهداف الأمريكية:

1- المحافظة على استقرار النظام السعودي.

2- الحصول على مشاركة السعودية في الدفاع عن منطقة الخليج العربي.

<sup>1</sup> هالة سعودي، "العلاقات الأمريكية - السعودية: واقعها ومستقبلها"، المستقبل العربي، ع، 76، جوان 1985، ص، 38.

<sup>2</sup> هالة سعودي، مرجع سبق ذكره، ص، 40.

والملاحظ أن هذين الهدفين قد زادا بدرجة كبيرة بعد سقوط النظام الإمبراطوري في إيران وغزو السوفيات لأفغانستان.<sup>(1)</sup>

### 3- المصالح السعودية وتطور العلاقات بين الدولتين:

تتمثل المصالح الاقتصادية السعودية في الحصول على التعاون الأمريكي في ميدان التكنولوجيا ونقل الخبرة الأمريكية لها لضمان نجاح برامج التنمية السعودية. وتشمل المصالح السعودية السياسية والإستراتيجية المحافظة على استقرار النظام السعودي، والمحافظة على سلامة الدولة السعودية ضد أي اعتداء خارجي والمحافظة كذلك على استقرار المنطقة الخليجية بشكل عام.

والملاحظ أن هناك مصالح مشتركة ومتبادلة بين الدولتين، فبينما تحتاج الولايات المتحدة إلى النفط السعودي، كما تعول على التعاون السعودي في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والسعودية بدورها بحاجة إلى التعاون الأمريكي في الميدان التقني والأسلحة والحماية العسكرية الأمريكية، وهذه المصالح المشتركة قد انعكست على طبيعة العلاقات بين البلدين وفي تبادل التعاون بينهما في الميادين الاقتصادية والأمنية.<sup>(2)</sup>

وهناك مصالح مشتركة بين الدولتين تتمثل في اعتبار السعودية موردا رئيسيا للطاقة إلى الدول الغربية عموما والولايات المتحدة خصوصا، وتعتبر السعودية مستوردا رئيسيا للخدمات من الغرب.

وتعتبر الولايات المتحدة السعودية حسب وجهة نظرها حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبداية الانطلاق لتحقيق الاستقرار في المنطقة.<sup>(3)</sup>

ويعتبر التعاون الاقتصادي السمة المميزة لعلاقات البلدين ببعضهما البعض، فقد تضاعفت الصادرات الأمريكية نحو السعودية ونفس الشيء بالنسبة للصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة، وهناك علاقات أخرى بين الدولتين، وهي العلاقات في مجال البحث العلمي، والمتمثلة في مشاركة المملكة الولايات المتحدة في مجال علوم الفضاء، حيث صعد أول رائد فضاء عربي مسلم على متن المركبة الفضائية "ديسكوفري" في 1985.

<sup>1</sup> هالة سعودي، المرجع نفسه، ص، 40-42 .

<sup>2</sup> هالة سعودي، المرجع نفسه، ص، 42-43 .

<sup>3</sup> . . . . .، لمحات عن ثوابت السياسة السعودية، (السعودية: دار الأفق للنشر والتوزيع، د ت ن)، ص، 101 .

وبالرغم من كل هذا، فإن هذه العلاقات شهدت بعض الفتور، فقد كانت القضية الفلسطينية والانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل أساس الاختلاف في الرؤى بين الدولتين، حيث تمسكت المملكة دائماً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن يقيم دولته فوق أرضه، وما عدا هذه القضية، تعتبر العلاقات الأمريكية –السعودية علاقات وطيدة. (لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت الأوضاع).<sup>(1)</sup>

ويمكن القول بأن العلاقات الأمريكية السعودية هي علاقات طبيعية واستراتيجية، لكون الدولتين تجمعهما علاقات وطيدة للغاية وذلك منذ تأسيس الدولة السعودية في 1932، وكأي علاقات ثنائية فقد شهدت هذه العلاقات توترا في بعض المحطات التاريخية ومنها مثلا الحصار البترولي في 1973 تضامنا مع القضية الفلسطينية ضد الغرب، لكن سرعان ما تم تجاوز ذلك الفتور الذي ميز العلاقات بين الدولتين، وأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أحدثت شرخا في علاقتهما الثنائية التي كانت توصف بأنها ممتازة، والملاحظ أنه عقب تلك الأحداث وبالرغم من الحملات الإعلامية التي شنتها وسائل الإعلام الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، واتهامها بتمويل الإرهاب، ومختلف الضغوط علة المملكة، إلا أن الطرفين الأمريكي والسعودي غلبا مصالحهما على حساب تلك الخلافات في نهاية المطاف.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الإيرانية، فقد قطعت عقب حادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران في 1979، وسرعان ما توترت علاقتهما خصوصا إبان الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، غير أن ذلك لم يمنع البلدين من محاولة تقريب وجهات نظرهما، وكما رأينا ذلك من خلال عدد من اللقاءات التي ذكرناها وكذا تفاهمها بشأن بعض القضايا العالقة التي تشغل بال الدولتين ومنها القضية الأفغانية والقضية العراقية.

ومن هنا يمكن القول بأن العلاقات الأمريكية السعودية تمتاز بالتميز عن نظيرتها الأمريكية الإيرانية، لأن ما يجمع السعودية مع الولايات المتحدة أكثر مما يفرقهما، بدليل أن الولايات المتحدة مقابل حصولها على إمدادات النفط من السعودية بأثمان امتيازية، فهي بالمقابل تعمل على المحافظة على أمن وسلامة النظام السعودي. وعلى العكس من

<sup>1</sup> . . . ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

ذلك فإن الولايات المتحدة تسعى لتغيير النظام الإيراني وجعله يستجيب للتوجهات الأمريكية، على الرغم من دعوات أمريكية للنظام السعودي بضرورة الإنفتاح، وذلك يدخل ضمن ضغوط أمريكية للحصول على تنازلات من النظام السعودي. والتوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية لا يمنع في الكثير من الأحيان من إجراء محادثات بينهما عن طريق وسطاء أو بطريقة مباشرة، ويتم ذلك في الكواليس وبعيدا عن الإعلام، لكون تلك العلاقات تتميز بالحساسية.

## المطلب الثاني: قضايا الخلاف الأمريكي مع إيران والسعودية

### 1- قضايا الخلاف الأمريكي الإيراني:

#### 1-1- جوانب من التوتر والخلاف الإيراني الأمريكي:

توترت العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ اندلاع الثورة الإسلامية وحادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين، وتجميد الأرصدة المالية الإيرانية في الولايات المتحدة، ومن ثم انسحاب إيران من الحلف المركزي، وقطعها لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وحملتها الإعلامية المستمرة ضد أمريكا والتي وصفتها إيران بـ "الشیطان الأكبر".

وبقيت العلاقات بينهما هكذا إلا أنه حدثت حالات من التقارب بين الدولتين في بعض الأحيان، والتي تعود لظروف المصلحة بين الجانبين، مثلما حدث في حرب الخليج الثانية، بيد أنه على العموم ظلت العلاقات بينهما تتسم بالعداء الدائم.<sup>(1)</sup>

كما أن العلاقات الأمريكية الإيرانية لا تنحصر فقط في قضية تأمين وصول النفط إلى الغرب وهناك عدة أسباب أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين، فحسب وجهة النظر الإيرانية فإن الولايات المتحدة كان لها دور في صعود "الشاه محمد رضا بهلوي" لعرش البلاد في 1953، ورغبة الولايات المتحدة في استعمال القوة لضمان تدفق نفط الخليج إذا استدعت

---

<sup>1</sup> نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، في: وليد عبد الحي وآخرون (محررين)، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع والاشتراك مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ط، 2002، 1)، ص، 147.



الضرورة ذلك، وحسب وجهة النظر الأمريكية، فإن العلاقات توترت بينهما بسبب: العنف الذي ارتكب ضد الدبلوماسيين الأمريكيين، واحتجازهم عقب الثورة الإيرانية، ومختلف البيانات العدائية التي صدرت عن الحكومة الإيرانية عقب الثورة، والتشكيك الإيراني في شرعية الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ورفض إيران لعملية السلام الأمريكية في الشرق الأوسط، ومحاولات إيران الرامية لزعزعة استقرار الأنظمة الخليجية. والنوايا الإيرانية العلنية التي تهدف لعرقلة حصول الولايات المتحدة على بترول الخليج، وفي عصر الحرب الباردة، سمحت حكومة "رضا بهلوي" للولايات المتحدة باستعمال الأجهزة الإلكترونية المقامة على الأراضي الإيرانية لمراقبة نشاطات الاتحاد السوفيتي.<sup>(1)</sup>

وفي 18 أبريل 1988، تكبدت إيران خسائر كبيرة فيما يتعلق بسفنها الحربية ومدمرات وغيرها، وخسرت 20 بالمائة في معركة جرت بينها وبين الأسطول الأمريكي في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية.<sup>(2)</sup>

وقد توترت العلاقات بين البلدين في أواخر الثمانينيات، وهي فترة أدت إلى دمار وخراب الجمهورية الإسلامية، فقد انهزمت إيران عسكرياً ومقيدة من الناحية الاقتصادية ومعزولة من الناحية الدبلوماسية، وترى القيادة الإيرانية أن الولايات المتحدة لعبت دوراً مؤثراً في هذه النواحي الثلاثة، وانتهت الحرب مع العراق بشروط قاسية على حساب المصالح الإيرانية، وتوفي الزعيم "الكاريزمي" للثورة الإيرانية، ومع ازدياد التحزب في إيران، أضعف الإجماع الثوري، وفشلت إيران في تحقيق حلم الزعيم "الخميني" بقيادة العالم الإسلامي.

والشرعية السياسية في إيران تكون بمعارضة الولايات المتحدة، وقد تمخض عن هذا أن تحل إيران محل الاتحاد السوفيتي سابقاً كخصم لأمريكا في "الحرب الإقليمية الباردة".<sup>(1)</sup>

---

<sup>1</sup> جمال سند السويدي، "المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة وإيران"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص 473-474.

<sup>2</sup> كينيث كاتزمان، "التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص 278.

وقد تم توقيع صفقة بين إيران وشركة "كونوكو" الأمريكية في 04 مارس 1995، وذلك بمنحها حق الاستثمار في المياه الإقليمية الإيرانية في "أوف شور"، وهذا ما اعتبر حدثاً سياسياً بارزاً منذ قطع العلاقات بينهما. لكن الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" قام بإلغاء هذه الصفقة في 14 مارس 1995، وأعتبر هذا القرار غير كافياً، وقد قام السيناتور الجمهوري "الفونس داماتو" بطرح مشروع، أطلق عليه "قانون داماتو"، الذي يفرض حظراً على إيران، وكذا توقيع عقوبات على الشركات الأجنبية التي لا تأخذ قرار الحظر بعين الاعتبار، وقد لعبت منظمة "إيباك" دوراً كبيراً في تمرير مشروع القانون مع مطلع أبريل 1995 من خلال توزيع منشور يتكون من 74 صفحة لكي يتم إقرار المشروع، بالرغم من أن أغلب الوزارات في إدارة "كلينتون" كانت قد نصحته بعدم الأخذ بمشروع القرار لكونه ستكون له عواقب وخيمة، وقد وافق عليه "كلينتون" ليس من خلال مؤتمر صحفي وإنما أثناء مشاركته في المؤتمر اليهودي العالمي المنعقد في أبريل 1995، وإقامة مأدبة عشاء.<sup>(2)</sup>

وبعد انتخابات 1997، عمل الإصلاحيون في إيران على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي جانفي 1998، أعلن الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" عن القيام بمبادلات تجارية مع واشنطن.

لكن عندما شنت هجمات 11 سبتمبر 2001، وتصنيف الرئيس "بوش" إيران إلى جانب كل من العراق وكوريا الشمالية ضمن "محور الشر" « Axis of Evil » في خطابه حول حالة الاتحاد الأمريكي في يناير 2002، إضافة إلى تقارير في التسعينيات التي كانت تشير إلى سعي إيراني لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والحملات الإسرائيلية في 1997 والتي تحدثت كثيراً عن نية إيران الحصول على السلاح النووي، وبعد الحرب الأمريكية على العراق في 2003، أصبحت إيران في صراع مع الزمن لاستكمال برنامجها النووي.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> جمال سند السويدي، المرجع نفسه، ص، 477.

<sup>2</sup> مهدي شحادة وجواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، (بيروت: دار بلال ومكتبة بيسان للتوزيع بالاشتراك مع مركز الدراسات العربي الأوربي بباريس، ط. 1، 1999)، ص، 120-121.

<sup>3</sup> David s.Sorenson, An introduction to the Modern Midle East :history ,Religion , political-Economy, Politics, (..... :westviewpress,2008), PP.208-209.

ومنذ الولاية الأولى لفترة حكم "بوش" الابن، عملت الولايات المتحدة على محاولة إحداث انقلاب على النظام السياسي الإيراني، وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما منذ خمسة وعشرين عاما ونظرة كل طرف للأخر باعتباره عدوا. كما أن آفاق العلاقات الأمريكية الإيرانية ستجد جوابا شفافا بعد الانتخابات الرئاسية في 2005، الرئيس الإيراني الجديد "محمود أحمدي نجاد"، إذا أقام حكومة "معتدلة" ولكنه فسر وبين أن بلاده ليست بحاجة إلى تثبيت الصلات مع الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

### 1-2- الرؤية الإيرانية لقضايا الخلاف والتوتر مع الطرف الأمريكي:

وقد حمل آية الله خامنئي مسؤولية الصراع في إيران ومختلف الأحداث السياسية فيها، أنه عمل قام به عملاء الامبريالية الأمريكية، واعتراف وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" في خطابها في مارس 2000م بأحداث كان للولايات المتحدة يد فيها، كانت موجهة نحو السياسات الإيرانية في الماضي، حيث أعربت عن أسفها للدعم الذي قدمته الولايات المتحدة للعراق في حربه على إيران، وكان الهدف من وراء تصريحاتها هو مد اليد إلى طهران، وهي إشارة إلى الراغبين في إيران إلى تحسين العلاقات مع أمريكا، وبتشجيع "أولبرايت" ضمنا للإصلاحيين وانتقادها للمحافظين في القيادة الإيرانية، مما أعطى هؤلاء سببا للشك في النوايا الأمريكية، وأصبح بذلك دعاة الإصلاح الإيرانيين غير مستعدين للدفاع بأصوات عالية حاليا عن توطيد العلاقات مع واشنطن. لكي لا يتسببوا في مزيد من الاضطرابات داخليا.<sup>(2)</sup>

وترى إيران أن قضايا الخلاف مع الولايات المتحدة تتمثل في: الأرصدة المالية التي تم تجميدها منذ قيام الثورة والتي تبلغ حوالي اثني عشرة مليار دولار، والحصار التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل الذي فرض على إيران والذي يعطل عجلة التنمية بعد الحرب مع العراق، وفرض الحصار الاقتصادي الشامل في ماي 1995 (سياسة الاحتواء المزدوج)، وقانون "داماتو" في 1996، والتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لإيران منها تأييد الولايات المتحدة لمظاهرات الطلبة في يوليو 1999 والتقارير الأمريكية

<sup>1</sup> - . . . . . »Ramses, 2005, p.222. Iran: Fin de la Perstroika ou début de la Realpolitik

<sup>2</sup> وزماني هوليس، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، المستقبل العربي، ع، 258، أوت 2000، ص، 172.

التي تدين إيران بانتهاكها لحقوق الإنسان والتضييق على الحريات الدينية، والموقف الإيراني من عملية السلام العربية الإسرائيلية.<sup>(1)</sup>

### 1-3- الرؤية الأمريكية لقضايا الخلاف الأمريكي الإيراني:

لم يصبح من بين أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الإهتمام بالعقوبات الاقتصادية فقط، فقد تحدث دبلوماسي أمريكي في "باريس"، معلقاً على إهتمام السياسة الأمريكية بالقضايا الدينية، والتي أصبحت تعمل على توظيفها (الدين) لخدمة أهدافها:

" إن دفاعاً أمريكياً ذكياً عن جمعية بهائية في إيران لهو أكثر فعالية من فرض عقوبات اقتصادية عليها".<sup>(2)</sup>

والسبب الذي أدى بالولايات المتحدة إلى الإهتمام بقضايا الأقليات الدينية، هو أن العقوبات الاقتصادية لم تعد تفي بالغرض ولم تعد لها فعالية كبيرة، وذلك بسبب معارضة الجماعات الضاغطة، والشركات الكبرى في الولايات المتحدة لأن هذا يكبدها خسائر كبيرة على المدى البعيد، وكذلك رفض الشركاء الأوروبيين القيام بتنفيذ قرارات الحصار الأمريكية وخير مثال على ذلك هو قانون "داماتو" والذي بموجبه تم حظر الاستثمار في إيران وليبيا وإتباع أوروبا لما يعرف بـ "سياسة الحوار النقدي"، وهناك سبب آخر وهو كون سلاح العقوبات الاقتصادية يلحق أضراراً بالشعوب وليس بالأنظمة الحاكمة.<sup>(3)</sup>

### أ- الأكراد:

تتخوف إيران من دعوة الغرب لأكرادها بالانضمام إلى أكراد العراق في محاولة غربية لإحداث انشقاق كردي إيراني على شاكلة "المناطق الآمنة" بالعراق، كمبرر لإقامة مناطق شبيهة في إيران، ومن هنا فإن إيران لم تلجأ إلى القمع في حق الأكراد، وإنما

<sup>1</sup> باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"، على الموقع الإلكتروني:

[www.aljazeera.net/nr/exeres/373eed61-8932-4a07-86839a71b9c42e7a.htm/](http://www.aljazeera.net/nr/exeres/373eed61-8932-4a07-86839a71b9c42e7a.htm/)

<sup>2</sup> سعيد اللوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، يناير 2003)، ص 45-46.

<sup>3</sup> سعيد اللوندي، المرجع نفسه، ص 46.

تعاملت معهم بمنتهى الذكاء، ولجأت إلى الردع خوفاً من استغلال الغرب للقضية وانضمام الأكراد الإيرانيين لنظرائهم الأكراد العراقيين لتأسيس وطن كردي. (1)

وقد تدهورت العلاقات الأمريكية الإيرانية بسبب مزاعم الولايات المتحدة حول سعي إيران لتطوير أسلحة نووية، بالرغم من أن إيران قبلت التوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة منع الانتشار النووي، ويثير هذا التدهور في العلاقات بينهما إمكانية إقدام الولايات المتحدة على القيام بعمل عسكري لإسقاط النظام الحاكم في إيران، وهذا ما كان مطروحا بقوة بعد احتلال العراق. (2)

وجراء ذلك (سعي إيران لتطوير أسلحة نووية حسب المفهوم الأمريكي) قامت إدارة الرئيس "بوش" بفرض عقوبات على إيران وهي اقتصادية بالأساس في 2006. وفي 2006 سن مجلس الأمن الدولي قرارا يقضي بتوقيع عقوبات اقتصادية على إيران لكونها تسعى لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما أدى إلى إحداث انقسام داخل القيادة الإيرانية، كما قامت الإدارة الأمريكية باعتبار إيران تقوم بتشجيع الإرهاب، ولا تزال مصنفة ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب. (3)

وهناك سبب آخر لتوتر العلاقات بين البلدين، وهي إسرائيل حليف الولايات المتحدة، فقد هددت إسرائيل بالقيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، وقد ردت إيران بأن ردها سيكون أعنف. (4)

#### ب- الملف العراقي:

وقد عرفت العلاقات بين البلدين توترا كبيرا خلال الحرب الأمريكية على العراق، والموقف الإيراني الرفض لهذه الحرب خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى محاصرة إيران. (1)

---

<sup>1</sup> رياض نجيب الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994، (بيروت: رياض نجيب الريس للنشر والتوزيع، ط. 5، يناير 2005)، ص. 436.

-لمزيد من التفصيل حول أهم الانتقادات والنقائص التي وجهت لسياسة الاحتواء المزدوج، أنظر: ص. 448-451.

<sup>2</sup> أحمد منيسي، "هل بدأت أمريكا في استهداف إيران"،

[http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL\\_322.HTM](http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL_322.HTM)

<sup>3</sup> - Ibid, P.209.

<sup>4</sup> أحمد منيسي، المرجع نفسه .

ويقول "جورج فريدمان": "... هذا هو السياق الذي ينبغي أن تقرأ فيه المشاجرات المستمرة الدائرة الآن بين إيران والولايات المتحدة، صحيح أن الأسلحة النووية موضوع من المهم أن يناقش، ولكن المسألة الحقيقية على الطاولة هي مستقبل العراق، وتريد طهران بإلحاح نتيجة تؤمن -على الأقل- حدود إيران الغربية بصفة دائمة وتجعل إيران -على الأكثر- القوة الإقليمية المهيمنة. والإيرانيون يفعلون ما باستطاعتهم لتحقيق ذلك الهدف." (2)

#### 1-4- عقبات التقارب الأمريكي الإيراني:

ويمكن إجمالاً القول بأن أهم المواضيع التي تقف حجر عثرة في وجه حدوث أي تقارب أمريكي إيراني.

وما إن تظهر بوادر أو مؤشرات للتقارب بين واشنطن وإيران إلا وتظهر عقبات أو مشاكل تعوق هذا التطور في العلاقات بينهما.

وهناك العديد من المواضيع والقضايا التي تحول دون حدوث تحسين في العلاقات بين البلدين وهي:

أ- **الموضوع العراقي:** تساهم تطورات الوضع في العراق إيجاباً أو سلباً في تكوين صورة العلاقات بين الولايات المتحدة وطهران، وقد استفادت إيران من إسقاط نظام "صدام حسين"، وعلاقتها القوية مع شيعة العراق، وهذا ما سيكون له تأثير كبير في العراق كما أن التواجد الأمريكي بالعراق تعتبره إيران تهديداً لأمنها.

ب- **الانتخابات الرئاسية الأمريكية:** تعتبر الحالة الإيرانية في هذا الميدان مسرحاً للتنافس بين مرشحي الرئاسة الأمريكية، وذلك من خلال الادعاء بالقدرة على دحر أعداء الولايات المتحدة والسلام في العالم.

---

<sup>1</sup> - أحمد منيسي، "واشنطن، طهران: ما وراء الإشارات الإيجابية"، **مختارات إيرانية**، ع، 38، سبتمبر 2003، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahram.org.eg/asps/ahram/2001/1/1/c2RN41.HTM>

<sup>2</sup> جورج فريدمان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران"، في: **الاحتلال الأمريكي للعراق: صورته ومصائبه**، آدم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (43)، ط، 1، يونيو/حزيران 2005)، ص، 168.

**ج-التوسع الإسرائيلي:** هناك العديد من الأطراف التي تؤثر في التفاعلات الأمريكية والإيرانية، ومنها الدور الإسرائيلي، وبذلك فإن إسرائيل تؤثر على التوجهات الأمريكية نحو إيران، وتشير مختلف التطورات إلى أن إسرائيل تعيش نوعاً من الرخاء والازدهار والتوسع إقليمياً سياسياً واستراتيجياً في مقابل خضوع كل دول الشرق الأوسط لحالة من الانكماش.<sup>(1)</sup>

#### **د-الملف النووي الإيراني:**

وقد عرفت العلاقات الأمريكية الإيرانية توتراً كبيراً، وذلك عندما قامت الولايات المتحدة بفرض حظر من طرف واحد على كل الصادرات والواردات الإيرانية، وذلك راجع لعدة أسباب ومنها: معارضة إيران لعملية السلام العربية الإسرائيلية والملف النووي.<sup>(2)</sup>

ويقول "فوزي صلوخ": "لقد ارتفعت حرارة الخلاف بين واشنطن وإيران بسبب اتهام الأخيرة بأنها تسعى من أجل تطوير الأسلحة النووية واتهامها أيضاً بمساعدة الإسلاميين المتطرفين وتشجيع المقاومة الشعبية في العراق ضد قوات الاحتلال (التحالف) والحكومة المؤقتة، لا شك في أن لوم إيران على هذه الأعمال يزيد درجة في سلم تصعيد الخلافات الأمريكية-الإيرانية. وهذا ما يشجع المحافظين الجدد على ترويج اتهاماتهم في واشنطن ضد إيران، وقد صرح عرابهم "نورمن بودهورتز" في مقابلة جرت معه مؤخراً مقترحاً عدم غزو إيران في الوقت الحاضر على أن ثمة وقتاً آخر ستتوفر فيه الفرصة دون شك للقيام بالغزو المطلوب." <sup>(3)</sup>

#### **2- قضايا الخلاف السعودي الأمريكي:**

##### **2-1-المشكلات المتبادلة:**

---

<sup>1</sup> سامح راشد، "إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة"، السياسة الدولية، ع، 158، أكتوبر 2004، المجلد 39، ص، 162-163.

<sup>2</sup> جراهام فولر، "الخليج العربي: التهديدات الإيرانية"، في: زلمي خليل زاد (محرراً)، التقييم الاستراتيجي، سلسلة دراسات مترجمة، ع، 5، . . . . .، ص، 259.

<sup>3</sup> فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط، 1، 2006)، ص، 70-71.

تشوب العلاقات الأمريكية السعودية بعض المشاكل، وأحيانا بعض التوترات، وتعتبر فترة السبعينيات مرحلة اعتمدت فيها السعودية على الولايات المتحدة كثيرا، حيث برزت عدة أزمات بين الدولتين، أهمها الحظر البترولي الذي قامت به السعودية نحو الولايات المتحدة بعد نشوب معارك أكتوبر 1973، وكذلك معارضة السعودية لاتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل، تحت رعاية أمريكية، وكذا رفض المملكة لمشاريع أمريكية تتعلق بزيادة الوجود العسكري الأمريكي المباشر في السعودية.<sup>(1)</sup>

وتشير إحدى المجالات الأمريكية إلى أن السعودية يمكن اعتبارها إيران ثانية، وذلك في مقال تحت عنوان: "العربية السعودية- هل تكون إيران التالية!".

وتم تناول حادثة الحرم المكي في هذا المقال، وأن هناك علاقة خاصة تجمع الولايات المتحدة والسعودية وأنها استجابت لمطالب الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" بزيادة إنتاج النفط وأن الاستجابة المتكررة لمطالب واشنطن قد تكون سببا في امتعاض بعض أفراد الأسرة المالكة وثورتهم.<sup>(2)</sup>

وتسبب إنتاج فيلم "موت أميرة" في الإساءة إلى الأسرة المالكة، وأشارت مجلة "تايم" الأمريكية تحت عنوان: "مسرحية موت تعكر صفو عائلة مالكة"، في مقال لها كما يلي:  
" أن الذي أغضب السعوديين إلى جانب عرض الفيلم الذي يتضمن بعض الحقائق الاجتماعية والتاريخية المجهولة هو الطريقة التي صورت بها حياة نساء العائلة المالكة.."<sup>(3)</sup>

## 2-2- مستقبل العلاقات الأمريكية-السعودية-القيود والمشاكل

تمثل العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية الخاصة والتأييد الأمريكي لها مصالح رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، ويرجع سبب هذا التأييد إلى كون إسرائيل تلعب دورا هاما في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

<sup>1</sup> حسن أبو طالب، المملكة العربية السعودية، القدس، (بيروت: المكتبة للنشر، د. ت. بن)، ص، 22.

- وحول أهمية البعد الفلسطيني في العلاقات الأمريكية السعودية، أنظر: نفس المرجع، ص، 25-27.

<sup>2</sup> - عزت عزة، صورة العرب والمسلمين في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط. 2003، 2)، ص، 121.

<sup>3</sup> - عزت عزة، المرجع نفسه، ص، 119.



أما السعودية، فأولوياتها تضم: الأمة العربية-العالم الإسلامي، فالسعودية لا زالت تؤكد على ارتباطاتها العربية، كما تهتم المملكة بالعالم الإسلامي، فالنظام السعودي يعتبر نفسه الأولى بحماية الإسلام والمحافظة على المصالح الإسلامية دولياً، وهذا ما يلاحظ في طغيان البعد الإسلامي على السياسة الخارجية السعودية خصوصاً بعد الثورة الإسلامية الإيرانية باعتبارها تمثل امتحاناً وتحدياً للسعودية على المستوى الإسلامي.

كما تقوم المملكة بتقديم مساعدات مالية للدول العربية والإسلامية، وتلعب هذه الأولويات العربية والإسلامية دوراً هاماً في المحافظة على الاستقرار السياسي وكذا إضفاء الشرعية على النظام السعودي. وقد أدت هذه الأولويات بالدولتين (أمريكا والسعودية) فيما يخص العلاقات بينهما إلى بروز اختلاف في المواقف بينهما في عدد من القضايا البارزة.<sup>(1)</sup>

ويعتبر التعاون الاقتصادي السمة المميزة لعلاقات البلدين ببعضهما البعض، فقد تضاعفت الصادرات الأمريكية نحو السعودية ونفس الشيء بالنسبة للصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة، وهناك علاقات أخرى بين الدولتين، وهي العلاقات في مجال البحث العلمي، والمتمثلة في مشاركة المملكة الولايات المتحدة في مجال علوم الفضاء، حيث صعد أول رائد فضاء عربي مسلم على متن المركبة الفضائية "ديسكوفري" في 1985.

وبالرغم من كل هذا، فإن هذه العلاقات شهدت بعض الفتر، فقد كانت القضية الفلسطينية والانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل أساس الاختلاف في الرؤى بين الدولتين، حيث تمسكت المملكة دائماً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن يقيم دولته فوق أرضه، وما عدا هذه القضية، تعتبر العلاقات الأمريكية -السعودية علاقات وطيدة. (لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت الأوضاع، لكن سرعان ما عادت المياه إلى مجاريها).<sup>(2)</sup>

وهناك بعض الخلافات بين الدولتين تتصل بمصالح كل واحدة منهما، مما يمكن أن يؤثر على علاقاتهما في نهاية المطاف، وتتضمن هذه الخلافات ما يلي:

---

<sup>1</sup> هالة سعودي، "العلاقات الأمريكية -السعودية: واقعها ومستقبلها"، المستقبل العربي، ع، 76، جوان 1985، ص، 45.

<sup>2</sup> . . . . . لمحات عن ثوابت السياسة السعودية، (السعودية: دار الأفق للنشر والتوزيع، د ت ن)، ص، 102.

أ-رغبة بعض الأفراد والشخصيات في المملكة في تخفيض الإنتاج النفطي بدلا من إنتاجه بكميات كبيرة مقابل دولارات "تتآكل بالتضخم".

ب-الرغبة السعودية في تنويع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع دول أخرى.

ج-رفض المملكة لاتفاقيات "كامب ديفيد" للسلام بين إسرائيل ومصر.

د-وجود خلافات حول إقامة واستعمال القوات الأمريكية وحصولها على تسهيلات في الأراضي السعودية.(وانسحاب القوات الأمريكية من السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001).<sup>(1)</sup>

ويقول "سامح راشد": "...لكن يظل الثابت في كل هذه التطورات أن العلاقة بين الطرفين لا تزال مشدودة، لا هي بالمتفجرة ولا هي بالهادئة تماما. وفي ظل المعطيات القائمة والمتوقعة في المستقبل المنظور، تبدو تلك العلاقات مرشحة للاستمرار على هذا النمط التبادلي بين التصعيد من جانب والتهدئة من الجانب الآخر".<sup>(2)</sup>

وستبقى السعودية محورا لاهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وبإمكان العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية أن تستمر ويسودها الاستقرار إذا ما قامت على أساس فهم واضح لمصالح وانشغالات كلا الدولتين، كما أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية سيكون لها انعكاس على الروابط الأمريكية السعودية.<sup>(3)</sup>

ويمكن القول في هذا الشأن أن القاسم المشترك بين الدولتين والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بقضايا خلافهما مع واشنطن، تتمثل في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم المادي والمعنوي لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، وهو ما يثير حفيظة كل من إيران والسعودية، وإن كنا نلاحظ عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولا في الموقف السعودي حول القضية الفلسطينية، إذ كانت المملكة قبل الأحداث تعارض مختلف مشاريع التسوية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي، أما بعد الهجمات فقد أصبحت ترحب بمختلف تلك المشاريع، وذلك ما يمكن

<sup>1</sup> ريتشارد بيرس وآخرون، أمريكا والسعودية: تكامل الحاضر . . . يتنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، (واشنطن: مكتبة الكونغرس، 07 أوت 1981)، ص، 73 .

<sup>2</sup> سامح راشد، "إيران وواشنطن . . . حسابات متداخلة وضغوط متبادلة"، السياسة الدولية، ع، 158، أكتوبر 2004، المجلد 39، ص، 165 .

<sup>3</sup> إميل نخلة، أمريكا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، (بيروت: دار الكلمة للنشر، ط. 1، 1980)، ص، 14 .

اعتباره استجابة سعودية للضغوط الأمريكية عليها، لكن إيران بقيت متصلبة في مواقفها، ولا زالت تدعم المقاومة في كل من فلسطين ولبنان.

كما يشكل البرنامج النووي الإيراني والأوضاع في أفغانستان والعراق قضايا للخلاف الأمريكي والإيراني، وإن كان هناك تفاهم مبدئي بين الدولتين حول هذه القضايا العالقة. إلا أن السعودية تقريبا يمكن القول بأنها في توجهاتها متطابقة مع الرؤية الأمريكية إلى حد ما، وإن كانت في بعض الأحيان تنادي بضرورة تصفية الإستعمار، وجعل الخليج العربي منطقة منزوعة السلاح.

كما أن الدعوات الأمريكية للدولتين بضرورة إقرار الديمقراطية والإصلاح والانفتاح، كثيرا ما تؤدي إلى توتر في العلاقات بين الدولتين والولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبرها بمثابة تدخل في شؤونهما الداخلية، واعتبار السعودية أن الإصلاح لا بد وأن يراعي الخصوصيات، وأنه لا يأتي دفعة واحدة إنما عبر مراحل.

### **المبحث الثالث: الضغوط والتهديدات الأمريكية للدولتين**

نتناول في هذا المبحث الضغوط والتهديدات الأمريكية للبلدين، وفيما تتجلى هذه الضغوط والتهديدات، والتي سوف نرى من خلال دراستها أن الهدف من كل هذا هو محاولة الولايات المتحدة توجيه السياسات الإيرانية والسعودية وجعلها تدور في فلكها (التبعية).

### **المطلب الأول: الضغوط الأمريكية على الدولتين**

تتعدد وتنوع الضغوط الأمريكية على كل من إيران والسعودية، فهي تشمل مختلف الميادين والمجالات سواء أكانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية، والتي تهدف من وراءها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل سياسات وتوجهات البلدين تخضعان للسياسة الأمريكية.

### **1- الضغوط الأمريكية على إيران:**

وينبغي على الولايات المتحدة أن تواصل ممارسة ضغط على إيران وأن تبقى منتبهة لملامح التغيير في كل من السياسات الداخلية والخارجية، والتواجد الأمريكي العسكري في الخليج العربي، وخصوصا تواجدها بالعراق، كذلك يتوجب على الولايات

المتحدة أن تواصل جهودها لمنع إيران من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والملاحظ أن إيران ستواصل محاولة الحصول على الأسلحة. (1)

ويقول الإمام "علي خامنئي": "... ليعلم الإخوة والأخوات في جميع العالم أن الجزء الأعظم من الضغوط الشرقية والغربية المشتركة على إيران الإسلام، سواء في سنين الحرب المفروضة أو قبلها وبعدها، كان ينطلق من خيال باطل يتجه نحو إنزال الهزيمة بالجمهورية الإسلامية في إيران لكي يصوروا فشل تجربة الحركة الإسلامية أمام المسلمين في العالم، ويطفئوا نور الإسلام الذي أضاء في قلوبهم بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ثم بعد ذلك ليصدوهم عن بذل طاقاتهم في هذا الطريق المبارك... ويصور نظام الجمهورية الإسلامية بالإعراض عن خط الثورة والإمام العظيم- رضوان الله عليه- وبالمهادنة مع أمريكا الغادرة ليس له سوى هذا الهدف". (2)

ويضيف قائلاً: "... إن هذه هي نفس الأبواق التي وجهت مرارا خلال حياة الإمام الراحل قدس سره إلى إيران الإسلام- وهي ألد أعداء العدو الصهيوني- تهمة العلاقة بإسرائيل وشراء الأسلحة منها وبيع النفط إليها. وبفضل الله ومنه لم تستطع أية واحدة من

---

<sup>1</sup> - Mark J.Gasiorowski, « Iran :Can the Islamic Republic Survive ? », In: The Midle East in2015, ,(Washington:National Deffense University Press,first printing,July2002),p.137. - يقول "ناظم عبد الواحد الجاسور": " يقصد بالضغط الدولي «Pression» هو محاولة قيام دولة أو عدة دول التأثير على السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك بغية تغيير موقفها حول قضية من القضايا الحساسة، ومن خلال وسائل غير حربية، قد تكون دبلوماسية، اقتصادية، وسياسية، حيث إيقاف المساعدات المالية المالية، إغلاق الحدود، التوقف عن منح القروض، عدم دعوتها للاشتراك في المؤتمرات، منع مرور الطائرات، حظر استيراد المنتجات الصناعية والزراعية، منع دخول مواطنيها، القيام بالحملة الصحفية، تدخل في شؤونها الداخلية،... وكثيرا ما تلجأ الدول الكبرى لممارسة الضغط الدولي على الدول الأخرى التي تخرج عن سياستها، إذ أن مواقفها السياسية الإقليمية والدولية لا تنسجم مع خياراتها الإستراتيجية ". مأخوذ من: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان:مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد بالاشتراك مع دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص، 237.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم مبروك، الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار: نظرية في دوافع الصدام واحتمالات المستقبل، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط.1، 2002)، ص، 48-49.

هذه المساعي الاستكبارية العملية منها والإعلامية أن تحقق أهدافها. الأمل الذي شع بانتصار الثورة الإسلامية ومواقفها الحاسمة الصلبة المقاومة على دنيا الإسلام وعلى قلوب المسلمين، قد آتى أكله وأسفر عن انطلاق حركات شعبية عظيمة تطالب بالحكومة الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية." (1)

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ضغوط كبيرة لحشد التأييد الدولي لما تسميه التحالف الدولي ضد الإرهاب منها التهديد، وحذرت إيران من عدم انضمامها إلى هذا الحلف الدولي، ولجأت إلى الأمم المتحدة لصبغها بالشرعية. (2)

و"محور الشر" والذي يعتبر مصطلحا، أطلق على كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية، وفي الحقيقة فالسبب في تصنيف إيران ضمن هذا المحور هو الدعم الإيراني لفلسطين ورفض المشاريع الإسرائيلية. (3)

وتهدف الولايات المتحدة من خلال ضغوطها الممارسة على طهران استكمال مشروعها الذي يهدف إلى الهيمنة على الشرق الأوسط وذلك بواسطة الإطاحة بالنظام الإيراني الحاكم، وتأسيس نظام تابع للولايات المتحدة، كما كان الشأن في ظل حكم الشاه، لأن إيران حاليا تعتبر عائقا أمام المخططات الأمريكية للشرق الأوسط، وذلك من خلال مساندتها لحزب الله وتنظيمات المقاومة الفلسطينية، وهذه الأخيرة تعتبرها الولايات المتحدة تنظيمات إرهابية. (4).

وتقيم الولايات المتحدة قواعد عسكرية على مقربة من بحر قزوين، وذلك بغرض السيطرة على منابع الطاقة في المنطقة وفي مقدمتها البترول، فلديها حضور عسكري بجورجيا، وذلك تحت ذريعة محاربة الإرهاب، لكن إدارة "بوش" الابن تسعى جاهدة من أجل قطع الطريق على الشركات الأمريكية الكبرى التي تريد مد خط أنابيب النفط عبر إيران، وبدلا من ذلك تقوم الإدارة الأمريكية بدعم مد خط الأنابيب الباهظ التكاليف والذي

<sup>1</sup> محمد إبراهيم مبروك، المرجع نفسه، ص، 49.

<sup>2</sup> محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007)، ص، 77.

<sup>3</sup> محمد محمد داود، اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص، 30.

<sup>4</sup> أحمد منيسي، "هل بدأت أمريكا في استهداف إيران"، [http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL\\_322.HTM](http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL_322.HTM).

تشير التقديرات إلى أنه سيصل إلى أربعة مليارات دولار تقريبا، ولكن بإمكانه نقل مليار برميل يوميا من "باكو" وذلك عبر جورجيا إلى ميناء "جيهان" التركي.<sup>(1)</sup>

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت إيران عرضة لضغوط أشد قوة من قبل الولايات المتحدة، مما زاد في الحد من دورها ونفوذها على المستوى الإقليمي وعملت أمريكا كل ما في وسعها لمنع إيران من الاستفادة من موقعها الاستراتيجي الحساس الذي يطل على كل من الخليج العربي وبحر قزوين، وأبرز مثال على ذلك هو المعارضة الشديدة التي تبديها الولايات المتحدة للحيلولة دون تصدير نפט أو غاز بحر قزوين عبر إيران بأي شكل من الأشكال، أضف إلى ذلك "مشروع مسار النقل بين أوروبا و آسيا عبر القوقاز" « TRACECA » بحيث لا يمر عبر إيران. وقد تراجعت أهمية إيران الإستراتيجية بالنسبة للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وتمتاز العلاقات الأمريكية الإيرانية بالعداء الشديد، وتميل الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغوطات على إيران بسبب معارضتها لمسار التسوية السلمية العربي-الإسرائيلي، ودعمها للإرهاب حسب ما تراه الولايات المتحدة.<sup>(2)</sup>

وبالرغم من أن إيران تعتبر أفضل وأبرز مكان يمر عبره خط أنابيب نפט بحر قزوين والمتمثل أساسا في نפט تركمانستان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت جاهدة على عرقلة هذا المشروع، وهي تفكر في مد خط الأنابيب هذا عبر الصين بالرغم من أن تكاليفه ستزيد نظرا لشساعة الأراضي الصينية، أو عبر أفغانستان التي تشهد عدم استقرار سياسي، وفي هذا السياق يقول "راهول مهاجان": "...لكن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت نفسها ضد إيران يشكل مضاعف ومكثف، أولا بفرضها العقوبات التجارية والاستثمارية في عام 1996 وأخيرا في تطويقها لإيران ضمن "حلف الشيطان".<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط. 1، 2004)، ص. 142.

<sup>2</sup> شيرين هنتر، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية"، دراسات عالمية، ع. 38، 2001، ص. 13-14.

<sup>3</sup> راهول مهاجان، السلطة المطلقة: الهيمنة الأمريكية على العراق، ماذا بعد؟، ترجمة: بشار حيدر، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، سلسلة عين، ط. 1، 2006)، ص. 64.

ومن المستبعد أن تكرر الولايات المتحدة نفس السيناريو الأفغاني العراقي في إيران، إلا أن الضغوط الأمريكية ستستمر وتتصاعد خصوصا فيما يرتبط بالملف النووي الإيراني، وتشجيع كل من الحركات الطلابية والنسائية والجمعيات الحقوقية إلى المزيد من الضغط على المحافظين كمحاولة لمنع طهران من التأثير في الأوضاع بالعراق من ناحية، ومن ناحية ثانية التغطية على إخفاق الولايات المتحدة بالعراق بعد زيادة أعمال المقاومة، ومن مطالب السياسة الخارجية الأمريكية وصول الليبراليين الموالين للغرب إلى سدة السلطة في إيران.<sup>(1)</sup>

وتختلف حدة الضغوط الأمريكية الممارسة على إيران، مثل: الملف النووي الإيراني الذي تعمل واشنطن جاهدة عن طريق تسخيرها لأدواتها السياسية والدبلوماسية والقانونية، وحتى إلى حد التهديد العسكري (لتوقيف البرنامج النووي).

### 1- أنواع الضغوط الممارسة على إيران:

أ- **ضغوط سياسية:** منذ حرب الخليج الثانية والولايات المتحدة تشن هجوما إعلاميا وسياسيا على إيران، والهدف منها هو وضع إيران في حالة ضغط معنوي دائم، وحسب وجهة النظر الأمريكية فان تلك الحملات الإعلامية تعتبر غطاء ضروريا لإنجاح الاتصالات التي تجري بينهما.

ب- **ضغوط قانونية ودبلوماسية:** والمقصود بالضغوط الدبلوماسية هو المجال الدولي الذي يضم الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشتمل على الجوانب الدبلوماسية والسياسية وكذا القانونية للنزاع القائم بين إيران والولايات المتحدة، حيث تهدد واشنطن طهران بتحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي وذلك باستخدام البرنامج النووي كورقة ضغط في وجه إيران للحيلولة دون تطوير وتنفيذ إيران لبرنامجها النووي، والهدف الأمريكي من رفع الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي هو استصدار قرارات دولية لنزع الشرعية عن هذا الملف، وكذا الحصول على تأييد دولي يتيح لها توجيه ضربة

---

<sup>1</sup> ضيف الله ضيعان، "إيران بين التشيع والليبرالية"، في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، (الإمارات: مجلة البيان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، 2004)، ص، 513.

عسكرية لإيران بموجب الفصل السابع من الميثاق الأممي، وذلك تحت ذريعة انتهاك إيران للقرارات والشرعية الدولية والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.<sup>(1)</sup>

**ج-ضغوط عسكرية:** والتي تتمثل في التهديد الذي جاء على لسان مستشارة الأمن القومي "كوندوليزا رايس" (وزيرة الخارجية حالياً)، والتي عبرت عن هذا التهديد بصراحة باحتمال استعمال مختلف الوسائل لتوقيف البرنامج النووي الإيراني، والحيلولة دون توصل إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتزامن تصريحها مع التهديد الإسرائيلي بضرب المواقع النووية الإيرانية، ففي السابق كانت الولايات المتحدة تتخذ خطاباً سياسياً وليس عسكرياً للضغط على إيران، وكانت تعتمد كذلك على أساس عدم رضا المجتمع الدولي عن ممارسات وسلوك إيران، وهذا يدل على حدوث تحول في سلوك إدارة "بوش".<sup>(2)</sup>

## 2-الأوراق التي تستخدمها واشنطن للضغط على إيران:

في سنة 2006، رصدت إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" ما قيمته 75 مليون دولار، وقد طلبتها من الكونغرس ليوافق عليها، وذلك بهدف تدعيم الديمقراطية في إيران، وقد تستغل الولايات المتحدة الأمريكية الحساسيات الاثنية كورقة لإحداث تغيير في النظام الإيراني، وكذلك موضوع حقوق الإنسان.<sup>(3)</sup>

ومن أجل أن تقوم واشنطن بعزل إيران، فهي تعمل على ضرورة إقناع سوريا بمقاطعة إيران، وتوقيع صفقة معها تتمحور حول ضرورة تخلي سوريا عن تقديم الدعم لحزب الله وحماس ومختلف التنظيمات الإسلامية التي لها سياسات مناوئة لمخططات التسوية مقابل تطمينات أمريكية بإفقال ملف إغتيال " رفيق الحريري" (رئيس الوزراء اللبناني الأسبق)، وكذا تخلي الولايات المتحدة عن تقديم المساندة للمعارضة السورية، وامتيازات اقتصادية، وإجراء مفاوضات سورية إسرائيلية لتطبيع العلاقات بينهما.<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> سامح راشد، "إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة"، السياسة الدولية، ع، 158، المجلد 39، أكتوبر 2004، ص، 163.

<sup>2</sup> سامح راشد، المرجع نفسه، ص، 163.

<sup>3</sup> John.R.Bradley، "Iran's Ethnic Tinderbox"، *The Washington Quarterly*, Winter 2006-2007, p.189.

<sup>4</sup> مصباح الشامي، "الدور السعودي الإسرائيلي في مشروع الشرق الأوسط الجديد، في: الشرق الأوسط الجديد، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، (...). ص، 138-139.



وهناك قضايا وموضوعات جوهرية تستخدم للضغط على إيران أو تكون سببا في الضغوطات عليها، وهي كما يلي: حسب ما يقول "سامح راشد":  
"-القدرة العسكرية الإيرانية."

-موقف طهران من الصراع العربي الإسرائيلي.  
-موقف طهران من الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب.  
-الموقف من احتلال العراق.  
-قضايا أخرى من أهمها حالة حقوق الإنسان في إيران".<sup>(1)</sup>

## 2- الضغوط الأمريكية على السعودية:

حسب ما أورده مجلة « Mother Jones » الأمريكية التي صدرت في نوفمبر-ديسمبر 1991، حيث تشير هذه المجلة إلى أن "تشيبي" (وزير الدفاع الأمريكي في حكومة بوش الأب) قال للأمير "سلطان" (وزير الدفاع السعودي): "إذا لم توافق المملكة على التواجد العسكري الدائم، فإن أمريكا لن تضمن حماية العائلة المالكة من التهديدات الخارجية والداخلية".<sup>(2)</sup>

وهناك دول كثيرة من بينها المملكة العربية السعودية تخضع لضغوطات أمريكية كبيرة على كافة المستويات والأصعدة سواء أكانت دبلوماسية أو سياسية أو اقتصادية، والهدف منها هو جعلها ترضخ للسياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب، وإلا فإنها ستواجه عواقب وخيمة، منها العقوبات أو التهديد باستخدام القوة العسكرية، وإخضاع الولايات المتحدة لبعض المؤسسات الدولية كالحلف الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة الثماني وغيرها، إنما تهدف من وراء ذلك إلى إضفاء صبغة قانونية في حربها على الإرهاب.<sup>(3)</sup>

وقد خفضت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية والعسكرية كشرط لآلية تطوير مقاييس الإصلاح، والاقتصاد الأمريكي يعتمد على الصفقة الكبيرة في البترول

---

<sup>1</sup> سامح راشد، "إيران في مواجهة الضغوط الخارجية"، السياسة الدولية، ع...، يناير 2004، على الموقع الإلكتروني:

www.siyassa.org

<sup>2</sup> سكوت أرمسترونغ، "عين العاصفة"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 13، فبراير 1992، ص، 43.

<sup>3</sup> سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، المستقبل العربي، ع، ...، ص، 17.

السعودي،ولهذا تسعى الولايات المتحدة إلى دفع عجلة الإصلاح في السعودية ولكن ذلك شيء صعب.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط على المملكة العربية السعودية باعتبار أن غالبية المشاركين في الهجمات هم مواطنون سعوديون. وقد ضغطت إدارة الرئيس "بوش" على العائلة المالكة لمحاربة الإرهاب والتطرف. وقد تواصل هذا الضغط في 2002 و 2003. وبعد غزو العراق، دعت الإدارة الأمريكية السعودية إلى ضرورة القيام بإصلاحات، وركزت على الخصوص على غياب المشاركة السياسية والنظام التربوي، وذلك لكي يتم تمتين التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية، واستجابت السعودية بإجراء بعض الإصلاحات. غير أن الملاحظ هو أن العلاقات الأمريكية السعودية قد توترت بعد غزو العراق.<sup>(1)</sup> والسعودية مثلها مثل باقي دول المنطقة (الخليج العربي)، تعرضت لحملة من الضغوطات العالمية بهدف الإصلاح، وبهذا فان السعودية تسير بخطى بطيئة نحو الإصلاح.

وقد أعلن الرئيس "جورج بوش" عن ما يعرف بـ "الدمقرطة في الشرق الأوسط" والتي لم تصبح لها علاقة وثيقة الصلة بالموضوع (الديمقراطية). وفي 2003-2004، انبعثت الإصلاحات دخلت في نقاش وحديث مع ضالة استقلالية القضاء، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي وانتخابات مجلس الشورى.<sup>(2)</sup> ويعتقد البعض أن تزايد الضغوطات الدولية على العائلة المالكة دفعها لتنفيذ الإصلاحات، ولكنها لم تقم باتخاذ قرار استراتيجي لتغيير النظام السياسي. كما واجهت جهود الحكومة السعودية لإصلاح المنظومة التربوية معارضة من طرف رجال الدين، والتي قد تؤدي إلى استبعاد الدين عنها (المنظومة) واتهام النظام بالإذعان للضغوط الأمريكية.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> Amr Hamzawy, « The Saudi Labyrinth the Current political Opening », Middle East - Series :Democracy and rule of Law, N68, April 2006, pp. 18-19.

<sup>2</sup> ..... ,Foreign policy Aspects of the war against Terrorism, (London :House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006, June 2006), pp.49-50.

<sup>3</sup> -Ibid, p.53.

ولم تستطع السعودية تقديم تنازلات كبيرة بالرغم من محاولاتها (كمبادرة الأمير عبد  
الله في القمة العربية)، وقد حاولت الإدارات الأمريكية السابقة الضغط على السعودية من  
أجل التطبيع مع إسرائيل وخصوصاً في عهدي "كلينتون". ولكن بعد أحداث  
11 سبتمبر 2001، جاءت المبادرة السعودية (مبادرة ولي العهد) التي نادى بالتطبيع مع  
إسرائيل، وذلك بغية إزالة التآزم في العلاقات الأمريكية-السعودية حتى وان جاء على  
حساب القضية الفلسطينية.<sup>(1)</sup>

كما أن مطالب الولايات المتحدة وضغوطاتها على بعض الدول فيما يتعلق بتغيير  
المناهج التعليمية الدينية، وتضييق الخناق ومراقبة الأنشطة الخيرية، من المرجح أن تؤدي  
مثل هذه السياسات إلى زيادة "الاحتقان السياسي" والتوتر داخل هذه البلدان، فالمسائل  
الدينية جد حساسة وأي مساس بها يمكن أن يؤدي إلى ردود أفعال حادة من طرف أوساط  
المواطنين وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد الأمن والاستقرار السياسي  
داخليا، خصوصا وأن الجمعيات الخيرية تلعب دورا هاما في تخفيف الأعباء الاقتصادية  
والاجتماعية نحو الفئات المحرومة والفقيرة، وتقييد أعمال هذه الجمعيات الخيرية ستكون  
له عواقب وخيمة.<sup>(2)</sup>

وهناك دول عربية من بينها: السعودية والتي تتزايد الضغوطات الدبلوماسية والسياسية  
والاقتصادية لكي تستجيب وتتصاح للسياسة الأمريكية في إطار ما يسمى "الحرب على  
الإرهاب"، وإلا فإنها ستواجه عواقب وخيمة في حالة عدم استجابتها للمطالب الأمريكية،  
ولا يستثنى من ذلك خيار فرض عقوبات أو التهديد باستعمال القوة، وتعمل الولايات  
المتحدة على إضفاء سمة مؤسساتية في حربها ضد الإرهاب كقرارات الأمم المتحدة  
ومؤسسات دولية أخرى كالحلف الأطلسي وغيره.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> محمد علي الفائز، "من بسط الحماية إلى التهديد  
بالتقسيم، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم"، مجلة  
شؤون سعودية، ع، 1، فبراير 2003، ص، 36.

<sup>2</sup> حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة  
في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، مارس 2005)، ص،  
335-336.

<sup>3</sup> سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة العرب"، في: أحمد  
بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، (بيروت: مركز  
دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط. 2،  
مارس 2004)، ص، 199-200.

ومن أهم الأشكال التي اتخذتها الضغوطات الأمريكية والأوروبية منها دعوة الحكومة السعودية إلى اتخاذ بعض نظم الشورى في تسيير الحكم، والعمل من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان في السعودية، والحوار مع المعارضة السياسية، وعلى وجه الخصوص تلك التي لها حضور إعلامي كبير في الخارج، حيث تؤكد مصادر مقربة من الحركة الإصلاحية: "أن إدارة الرئيس كلينتون الجديدة، قد قدمت للمملكة تقريرا كانت إدارة الرئيس السابق بوش، قد أعدته بإشراف وزير الخارجية السابق "جيمس بايكر"، ولم يتيسر لها تقديمه من قبل إلى المملكة لانشغالها خلال المعركة الانتخابية، تدعو فيه المملكة إلى تغيير سياستها في ثلاثة مجالات أساسية: حقوق المرأة، وحقوق العمال الأجانب، وأوضاع السكان الشيعة". وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي "وارن كريستوفر" قائلا: "إننا نحترم التنوع الثقافي والديني في الدول، ولكن لن نسمح بأن يكون مبررا للقمع".<sup>(1)</sup>

وتتمحور الضغوطات الأمريكية على السعودية حول حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية والتجارية.<sup>(2)</sup>

كما تتحدد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي ونحو كل بلد بعينه بناء على مصالحها في الدرجة الأولى، وبهذا تتعدد المواقف وتختلف من دولة لأخرى، ومن قضية لأخرى، فالضغوط الأمريكية على السعودية من أجل الإصلاح، وكيف أن هذه الضغوطات تم التراجع عنها ومحاولة غض الطرف عنها، بعد الزيارة التي قام بها الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" ولي العهد السعودي لواشنطن في أبريل 2005، حيث أجرى مباحثات مع كبار المسؤولين الأمريكيين، وتباحث مع الرئيس "بوش" في مزرعته. وتزامنت فترة الزيارة مع ارتفاع أسعار البترول، وتمخض عن هذا اللقاء التوصل إلى مشروع طويل المدى للوصول إلى زيادة كبيرة في إنتاج النفط السعودي. ومع هذا المشروع تم تخفيف حدة الضغط الأمريكي على السعودية.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> رياض الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994، (بيروت: رياض نجيب الريس للكتب والنشر، يناير 2002)، ص، 206.

<sup>2</sup> Antoine Sfeir, « Les Etats-Unis et L'Arabie Séoudite :Le Pris de L' « amitié » », Les Cahiers de L'Orient, N 73, premier trimestre 2004, p.92.

<sup>3</sup> عبد العال الباقوري، "الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير"، الحدث العربي والدولي، ع، 45، جوان -جويلية 2005، ص، 22.

ويشير تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات المتعلق بالشرق الأوسط إلى أنه: "...مع التسليم بعمق المشاعر المعادية لأمريكا حاليا في المجتمع السعودي، فإن الضغط يحمل في طياته مخاطر الارتداد، وبالتالي النيل من الإصلاح بدلا من تقويته في مجال التعليم على وجه التحديد، بدأت جهود سعودية للتغيير، ولن يساعد في ذلك الانطباع بأن ما يجري في هذا الميدان هو استجابة لضغوط أمريكية." (1)

ويقول "عامر مصباح": "...أما بالنسبة لأمريكا فإن هناك حكومة متحالفة معها في السعودية وشعبا يكرهها. أما بالنسبة للسعودية فإن سياسة أمريكا الخارجية إزاء قضايا العالم العربي والإسلامي السلبية، جعلت السلطة السعودية بين مطرقة الضغط الأمريكي للاستجابة إلى مطالبها وسندان الرأي العام السعودي الممتعض من مواقف حكومته المساندة لأمريكا أو على الأقل السلبي في التصرف." (2)

يمكن القول بأن كلا البلدين سواء إيران أو السعودية، قد تعرضتا للضغوط الأمريكية والتي لا تزال متواصلة عليهما حاليا، والهدف منها هو خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، غير أن حدة ودرجة هذه الضغوط تختلف بين إيران والسعودية، وذلك لأن السعودية لا تتعرض لضغوط كبيرة مقارنة مع إيران، باستثناء ما عرفته علاقاتهما عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، والحملة الإعلامية الكبيرة التي شنّها الغرب على السعودية واعتبارها دولة ترعى الإرهاب والتطرف، غير أن الولايات المتحدة والسعودية نظرا للمصالح المشتركة التي تجمعهما منذ تأسيس الدولة السعودية في 1932، تم تغليب هذه المصالح على حساب الخلافات الضيقة، وتبقى الولايات المتحدة تمارس ضغوطا على المملكة من خلال الدعوات نحو ضرورة انتهاج الإصلاحات واحترام حقوق الإنسان للحصول على تنازلات وامتيازات إقتصادية من السعودية والتي تتمثل بالأساس في الحصول على إمدادات الطاقة بأسعار زهيدة.

1 - .....، "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها"، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع 28، 14 تموز 2004، ص 30.  
2 عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2007)، ص 178.

أما في ما يتعلق بإيران، فإن الوضع يختلف لكون هذه الأخيرة تعارض السياسات الأمريكية ولا تتفق معها حول غالبية الملفات والقضايا، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطا كبيرة على إيران من أجل حملها على الخضوع للتوجهات الأمريكية، وتتنوع هذه الضغوط ما بين سياسية والتي تتمثل في مد يد العون والمساعدة للمعارضة السياسية الإيرانية وبالخصوص التي تنشط في الخارج بهدف تغيير النظام في طهران، واستبداله بنظام موال لواشنطن على غرار ما كان عليه نظام "الشاه"، والدعوات نحو الإنفتاح والتعددية وحقن حقوق الإنسان. وضغوط إقتصادية والتي تتمثل في العقوبات الإقتصادية، كقانون "داماتو كينيدي" وغيره، وغيرها من الأنواع الأخرى من الضغوط.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن الضغوط الأمريكية على الدولتين تهدف كذلك إلى محاولة واشنطن الحصول على تنازلات في مواقفهم حول جملة من القضايا المصيرية التي تهم الأمتين العربية والإسلامية كالقضية الفلسطينية والتطبيع مع إسرائيل، والقضية الأفغانية والعراقية.

#### **المبحث الرابع: ردود أفعال الدولتين على السياسة الأمريكية**

نتناول في هذا المبحث ردود أفعال كل من إيران والسعودية حيال السياسة الأمريكية تجاههما، وذلك من خلال التطرق لمختلف المسائل والقضايا التي كانت تهم الدولتين وتعليقهما مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع محاولة تقديم قراءة مستقبلية لسيناريوهات ردود أفعال الدولتين (ردود محتملة مستقبلا)، ثم محاولة إجراء مقارنة بين ردود أفعال البلدين على السياسات الأمريكية.

#### **المطلب الأول: ردود الأفعال الإيرانية على السياسات الأمريكية تجاهها**

أدت حملة محو الأمية في إيران في النصف الثاني من السبعينيات إلى زيادة مشاعر العداء وتصاعدها ضد الولايات المتحدة في إيران، وهذا ما يثير قلق الأمريكيين حيث أنهم عاشوا تجربة انتقال إيران من موضع الحليف إلى موضع العدو. كما ستبقى السعودية

ولمدة عقدين على الأقل منطقة خطر على المصالح الأمريكية، حيث سيزداد عدم الاستقرار في السعودية، وهي واقعة في النفوذ الأمريكي. (1)

كما أدت التدخلات الأمريكية المتكررة في الشؤون الداخلية الإيرانية إلى اندلاع الثورة الإيرانية التي تعتبر بمثابة رد فعل شعبي على سياسات الشاه الاستبدادية المدعومة أمريكياً. (2)

والشيء الهام هو أن الثورة في إيران لم تبيين في بدايتها معارضتها لإقامة علاقات ثنائية مع أمريكا، وحتى التوجهات القومية الإيرانية وكذلك التوجهات الإسلامية فيها لم تصر على جعل الولايات المتحدة عدواً، فالمواقف السياسية للقادة الإيرانيين بعد الثورة لم تكن معارضة لإقامة علاقات ثنائية بناءً بين البلدين، لكن سرعان ما تغيرت هوية الثورة الإيرانية بعدما استكمل رجال الدين السيطرة على مختلف المؤسسات الإيرانية البارزة، وكذا رسم السياسة الخارجية، وكان ذلك بعد عدة أشهر من انتصار حكومة الإمام الخميني فقد شجع رجال الدين الطلبة على الاستيلاء على السفارة الأمريكية، وهو ما نتج عنه "أزمة الرهائن" في 1979، ولم تستنكر الحكومة الإيرانية ما قام به الطلبة، بل أن الولاء للثورة ومبادئها كان هو التعبير عن معارضة الولايات المتحدة.

وقد جرت مشاورات غير رسمية بين إيران والولايات المتحدة، ونتج عنها التوصل لتوقيع بعض الاتفاقيات، وقد جرت هذه المحادثات في عهدي "أية الله الخميني" و "رونالد ريغان". (1)

---

<sup>1</sup> ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا إسما عيل، (بيروت: دار الساقي، ط. 2، 2004)، ص. 63.

- لا بد من وضع تعريف لمصطلح "الفعل ورد الفعل"، حيث يقول: "غراهام ايفانز" و "جيفري نوينهام"، « Jeffrey Newnham » « Graham Evans »، " مصطلح يصف علاقة بين طرفين مدفوعين للرد على ما يفعله الطرف الآخر بطريقة ارتكاسية فورية .

وقد شاع استعمال هذا المصطلح في تحليل الصراعات، ولا سيما من قبل منظري الألعاب والباحثة المتأثرين بعلم النفس السلوكي... وقد طبقت أفكار الفعل ورد الفعل على صناعة القرار...، ولقد تم إرساء تطبيق نماذج الفعل ورد الفعل في العلاقات الدولية على نطاق واسع من الربع الثالث في القرن العشرين بوصفه طريقة منتجة ومعقولة لتصوير هذا النوع من النشاط. "، في: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط. 1، 2004)، ص. 06-07.

<sup>2</sup> عبد الخالق عبد الله، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، المستقبل العربي، ع. 299، يناير 2004، ص. 14.

كما أدت الثورة الإيرانية إلى عدم عقلنة العلاقات الإيرانية مع الغرب، وتم ترسيخ الثورة ومبادئها كشرعية للنظام السياسي الإيراني، وبالتالي أصبح النظام يقوم على أيديولوجية ثورية.<sup>(2)</sup>

ويقول الإمام "علي خامنئي": "... ليعلم الإخوة والأخوات في جميع العالم أن الجزء الأعظم من الضغوط الشرقية والغربية المشتركة على إيران الإسلام، سواء في سنين الحرب المفروضة أو قبلها وبعدها، كان ينطلق من خيال باطل يتجه نحو إنزال الهزيمة بالجمهورية الإسلامية في إيران لكي يصوروا فشل تجربة الحركة الإسلامية أمام المسلمين في العالم، ويطفئوا نور الإسلام الذي أضاء في قلوبهم بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ثم بعد ذلك ليصدوهم عن بذل طاقتهم في هذا الطريق المبارك... ويصور نظام الجمهورية الإسلامية بالإعراض عن خط الثورة والإمام العظيم- رضوان الله عليه- وبالمهادنة مع أمريكا الغادرة ليس له سوى هذا الهدف".<sup>(3)</sup>

ويضيف قائلاً: "... إن هذه هي نفس الأبواق التي وجهت مرارا خلال حياة الإمام الراحل قدس سره إلى إيران الإسلام- وهي ألد أعداء العدو الصهيوني- تهمة العلاقة بإسرائيل وشراء الأسلحة منها وبيع النفط إليها. وبفضل الله ومنه لم تستطع أية واحدة من هذه المساعي الاستكبارية العملية منها والإعلامية أن تحقق أهدافها. الأمل الذي شع بانتصار الثورة الإسلامية ومواقفها الحاسمة الصلبة المقاومة على دنيا الإسلام وعلى قلوب المسلمين، قد آتى أكله وأسفر عن انطلاق حركات شعبية عظيمة تطالب بالحكومة الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية".<sup>(4)</sup>

---

<sup>1</sup> جمال سند السويدي، "المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة وإيران"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1996)، ص، 476-477.

<sup>2</sup> Scott W. Hibbard and David Little, Islamic Activism and U.S. Foreign Policy, (Washington: The endowment of the United States Institute of Peace, 1997), p. 30.

<sup>3</sup> محمد إبراهيم مبروك، الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار: نظرية في دوافع الصدام واحتمالات المستقبل، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط. 2002)، ص، 48-49.

<sup>4</sup> محمد إبراهيم مبروك، المرجع نفسه، ص، 49.



كما أن إيران بحكم أنها قد خرجت من حرب الخليج الأولى ضد العراق منهكة القوى لم تستطع الوقوف في وجه المفاوضات المتعلقة بعملية السلام العربية الإسرائيلية.<sup>(1)</sup> وبعد حرب الخليج الثانية، دعا مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية "آية الله خامنئي" إلى ضرورة إعلان "حرب مقدسة ضد الغرب"، على الرغم من خلافات بلاده العميقة مع العراق، حيث قال: "النضال ضد العدوان الأميركي وأطماع الأميركيين وخططهم وسياساتهم سوف يحسب جهادا، وكل من يقتل في سبيل ذلك فهو شهيد."<sup>(2)</sup> ويقول "حلمي الخطابي": "...إن نجاح مشروع القيادات الإيرانية الجديدة في إنشاء بنية دولتهم ومؤسساتها في ظل متطلبات هذه الحرب وفي محيط من العداء، كون حصانة تمكنهم من مواجهة أسوأ المعطيات التي يمكن أن تحيط بنظام وليد، وجعلت من قدرات هذا النظام خبرات وكفاءات تمكنه من تجاوز مثل هذه المخاطر."<sup>(3)</sup>

### 1- رد الفعل الإيراني على سياسة الاحتواء المزدوج:

وقفت إيران "موقفا جريئا" تجاه سياسة الاحتواء المزدوج، وعملت على التقليل أو التخفيف من التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية والرغبة في الوصول إلى حل سلمي، وتهدف الولايات المتحدة من وراء هذه السياسة إلى عزل إيران وإضعافها، وتوقيع العقوبات في حقها، وذلك كله للحيلولة دون تقدم إيران وازدهارها.<sup>(4)</sup> ويقول "عبد الله عبد الخالق": "الرد الإيراني الطبيعي على هذا الاحتواء الأمريكي المزدوج (السياسي والعسكري) هو امتلاك قدرات عسكرية نووية محدودة تحقق لها الردع النووي في حالة تعرضها لعدوان شبيه بالعدوان الأمريكي على العراق، ورغم بؤس هذا التفكير الذي يستند إلى إستراتيجية الصدام الحتمي، إلا أنه أقل ما تستطيع أن

---

<sup>1</sup> فيصل جلول، دفاعا عن السلام العربي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الفارس للنشر والتوزيع بالأردن، ط1، 1999)، ص13.

<sup>2</sup> صمويل هنتغتون، "صدام الحضارات"، في: الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، صمويل هنتغتون وكيشوري محبوباني وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 2000)، ص24.

<sup>3</sup> حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، يناير 2005)، ص74.

<sup>4</sup> السفير فوزي صلوح، الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، 1999)، ص63-64.

تقوم به إيران لمواجهة الاستفزازات الأمريكية التي ذهبت بعيدا في الآونة الأخيرة بما في ذلك التحريض العلني والرسمي ضد النظام الحاكم في طهران".<sup>(1)</sup>

ويرى العديد من الباحثين أن إيران سوف لن ترضخ لهذه السياسة (سياسة الاحتواء المزدوج)، وذلك لأنها ستلجأ إلى القوى المناوئة للسياسة الأمريكية لمقاومة هذا الاحتواء، ومن هنا فإنها ستعمل على عرقلة أي مشروع أمريكي في المنطقة، وتعمل على شراء التكنولوجيا والسلاح من أي مصدر كان إضافة إلى هذا فهي تستقبل مختلف القوى المعارضة لاتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية لتقويضها.<sup>(2)</sup>

والتوتر بين الولايات المتحدة وإيران، دفع هذه الأخيرة إلى تحويل روابطها وزيادة مبيعاتها النفطية وزيادة الطلب الأوربي على البترول الإيراني ورفض الولايات المتحدة له.<sup>(3)</sup>

## 2- الخيارات والبدائل المتاحة أمام إيران للرد على التهديدات الأمريكية:

لإيران العديد من الخيارات والنشاطات ومنها ما يلي: (رد الفعل)

- ضرب القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وذلك باستخدامها لصواريخ "شهاب3".

- استخدام جماعات موالية لها بمن فيهم "الظواهري" و"الصدر" في العراق، وذلك للهجوم على القوات العراقية والأمريكية.

- الهجوم على الولايات المتحدة عن طريق الهجمات الانتحارية، وذلك بالتعاون مع تنظيم القاعدة.

- تحريض الشيعة العراقيين على مهاجمة الأمريكيين.

- استخدام إيران لمختلف إمكاناتها المتاحة لضرب المصالح الأمريكية بما في ذلك السفارات والمراكز التجارية والمواطنين الأمريكيين.

- مهاجمة القوات الأمريكية المتواجدة في الخليج بواسطة الصواريخ.

<sup>1</sup> عبد الخالق عبد الله، المرجع نفسه، ص، 23.

<sup>2</sup> رياض نجيب الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994، (بيروت: رياض نجيب الريس للنشر والتوزيع، ط. 5، يناير 2005)، ص، 435.

<sup>3</sup> Ramses, 2005, p.223. »Iran: Fin de la Perstroika ou début de la Realpolitik ?« , .... - 3

-مهاجمة إسرائيل كذلك عن طريق الصواريخ.  
-الهجوم على مصادر الطاقة في الخليج والسيطرة على مضيق هرمز.  
-توقيف صادراتها النفطية والغاز وبالتالي يرتفع سعرها، وهذا ما سيؤثر على الاقتصاديات العالمية بما فيها الاقتصاد الأمريكي.<sup>(1)</sup>  
ويعتقد الكثير من المراقبين أن الولايات المتحدة إذا ما قامت بعمل عسكري ضد إيران، سيؤدي هذا إلى انتفاضة الشيعة في العراق لدعم إيران، ومحاربة الأمريكيين، وبالتالي سيطالب الشيعة بمغادرة الأمريكيين للعراق، ومهاجمة الميليشيات العراقية للقوات الأمريكية.<sup>(2)</sup>  
ولم تحقق الاستراتيجيات الأمريكية تجاه إيران، والمتمثلة أساساً في العقوبات والاحتواء والضغط الدبلوماسية أي نجاح، وسبب ذلك حسب عدد من الباحثين الأمريكيين إلى شعور الإيرانيين بقوميتهم وهذا ما يجعلهم بعيدين عن أي تأثيرات خارجية، إضافة إلى إيمان كل من الإصلاحيين والمحافظين بمبادئ الثورة، وبالتالي فإنه من الصعب أن تحقق الولايات المتحدة أهدافها عن طريق تفضيل طرف على آخر.<sup>(3)</sup>  
وكان رد الفعل الإيراني على جهود واشنطن الرامية لفرض عزلة على طهران في التسعينيات أن بادرت إيران بإقامة علاقات ودية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا، وتعزيز الاتصالات في شرق آسيا. وهناك مزاعم أن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية، وعندما يتم الحديث عن هذا الملف بالنسبة للإيرانيين، فإنهم يقولون بأنهم وقعوا على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية «CTBT»، وأنهم ينبغي أن يكونوا أحراراً في صنع قراراتهم حول هذا الموضوع نظراً لتعدد المخاطر التي تواجههم.

---

<sup>1</sup>-Anthony H.Cordesman and Khalid R.Al Rodhan,Iranian Nuclear Weapons?the Options if Diplomacy fails,(Washington:Washington Center for Strategic and International Studies, April 2006),,p.36.

<sup>2</sup>-Ibid,p.38.

<sup>3</sup> رشا حمدي، "موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني"، السياسة الدولية، ع، 153، أبريل 2003، المجلد 38، ص، 310 .

أما مجالات الاهتمام الإيرانية فهي تتمثل في دعم كل من حزب الله اللبناني، وكذا حركة حماس الفلسطينية.<sup>(1)</sup>

كما يقول "يزيد الصايغ": "...وفي الواقع فقد أظهر الجمهور العام في الشرق الأوسط استعداداً في بعض الأحيان لقبول إجراءات التحرير المؤلمة اقتصادياً حتى في ظل معارضته لتكلفتها الاجتماعية. ومن أمثلة ذلك تقديم الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني لمقترحات في مطلع التسعينيات بزيادة الضرائب وضبط معدلات الفائدة وتخفيض الدعم الحكومي وتوحيد أسعار صرف العملات وتحرير التجارة وربط الأجور بالإنتاجية.

وبالرغم من عدم شعبية مثل تلك الإصلاحات الاقتصادية، فإن الناخبين قد صوتوا للمرشح الأقرب طرحاً وهو الرئيس محمد خاتمي الذي انتخب ليحل محل رفسنجاني عند انتهاء فترة حكم الأخير في أيار/مايو 1997..."<sup>(2)</sup>

وبعد الإتهامات الأمريكية لإيران بالضلوع في تفجيرات الخبر في 25/6/1996 بالسعودية، تمثل الرد الإيراني على هذه الإتهامات بأن رفضتها إيران جملة وتفصيلاً، وأشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "محمود محمدي" واصفاً: "الولايات المتحدة وإسرائيل بأنهما مؤيدتان وزعيمتان للإرهاب الدولي ونحن ننفي بقوة أي تورط في تفجير الظهران."

وأضاف قائلاً: "أن الغاية من هذا الإتهام هو تدبير مؤامرة لتشويه صورة الجمهورية الإسلامية ومثل هذه الإتهامات تعود جذورها إلى عداً أمريكا والنظام الصهيوني للإسلام والجمهورية الإسلامية."<sup>(3)</sup>

وفي 1997، قالت إيران أن جهودها لعقانة سياساتها وجعلها معتدلة لم تغير من النظرة الأمريكية المعادية للسياسات الإيرانية.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> وزمازي هوليس، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، المستقبل العربي، ع، 258، أوت، 2000، ص، 175-176.

<sup>2</sup> يزيد صايغ، "العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات عالمية، ع، 28، د.ت.ن، ص، 38.

<sup>3</sup> .....، إنفجار الخبر: دراسة توثيقية مفصلة لتفجير مبنى سكن القوات الجوية الأمريكية في مدينة الخبر في مدينة الخبر والذي وقع بتاريخ 1996/6/25، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ربيع الثاني 1423هـ، ص، 36.

وخلال نفس السنة، رأت إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل مصدرا لتهديد أمن الخليج، حيث جاء على لسان أحد المسؤولين الإيرانيين: "الآن تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية العدو الوحيد الذي نعتبر أنه يهددنا في استراتيجيتنا. ولا توجد أي دولة مجاورة تهدد أمننا القومي. وقد نظمنا ودرّبنا قواتنا ضد التهديد الأمريكي..." (2)

كما قامت حكومة الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" بتطوير وإعطاء دفعة ديناميكية جديدة للمصالح الوطنية الإيرانية، وذلك بواسطة دبلوماسية قائمة على المنفعة كإبراز دور التجارة الدولية، ورغبتها في إقامة مصالحة مع خصومها، كالسعودية، وإبرام معاهدات تتعلق بالأمن والتعاون، وحسن الجوار مع بلدان الخليج العربي، باعتباره (الخليج العربي) يعتبر عمقا استراتيجيا لإيران، وقد تحققت جملة من المصالح لإيران وأهمها سقوط نظام طالبان الأفغاني الذي كان يشكل عليها عبئا أمنيا وسياسيا وإنسانيا (النازحين الأفغان)، وحتى النظام العراقي نفس الشيء، لكن التواجد الأمريكي الكبير في البلدين يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لإيران، وهذا ما دفع إيران إلى ضرورة التفكير في تزويد ترسانتها الحربية بأسلحة متطورة. (3)

ويقول "فوزي صلوخ": "...أقر الإصلاحيون سياسة خارجية تعتمد على الارتباطات والتكامل في المجتمع العالمي. وقد قاد الرئيس خاتمي هذه المهمة ملحا على نموذج من التفاعل بين الدولة والثقافات في عالم يتوق إلى السلم والأمن. وإن دبلوماسية هذا النموذج الإصلاحي تدعو إلى حماية مصالح إيران التجارية والاستراتيجية مع مؤسسات دولية هامة كالاتحاد الأوروبي ودول الخليج وروسيا والصين وغيرها." (4)

وبعد ستة أشهر من رئاسته للبلاد (محمد خاتمي)، تمكنت إيران من استضافة قمة المؤتمر الإسلامي، وبذلك تمكنت من إنهاء العزلة الإقليمية والدولية التي كانت مفروضة

---

<sup>1</sup> - William B. Quandt, The Middle East, (Washington :Congressional Quarterly INC, 2000), p.251.

<sup>2</sup> -Nader Barzin, L'économie Politique de Développement de L'Énergie Nucléaire en Iran (1957-2004), (France :Thèse de Doctorat, Ecole Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 2004), p, 234.

<sup>3</sup> فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع، ط، 1، 2006)، ص، 67.

<sup>4</sup> فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، مرجع سبق ذكره، ص، 67-68.

عليها، واستغلتها إيران لتوطيد علاقاتها مع الدول العربية، كما أجرى خاتمي مقابلة مع محطة « CNN » في يناير 1998 حيث طرح فكرة "حوار الحضارات"، وعبر عن إعجابه بالحرية الدينية في الولايات المتحدة لكنه لا ينبغي أن ننسى تعليقات خاتمي في السابق والتي تحدث فيها عن "غزو ثقافي" لإيران من طرف الولايات المتحدة والغرب وعن "هجوم صهيوني شيطاني" على إيران، وقد تحدث كذلك عن ضرورة تحسين علاقات بلاده مع كل دول العالم بما في ذلك إقامة حوار مع الأعداء.<sup>(1)</sup>

وتسعى إيران إلى عمل كل ما في وسعها لإقناع دول مجلس التعاون الخليجي بأنها لا تهدد مصالحها أو أمنها ولا حتى المصالح الغربية هناك، وقد لعبت السياسات المعتدلة التي قادها الرئيس "محمد خاتمي" في تصديق النوايا الإيرانية، والدليل على ذلك هو أن العلاقات الإيرانية الخليجية عرفت تحسنا ملحوظا، حيث بقي ينقصها مشكلة الحدود حول الجزر العربية (الإماراتية) الثلاث التي احتلتها إيران في 1971، فقد استطاعت توفير الدعم المادي والمعنوي لحزب الله اللبناني.<sup>(2)</sup>

وترفض إيران تواجد أي قوة أجنبية في الخليج، ورفضها كذلك لإعلان "كارتر" المشهور في سنة 1978 الذي يعتبر فيه الخليج جزء من الإستراتيجية الأمنية الوطنية العليا لأمريكا. وإيران قلق يتمثل في إمكانية استخدام ذلك التواجد للقضاء على الثورة الإيرانية أو تحطيم منشأتها النووية.<sup>(3)</sup>

وقد حاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية التأثير في دول الخليج العربي من خلال تصدير ثورتها الإسلامية بمختلف الوسائل والأشكال، وأدركت إيران أن أمنها واستقرارها لا يتم إلا بتعميق علاقاتها مع الدول الخليجية، وخير دليل على ذلك هو أنها أعطت امتيازات لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بدخول إيران بدون تأشيرة للزيارات التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وهناك تغير في الموقف الإيراني بخصوص تصدير الثورة فبعدها كانت إيران في الماضي تصدرها من خلال التلويح باستخدام القوة أو تعاملها

<sup>1</sup> أنوش احتشامي، "النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية"، المستقبل العربي، ع، 258، أوت 2000، ص، 183.

<sup>2</sup> أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 24، ط. 2، مارس 2004)، ص، 83.

<sup>3</sup> علي محمد فخرو، "واقع ومستقبل العلاقات الخليجية - الخليجية"، المستقبل العربي، ع، 268، جوان 2001، ص، 132.

المباشر مع بعض القوى الداخلية في أقطار الخليج، أو استعمال الحملات الإعلامية، أصبحت تصدر مبادئ الثورة اعتماداً على ما يعرف "بالنموذج".<sup>(1)</sup> وفيما يتصل بالوضع الإقليمي، فإنه ينبغي على إيران استيعاب التحولات التي حدثت في المنطقة، ومنها انسحاب الجيش السوري من لبنان، وانعكاسات ذلك على حزب الله، وكيفية التعامل مع الظرف الجديد في فلسطين، ومعالجة الموضوع العراقي الذي يزداد تطوراً نحو الأسوأ يوماً بعد آخر.<sup>(2)</sup>

يقول "ضيف الله ضيعان": "لقد باتت التيارات الإصلاحية تستند إلى التهديدات الأمريكية لإيران؛ كمسوغ للدعوة للإسراع بتطبيق الإصلاحات السياسية والدستورية والاجتماعية الداخلية؛ بحجة سحب الذرائع التي تطرحها أمريكا بغية إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية".<sup>(3)</sup>

ويقول "يزيد صايغ": "...وينطبق الجزء الأكبر من هذه الحقائق على إيران التي أعادت توجيه حصة رئيسية من تجارتها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية نحو روسيا، وسعت إلى دور في آسيا الوسطى من خلال الاتفاقيات الثنائية ومنظمة التعاون الاقتصادي وتجمع بحر قزوين، رداً على سياسة الإقصاء الأمريكية تجاهها وتحفظات دول الخليج العربي عنها".<sup>(4)</sup>

وقد تم تشديد الرقابة الأمريكية ابتداءً من ديسمبر 2002، خصوصاً على الأشخاص الذين يأتون من الدول التي تصنفها واشنطن بأنها راعية للإرهاب، منها المواطنون الإيرانيون، على الرغم من التطور الإيجابي فيما يخص نظرة الرأي العام الإيراني للولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين طهران وواشنطن وهو ما دفع

---

<sup>1</sup> علي محمد فخرو، المرجع نفسه، ص، 133 .

<sup>2</sup> رياض معسوس، "نجد ومعاركه المتواصلة: إيران بين مرونة الواقع وتطرفه"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع، 45، جوان-جويلية 2005، ص، 37 .

<sup>3</sup> ضيف الله ضيعان، "إيران بين التشيع والليبرالية"، في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، (الإمارات: مجلة البيان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، 2004)، ص، 513 .

<sup>4</sup> يزيد صايغ، "العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات عالمية، ع، 28، د.ت.ن، ص، 22 .

إيران إلى أخذ بصمات الأمريكيين الذين يزورونها وهو ما يمكن اعتباره رداً إيرانياً على الخطوات التي قامت بها الولايات المتحدة والتي أعتبرت مهينة بالنسبة للإيرانيين.<sup>(1)</sup> وقد نفت إيران الاتهامات الأمريكية لها بسعيها لامتلاك أسلحة نووية، وقالت أنها ترغب من وراء الموقعين "ناتنز" و"أراك" توليد الطاقة الكهربائية، وتجدر الإشارة إلى أن إيران قد وافقت على مراقبة الموقعين من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.<sup>(2)</sup> وترى النخب الحاكمة في إيران أنه من غير الممكن وضع الثقة في الولايات المتحدة، لكونها تدعم إسرائيل بشكل غير محدود، وتقديمها الدعم لأعداء النظام الإيراني، داخليا وخارجيا مثل الدعم لتركيا أو أكراد إيران. وبما أن الولايات المتحدة تسعى لقلب النظام في طهران، فإن إيران تعمل على إخفاء أو التغطية على العيوب التي تشوب النظام الإيراني، وعدم قدرته على القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية.<sup>(3)</sup>

### 3- أهداف إيران من التقارب مع واشنطن:

تسعى إيران من خلال إطلاقها لإشارات إيجابية حيال واشنطن إلى تحقيق عدد من الأهداف:

-التفاعل مع المبادرات الأمريكية الإيجابية، والتي قد تكون مقدمة لتجاوز الخلافات بين البلدين، وبالإضافة إلى غلق الولايات المتحدة لمكاتب منظمة مجاهدي خلق، سبقتها خطوة أخرى، وهي مراعاة الولايات المتحدة في تكوين المجلس الانتقالي في العراق تمثيل الشيعة، وهو ما يعتبر مؤشرا هاما بالنسبة لطهران.

-تخفيف وطأة الضغط الأمريكي على إيران فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وهي المسألة التي أثارَت حولها واشنطن الكثير من الجدل.

-إغلاق ملف منظمة "مجاهدي خلق" الذي أعتبر تهديداً لإيران.

-تفادي الضغوطات الأمريكية التي يمكن أن تمارسها على إيران، وذلك باستخدام الأقليات كورقة ضاغطة، وخصوصاً القضية الأذرية.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة: ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، د. ت. ن.)، ص 69-70.

<sup>2</sup> حسان أديب البستاني، المرجع نفسه، ص 70.

<sup>3</sup> Farhard Khosro Khavar, « 2004-2005: L'Iran à de nouveaux défis. dans : Rémy Leveau et Frédéric Charillon, Iran, Libye : Deux systèmes politiques à l'épreuve des faits, (Paris : La Documentation Française, 2006), pp. 102-103.



#### 4-ردود أفعال إيران حول عدد من القضايا والمسائل:

##### أ-ردود الأفعال الإيرانية على المشاريع الأمريكية الداعية إلى الإصلاح:

ترفض إيران مشروع العولمة ومختلف المشاريع المنبثقة عنه، وخصوصا مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي جاء به "شمعون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، فوفقا لسياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران الهدف منها محاصرة الدولتين، وإيران لازالت تواجه مختلف المشاريع الأمريكية-الإسرائيلية، وذلك من خلال تأييدها وتقديمها للدعم للمقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني، ودعم القضية الفلسطينية، ومساندة سوريا لاسترجاع الجولان المحتل.

وتوجه الولايات المتحدة خطابها السياسي ضد إيران لتوهم دول المنطقة بأنها العدو الأول لها، وهذا ما يمكن اعتباره بمثابة تدعيم قاعدة العداء ليس لإيران وحدها وإنما للإسلام ككل.<sup>(2)</sup>

##### ب-الموقف الإيراني من الإرهاب:

يقول الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي": "من القضايا التي توليها الجمهورية الإسلامية أهمية كبيرة، هي مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وخصوصا الإرهاب الرسمي... فنحن نعلن أننا بمقتضى المعايير الدينية والأخلاقية والثقافية نقف في وجه الإرهاب ونعارضه بكل أشكاله. ومن أجل اجتثاث جذور هذه الظاهرة المشؤومة ومكافحة العوامل المسببة لها لا بد من السعي لتحقيق العدالة عبر تنسيق جدي قائم على العلاقات الدولية الصادقة."<sup>(3)</sup>

##### ج-رد الفعل الإيراني على ما يجري في العراق:

يعتبر دور إيران (إلى جانب سوريا) في العراق ليس الهدف منه دعم حزب البعث العراقي كما يظن البعض، وليس تقديم الدعم للشريعة، بل تدخلها في العراق يعكس في

---

<sup>1</sup> أحمد منيسي، "واشنطن، طهران: ما وراء الإشارات الايجابية"، مختارات إيرانية، ع، 38، سبتمبر 2003،

. <http://www.ahram.org.eg/asps/ahram/2001/1/1/c2RN41.HTM>

<sup>2</sup> محمد علي سرحان، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي (حوار حضارات أم صراع حضارات؟)، (دمشق: مكتبة الأسد، 1999)، ص، 44-45.

<sup>3</sup> محمد خاتمي، "حوار الحضارات"، في: الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، صمويل هنتغتون وكيشوري محبوباني وآخرون (محررين)، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط، 1، 2000)، ص، 180.

الحقيقة موقفها من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلمها المسبق بأن واشنطن تسعى للتخلص من نظامها والتقليل من دورها والحد من فعاليتها. (1)

كما بدأت إيران في التحضير لمعركة ضد القوات الأمريكية في العراق قبل الغزو الأمريكي للعراق في 2003، وبالخصوص تجسد هذا بعد دخول الأمريكيين للعراق، وقد تم اكتشاف 1000 عضو من فيلق بدر هم من الإيرانيين ينتقلون بين مناطق الشيعة في العراق. (2)

وقد أدى احتلال العراق إلى تحرك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لملاً الفراغ الذي تركه انهيار النظام البعثي في العراق، وأصبح لها نفوذ في العراق ولبنان ومختلف المناطق الأخرى. (3)

#### 5-رد الفعل الإيراني على الإتهامات الأمريكية بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001:

كما عملت إيران على عدم الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد تعاملت طهران مع التحرشات الأمريكية بكل "عقلانية وبنية"، خصوصاً بعد احتلال العراق، وركزت الولايات المتحدة في ضغوطاتها على إيران على الملف النووي الإيراني، وجندت المجتمع الدولي للضغط على طهران، وقد اعتبرت أزمة البرنامج النووي من أخطر وأبعد الأزمات. (4)

6-مقاومة إيران للنظام العالمي ذي القطب الواحد ولتفوق الولايات المتحدة: عارضت إيران فكرة النظام العالمي الجديد الذي يقوم على التفوق الأمريكي، ورفض إيران تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولم تقم أي اتصالات مباشرة بين الطرفين. (5)

---

<sup>1</sup> علي العقابي، "ملاحظات أولية على تقرير بيكر - هاملتون"، صحيفة طريق الشعب، ع، 86، الثلاثاء 26 كانون الأول 2006، ص، 09.

<sup>2</sup> - Kimberly Kagan, Iraq Report: Iran's proxy war against the United States and the Iraqi Government, (USA: a publication of Institute for the Study of War and Weekly standard, May 2006-August 20, 2007), P,05.

<sup>3</sup> يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، 351، ماي 2008، ص، 84.

<sup>4</sup> سامح راشد، "إيران في مواجهة الضغوط الخارجية"، السياسة الدولية، ع...، يناير 2004، على الموقع الإلكتروني:

www.siyassa.org

<sup>5</sup> شيرين هنتر، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية"، دراسات عالمية، ع، 38، 2001، ص، 24.

وتمتلك إيران عددا من الأوراق يمكنها من خلالها التأثير في المشاريع الأمريكية في المنطقة حيث لها قدرات عسكرية لا يستهان بها بإمكانها إلحاق الأضرار بالوجود العسكري بالمنطقة وكذا إسرائيل وبإمكان إيران أن تثير القلاقل في آسيا الوسطى والقوقاز.<sup>(1)</sup>

وقد صدر عن وزير الدفاع الإيراني "علي شمخاني" تهديد بالقيام بعمل عسكري ضد القوات الأمريكية أو مصالحها في منطقة الخليج العربي أو خارجه، وهذا يدل على تغير في الخطاب الإيراني نحو واشنطن.

وهناك ملفات أخرى تحكم العلاقات الأمريكية الإيرانية وهي موضوع النفط، وأسعاره المرشحة للإرتفاع، وهذا ما يجعل سوق النفط محددًا أساسيا في القرار الأمريكي نحو إيران والعكس كذلك، وهناك ضغط أمريكي كذلك حول الملف النووي الإيراني.<sup>(2)</sup>

يقول "أمير طاهري": "...فطالما لا توجد أي أجندة لتغيير النظام، فلن تتحني القيادة في طهران لأي هجمات جوية أو صاروخية. إن سياسة قعقعة السيوف المتواصلة من قبل خصوم إيران الحقيقيين أو المزيفين تعود بالفائدة على القيادة الجديدة في إيران التي تسعى بنشاط إلى "صراع حضارات" شريطة أن لا يتعرض إمساكها بزمام السلطة إلى أي تهديد....."<sup>(3)</sup>

ويضيف قائلاً: "...وفي نفس الوقت ترغب قيادة إيران بإبقاء تركيزها على القضية النووية لأن ذلك قد يعزز الدعم الشعبي للنظام داخل إيران حيث الغالبية من السكان لا يعلمون لما هذه الضجة ويبدون استياء لأنهم عوملو على نحو "أقل من الهنود" عندما سعت نيودلهي لامتلاك أسلحة نووية. وفي نفس الوقت فإن تسليط الانتباه على القضية

---

<sup>1</sup> بشير عبد الفتاح، "أمريكا وإيران... مواجهة أم مصالحة"، السياسة الدولية، أبريل 2005، المجلد 40، ص 169.

<sup>2</sup> سامح راشد، "إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة"، السياسة الدولية، ع 158، أكتوبر 2004، المجلد 39، ص 165.

<sup>3</sup> أمير طاهري، "مركز العاصفة: طهران تكتب السيناريو والولايات المتحدة تتبعه"، في: إفرايم اسكولاي وآخرون (محررين)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أبو هديبة أحمد، (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي، ط 1، 2006)، ص 192.

النووية سيحول الضوء عن قضايا أخرى من المحتمل أن تكون أكثر تفجراً مثل انتهاك حقوق الإنسان وموجة الإعدامات والاضطراب العرقي في عدة مناطق إيرانية". (1)

ويقول "محمود سريع القلم": "اتسم الإيرانيون دوماً بالحساسية إزاء ركائزهم الدينية والحضارية... فعلى خلاف كثير من دول المنطقة التي استساعت بسهولة الاختلاط والاندماج مع القوى العالمية فإن الشرائح الدينية والوطنية الإيرانية، أبدت مقاومة لقبول هذا الاندماج." (2)

ويضيف قائلاً: "فالجهورية الإيرانية لا هي التي يمكنها إدارة البلاد بطريقة ما قبل الثورة، ولا التغيرات العالمية والمنطق الاقتصادي والجغرافية السياسية والأداء الإيراني في إدارة الجوانب العالمية تسمح لها بأن تبقى في موقف المخاصم الفلسفي والسياسي مع الغرب على هذا فإن من العقل بمكان أن تأخذ بيدها زمام التغيير والتحول." (3)

ونظراً لتواجد إيران في محيط جغرافي تتواجد فيه عدد من القوى النووية، ومنها إسرائيل، باكستان، روسيا، ازدادت طموحات إيران النووية في تطوير قدراتها العسكرية النووية. وقد عملت إيران على تمتين علاقاتها مع عدد من الدول في إطار التحالفات التي أصبحت تقتضيها ضرورات ما بعد الحرب الباردة، منها على سبيل المثال لا الحصر: سوريا، كوريا الشمالية وروسيا وع الهند قدر الإمكان، وذلك بهدف تطوير قدراتها النووية. (4)

يقول "أحمد يوسف أحمد" و"أحمد السيد النجار": "...تكرر تأكيد الرئيس الإيراني "محمود أحمد نجاد" على الرابط العضوي بين أمن بلاده وأمن حلفائها الإقليميين، والتزام طهران من هذا المنطلق بحمايتهم وطرح فكرة تشكيل جبهة من كافة

<sup>1</sup> أمير طا هري، مرجع سبق ذكره، ص 192-193.

<sup>2</sup> محمد سريع القلم، "الأمن القومي الإيراني"، مجلة المستقبل العربي، ع، 279، ماي 2002، ص، 164.

<sup>3</sup> محمد سريع القلم، "الأمن القومي الإيراني"، مجلة المستقبل العربي، ع، 279، ماي 2002، ص، 164.

<sup>4</sup> Anoushiravan Ehteshami and Raymond A.Hinnebusch, Syria and Iran :Middle Powers in a Penetrated Regional System,(New York : Anoushiravan Ehteshami and Raymond A.Hinnebusch and Library of Congress Cataloging in publication Data,1997),p,53.

القوى المناهضة للخطط الصهيونية والأمريكية في المنطقة، وهو ما يحيل إلى مبدأ تآزر المستضعفين الذي تبنته الثورة الإسلامية في مستهلها..." (1)

ويضيفان بالقول: "...إيران التي تتجمع بين يديها أوراق قوة متعددة سبقت الإشارة إليها (الموضوع العراقي والفلسطيني)، لن تتردد عن توظيف تلك الأوراق لتأكيد محورية دورها كقوة إقليمية في شرق أوسط أكبر وأوسع، وهو ما يتسق مع سعيها لحيازة التكنولوجيا النووية..." (2)

ويرى بعض المراقبين بأن التهديدات الأمريكية تجاه إيران دفعت هذه الأخيرة إلى العمل على تطوير قدراتها النووية، وبالتالي حرصتها على ضرورة الحصول على الأسلحة النووية، واتهامها بأنها تعتبر ضمن "محور الشر"، وتصريحات "جون بولتون" المندوب الأمريكي في مجلس الأمن الدولي الذي دعا إيران إلى ضرورة أخذ العبرة مما حدث في العراق، وتصريحات كهذه سوف تساهم بطريقة أو بأخرى في دفع المتشددين الإيرانيين إلى قناعة مفادها أن الطريق الأمثل لمواجهة التهديدات الأمريكية لا يتأتى إلا بالحصول على الأسلحة النووية. (3)

#### 7- آثار الضربات الأمريكية المتوقعة:

كما قد تؤدي الضربات الأمريكية إلى عرقلة استكمال وبناء الترسانة النووية لإيران بضعة سنين، في حين أنه من الممكن جدا أن تضاعف إيران جهودها لتطوير السلاح النووي بعد تعرضها لضربة عسكرية. (4)

#### 8- السيناريوهات المحتملة للرد الإيراني على أي هجوم أمريكي محتمل:

كشفت دراسة أجراها عدد من الباحثين في جامعة "أكسفورد" البريطانية في تقرير مفصل نشر يوم الاثنين 5 مارس 2007، حيث جاء في التقرير أنه في حالة ما إذا وجهت

---

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ماي 2006، ص، 138.

<sup>2</sup> أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ماي 2006، ص، 141-142.

<sup>3</sup> فوزي صلوح، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، مرجع سبق ذكره، ص، 68.

<sup>4</sup> "....."، إيران: هل ثمة مخرج من المأزق النووي"، تقرير الشرق الأوسط (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات)، ع 51، فبراير 2006، ص، 23.

ضربة عسكرية ضد إيران قد يدفعها مثل هذا الإجراء إلى عدة نتائج أهمها زيادة طموحات إيران النووية وركود اقتصادي عالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط. وقد حث الدكتور "فرانك بارنابي"، وهو مختص في المجال النووي والتسلح على بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل للأزمة مع إيران.<sup>(1)</sup>

كما أنه في حالة تعرض إيران لهجوم عسكري، فإنها ستكون لها ردود أفعال، وخصوصاً في العراق وذلك عن طريق تأجيج الأوضاع به واستهداف القوات الأمريكية هناك، وتنظيم عمليات ضد الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم.

وسيؤدي ضرب إيران إلى ارتفاع أسعار البترول خصوصاً إذا قامت طهران بغلق مضيق هرمز (المعبر الرئيسي لتصدير البترول)، كما قد يلتف معارضوا النظام حوله للذود عن البلاد.<sup>(2)</sup>

كما أنه قد ينتج عن أي هجوم أمريكي على المراكز النووية الإيرانية رد فعل إيراني يتمثل في رجوعها إلى بناء برنامج نووي أكثر سرية من السابق، واتحاد الإيرانيين خلف نظام حكمهم، وبالتالي يمكن أن تقدم إيران عبر حلفاءها على الإنتقام وتهديد المصالح الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضامن العالمين العربي والإسلامي مع إيران. وظهرت نشاطات مناوئة للسياسة الأمريكية في الدول الإسلامية.

وسيتمخض عن ضرب إيران من قبل واشنطن، ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما سينجم عنه ظهور أزمة إقتصادية عالمية، وبالتالي فإنه لا بد على الولايات المتحدة أن تجعل الخيار العسكري في التعامل مع إيران كمالأخيراً، حسب وجهة نظر "ريتشارد هاس".<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> حسن حليمي، "باحثون بريطانيون في المجال النووي يحذرون من ضرب إيران"، صحيفة الخبر اليومي، ع، 4954، الثلاثاء 6 مارس 2007، ص، 13.

<sup>2</sup> . . . . "إيران: هل ثمة مخرج من المأزق النووي"، تقرير الشرق الأوسط (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات)، ع 51، فبراير 2006، ص، 22-23.

<sup>3</sup> ريتشارد هاس، "نهاية عصر الشرق الأوسط الجديد"، في: سيد محمد الداغوري، "الشرق الأوسط الجديد: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، في: الشرق الأوسط الجديد، ( . . . :مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، . . . )، ص، 68-69.

وقد هددت إيران بتدمير حقول النفط وخطوط الأنابيب في منطقة الخليج العربي، وذلك عقب إعلان الرئيس "بوش" الابن وتصنيفه لإيران بأنها جزء لا يتجزأ من "محور الشر" إلى جانب العراق وكوريا الشمالية. (1)

يقول كل من "ريتشارد سوكولسكي" و"إيان ليسر" and « Richard Sockolsky » « Ian Lesser »: "...لا يمكن أن نستبعد في المدى البعيد، قيام إيران بشن هجمات برمائية كبيرة على دولة الكويت أو المملكة العربية السعودية، تشمل الهجوم على منشآت نفطية مهمة أو الاستيلاء عليها. وقد تحاول إيران من خلال القيام بمثل هذه العمليات إعاقة وصول التعزيزات الأمريكية عن طريق تلغيم مضيق هرمز، وشن هجمات مضادة للسفن باستخدام الصواريخ والغواصات، أو شن هجمات جوية بالصواريخ الباليستية على موانئ بحرية وجوية تابعة للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى." (2)

ويضيفان بالقول: "...يمكن أن يؤدي قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز إلى إيقاف تصدير 85 بالمائة من إجمالي صادرات نفط منطقة الخليج العربي." (3)

ومن بين الأوراق التي تمتلكها إيران، والتي تعلمها الولايات المتحدة جيدا وهي: أن هناك نفطا وخطوطا لنقله، كما أن هناك ورقة الانتحاريين الذين يمكن إرسالهم إلى بلدان مختلفة وإحداث المشاكل في هذه الدول، كما يوجد في أفغانستان وطائفة الهزارة الشيعية، والعلاقة بين الاستخبارات الإيرانية وبعض الزعماء الطاجيك، وشيعة الخليج والتأثير الإيراني عليهم، ولبنان وحزب الله، إضافة إلى سوريا كورقة، والورقة الفلسطينية التي تتمثل في تقديم الدعم لحماس بعد فوزها في الانتخابات، ومن بين أخطر هذه الأوراق هي الورقة الشيعية في العراق وخصوصا في جنوبه.

وهذا ما يدفع واشنطن نحو التفاوض مع طهران لتبادل الأوراق السياسية معها، كما تملك

---

<sup>1</sup> يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط. 1، 2004)، ص، 118.

<sup>2</sup> ريتشارد سوكولسكي وإيان ليسر، "التهديدات لإمدادات الطاقة إلى الدول الغربية: السيناريوهات والانعكاسات"، في: أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية، ريتشارد سوكولسكي وآخرون (محررين)، ترجمة: الطاهر بوساحية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، ع، 20، ط، 1، 2004)، ص، 40.

<sup>3</sup> ريتشارد سوكولسكي وإيان ليسر، المرجع نفسه، ص، 40.

الولايات المتحدة ورقة فعالة نحو إيران وهي ورقة البرنامج النووي الإيراني، ويرى الكثير من المتابعين أن من الممكن جدا أن يتم عقد صفقة بين الطرفين.(1) هناك كل من إيران (ليبيا والسودان) أدت التحولات السياسية فيها، بكيفية أو أخرى إلى التخلص من السيطرة الأمريكية عليها التي كانت سائدة في إيران قبل سقوط نظام الشاه. وقد اتهم "كلينتون" بالاسم إيران بأنها مسؤولة عن الإرهاب في المنطقة وفق ما أكدته الحكومة الإسرائيلية مرارا، وبهذا فإن الإدارة الأمريكية أرادت أن تكون تحالفا دوليا شبيها بذلك الذي تم تكوينه خلال حرب الخليج، وهو موجه ضد إيران حيث تعتبرها الولايات المتحدة عدوها اللدود.(2)

ويرى "ريتشارد هاس" «Richard Has» : "ستصبح إيران إحدى القوتين الأكثر تأثيرا في المنطقة. ومخطئ من يقول إن طهران كانت على سفير تحولات داخلية دراماتيكية، فإيران التي تتمتع بثروة عظيمة، هي الدولة الخارجية الأكثر نفوذا في العراق، كما أنها تمسك بسلطة مهمة على حماس وحزب الله، وهي قوة إمبراطورية تقليدية ذات طموحات كبيرة لإعادة رسم المنطقة على صورتها، ومن المرجح أن تترجم غاياتها على أرض الواقع." (3)

#### 9-سيناريوهات للمستقبل الأمريكي الإيراني:

من الممكن أن تخرج إيران عن منطقة النفوذ الأمريكي على الرغم من إمكانية عقد بعض الاتفاقيات مع شركات أمريكية للنفط. وهناك احتمال آخر يتمثل في العودة إلى إحياء أفكار المحافظين في إيران وتوجهاتهم، وهذا يمكن أن يدفع كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اتهام إيران بتطوير أسلحة نووية، وهذا سيدفع إيران إلى التحالف مع روسيا.(4)

1 حسن الرشيد، النووي الإيراني.. والموقف الأمريكي"، مجلة دراسات استراتيجية، ع، 02، جوان 2006، ص، 105.

2 روجيه غارودي، أمريكا طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: صيام الجهم وميشيل خوري، (بيروت: دار عطية للنشر، ط. 1، 1998)، ص، 201-202.

3 ريتشارد هاس، "نهاية عصر الشرق الأوسط الجديد"، في: سيد محمد الداعوري، "الشرق الأوسط الجديد: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، في: الشرق الأوسط الجديد، (....): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، (....)، ص، 63.

4 وزمازي هوليس، مرجع سبق ذكره، ص، 178.



وقد أدانت إيران بشدة القانون الأمريكي،(الذي أقره الكونغرس الأمريكي: قانون يوم السبت 02 أكتوبر2006 بعد يوم واحد من موافقة مجلس النواب عليه،والقاضي بتوقيع عقوبات على الدول التي تواصل مساعدتها لإيران في المجال النووي أو تمدها بأسلحة متطورة،وقد وقع عليه الرئيس "بوش" في ليلة السبت.) وقد أشار المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حسب ما أوردته وكالة الأنباء الإيرانية "محمد علي حسيني": ".إن عواقب اعتماد مثل هذه القوانين ليست سوى التأثير على المصالح الأمريكية وزيادة عزلة هذا البلد".

وهناك دولتان تعملان على مساعدة إيران نوويا وهما روسيا،حيث تشارك في مشروع تبلغ قيمته 800 مليون دولار للمساعدة في بناء محطة نووية في "بوشهر" واهتمامها كذلك بتزويد إيران بأسلحة متطورة تكنولوجيا،والصين التي يشتبه في أنها تمد إيران بتكنولوجيا صنع صواريخ.(1)

#### المطلب الثاني: ردود الأفعال السعودية تجاه السياسات الأمريكية حيالها

ونظرا للظروف الإقليمية المحيطة بالسعودية آنذاك،والمتمثلة في الغزو السوفيتي لأفغانستان وسقوط نظام الشاه في إيران،وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس 1979،واعتبارات التنافس المصري السعودي،كلها ظروف دفعت المملكة إلى توجيه عدد من الطلبات للولايات المتحدة الأمريكية منها تحسين قدراتها الدفاعية عبر خزانات وقود إضافية لطائرات "اف-15"،وطائرات إعادة التزويد بالوقود جوا،وعدد غير محدد من طائرات القيادة والسيطرة والتوجيه،والتي يطلق عليها "الأوكس" إضافة إلى طلبها صواريخ جو-جو من نوع "سايندويندر" المتطورة،واعتبر السعوديون أنه في حالة ما إذا لم توافق واشنطن على هذه الطلبات فان هذا من شأنه أن يؤثر في العلاقات المتميزة بين الدولتين.وحاولت أمريكا ربط موافقتها على هذه الطلبات مقابل موافقة السعودية على تقديم تسهيلات عسكرية للغرب في المملكة،وكذلك تأييد السعودية لاتفاقية

---

<sup>1</sup> هدى عبد الغفار، "إقرار قرار ينص على معاقبة الدول المتعاونة مع إيران في المجال النووي"،سلسلة برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية وحوار الحضارات،مركز البحرين للدراسات والبحوث،ع،2،23 أكتوبر2006،ص،15 .

"كامب ديفيد"، إلا أن السعودية رفضت هذا الربط، وحثت الأمريكيين على ضرورة مراجعة هذه الاتفاقية، وشددت على ضرورة منح الحقوق المشروعة للفلسطينيين.<sup>(1)</sup> وقد واصلت السياسة الخارجية السعودية خلال الثمانينيات والتسعينيات خطتها وسياساتها للمحافظة على أمنها واستقرارها ضد التهديدات والأخطار التي تشكلها القوى الإقليمية، ولعبت دورا هاما في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.<sup>(2)</sup> وتم تأجيل هذه الطلبات إلى غاية نهاية 1980 تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية والتي فاز بها "رونالد ريغان"، وتم إقرار الصفقة بعد أن نجح الكونغرس في دفع معارضة الرئيس "ريغان" وربطه بين حاجات المملكة وحاجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية.<sup>(3)</sup>

وأمتت السعودية بصفة تدريجية قطاعها النفطي الذي كانت تسيطر عليه في السابق الشركات الأجنبية، وبالتالي فإن شركة "أرامكو" « Saudi Aramco » التابعة للسعودية كانت تسيطر على إنتاج معظم النفط في السعودية، وتم السماح للشركات الأجنبية بالتكرير فقط ومنحت لها امتيازات في المنطقة الشرقية على الحدود مع الكويت، وقد تمت إعادة النظر في هذه السياسة منذ سبتمبر 1998، عندما قام الأمير "عبد الله" ولي العهد بزيارة إلى واشنطن والتقى بسبعة من ممثلي شركات نفط أمريكية، وقال لهم بأن: "شركات النفط الأمريكية كانت حجر الأساس في العلاقة السعودية-الأمريكية"، وبالتالي فإن المملكة ترغب في عقد شراكة إستراتيجية مع هذه الشركات، وهذا ما رحبت به الولايات المتحدة.<sup>(4)</sup>

وفيما يتعلق برد الفعل السعودي حول الدعوات الأمريكية نحو الإصلاح والإنفتاح، فيقول "فؤاد إبراهيم": "تحرك الأمراء السعوديون على عجل لتحويل "الخطر

---

<sup>1</sup> حسن أبو طالب، المملكة العربية السعودية وطلال القدس، (بيروت: المكتبة الثقافية للنشر، د. ت. ن.)، ص، 20.

<sup>2</sup> - Alex Vassiliev, The History of Saudi Arabia, (New York :New York University Press, 2000), p, 469.

<sup>3</sup> حسن أبو طالب، المرجع نفسه، ص، 20.

<sup>4</sup> فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، (طنطا: مطابع عباشي بطنطا، ط. 1، يناير 2005)، ص، 195-196.

الأصولي" على المصالح الأميركية،لثني حكومة كلينتون عن فكرة تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط." (1)

## 1-الرؤية ورد الفعل السعودي على الدعوات الأمريكية نحو الإصلاح:

يعتقد الحكام في السعودية أن "كلينتون" سيتعامل معهم مثلما تعامل معهم نظيره "كندي"، وسيقوم في حالة فوزه في الإنتخابات الرئاسية الأميركية على الضغط على النظام السعودي من أجل إقرار الديمقراطية والإصلاحات.وفي هذا المجال يقول "يوسف الهاجري": "الديمقراطيون يرون في نمط العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة القائم على أساس المصالح المطلقة،ليس كافيا ما لم يبنى على قواعد ثابتة مستقرة...". (2)

## 2-ردود الأفعال على التواجد الأمريكي في المملكة:

أدى الوجود العسكري الأمريكي في السعودية إلى نتائج كانت لها ردود أفعال،تجسدت في هجمات على عدد من الموظفين الأمريكيين في السعودية،حيث نسب الأمريكيون مسؤولية الهجمات إلى المنشق السعودي "أسامة بن لادن" الذي خرج عن القانون السعودي،وأدت هذه الأحداث إلى "نجاحات تكتيكية" مؤثرة.ففي تشرين الثاني 1995 أدى انفجار سيارة ملغومة إلى مقتل خمسة من المستشارين الأمريكيين يعملون مع الحرس الوطني السعودي وفي حزيران /جوان 1996،حطم تفجير كبير في منطقة الظهران بناية متكونة من عدة طوابق كان عبارة عن ثكنة أمريكية،وتفجير برج الخبر الذي نتج عنه مقتل 19 طيارا وأكثر من 270 جريحا.(3)

وحسب التحقيقات فإن "أسامة بن لادن" هو من قام بهذه الهجمات.(4)

---

<sup>1</sup> جيمي كارتر، مذكرات جيمي كارتر: كامب دافيد-حرب على الحرب-رهائن طهران والحسابات الخاسرة، ترجمة: شبيب بيضون، (بيروت: دار الفارابي، 1985)، ص، 17.

<sup>2</sup> يوسف الهاجري، "وصول الحزب الديمقراطي إلى البيت الأبيض: نظرات في العلاقة القادمة بين العائلة المالكة وإدارة كلينتون"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 23، ديسمبر 1992، ص، 15-16.

<sup>3</sup> أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2004)، ص، 173.

<sup>4</sup>Hugh Barnes et Alex Bigham, Understanding Iran, People, Politics and Power, (London :Foreign policy Center, 2006), p.200.

وقد قام النظام السعودي بالعديد من الإجراءات والخطوات لكبح جماح التطرف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حذف المواضيع التي فيها إشارة للعداء للمسيحيين واليهود والتمثلة في كتب مدرسية.<sup>(1)</sup>

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الراديكالية الإسلامية في المملكة وهي: مواقف الولايات المتحدة الأخيرة في الخليج العربي، والتمثلة في غزو العراق، وغض الطرف عن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وطبيعة النظام الذي يمتاز بالانغلاق، وتوزيع الثروة وطرقها، وبالتالي فإن الجماعات المتطرفة تستغل "تآكل شرعية النظام لتجنيد متطوعين جدد"، هناك بعض الإصلاحات الجزئية التي قامت بها الحكومة السعودية ومنها تشجيعها لإقامة ندوات واجتماعات للحوار الوطني، وقطعت وعودا لإجراء انتخابات محلية جزئية، وخففت من الرقابة المفروضة على الجرائد، وأسست لجنة لمراجعة المناهج الدراسية.<sup>(2)</sup>

وكان المسئولون الأمريكيون يدركون جيدا أن هناك حساسية من طرف بعض الدول كالسعودية بخصوص العدد الكبير للقوات الأمريكية بها، وقد عملت الولايات المتحدة على نشر قواعدها في مناطق منعزلة نسبيا، والحرص على عدم احتكاكها بالمواطنين، وقد قامت الولايات المتحدة بخفض عدد قواتها تدريجيا إلى أن تم إنهاء تواجدها العسكري في السعودية، كما تم كذلك إغلاق عدد من القواعد العسكرية منها قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية، وقد تم نقل مركز العمليات الجوية التابع للقيادة المركزية من السعودية إلى قطر.<sup>(3)</sup>

ويقول "فريد هاليداي": "... تتسم مشاعر الشعب في المملكة العربية السعودية بشكل خاص بأنها مناوئة بشدة للولايات المتحدة الأمريكية، كما يتزايد انتقاد أفراد الشعب

---

<sup>1</sup> - .....، "المملكة العربية السعودية: من هم الإسلاميون؟"، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع 21، 31 سبتمبر 2004، ص 23.

<sup>2</sup> -.....، «Can Saudi Arabia Reform It self?»، Middle East Report, N 28, 14 July 2004.

<sup>3</sup> محمد عبد السلام، "مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة التاسعة، ع 101، ماي 2003، ص 59.

للحكومة بسبب البطالة والحصص غير المتناسبة من عائدات النفط والاستثمار التي تحصل عليها طبقة النخبة".<sup>(1)</sup>

ويضيف قائلاً: "وقد حاول نظام الحكم السعودي بدوره موازنة هذا الوضع بخفض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يثير ردود فعل سلبية تجاه الحكومة السعودية. ربما كانت واشنطن تحصل الآن، وبعد تأخير، على التسهيلات العسكرية وبعض المعلومات الاستخبارية عن الإرهابيين المشتبه بهم وحساباتهم المالية التي طلبتها من الرياض، ولكن ما من رئيس أمريكي سيجد من السهل عليه المخاطرة بحياة مواطنين أمريكيين إذا ما شنت حرب في سبيل المملكة العربية السعودية. وقد فكر الإستراتيجيون في واشنطن بما لا يفكر فيه أحد: إذا دخلت المملكة العربية السعودية في أزمة جدية فقد تؤدي إلى تفككها كما حدث في دولتين أخريتين تكونتا في عشرينيات القرن الماضي، وهما الإتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، ويصبح السؤال، عندئذ، كيف يمكن المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي في مناطق النفط والغاز في الشرق دون مواصلة الانغماس في أمور السياسة المحلية؟ لم تصل الأمور إلى هذا الحد، ولكنها قد تصل".<sup>(2)</sup>

وفي ظل شعور السعودية بأن الوجود العسكري الأمريكي فوق أراضيها أصبح خطراً عليها، فقد تعرض هذا الوجود العسكري لنقد كبير، وقد استغله، بعض الأمراء لإيصاله إلى الأمريكيين، وذلك بضرورة الخروج من المملكة، وقد عبر الأمريكيون وأعلنوا أن لديهم بدائل والمتمثلة في البحرين وقطر ويعتبران أكثر أمناً من السعودية، واللذان عرضتا على الولايات المتحدة استضافة قواتها العسكرية فوق أراضيها مجاناً، وهو ما يهدد السعودية باعتبار أن الوجود الأمريكي لا يزال على أطراف حدودها.<sup>(3)</sup>

---

<sup>1</sup> فريد هاليداي، "صيغة عالمية جديدة"، في: كين بوث وتيم ديون (محررين)، عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة (22)، ط. 1، 2005)، ص. 312.

<sup>2</sup> فريد هاليداي، "صيغة عالمية جديدة"، مرجع سبق ذكره، ص. 312-313.

<sup>3</sup> محمد علي الفائز، محمد علي الفائز، "من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم"، مجلة شؤون سعودية، ع. 1، فبراير 2003، ص. 38.

وقد تعددت عمليات العنف ضد القوات الأمريكية والغربية في السعودية عن طريق تنفيذ عمليات انتحارية واستخدام سيارات مفخخة، واختطاف الرعايا الأجانب، وقد جاءت عملية 12 ماي 2003، والتي استغلتها وسائل الإعلام السعودية لتمررها للأمريكيين معتبرة إياها بأنها شبيهة بهجمات 11 سبتمبر 2001، وأن هذه العملية قد أدت إلى مقتل أمريكيين وسعوديين، وأن السعودية هي الأخرى ضحية الإرهاب والعنف، وليس مصدرا له، وأنه لا بد على الولايات المتحدة والسعودية من التعاون والتحالف لمواجهة الإرهاب مثلما فعلتا في الوقوف في وجه الشيوعية.<sup>(1)</sup>

لقد كانت قاعدة الأمير سلطان الكبيرة عنصرا بارزا في توفير الاستطلاع والمراقبة الدائمة لمنطقة الخليج العربي، وأكد السعوديون أنه عندما تنتهي الحرب الأمريكية على العراق، فإنهم سيطالبون الرئيس "بوش" بسحب قوات بلاده من السعودية، وبالتالي فإن المكسب الكبير الذي حققته السعودية من جراء الحرب على العراق لم تكن التخلص من أسلحة الدمار الشامل بقدر ما كانت إخراج القوات الأمريكية من المملكة، وهذا ما كان يحلم به "أسامة بن لادن" الذي كان يتطلع لتفكك التحالف السعودي الأمريكي في يوم من الأيام.<sup>(2)</sup>

### 3- التنازلات السعودية للولايات المتحدة الأمريكية:

وتقوم السعودية بتقديم تنازلات اقتصادية بدل تنازلات سياسية، فسياستها الاقتصادية المنتهجة تجلب المنافع للغرب وخصوصا الولايات المتحدة على حساب مصالحها في الغالب، ومنها صفقات شراء الأسلحة وصفقات اقتصادية ونفطية، والغرض من كل هذه التنازلات هو إرضاء الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة لكي تبقى الأسرة الملكية والتي لعبت دورا في تسخير الدين لخدمة المصالح الأمريكية في ميدان مكافحة الإرهاب، إضافة إلى تقديمها لعدد من التنازلات منها تعديل بعض المناهج الدينية، وتوقيف عمل الجمعيات الخيرية وغيرها. والإدارة الأمريكية تريد من الحكومة السعودية إلى جانب المنافع الاقتصادية التغيير السياسي، وهذا ما جاء في خطاب "بوش" عن حالة

<sup>1</sup> سعيد سيف الدين الدوسري، ظاهرة العنف في مملكة آل سعود، (....: دار المحيط للنشر والتوزيع، .....)، ص، 17.

<sup>2</sup> كلايد برستوفتز، المرجع نفسه، ص، 338.

الاتحاد: "الحكومة السعودية بإمكانها أن ترسخ زعامتها في المنطقة من خلال تنامي دور شعبها في تحديد مستقبله".

وتراهن الحكومة السعودية على إعادة طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية إلى سابق عهدها "مصالح اقتصادية مقابل البقاء في السلطة".<sup>(1)</sup>

ويقول "محمد صالح التاروتي": "...الحقيقة هي أن سياسة النظام (السعودي) في هذا الإتجاه (عدم الرضا عن منظمة التحرير الفلسطينية) قائمة على تأييد ومسايرة الإدارة الأميركية في سياساتها... من أجل بناء شرق أوسط جديد خال من الأزمات، وإقناع تلك الإدارة بأن النظام السياسي في المملكة لا يزال قادرا على تقديم شيء جديد يتناسب مع المرحلة. وربما اعتبر الأمراء السعوديون تقديمهم التنازلات الكبيرة بشأن القضية الفلسطينية وسيلة للتخلص في المستقبل من الإلحاح الغربي بشأن تقديم تنازل على صعيد الإصلاح السياسي الداخلي".<sup>(2)</sup>

وكانت المملكة العربية السعودية تتذرع دائما بعدد من المفاهيم وهي (الخصوصية السعودية) و(خصوصيتنا الإسلامية) و(مجتمعنا المحافظ) و(الإصلاح التدريجي) و(التغيير النابع من الذات وليس المفروض من الخارج)، فالعائلة المالكة لا ترفض مثلا إجراء انتخابات لمجلس الشورى.

ونتيجة لتقاعس السلطات السعودية في إقرار الديمقراطية والإصلاح السياسي، قد يؤدي بخصومها إلى إدانتها باعتبار أنها ترفض الإصلاح، وأن الوقت الذي أعطي لها من أجل ذلك قد نفذ، وبالتالي قد تبرز آراء راديكالية تهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، أو تعمل على إزاحة العائلة المالكة.

ولم تقم العائلة المالكة بأي خطوات جادة باتجاه دفع عجلة الإصلاح منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، سوى السماح بالحديث عن الإصلاحات، لكن دون القيام بأي أفعال ملموسة على مختلف الأصعدة الثقافية والسياسية وحتى الاقتصادية.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> محمد علي الفائز، "الرؤية الأمريكية تجاه ديمقراطية السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع، 23، ص، 15.

<sup>2</sup> محمد صالح التاروتي، "السعودية في النظامين الدوليين القديم والجديد"، مجلة الجزيرة العربية، ع، 08، سبتمبر 1991، ص، 28.

<sup>3</sup> مرتضى السيد، "واشنطن 2006: التاريخ النهائي للتغيير في السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع، 24، ص، 07.

"...ولكن نجد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي يدلون بتصريحات استفزازية ضد المملكة لإيجاد مبررات للإدارة الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية ضد المملكة، ومن ثم توجيه ضربة عسكرية ضدها، ولكن الدبلوماسية السعودية نجدها تتحلى بضبط النفس أمام هذه الاستفزازات لتجنيب البلد ما يتمناه المتربصون لها." (1)

وفي ديسمبر 2003، أشارت مصادر من السفارة السعودية بواشنطن إلى أن الحكومة السعودية ستقوم بتوقيف تقديم الدعم الدبلوماسي لرجال الدين المسلمين والتربويين، والذين يقومون بالموعة الدينية والتعليم خارجيا. وهذه الخطوة يمكن اعتبارها مؤشرا على تغير في السياسة السعودية. (2)

ولم تستطع السعودية تقديم تنازلات كبيرة بالرغم من محاولاتها (كمبادرة الأمير عبد الله في القمة العربية)، وقد حاولت الإدارات الأمريكية السابقة الضغط على السعودية من أجل التطبيع مع إسرائيل وخصوصا في عهد "كلينتون". ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، جاءت المبادرة السعودية (مبادرة ولي العهد) التي نادى بالتطبيع مع إسرائيل، وذلك بغية إزالة التآزم في العلاقات الأمريكية-السعودية حتى وإن جاء على حساب القضية الفلسطينية. (3)

#### 4-متغيرات الرؤية السعودية للتحالف مع أمريكا:

1-العلاقات السعودية الأمريكية تنقص من شرعية النظام السياسي، خاصة في هذه الظروف التي تبدو فيها الولايات المتحدة كعدو للعرب والمسلمين هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر وزير الدفاع "سلطان بن عبد العزيز": أن الهجوم الإعلامي والسياسي الأمريكي ضد السعودية رفع من التأييد الشعبي لها، وقد عبر "جورج بوش الابن" بعد زيارة الأمير "عبد الله" ولي العهد لواشنطن بأن الرأي العام السعودي ضده شخصيا.

1 .....، "دور الدبلوماسية السعودية في العلاقات الدولية"، مجلة الدبلوماسية، ع، 22، يناير 2005، ص، 17.

2 F.Gregory Gause, Saudi Arabia and the War on Terrorism, (Hoover :Hoover Press,.....), pp.96-97.

3 محمد علي الفائز، "من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم"، مجلة شؤون سعودية، ع، 1، فبراير 2003، ص، 36.



كذلك فالنظام السعودي يرتكز على ما يسمى "بالشرعية التقليدية" المتمثلة أساسا في الدين، وهي بالتالي لا تعتمد على شرعية وطنية قائمة على أساس انتخابي، إضافة إلى شرعية تاريخية (ملك الآباء والأجداد)، وهذا ما يضعف من موقفها من أمريكا من ناحية الشرعية.<sup>(1)</sup>

2- وترى المملكة أن علاقاتها مع أمريكا مكلفة اقتصاديا، فمن خلالها يتم إبرام صفقات شراء الأسلحة والهدف منها إرضاء أمريكا، والمملكة كانت تضم المواقف العربية والإسلامية إلى جانبها وذلك من خلال تقديمها مقابل ذلك دعما ماليا، وسوف لن تستمر في ذلك كثيرا لأنه سيشكل عبئا اقتصاديا كبيرا عليها وبالتالي سينعكس ذلك على الوضع الأمني والسياسي.<sup>(2)</sup>

3- ترسخت قناعة لدى السعوديين تتمثل في أن مجارة المشاريع الأمريكية وتتبعها سوف يؤدي بهم إلى طريق مسدود وتوصلهم إلى الهاوية، وقد شعرت السعودية أن الولايات المتحدة تحولت من حامي لها إلى معاد لها خصوصا بعد حرب الخليج الثانية وبالتالي أصبح هدف السياسة السعودية هو إبعاد الأذى الأمريكي وليس طلب العون والمساعدة منها.<sup>(3)</sup>

وبالرغم من تصريحات الإدارة الأمريكية والتي تؤكد فيها أن حربها التي تشنها على الإرهاب وليس ضد الحضارة العربية الإسلامية، لكن العرب والمسلمين مقتنعون عكس ذلك تماما، حيث يرون أن السياسة الأمريكية تصب باتجاه السيطرة على الثروات البترولية لهذه الأمة، وكذا تغيير برامجها الدراسية والتربوية.<sup>(4)</sup>

وتبرز الأهمية الكبيرة للعلاقات الأمريكية السعودية في كون القرارات السعودية حسب التصور الأمريكي تؤثر في ميزان المدفوعات الأمريكي وقيمة الدولار ومختلف الجوانب المتعلقة بالطاقة العالمية والأمريكية ومستوى الانتعاش الاقتصادي العالمي وحتى

<sup>1</sup> محمد علي الفائز، المرجع نفسه، ص 36-37 .

<sup>2</sup> محمد علي الفائز، المرجع نفسه، ص 37 .

<sup>3</sup> محمد علي الفائز، المرجع نفسه، ص 37 .

<sup>4</sup> منصف المرزوقي، "الصراعات السياسية ليست صراع الإسلام ضد النصارى واليهود: الجهاد على الطريقة الأمريكية؟"، مجلة الحدث العربي الدولي، ع، 26، فبراير 2003، ص، 47 .

المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج ومختلف الأهداف المتوخاة من حل الصراع العربي الإسرائيلي.(1)

ويقول "جانيس.ج.تيري" بعد حرب العام 2003 (الحرب على العراق) والنشوء المفاجئ للحملات الإعلامية المعادية للمملكة العربية السعودية، أسس موقع على الإنترنت يدعى المنتدى السعودي الأمريكي لتوفير "معلومات عن القضايا الراهنة المؤثرة في العلاقة الأمريكية السعودية". وهو ينشر معلومات معدة لتحسين صورة المملكة العربية السعودية.(2)

وقد فقدت الولايات المتحدة السيطرة على إيران وهي في طريقها لفقدانها كذلك على المملكة العربية السعودية، ويمكن اعتبار القواعد العسكرية في السعودية تقنيا واستراتيجيا أهم من حاملات الطائرات بالنسبة للولايات المتحدة. ولا توجد أية دولة عربية أو إسلامية قوية سكانيا أو صناعيا أو عسكريا، فلا إيران ولا السعودية وغيرهما له من الوسائل المادية والبشرية لمقاومة النفوذ الأمريكي.(3)

ويقول "متروك الفالح": "البيئة الخارجية وعواملها وصلتها بالعنف في السعودية ترتبط أساسا ببعدي السياسات الأمريكية في المنطقة العربية وبالعلاقات السعودية الأمريكية وما يتصل بهما من تداخل، بما في ذلك ما يمكن تسميته بالتحالف السعودي- الأمريكي أو التبعية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية من منظور مختلف، وتداخل كل من هذين البعدين في البعد الداخلي في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعلى محور بنية الدولة والسلطة فيهما."(4)

ومنعت الحكومة السعودية أئمة المساجد من القيام بدعاء "القنوت" ضد أمريكا في الحرب الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق، واتخذت السلطات السعودية كذلك

---

<sup>1</sup> حسن أبو طالب، المملكة العربية السعودية وطلال القدس، (بيروت: المكتبة للنشر، د. ت. ن.)، ص، 14.

<sup>2</sup> جانيس.ج.تيري، السياسة الخارجية الأمريكية: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2006)، ص، 100.

<sup>3</sup> ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، (بيروت: دار الساقى، ط. 2، 2004)، ص، 163-164.

<sup>4</sup> متروك الفالح، "العنف والإصلاح الدستوري في السعودية"، المستقبل العربي، ع، 308، أكتوبر 2004، ص، 15-16.

إجراءات ضد الجمعيات الخيرية والتبرعات وجمعها وتوزيعها تحت إشراف ومراقبة مستشارين أمريكيين في المصارف والبنوك، وغلق جمعيات خيرية، وتعديل البرامج والمناهج التعليمية بحسب المطالب والرغبة والضغط الأمريكية، كل هذا زاد من حدة مشاعر الغضب في السعودية ضد الوجود الأمريكي وضد التحالفات السعودية الأمريكية واستجابتها للضغط الأمريكية.<sup>(1)</sup>

ويقول "ريتشارد هاس" «Richard Has»: "أما في السعودية، فإن الحكومة والنخبة والملكية تعتمد على استخدام المداخل النفطية الضخمة لاسترضاء المطالب المحلية بالتغيير، لكن المشكلة تكمن في أن غالبية الضغوط التي رضخت لها الحكومة السعودية، قد أتت من اليمين المتدين، أكثر من اليسار الليبرالي، مما دفعها إلى تبني برنامج السلطات الدينية."<sup>(2)</sup>

فالسعودية لم تعد حليفة للولايات المتحدة، وهذا ما عبر عنه "الأمير عبد الله" ولي العهد السعودي، أنه: "لم يعد يعرف إن كانت الإدارة الأمريكية الراهنة هي إدارة صديقة أم عدوة"، وفي الوقت الحالي لا يمكن معرفة النتائج النهائية للضغوط الأمريكية خصوصا وأنها تواكب تصاعد حدة المواجهة بين السلطات السعودية والجماعات التي تطلق على نفسها بأنها "جهادية" والتي ترغب في الإطاحة بالنظام الحاكم.<sup>(3)</sup>

وقد رفضت السعودية استفادة الولايات المتحدة من قاعدة "الأمير سلطان" الجوية كمركز قيادة إقليمي متقدم لإدارة عمليات القيام بعمل عسكري ضد العراق، كما رفضت كذلك منح أي تسهيلات عسكرية للقيام بقصف جوي وصاروخي ضد الأهداف العراقية، ولم تسمح السعودية للولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواتها البرية في الأراضي السعودية للهجوم على العراق.<sup>(4)</sup>

## 5- الإجراءات السعودية لمحاولة إيجاد تقارب مع الولايات المتحدة:

<sup>1</sup> متروك الفالح، المرجع نفسه، ص، 19 .  
<sup>2</sup> ريتشارد هاس، "نهاية عصر: الشرق الأوسط الجديد"، في: سيد محمد الداغوري، "الشرق الأوسط الجديد: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، في: الشرق الأوسط الجديد، (...): مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، (...). ص، 68 .  
<sup>3</sup> عبد الخالق عبد الله، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، المستقبل العربي، ع، 299، يناير 2004، ص، 26 .  
<sup>4</sup> ..... "السياسة الدفاعية السعودية"، التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003، يونيو 2003، ص، 390 .

اعتمدت السعودية على شبكاتهما من العلاقات العامة لتوضيح مواقفها لدى الرأي العام الأمريكي، وذلك بهدف الوقوف في وجه الحملة التي شنتها وسائل الإعلام الأمريكية. وكذلك مسارعة السعودية في توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة بشكل علني وسري أحيانا أخرى من أجل التعاون الأمني لمراقبة وملاحقة النشاطات والجماعات الإرهابية وطرق تمويلها، ومنها تأسيس "لجنة سعودية أمريكية مشتركة لمكافحة الإرهاب"، وبالتالي عملت على تجميد الأرصدة المالية لبعض المنظمات الخيرية التي تم التأكد أنها تمويل الإرهاب.<sup>(1)</sup>

## 6-حجم الاستثمارات الأجنبية في السعودية:

أمت السعودية بصفة تدريجية قطاعها النفطي الذي كانت تسيطر عليه في السابق الشركات الأجنبية، وبالتالي فإن شركة "أرامكو" « Saudi Aramco » التابعة للسعودية كانت تسيطر على إنتاج معظم النفط في السعودية، وتم السماح للشركات الأجنبية بالتكرير فقط ومنحت لها امتيازات في المنطقة الشرقية على الحدود مع الكويت، وقد تمت إعادة النظر في هذه السياسة منذ سبتمبر 1998، عندما قام الأمير "عبد الله" ولي العهد بزيارة إلى واشنطن والتقى بسبعة من ممثلي شركات نفط أمريكية، وقال لهم بأن: "شركات النفط الأمريكية كانت حجر الأساس في العلاقة السعودية-الأمريكية"، وبالتالي فإن المملكة ترغب في عقد شراكة إستراتيجية مع هذه الشركات، وهذا ما رحبت به الولايات المتحدة.<sup>(2)</sup>

## 7-التبعية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر السعودية بحكم ثروتها النفطية الكبيرة وسيطرتها على منظمة "أوبك" مدينة للولايات المتحدة لإنقاذها من غزو عراقي مماثل لغزو الكويت، وبالتالي يصعب الاستغناء عن خدمات الجيش الأمريكي فيها (الذي انسحب بعد توتر العلاقات بين واشنطن والرياض عقب أحداث 11 سبتمبر 2001) الذي يؤمن لها الحماية، وبذلك يصعب على السعودية التحكم في أسعار النفط صعودا وهبوطا دون موافقة الولايات المتحدة على

<sup>1</sup> محمد المسلمي، "مستقبل التيار الإصلاحي في السعودية: تطورات صحافية وقانونية وتشريعات لحماية حقوق المرأة"، مجلة النور، عدد مزدوج، 163-164، ديسمبر-يناير 2005، ص، 31 .

<sup>2</sup> فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، (طنطا: مطابع عباشي بطنطا، ط. 1، يناير 2005)، ص، 195-196 .

ذلك، ومن هنا فإن مستقبل الإنتاج البترولي في السعودية سيخضع دوماً للموافقة الأمريكية. وخوفاً من زيادة أسعار المحروقات بالنسبة للولايات المتحدة، فإن السعودية ستوفر الحلول لهذه المشكلة الأمريكية، وفي هذا الشأن يقول "رياض الريس": "مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي يمكن حلها بصفة خاصة إما عن طريق أن تدفع الولايات المتحدة سعراً للنفط السعودي أقل من سعر "أوبك"، أو أن تدفع لها السعودية الفرق مباشرة وربما يكون للسعودية خيار في هذا الأمر". (1)

وتحاول السعودية أن تحقق استقلالاً دفاعياً عن الدول الأجنبية، وذلك عن طريق إعطاء ديناميكية لما يعرف "بقوات درع الجزيرة"، وتنمية دورها في المحافظة على دول الخليج العربي وأمنها، وجاء اجتماع وزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي في قطر في نوفمبر 1997، غير أن هذا الموضوع لا يزال يعرف اختلافاً في وجهات نظر دول المجلس. (2)

#### 8-رد الفعل السعودي على مشروع الشرق الأوسط الكبير:

عقب زيارة الرئيس المصري "حسني مبارك" إلى السعودية في 24 فبراير 2004 في بيان مشترك مع نظرائه السعوديين، أشارا إلى أن مصر والسعودية لن تقبلوا المشاريع التي يتم فرضها من أطراف أجنبية على الدول العربية والإسلامية وورد في البيان: "إن الدول العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث والإصلاح بما يتفق مع مصالح شعوبها وقيمها وتلبية لاحتياجاتها وخصوصياتها وهويتها العربية وعدم قبولها فرض نمط إصلاحى بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج". (3)

غير أنه في الواقع هناك استجابة سعودية وعربية لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أقرته الإدارة الأمريكية في بعض ما جاء فيه، يقول "إلياس حنا": "إن دولا عربية كثيرة

---

<sup>1</sup> رياض الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994، (بيروت: رياض نجيب الريس للكتب والنشر، يناير 2002)، ص 146-148.

<sup>2</sup> عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2007)، ص 160.

<sup>3</sup> سيد محمد الداوري، "الشرق الأوسط الجديد: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، في: إلياس حنا، "هكذا تريد الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير"، في: الشرق الأوسط الجديد، (...: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ...)، ص 49-50.

قد بدأت أصلاً في تنفيذ المشروع الأميركي (مشروع الشرق الأوسط الكبير) على الأقل في بعض الإصلاحات وفي مجال التعليم والممارسة الديمقراطية (السعودية...) (1)

### 9-ردود الأفعال الشعبية على السياسات الأمريكية:

ونظراً للغضب الشعبي الكبير على التواجد العسكري الأميركي في المملكة العربية السعودية، عبرت الحكومتان السعودية والأمريكية عن خشيتهما من حدوث شرخ في علاقتهما المتينة. (2)

كما أنه بسبب السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل، وغض الطرف عن الحقوق والمصالح العربية، واستهداف الدول العربية والإسلامية ضمن ما يعرف "بالحرب على الإرهاب"، كل هذا أدى إلى التشكيك في الدور الأميركي في المنطقة، ودعواتها إلى تبني الديمقراطية، وظهرت كراهية واستياء كبير حيال السياسة الأمريكية. (3)

### 10-القضية الفلسطينية:

استخدمت الدول الخليجية وبقية الدول العربية القضية الفلسطينية كورقة للحيولة دون إطلاق العنان للحريات والإصلاحات والتعددية، وفي هذا الخصوص يقول: "يوسف خليفة اليوسف": "...وبدل أن تعترف هذه الحكومات بفشلها في استعادة فلسطين وتبحث عن أسباب هذا الفشل وتعالجها، استمرت في المسار نفسه، مما جعلها أسيرة لتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. ونحن نعلم أن الدول الغربية حليفة لإسرائيل، وستبقى هكذا ما دامت موازين القوى مختلة لمصلحتها." (4)

### 11-الملف اللبناني:

في إطار الحرب الإسرائيلية على لبنان في 2006، قامت السعودية بتحميل حزب الله اللبناني المسؤولية في مختلف المشاكل التي يعيشها الشرق الأوسط، وهذا ما اعتبره العديد

---

<sup>1</sup> إلياس حنا، "هكذا تريد الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير"، في: الشرق الأوسط الجديد، (...:مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ...)، ص، 33.

<sup>2</sup>Georgy Gause, "The International politics in the Gulf", In: Louis Fawcett, International Relation of the Middle East, (Oxford :Oxford University Press, 2005), P, 279.

<sup>3</sup> حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع، 349، مارس 2008، ص 25.

<sup>4</sup> يوسف خليفة اليوسف، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، ع، 351، ماي 2008، ص، 82-83.

من المحللين بمثابة رد فعل سعودي بهدف امتصاص الإمتعاض الأمريكي خصوصا بعد الحرب الأمريكية على العراق، وسحب القوات الأمريكية من السعودية ونقلها إلى قطر، ومختلف التصريحات التي كان يدلي بها المسؤولون الأمريكيون، والتي كانت من بينها تصريح أحد النواب في مجلس الشيوخ الأمريكي متسائلا: "لا وجود تاريخي لما يسمى بالمملكة السعودية وما نعرفه هو نجد وحجاز".، وهذا ما أثار حفيظة النظام السعودي، ونتيجة لكل هذا رأت السعودية أنه لا بد من اتخاذ موقف كهذا (توجيه انتقادات لاذعة لحزب الله) لكي تكسب ود وثقة واشنطن.<sup>(1)</sup>

ومن هنا يمكن القول بأن ردود الأفعال الإيرانية والسعودية حيال السياسات الأمريكية، تختلف من دولة لأخرى على الرغم من وجود بعض التشابه بينهما في عدد من المسائل والقضايا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تعاونهما مع الإدارة الأمريكية ضمن ما يعرف "بالحرب على الإرهاب"، واخلاف ردود أفعالهما حول ضرب أفغانستان والعراق، فقد تعاونت إيران بخصوص هذين هذا الملفين، أما السعودية فلم تتعاون مع واشنطن وهو ما اعتبره الكثير من المراقبين بمثابة بداية خروج المملكة عن النهج الأمريكي، خصوصا بعد الحملات الإعلامية الكبيرة ضدها من طرف الولايات المتحدة واتهامها بدعم الإرهاب بحجة أن غالبية الإنتحاريين هم مواطنون سعوديون، ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن غالبية ردود الأفعال الإيرانية (التعاون مع واشنطن في الملفين الأفغاني والعراقي) براغماتية ومصالحية، أما ردود الأفعال السعودية فالهدف منها هو كسب ود وثقة الأمريكيين للحفاظ على نظام الحكم السعودي.

---

<sup>1</sup> مصباح الشامي، "الدور السعودي الإسرائيلي في مشروع الشرق الأوسط الجديد، في: الشرق الأوسط الجديد، (...:مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ...)، ص 141-142.

## خاتمة:

يمكن القول مثلما درسنا في هذا الموضوع بأنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك راجع لتعدد الزوايا والمنظارات التي ينظر من خلالها كل مفكر أو باحث يريد أن يعطي مفهوما لظاهرة السياسة الخارجية، فهناك من يرى بأنها تقتصر على النشاط الخارجي للدولة، وآخرون يرون بأنها تتجسد في صنع القرارات السياسية الخارجية وغيرها.

وقد تعددت نظريات السياسة الخارجية، وكل نظرية تنتظر لظاهرة السياسة الخارجية من جانب معين، ومنها ماهي تقليدية وأخرى حديثة. ونفس الشيء بالنسبة للقرار السياسي الخارجي.

وقد كان للسياسة الخارجية الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة توجه جديد، وذلك راجع لكون موازين القوى قد تغيرت بعدما كان النظام الدولي ثنائي القطبية وأصبح بعد انهيار الإتحاد السوفياتي أحادي القطبية، وخلا الجو لواشنطن، وعملت بفضل هذه التحولات الدولية على تكييف منطقة الخليج العربي وكذا الشرق الأوسط وفق مصالحها الخاصة أكثر من أي وقت مضى، وذلك منذ حرب الخليج الثانية.

وما يمكن قوله أن للسياسة الخارجية الأمريكية جانبين رئيسيين، الأول: إقتصادي والثاني: أمني، ويتمثل الجانب الإقتصادي بالأساس في مصالحها النفطية في الخليج العربي وذلك من خلال إقامة الولايات المتحدة لعلاقات تجارية كبيرة مع دول المنطقة لكون الإقتصاد الأمريكي يعتمد على الطاقة، واعتبار بلدان الشرق الأوسط سوقا مربحة لتصريف المنتجات الأمريكية على اختلاف أنواعها، أما الجانب الأمني، فهي تسعى جاهدة من أجل إقامة نظام أمني تشرف عليه بصفة مباشرة، وهو قائم أساسا على تواجدها العسكري في المنطقة، والإعتماد على قوى إقليمية في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية ومنها إسرائيل ومصر وتركيا والسعودية.



وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إطار توجهات سياستها الخارجية في المنطقة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل (البرنامج النووي الإيراني)، ومحاربة "الدول المارقة" أو "دول محور الشر" ومن ضمنها إيران التي لا تزال واشنطن تعتبرها دولة ترعى الإرهاب وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وقد ضخمت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا مما تسميه "الإرهاب الأصولي"، والذي ترى الإدارة الأمريكية الحالية بأنه يشكل تحديا حقيقيا بالنسبة لها وأن الحرب ضده ستكون طويلة (الحرب على الإرهاب)، وأن هذا يتطلب مشاركة جماعية، وهذا ما ستكون له اثار خطيرة على دول المنطقة، لأن واشنطن تسعى من خلال كل هذا إلى الحفاظ على مصالحها وحمايتها ومواجهة القوى الكبرى الأخرى المنافسة لها من الناحية الإقتصادية، ونذكر على وجه الخصوص الإتحاد الأوروبي.

ويمكن الإشارة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية قد أثرت ولا تزال تؤثر في التوجهات السياسية للبلدين سواء إيران أو السعودية، وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، المباشرة تتمثل في الإتهامات والتهديدات والضغوط الأمريكية على الدولتين من أجل اتباع منهج السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها على مختلف الأصعدة والمستويات كما رأينا من خلال الدراسة والتحليل، أما الطرق غير المباشرة للتأثير الأمريكي في توجهات وسياسات الدولتين، يتجلى في بعض القضايا والمسائل التي كان للولايات المتحدة الأمريكية دور فيها ولكنها أثرت بصفة غير مباشرة في سياسات وتوجهات كل من إيران والسعودية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أزمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت في بداية التسعينيات، وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها، وضرب أفغانستان وكذا العراق، وغيرها من المسائل الأخرى.

كما يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية قد أثرت في المملكة العربية السعودية بصفة كبيرة إذا ما قورنت بإيران، وذلك لكون المتتبع للسياسة السعودية يلاحظ من خلال مواقف وتوجهات المملكة بأنها موالية لواشنطن ومتطابقة مع مختلف مواقفها وتوجهاتها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المبادرة السعودية خلال مؤتمر القمة العربية في بيروت في مطلع الألفية الجديدة والتي تقدم بها ولي العهد السعودي الأمير "عبد الله" للتطبيع مع إسرائيل مقابل رجوع إسرائيل إلى حدود 1967، وهو ما اعتبره

الكثير من المراقبين بأنه بمثابة بداية حدوث تحول على مستوى السياسة الخارجية السعودية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، بفعل الضغوط الأمريكية عليها، وموقفها من حزب الله اللبناني في حرب 2006 ضد إسرائيل، وانتقاد السعودية لهذا الحزب وهو ما يمكن اعتباره موقفاً لكسب ود وثقة واشنطن وغيرها من المواقف السعودية الأخرى.

أما في ما يتعلق بإيران، فإنه وبالرغم من الضغوط الأمريكية الكبيرة التي تمارسها عليها، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تدعم فصائل المقاومة في كل من فلسطين المحتلة ولبنان، وتسعى لتطوير ترسانتها العسكرية كرد فعل من جانبها على التحرشات الأمريكية ضدها.

لكن بالرغم من كل هذا يجب أن لا ننسى بأن واشنطن وخصوصاً عقب نهاية الحرب الباردة قد سعت جاهدة للحد من دور إيران في محيطها الإقليمي والتقليل منه، كمشروع مد خط أنابيب الطاقة الذي كان من المقرر أن يمر عبر الأراضي الإيرانية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد عرقلت المشروع، وغيرت مساره باتجاه دول الجوار في بحر قزوين ليصل إلى ميناء "جيهان" التركي.

من بين أهم المجالات التي يلاحظ من خلالها التأثير الأمريكي في السياسة السعودية، هو أن القرارات السياسية وحتى الإقتصادية السعودية، تكون في غالب الأحيان متطابقة مع التوجهات الأمريكية، فعندما ترتفع أسعار البترول، تقوم السعودية بالتنسيق مع دول الأوبك لرفع الإنتاج لكي تهبط أسعاره، وهو ما يتفق مع التوجهات الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة مقابل ذلك تسهر على حماية وأمن النظام السعودي الذي يحقق مصالحها وما أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا عبارة عن سحابة عابرة .

من هنا يمكن القول بأن السعودية لا تزال دولة تابعة للتوجهات الأمريكية، أما إيران فقد خرجت عن دائرة النفوذ الأمريكي منذ انتصار الثورة الإسلامية بها في 1979، وقيام نظام الجمهورية الإسلامية، وما التعاون الأمريكي الإيراني بخصوص عدد من القضايا والمسائل المشتركة التي تهم الطرفين، يدخل ضمن ما يعرف بتقاطع المصالح.

ومن هنا يمكن القول كذلك أن الدول الكبرى بحكم قوتها ونفوذها الكبير تستطيع بطريقة أو بأخرى إخضاع دول صغرى لهيمنتها، وبالتالي تكون هذه الأخيرة تابعة لها ومحقة لمصالحها وتوجهاتها في غالب الأحيان.

وبطبيعة الحال أي دولة مهما كانت لا بد وأن تكون لها ردود أفعال على سياسات دول أخرى حيالها، وهذا ما يتجسد في النموذجين الإيراني والسعودي، بغض النظر عن طبيعة هذه الردود، فإيران كانت أغلب ردود أفعالها مناوئة للسياسة الأمريكية والدليل على ذلك هو مواصلتها دعم حركات المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان على الرغم من وجود تعاون بينها وبين واشنطن بخصوص بعض القضايا (الملف العراقي)، أما السعودية فكانت ردود أفعالها مطابقة للتوجهات الأمريكية وذلك باعتبار أن النظامين حليفين على الرغم مما أفرزته أحداث 11 سبتمبر 2001.

ومن هنا يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة كما يلي:

- السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، وبالتالي فالسياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية وجزء من السياسة العامة للدولة.

- كلما حققت السياسة الخارجية مصالحها وأهدافها كلما كانت سياسة رشيدة وناجحة.

- كلما كان حجم الموارد المادية والبشرية كبيراً كلما كان أداء السياسة الخارجية جيداً، وهذا ما نجده في النموذج الأمريكي الذي بفضل قوته على كافة المستويات والأصعدة، مما مكنه من قيادة النظام العالمي.

- كلما كان النظام تعددياً وديمقراطياً كلما كانت السياسة الخارجية عقلانية، ولكن ليس بالضرورة دائماً، فالنموذج الأمريكي رغم كونه من أحسن النماذج في العالم إلا أنه يتعامل بمنطق القوة على المستوى الدولي، ويسعى لفرض نمودجه بالقوة وهذا ما يتناقى مع القيم والمبادئ الديمقراطية.

- كلما تعقدت الأزمات كلما تأثرت السياسة الخارجية، وهذا ما نلاحظه في ما بالبرنامج النووي الإيراني وتداعياته.

- كلما توفرت المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي الخارجي كلما زاد مستوى الأداء على مستوى السلوك السياسي الخارجي.

- السياسة الخارجية للوحدات السياسية لا تحركها الأخلاق وإنما المصالح الوطنية أو القومية، وهذا ما نلمسه بالخصوص في السياسة الخارجية الأمريكية التي نلاحظ أنها تغلب المصالح الوطنية الأمريكية وتضعها فوق كل اعتبار .

-كلما تحدث التوترات في العلاقات بين الدول تتبعها التأثيرات على مختلف الأصعدة، وهذا ما ميز العلاقات الأمريكية السعودية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت المملكة بين فكي كماشة.

قائمة المراجع :

الكتب بالعربية :

- 1- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 1978)، 235 صفحة.
- 2- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، (الرياض : عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود ، 1989).
- 3- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998).
- 4- الحسان أبو قنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء، دار توبقال، ط.2، 1990).
- 5- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000).
- 6- محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج2، (بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993).
- 7- محمد طه بدوي و ليلي أمين، مبادئ العلوم السياسية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998).
- 8- محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة في المفاهيم والنظريات، (بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999).
- 9- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972).
- 10- محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر، 1988).
- 11- يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2002).
- 12- زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، (بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999).
- 13- أحمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 1998).
- 14- محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1998).

- 15- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).
- 16- عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004).
- 17- عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004).
- 18- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005).
- 19- محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1988).
- 20- محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، (بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993).
- 21- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لتحليل وفهم عالم السياسة، (الإسكندرية: دار الجامعة، 2000).
- 22- محمد نصر مهنا، الوجيز في البحوث السياسية والإعلامية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.2، 1999).
- 23- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
- 24- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003).
- 25- حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.1، 1982).
- 26- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، ط.1، 1991).

- 27- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997).
- 28- جميل مطر، تأملات في السياسة الدولية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995).
- 29- أحمد سليمان قحطان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003).
- 30- مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، (عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994).
- 31- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002).
- 32- محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1998).
- 33- محمد نصر مهنا، علوم السياسة: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: دار الفكر العربي بالاشتراك مع مؤسسة دار الكتاب الحديث ودار عروة للطباعة، د.ت.ن).
- 34- محمد نصر مهنا وفتيحة النبراوي، أصول العلاقات السياسية الدولية، (الإسكندرية: منشأة المعارف بالاشتراك مع مطبعة أطلس، 1985).
- 35- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الحاضر وماضي المستقبل، (باتنة: شركة الشهاب للنشر والتوزيع بالاشتراك مع مطابع عمار فرقي، ط1، 1991).
- 36- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مارس 2005).
- 37- تيسير الناشف، السلطة والفكر والتغير الاجتماعي، (عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ط1، 2003).
- 38- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).
- 39- محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (القاهرة: عالم الكتب بالاشتراك مع دار الوزان للطباعة والنشر، 1988).

- 40- العربي سويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية، (الرباط: المركز الثقافي العربي، 1987).
- 41- محمد نصر مهنا، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 2، 1999).
- 42- أحمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع، 1998).
- 43- عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004).
- 43- إبراهيم حمادة بسيوني، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 1993).
- 44- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992).
- 45- أدونيس العكره، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية: أمثولات من الحرب الباردة، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981).
- 46- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
- 47- نصر محمد عارف، علم السياسة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997).
- 48- عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (عمان: مكتبة المحتسب، 1994).
- 49- جيمس دوروتي و روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ط. 1، ديسمبر 1985).
- 50- إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).



- 51- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1972).
- 52- نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).
- 53- جمال علي زهران، أزمات النظام العربي واليات المواجهة، (القاهرة: دار الشروق، ط.1، 2001).
- 54- منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.1، 2000).
- 55- نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي: أعمال موجهة، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2004).
- 56- محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، سبتمبر 1999).
- 57- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998).
- 58- إسماعيل علي سعد، الاتصال الإنساني في الفكر الاجتماعي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004).
- 59- برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: إبراهيم شتا، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط.1، 1993).
- 60- مراد هو فمان، الإسلام كبديل، ترجمة: غريب محمد غريب، (بافاريا: مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام والخدمات بالاشتراك مع مجلة النور الكويتية، ط.1، أبريل 1993).
- 61- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2006).
- 62- العربي سويم، المفاهيم السياسية العاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية، (الرباط: المركز الثقافي العربي، 1987).
- 63- عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004).

- 64- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، 2007)، 362، صفحة.
- 65- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط، 3، 2006)، 427، صفحة.
- 66- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2007)، 192، صفحة.
- 67- مجد هاشم، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2003)، 240، صفحة.
- 68- ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، (الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1997)، 400، صفحة.
- 69- عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة ط، 4، 1998)، 419، صفحة.
- 70- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط، 1، 2005)، 214، صفحة.
- 71- ريتشارد سوكولسكي وإيان ليسر، أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية، ريتشارد سوكولسكي وآخرون، ترجمة: الطاهر بوساحية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، ع، 20، ط، 1، 2004).
- 72- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2007)، 192، صفحة.
- عزت عزة، صورة العرب والمسلمين في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط، 2، 2003)، 304، صفحة.

- 73-عباس خامه يار،ايران والاخوان المسلمين:دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق،ترجمة:عبد الأمير الساعدي،(بيروت:مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،ط.1، 1997)،286 صفحة.
- 74-تمام البرازي،يوميات الفضيحة الايرانية-الصهيونية الأمريكية،(عمان:دار الفكر للنشر والتوزيع،1987)،458 صفحة.
- 75- محمد السعيد إدريس،النظام الإقليمي للخليج العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة أطروحات الدوكتوراه34،ط.1،فبراير2000)،634 صفحة.
- 76- محمد بن عبد الرحمن الطويل وآخرون،الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية،(الرياض:مطابع معهد الإدارة العامة،أفريل1995)،301 صفحة.
- 77- هاشم عبده هاشم،صناعة القرار في المملكة العربية السعودية،(الرياض:الإسراء للخدمات الجامعية،ط.1، 1994)،247 صفحة.
- 78-.....، لمحات عن ثوابت السياسة السعودية،(السعودية:دار الأفق للنشر والتوزيع،د ت ن)،160 صفحة.
- 79-رياض الرئيس،السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994،(بيروت:رياض نجيب الرئيس للكتب والنشر،يناير2002)،496 صفحة.
- 80- رياض الرئيس،السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينيات،(بيروت:رياض الرئيس للكتب والنشر،يناير1998)،495 صفحة.
- 81- خليل أحمد خليل،سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط،(بيروت:ب د ن،ط.1، 2005)،391 صفحة.
- 82- قحطان أحمد سليمان الحمداني،النظرية السياسية المعاصرة،(عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،ط.1، 2003)،228 صفحة.
- 83- برهان غليون،العرب وتحولات العالم:من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد،(بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،حوار أجراه:رضوان زيادة،ط.1، 2003)،320 صفحة.
- 84- إبراهيم نافع،انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة،(الجزائر:المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،ط.1، 2003)،255 صفحة.

- 85- وحيد تاجا، الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001: حوارات فكرية، (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط.1، مارس 2003)، 304 صفحة.
- 86- محمد السعيد إدريس وآخرون، "معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية- الأمريكية"، في: ادموند غريب وآخرين (محررين)، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (22)، ط.2، مارس 2004)، 214 صفحة.
- 87- علي المؤمن، النظام السياسي الإسلامي الحديث وإشكاليات الاقتباس من الأنظمة السياسية الوضعية، (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع بالاشتراك مع مركز فلسفة الدين وعلم الكلام الجديد، ط.1، 2004)، 226 صفحة.
- 88- أمير طاهري، "مركز العاصفة: طهران تكتب السيناريو والولايات المتحدة تتبعه"، في: إفرام اسكولاي وآخرون (محررين)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أبو هديبة أحمد، (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي، ط.2006، 1)، ص ص، 191-194.
- 89- مصطفى الفقي، محنة أمة! :خطايا النظم ومعاناة الشعوب، تقديم: سمير سرحان، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، 450 صفحة.
- 90- محمد إبراهيم مبروك، الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار: نظرية في دوافع الصدام واحتمالات المستقبل، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط.2002، 1)، 349 صفحة.
- 91- بيتر يونج وبيتر جيسر، الإعلام والمؤسسة العسكرية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، ع 16، ط.1، 2003)، 493 صفحة.
- 92- موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: آسيا، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، أبريل 2006)، 440 صفحة.
- 93- محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الإقتصاد السياسي"، في: الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، المقدمات، اثار أزمة

الخليج الثانية،الوقائع وردود الأفعال،التداعيات،فتوح الخترس ومحمد حسين وآخرون (محررين)،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،سلسلة عالم المعرفة،ع،195،ندوة بحثية،مارس 1995)،ص ص،645-717.

94- السفير فوزي صلوخ،الواقع الإقليمي والدولي:قضايا ومواقف،(بيروت:دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،ط.1،1999)،376 صفحة.

95- حسان أديب البستاني،الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الممانعة:ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران وكوريا الشمالية،(بيروت:الشركة العالمية للكتاب،د.ت.ن)،152 صفحة.

96- ابتسام الكتبي،"التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، في:ابتسام الكتبي وآخرون (محررين)،الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، ط.1،فبراير 2004)،359 صفحة.(ص ص،303-327).

97- محمد سلامة النحال،الحرب ضد الإرهاب:تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2007)،172 صفحة.

98- مهدي شحادة وجواد بشارة،إيران:تحديات العقيدة والثورة،(بيروت:دار بلال ومكتبة بيسان للتوزيع بالاشتراك مع مركز الدراسات العربي الأوربي بباريس،ط.1،1999)،208 صفحة.

99-وليام كوانت،أمريكا والعرب وإسرائيل:عشر سنوات حاسمة،(1967-1976)،ترجمة:عبد العظيم حماد،(القاهرة:دار المعارف،1980)،448 صفحة.

100- أحمد يوسف أحمد وأحمد السيد النجار وآخرون،حال الأمة العربية 2005:النظام العربي:تحدي البقاء والتغيير،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط،2،ماي 2006)،143 صفحة.

101- مجد هاشم الهاشمي،العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد،(عمان:دار أسامة للنشر،ط،1،2003)،240 صفحة.

102-فيصل جلول،دفاعا عن السلام العربي،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الفارس للنشر والتوزيع بالأردن،ط،1،1999)،120 صفحة.

- 103- كلود كاتز، "إمبريالية القرن الواحد والعشرين"، في: إمبريالية القرن الواحد والعشرين، كلود كاتز ونعوم تشومسكي (محررين)، ترجمة: يوسف درويش، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، سلسلة كراسات غير دورية (17)، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص، 44-05.
- 104- عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط، 1، 2004)، 120 صفحة.
- 105- أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وتحدي البقاء"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط، 1، ماي 2004).
- 106- هاني فارس، "الآثار السياسية-الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية"، في: احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد (محررين)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط، 1، ماي 2004)، ص ص، 193-203.
- 107- خير الدين حسيب، حتلل العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، محمد الهراط ورضوان السيد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، ط، 1، ماي 2004)، ص ص، 229-258.
- 108- جورج فريدمان، الاحتلال الأمريكي للعراق: صورته ومصائره، ادم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (43)، ط، 1، يونيو/حزيران 2005).
- 109- تيري ميسان، الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001: الخديعة الرهيبة، ما من طائرة تحطمت فوق البنتاغون، ترجمة: رندة بعث، (دمشق: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع بالاشتراك مع الوليد للدراسات والنشر والتوزيع، ط، 1، 2002)، 192 صفحة.
- 110- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، 418 صفحة.

- 111- رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق-دراسة حالة-،(عمان:المكتبة الوطنية بالاشتراك مع مركز جوهرة القدس التجاري،2005)،211 صفحة.
- 112- مي العبد الله،الاتصال والديمقراطية:الفضائيات والحرب الإعلامية،تقديم:سليم الحص،(بيروت:دار النهضة العربية،ط.1، 2005)،478 صفحة.
- 113-كين بوث وتيم ديون (محررين)،عوامل متصادمة:الإرهاب ومستقبل النظام العالمي،ترجمة:صلاح عبد الحق،(الإمارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،سلسلة دراسات مترجمة (22)،ط.1، 2005)،502 صفحة.
- 114-سعد حقي توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،ط.1، 2003)،380 صفحة.
- 115- هيثم غالب الناهي،السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط: دراسة تحليلية شاملة لواقع السياسة الدولية النووية خلال أكثر من نصف قرن،(....: دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع،ط.1، 2005)،351 صفحة.
- 116- كلايد برستوفنز،الدولة المارقة:الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة:فاضل جتكر،(بيروت:الحوار الثقافي،ط.1، 2003)،141 صفحة.
- 117- فوزي درويش،التنافس الدولي على الطاقة في قزوين،(طنطا:مطابع عباسي بطنطا،ط.1يناير 2005)،266 صفحة.
- 118- محمد علي عمر الفراء،الإسلام والغرب:مواجهة أم حوار!،(عمان:دار مجدلاوي للنشر،ط.2002،1)،224 صفحة.
- 119- راهول مهاجان،السلطة المطلقة:الهيمنة الأمريكية على العراق،ماذا بعد؟،ترجمة: بشار حيدر،(بيروت:الشركة العالمية للكتاب،سلسلة عين،ط.1، 2006)،217 صفحة.
- 120- فريد هاليداي،ساعتان هزتا العالم:11 أيلول/سبتمبر2001:الأسباب والنتائج،ترجمة:عبد الإله النعيمي،(بيروت:دار الساقى،ط.1، 2002)،256 صفحة.
- جمال الدين ركيبي،أزمة الخليج:جذورهاالتاريخية ووقائعها الحالية،(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،د ت ن)،159 صفحة.

- 121- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1990)، 205 صفحة.
- 122- موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001)، 332 صفحة.
- 123- توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004)، 370 صفحة.
- 124- نزيه الشوفي، الثقافة الهدامة والإعلام الأسود: من هيروشيما إلى بغداد ومن خراب الروح إلى العولمة: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، 217 صفحة.
- 125- محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 2002).
- 126- أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 24، ط. 2، مارس 2004)، 258 صفحة.
- 127- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (...: دار قباء للنشر والتوزيع، سلسلة الأعمال الكاملة، المجلد الثامن، ع15، د.ت.ن)، 189 صفحة.
- 128- محمد الرميحي، قضايا خليجية، (دبي: مركز المعلومات للدراسات والبحوث، 1997)، 234 صفحة.
- 129- روجيه غارودي، أمريكا طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)، ترجمة صيام الجهم وميشيل خوري، (بيروت: دار عطية للنشر، ط. 1، 1998)، 214 صفحة.
- 130- جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1996).
- 131- جورج حجار، العولمة والثورة: شعبي سيحكم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط. 1، كانون الثاني 2000)، 376 صفحة.
- 132- حسن أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، (بيروت: المكتبة الثقافية



بالاشتراك مع سينا للنشر، د.ت.ن)، 235 صفحة.

133- السفير فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي: الأخطار والتداعيات، (بيروت: دار المنهل اللبناني بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع، ط.1، 2002)، 347 صفحة.

134- جانيس.ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2006)، 240 صفحة.

135- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، (بيروت: مطبعة سيكو، ط.1، 2001)، 211 صفحة.

136- أسامة عبد الرحمن، "النفط واحتمالات المستقبل: بين الترف النفطي والفقر المدقع" في: أسامة الخولي وآخرون، العرب.. إلى أين؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 21، ط.1، مارس 2002)، 528 صفحة.

137- رياض نجيب الريس، السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج 1991-1994، (بيروت: رياض نجيب الريس للنشر والتوزيع، ط.5، يناير 2005)، 496 صفحة.

138- ميثاء سالم الشامسي، "المرأة الخليجية.. إلى أين؟"، في: أسامة الخولي وآخرون، العرب.. إلى أين؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 21، ط.1، مارس 2002)، 528 صفحة.

139- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، حزيران 2001)، 420 صفحة.

140- وليم بلوم، الدولة المارقة: دليل إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003)، 552 صفحة.

141- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، يناير 1982)، 303 صفحة.

142- رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيسي، أمريكا.. والشرق الأوسط الجديد: أسباب وأبعاد، (بيروت: دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، 320 صفحة.

- 143- سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، يناير 2005).
- 144- فرانك جي لتشنر وجون بولي، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2004).
- 145- زبير سلطان قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001: دراسة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)، 221 صفحة.
- 146- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، منقحة ومزودة، 2006)، 419 صفحة.
- 147- فواز جرجس، "الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، في: ديموند غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 22، ط.2، مارس 2004).
- 148- يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2004)، 257 صفحة.
- 149- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2003)، 267 صفحة.
- 150- أحمد عبد الرزاق شكارا، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: ..... (محررا)، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، ط.1، أكتوبر 1999)، 339 صفحة.
- 151- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، 418 صفحة.
- 152- محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، (.....: الانتشار العربي، 2004)، 200 صفحة.

- 153- محمد حسنين هيكل، "العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين"، في:.....(محررا)، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، ط.1، أكتوبر 1999)، 339 صفحة.
- 154- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية:الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005)، 423 صفحة.
- 155- السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001:الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت:الدار العربية للعلوم، ط.1، 2004)، 176 صفحة.
- 156- سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة العرب"، في:أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط.2، مارس 2004)، 340 صفحة.
- 157- نصير عاروري، "حملة بوش المناهضة للإرهاب"، في: أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط.2، مارس 2004)، 340 صفحة.
- 158- ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية:دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة:محمد زكريا إسماعيل، (بيروت:دار الساقى، ط.2، 2004)، 223 صفحة.
- 159- سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم:حرب باردة جديدة، (القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، يناير 2003)، 292 صفحة.
- 160- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب:حرب أمريكا على العالم "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة:حمزة المزيني، (القاهرة:مكتبة مدبولي، ط.1، 2003)، 275 صفحة.
- 161-.....، الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية:أيلول/سبتمبر 2002، (واشنطن:البيت الأبيض، سبتمبر 2002)، 43 صفحة.
- 162- نيكولاس غايات، قرن أمريكي آخر، ترجمة:رياض حسن، تدقيق:تانيا بشارة، (بيروت:دار الفارابي، ط.1، 2003)، 286 صفحة.

- 163- أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ط.1، 2004)، 367 صفحة.
- 164- إميل نخلة، أمريكا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، (بيروت دار الكلمة للنشر، ط.1، 1980)، 113 صفحة.
- 165- ريتشارد بيرس وآخرون، أمريكا والسعودية: تكامل الحاضر..تتافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، (واشنطن: مكتبة الكونغرس، 07 أوت 1981).
- 166- أوليفيه روا، أو هام 11 أيلول: المناظرة الإستراتيجية في مواجهة الإرهاب، ترجمة: حسن شامي، (بيروت: دار الفارابي بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط.1، 2003)، 118 صفحة.
- 167- شانون كايل، "الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها"، ترجمة: حسن حسن وعمر الأيوبي، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد الدولي بالإسكندرية، أكتوبر 2004)، 1200 صفحة.
- 168- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، ط.1، فبراير 2000)، 634 صفحة.
- 169- محمد علي سرحان، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي (حوار حضارات أم صراع حضارات؟)، (دمشق: مكتبة الأسد، 1999)، 182 صفحة.
- 170- عصام محفوظ، الإرهاب بين السلام والإسلام قبل وبعد 11 أيلول/سبتمبر، (لبنان: دار الفارابي، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط.1، 2003)، 180 صفحة.
- 171- جلال كشك، الموسوعة السياسية العالمية، (بيروت: دار الجيل، ط.1، 1991)، 523 صفحة.
- 172- علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات المعاصرة، (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوربي، مارس 1992)، ...صفحة.

- 173- وضاح شرارة، الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، أبريل 1981)، 211 صفحة.
- 174- محمد خاتمي، المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال، (بيروت: دار الجيل، ط. 1، 1997)، 171 صفحة.
- 175- فهمي هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 4، 1991)، 405 صفحة.
- 176- حلمي الخطابي، العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، (القاهرة: دار الأحمدى للنشر، يناير 2005)، 194 صفحة.
- 177- رضوان زيادة، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية-الغرب-إيران، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2000)، ص ص 170-174.
- 179- آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ع 250، أكتوبر 1999)، 269 صفحة.
- 180- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط. 1، 2006)، 183 صفحة.
- 181- سعد بدير الحلواني محمد جمعان داد الغامدي، التاريخ السعودي الحديث والمعاصر حتى نهاية القرن العشرين، (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط. 1، 2000)، 251 صفحة.
- 182- إمام حسانين، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية: نموذج السعودية، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2004)، 191 صفحة.
- 183- نيفين مسعد، "إيران في مطلع القرن الجديد"، في: وليد عبد الحي وآخرون (محررين)، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع بالاشتراك مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ط. 1، 2002)، 168 صفحة.

### الموسوعات، الأطروحات والتقارير:

- 184- محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الإقتصاد السياسي"، في: الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، المقدمات، اثار أزمة

الخليج الثانية،الوقائع وردود الأفعال،التداعيات،فتوح الخنرس ومحمد حسين واخرون (محررين)،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،سلسلة عالم المعرفة،ع،195،ندوة بحثية،مارس 1995)،ص ص،645-717.

185-مصطفى عبد الله خشيم ،موسوعة علم العلاقات الدولية : مفاهيم مختارة، (بنغازي:الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية،1425هـ).

186- ميكائيل ايريكسون و بيتر ولنستين،"تعريفات بيانات الصراع ومصادرها ومناهجها"،في:التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،ترجمة:حسن حسن واخرون،الكتاب السنوي 2004،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،أكتوبر2004).

187-عبد العزيز صقر،القوة في الفكر الاستراتيجي،في:مستقبل العالم الإسلامي:تحديات في عالم متغير،(الرياض:تقرير ارتيادي استراتيجي سنوي يصدر عن مجلة البيان، ط.1، 2003).

188- إبراهيم حمادة بسيوني،دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،سلسلة أطروحات الدكتوراه(21)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،فيفري1993).

189- عبد الخالق عبد الإله،الدبلوماسية العربية في عالم متغير:بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت:ط.1،أوت2003)،ص،141.

190- عثمان جمعة ضميرية،"النظرية السياسية الإسلامية"،في:مستقبل العالم الإسلامي في عالم متغير،(الرياض:تقرير ارتيادي استراتيجي يصدر عن مجلة البيان،ط.1، 2003).

191- محمد السيد سليم،التحليل السياسي الناصري:دراسة في العقائد والسياسة الخارجية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة أطروحات الدكتوراه3،ط.2، مارس1987).

192 - خليفة شهين المري، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، اوت2003).

193- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، مارس1987).

194- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط،1، 2004)، ص. 245.

195- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، ط،1، 2004)، 765 صفحة.

196- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان: مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد بالاشتراك مع دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، 397 صفحة.

197- محمد بن صنيان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (48)، .....).

198- محمد محلا، "الحروب الاستباقية لأمركة العالم.."، في: العرب والعالم اليوم، (بيروت: منشورات اتحاد الكتاب العرب، الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، الثلاثاء-

الأربعاء-16-17/12/2003)، ص ص، 65-91.

199- سمير صارم، "النفط في الإستراتيجية الأمريكية"، في: العرب والعالم اليوم، (دمشق: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الثلاثاء-

الأربعاء 16-17/12/2003، ص ص، 120-145.

200- ضيف الله ضيعان، مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، (الإمارات: مجلة البيان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، 2004)، ص ص، 497-516.

### الدوريات والمجلات بالعربية:

201- أحمد عبد الرزاق شكاره، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، المستقبل العربي، ع، 170، أبريل1993، ص ص، 32-57.

- 202-أسامة عبد الحكيم، "تقرير بيكر هاملتون بين الأهداف الأمريكية والمصالح الإسرائيلية"، صحيفة فلسطين المسلمة، ع، 1، يناير 2007، ص، 42.
- 203-متروك الفالح، "العنف والإصلاح الدستوري في السعودية"، المستقبل العربي، ع، 308، أكتوبر 2004، ص ص، 06-21.
- 204- عبد الخالق عبد الله، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، المستقبل العربي، ع، 299، يناير 2004، ص ص، 11-28.
- 205-.....، "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها"، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع 28، 14 تموز 2004، 37 صفحة.
- 206-عثمان جمعة ضميرية، "المشروعية وأثرها في العلاقات الدولية"، مجلة البيان، ع، 183، يناير 2003، ص ص، 6-13.
- 207- غضبان مبروك، "النظام الدولي الجديد"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع، 1، 1994، ص ص، 104-105.
- 208- كورت تارنوف، "قضية البيئة في السياسة الخارجية"، السياسة الدولية، ع، 112، أبريل 1993، ص، 254.
- 209- يوسف حسين، "حقوق الإنسان الأساسية في زمن السلم والحرب"، مجلة الصراط، ع، 8، السنة الرابعة، جانفي 2004، ص، 75.
- 210- بهجت قرني، "ماهي شروط صنع القرار الناجح؟:قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين"، مجلة السياسة الدولية، ع، 154، المجلد 38، أكتوبر 2003، ص ص، 10-13.
- 211- عبد المعطي أحمد عمران، "الأهمية السياسية للموقع الجغرافي:مع التطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الدبلوماسية، ع، 05، أبريل 1985، ص ص، 99-105.
- 212- حسن رشوان، "الدبلوماسية...والأمن القومي"، مجلة الدبلوماسية، ع، 13، أبريل 1990، ص ص، 34-35.
- 213- أحمد خضير الزهراني، "دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية:دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، مجلة الدبلوماسية، ع، 15، يونيو 1992، ص ص، 58-63.
- 214-عبد الفتاح عوض، "مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي"، مجلة الدبلوماسية، ع، 18، ديسمبر 1996، ص ص، 42-44.



215- محمد المسلمي، "مستقبل التيار الإصلاحي في السعودية: تطورات صحافية وقانونية وتشريعات لحماية حقوق المرأة"، مجلة النور، ديسمبر-يناير 2005، ع، 163-164، ص، ص، 30-32.

216- وليام بولك، "نحو سياسة خارجية أمريكية"، المستقبل العربي، ع...، ديسمبر 2006، ص، ص، 26-47.

217- محمد علي الفائز، "من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم"، مجلة شؤون سعودية، ع1، فبراير 2003، ص، ص، 34-39.

218-.....، الأمريكيون يطالبون السعودية بمليارات الدولارات"، مجلة شؤون سعودية، أوت 2003، ع7، ص، ص، 39.

219- نيفين عبد المنعم مسعد، "الجمهورية الإسلامية وتحدي العولمة الثقافية"، المستقبل العربي، ع249، 01 نوفمبر 1999، ص، ص، 15-29.

220- هشام سليمان عبد الغفار، "الارتباط الاستراتيجي بين حقوق الإنسان والأمن القومي الأمريكي: دراسة حول السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة رواق عربي، ع، 40 و 41، د.ت.ن، ص، ص، 197-207.

221- محمد علي الفائز، "الرؤية الأمريكية تجاه ديمقراطية السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع23، ص، ص، 14-15.

222- مرتضى السيد، "المشترك بين السعوديين والأمريكيين: مواجهة العنف أولاً: رؤية أمريكية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع7، أوت 2003، ص، ص، 12-14.

223- مرتضى السيد، "واشنطن: 2006 التاريخ النهائي للتغيير في السعودية"، مجلة شؤون سعودية، ع24، ص، ص، 07.

224- عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، مجلة المستقبل العربي، ع328، حزيران 2006، ص، ص، 06-20.

- 225-.....، "دور الدبلوماسية السعودية في العلاقات الدولية"، مجلة  
الدبلوماسية، ع، 22، يناير 2005، ص، 17.
- 226- حسن حلبي، "باحثون بريطانيون عي المجال النووي يحذرون من ضرب  
إيران"، صحيفة الخبر اليومي، ع، 4954، الثلاثاء 6 مارس 2007، ص، 13.
- 227- هالة سعودي، "العلاقات الأمريكية-السعودية: واقعها ومستقبلها"، المستقبل العربي،  
ع 76، جوان 1985، ص ص، 37-53.
- 228- نبيل عبد الفتاح، "ما بعد 11 سبتمبر والجماعات الإسلامية السياسية"، الأهرام  
العربي، ع 324، 7 يونيو 2003، ص، 53.
- 229- ليلي لعلالي، "كوندوليزا رايس ودبلوماسية الحروب"، أسبوعية السياسي العربي، 1  
ع 01، من 22 إلى 29 مارس 2005، ص، 26.
- 230-..... إيران: رئاسة أحمد نجاد المضطربة"، موجز الشرق الأوسط، ع 21،  
6 فبراير 2007، ص ص ص، 01-02.
- 231-.....، "المملكة العربية السعودية: من هم الإسلاميون؟"، تقرير المجموعة الدولية  
لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، ع 21، 31 سبتمبر 2004، 32 صفحة.
- 232- وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في  
الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 267، ماي 2001، ص ص، 59-74.
- 233-.....، "إيران: هل ثمة مخرج من المأزق النووي"، تقرير الشرق الأوسط (المجموعة  
الدولية لمعالجة الأزمات)، ع 51، فبراير 39، 2006، صفحة.
- 234 أسعد حيدر، "غزو العراق: نهاية اتفاقية سايكس-بيكو"، مجلة  
القرار، ع 38، سبتمبر 2002، ص ص، 32-33.
- 235- محمد الملي، "انفجارات 11 سبتمبر أبعدت أمريكا عن العالم: عقلانية إيمانويل تود  
والإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع 27، مارس 2003، ص ص، 58-  
61.
- 236- عريب الرنتاوي، العراق وجواره بعد صدام حسين: تحديات الإصلاح الداخلي تتفاقم  
على وقع خطوات المارينز"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع 29، جوان 2003، ص  
ص، 20-25.

- 237- عبد العال الباقوري، "الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير"، الحدث العربي والدولي، ع45، جوان-جويلية 2005، ص 20-23.
- 238- عقبة علي الصالح، "اللعبة الخطرة"، مجلة القرار، عدد مزدوج 36-37، يوليو-أغسطس 2002، ص 24-27.
- 239- قصي صالح الدرويش، "العرب والحرب الأمريكية"، الحدث العربي والدولي، ع14، سبتمبر-أكتوبر 2001، ص 04-11.
- 240- بول كيندي، "تأملات في القرن الأمريكي التالي؟"، ترجمة: عيسى سعان، مجلة الفكر السياسي، ع06، ربيع 1999، ص 118-126.
- 241- روبرت غي، "سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران"، مجلة الفكر السياسي، ع02، ربيع 1998، ص 118-121.
- 242- خالد العواملة، "الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي"، أسبوعية السياسي العربي، ع05، من 24 إلى 30 أبريل 2005، ص 15-17.
- 243- سليمان الفرزلي، "تفكيك مبادرة الأمير عبد الله: السعودية في مرحلة مابعد لادنية"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع18، أبريل-ماي 2002، ص 22-25.
- 244-....، موجز تقرير: "تقرير التنمية البشرية العربية 2004"، أسبوعية السياسي العربي، ع04، من 18 إلى 24 أبريل 2005، ص 15-19.
- 245- أحمد المصري، "بارقة الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية: الإسلاميون يدشنون مشروع التعايش"، أسبوعية السياسي العربي، ع04، من 18 إلى 24 أبريل 2005، ص 39-43.
- 246-.....، "إنشاء مركز وطني للحوار قرار تاريخي"، مجلة الأهرام العربي، ع341، السبت 4 أكتوبر 2003، ص 40.
- 247- أمين رزق، "وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة أموال زكاة المسلمين"، مجلة الأهرام العربي، ع340، 27 سبتمبر 2003، ص 10.
- 248- ناصيف يوسف حتي، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، ع165، نوفمبر 1992، ص 50.

249-محمد السماك،الدين في القرار الأميركي،(بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،ط،1،2003)،111 صفحة.

250-وليامسون موراي وروبرت سكايلز جونيور،حرب العراق:تأريخ عسكري،ميداني،يومي،(بيروت:الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع مكتبة مدبولي،ط،1،2005)،302 صفحة.

251--جيف سيمونز،استهداف العراق:العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط،1،فبراير 2003)،387 صفحة.

252- محمد السيد سعيد،مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج العربي،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،سلسلة عالم المعرفة،ع،158،فبراير 1992)،414 صفحة.

253-غسان تويني،حوار مع الاستبداد،(بيروت:دار النهار للنشر،ط،1،سبتمبر2003)،219 صفحة.

254-فوزي صلوح،مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية،(بيروت:دار المنهل اللبناني للنشر بالاشتراك مع مكتبة رأس النبع للتوزيع،ط،1،2006)،302 صفحة.

255- الفضل شلق،عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب،(بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،ط،1،2004)،303 صفحة.

256- محمود بن محمد سفر،الإسلام وأمريكا وأحداث سبتمبر (رسالة إلى من يهمه الأمر)،تقديم:محمد السماك،(بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،ط،1،2004)،223 صفحة.

257-حسنين توفيق إبراهيم،"العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"،المستقبل العربي،ع،349،مارس 2008،صص،20-37.

258- يوسف خليفة اليوسف،"عندما تصبح السلطة غنيمة:حالة مجلس التعاون الخليجي"،المستقبل العربي،ع،351،ماي2008،صص،70-87.

259- عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي في العراق:المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط،1،يوليو2006)،488 صفحة.

260- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2007)، 550 صفحة.

261- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، ط1، حزيران/يونيو 2006)، 414 صفحة.

262- قصي صالح الدرويش، "الجميع يتحدث عن التغيير في الأسابيع القادمة: السعودية- أسئلة ملحة واحتمالات مطروحة-"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع15، كانون الأول 2001، ص ص 24-25.

263- منصف المرزوقي، "الصراعات السياسية ليست صراع الإسلام ضد النصارى واليهود: الجهاد على الطريقة الأمريكية؟"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع26، فبراير 2003، ص ص 46-47.

264- غسان بن جدو، "إيران.. إلى أين؟"، المستقبل العربي، ع254، أبريل 2000، ص ص 04-13.

265- محمد نبيل فؤاد طه، "الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية"، المستقبل العربي، ع271، سبتمبر 2001، ص ص 98-124.

266- أحمد عبد الحليم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، المستقبل العربي، ع271، سبتمبر 2001، ص ص 125-138.

267- غانم النجار، "واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج"، المستقبل العربي، ع268، جوان 2001، ص ص 90-112.

268- علي محمد فخرو، "واقع ومستقبل العلاقات الخليجية-الخليجية"، المستقبل العربي، ع268، جوان 2001، ص ص 124-138.

269- نيفين عبد المنعم مسعد، "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية"، المستقبل العربي، ع265، 01/03/2001، ص ص 83-127.

270- خالد الدخيل، "الجزور الاجتماعية للحركة الوهابية: قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية"، المستقبل العربي، ع257، جويلية 2000، ص ص 37-56.

- 271- حسن المصطفى، "الانتخابات الرئاسية الإيرانية: قراءة في الواقع والمستقبل"، المستقبل العربي، ع269، جويلية2001، ص ص10-19.
- 272- روزمازي هوليس، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، المستقبل العربي، ع258، أوت2000، ص ص170-178.
- 273- أنوش احتشامي، "النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية"، المستقبل العربي، ع258، أوت2000، ص ص179-186.
- 274- ظافر ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيراني"، المستقبل العربي، ع258، أوت2000، ص187.
- 275- يزيد صايغ، "العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات عالمية، ع28، د.ت.ن، ص ص07-56.
- 276- شيرين هنتر، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية"، دراسات عالمية، ع38، 107، 201 صفحة.
- 277- خلف محمد الجراد، "أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر والسياسة"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف2003، ص ص23-54.
- 278- محمد سعيد طالب، "حروب الولايات المتحدة الأمريكية الاستباقية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف2003، ص ص74-84.
- 279- رزيق سلطان قدوري، "الامبريالية الأمريكية أعلى أشكال الإرهاب"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف2003، ص ص85-98.
- 280- سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 18-19، ربيع-صيف2003، ص ص55-73.
- 281- محمد النابلسي، "الحرب النفسية والانقلابات الإستراتيجية الأمريكية"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف2004-شتاء2005، ص ص121-132.
- 282- خليل سردار عبادي، "أثر التغيرات البنوية والعولمة في الثقافة السياسية الإيرانية"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف2004-شتاء2005، ص30.

- 283- محمد حسين حافظيان، "مقاربة للعلاقة بين الجمهورية الإيرانية والإسلامية في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران"، فصلية إيران والعرب، عدد مزدوج، 10-11، خريف 2004-شتاء 2005، ص ص، 09-27.
- 284- رياض معسعس، "نجد ومعاركه المتواصلة: إيران بين مرونة الواقع وتطرفه"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع45، جوان-جويلية 2005، ص ص، 36-37.
- 285- سليمان الفرزلي، "مناطق اقتصادية للتجارة الحرة: الشرق الأوسط الأمريكي: عرب بلا عروبة!"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع29، جوان 2003، ص ص، 16-19.
- طالب الأحمد، "في ذكرى اقتحام الحرم الجامعي قبل أربعة أعوام: ثورة الغضب تنزل عرش الثورة في إيران"، مجلة الأهرام العربي، ع 327، 8 يونيو/حزيران 2003، ص ص، 24-25.
- 286- عصام عبد الرحمن، "مطالباً بتدخل أمريكي لإنجاز تسوية لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي: تقرير بيكر-هاملتون: أوصلو جديدة"، صحيفة فلسطين المسلمة، ع، 1، يناير 2007، ص، 40.
- 287- علي العقابي، "ملاحظات أولية على تقرير بيكر-هاملتون"، صحيفة طريق الشعب، ع، 86، الثلاثاء 26 كانون الأول 2006، ص، 09.
- 288- رياض معسعس، "خريطة أمريكية جديدة للشرق الأوسط: أوروبا العجوز وأمريكا الجديدة"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع27، مارس 2003، ص ص، 28-31.
- 289- هنادي فؤاد، "سقوط العقد الاجتماعي السعودي التاريخي: سقوط قاعدة الرفاه لقاء السكوت"، مجلة الحدث العربي والدولي، ع26، فبراير 2003، ص ص، 20-25.
- 290- كميل حبيب، "الهجوم القادم: فشل الحرب على الإرهاب والإستراتيجية الفضلى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع11، صيف 2006، ص ص، 139-141.
- 291- عدنان محمد الهياجنة، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع15، صيف 2007، ص ص، 31-52.
- 292- عيسى درويش، "ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية"، مجلة الفكر السياسي، عدد مزدوج 11-12، خريف/شتاء 2001، ص ص، 33-48.
- 293- برينو ترترية، "أربعة أعوام لتغيير العالم: إستراتيجية بوش 2005-2008"، ترجمة:

- قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، ع21، شتاء2005، ص ص، 273-233.
- 294- عبد الحليم المحجوب، "مبادرات إصلاح النظام العربي: الأسس والدوافع والخيارات المستقبلية"، كراسات إستراتيجية، ع133، 2003، ص ص، 01-43.
- 295- حسن أبو طالب، "النظام العربي: تحديات ما بعد احتلال العراق"، كراسات إستراتيجية، ع122، السنة الثالثة عشرة، المجلد الثالث عشر، 2003، ص ص، 01-17.
- 296- هدى عبد الغفار، "إقرار قرار ينص على معاقبة الدول المتعاونة مع إيران في المجال النووي"، سلسلة برنامج الدراسات الإستراتيجية والدولية وحوار الحضارات، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ع23، 2 أكتوبر2006، ص ص، 14-17.
- 297- محمد عبد الله محمد، "الأزمة الإيرانية وتداعياتها السياسية: إيران تاج الملك لا يسع لرأسين"، برنامج الدراسات الإستراتيجية والدولية وحوار الحضارات، ع23، مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2 أكتوبر2006، ص ص، 27-33.
- 298- إسماعيل الملح، "على رقعة الشطرنج الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، ع26، د.ت.ن، ص ص، 57-71.
- 299- عبد الجليل المرهون، "أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، برنامج الدراسات الإستراتيجية والدولية وحوار الحضارات، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ع21، 28 سبتمبر2006، ص ص، 05-09.
- 300- محمد عدنان مراد، "المحيط الهندي والخليج بين الاستقرار البريطاني ومطامع أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر"، مجلة الفكر السياسي، ع15، .....، ص ص، 208-231.
- 301- حسن الرشدي، "النووي الإيراني.. والموقف الأمريكي"، مجلة دراسات إستراتيجية، ع02، جوان2006، ص ص، 99-105.
- 302- حسين التلاوي، "إيران وتخصيب اليورانيوم: الصدمة وسيناريوهات المستقبل"، دراسات إستراتيجية، ع02، جوان2006، ص ص، 106-109.
- 303- عماد فوزي شعبي، "الدلالات الإيديولوجية والإستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش"، دراسات إستراتيجية، ع02، جوان2006، ص ص، 82-90.



- 304- هدى راغب عوض، "نحو صياغة جديدة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية: فترة رئاسة كلينتون"، السياسة الدولية، ع 120، أبريل 1995، ص ص 302-308.
- 305- علي الطراح، "تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج"، السياسة الدولية، ع 117، يونيو 1994، ص ص 205-211.
- 306- مدحت أحمد حماد، "مظاهرات الطلبة في إيران وإعادة تشكيل العلاقة بين القوى السياسية"، السياسة الدولية، ع 138، أكتوبر 1999، ص ص 182-184.
- 307- جمال مظلوم، "سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية"، السياسة الدولية، ع 159، المجلد 40، يناير 2005، ص ص 264-267.
- 308- عصام عبد الشافي، "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات"، السياسة الدولي، ع 160، أبريل 2005، المجلد 40، ص ص 154-160.
- 309- حمزة الحسن، "التغيير في العراق ونهاية "الحقبة السعودية""، مجلة شؤون سعودية، ع 04، ماي 2003، ص ص 12-13.
- 310-.....، "الانتخابات البلدية: محفزات صراع محلي وولادة وجوه جديدة"، مجلة شؤون سعودية، ع 25، أبريل 2005، ص ص 08.
- 311-.....، "بانتظار ولادة خطاب وطني في السعودية: مصير الثقافات الخاصة"، مجلة شؤون سعودية، ع 23، فبراير 2005، ص ص 02-03.
- 312- عبد الله الراشد، "الفردية والسرية والبطء بعض ملامح قصورها: صناعة القرار السياسي في المملكة"، مجلة شؤون سعودية، ع 02، مارس 2003، ص ص 23-25.
- 313- مرتضى السيد، "التحول في الإعلام السعودي يطلق تحولات عميقة في المجتمع السعودي: كل شيء تغير ولا مجال للسلطة إلا الانحناء أو الكسر"، مجلة شؤون سعودية، ع 12، يناير 2004، ص ص 33-35.
- 314- منال لطفي، "القوى الاجتماعية الصاعدة في إيران"، السياسة الدولية، ع 130، أكتوبر 1997، ص ص 64-69.
- 315- الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذر الحرب الرابعة"، المستقبل العربي، ع 338، أبريل 2007، ص ص 18-35.

- 316- محمد كمال، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية"، السياسة الدولية، ع159، المجلد40، يناير2005، صص36-40.
- 317- حسن أبو طالب، "الانفتاح الإيراني والمصالح العربية في الخليج"، السياسة الدولية، ع136، أبريل1999، صص185-188.
- 318- مارينا أوتاواي، "سياسة بوش في الشرق الأوسط أمام مآزق متعددة الأبعاد والمكونات"، المستقبل العربي، ع338، أبريل2007، صص36-43.
- 319- عبد الله فهد النفيسي، "إيران والخليج: ديباليكتيك الدمج والنزب 1987-1998"، السياسة الدولية، ع137، جويلية1999، صص56-63.
- 320- أحمد إبراهيم محمود، "إيران وجهود تطوير الصواريخ الباليستية"، السياسة الدولية، ع136، أبريل1999، صص293-298.
- 321- روزمازي هوليس، "الإرهاب في الشرق الأوسط: الوسائل و الغايات"، المستقبل العربي، ع274، ديسمبر2001، صص06-10.
- 322- محمد جمال باروت، "الوضع العربي والدولي بعد احتلال العراق: تحول أمريكي من إدارة العالم إلى قيادته وسعي لشق الاتحاد الأوروبي واحتواء بعض الدول"، مجلة النور، عدد مزدوج 163-164، السنة الرابعة عشر، ديسمبر-يناير2005، صص42-45.
- 323- مساعدي عمار، "واقع الجريمة في العالم المعاصر"، مجلة الصراط، ع08، يناير2004، صص30-47.
- 324- محمد عبد السلام، "مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة التاسعة، ع101، ماي2003، صص59-60.
- 325- جراهام فولر، "الخليج العربي: التهديدات الإيرانية"، في: زلمي خليل زاد (محررا)، التقييم الاستراتيجي، سلسلة دراسات مترجمة، ع5، .....، صص258-259.
- 326- محمد المسلمي، "مستقبل التيار الإصلاحي في السعودية: تطورات صحافية وقانونية وتشريعات لحماية حقوق المرأة"، مجلة النور، عدد مزدوج، 163-164، ديسمبر-يناير2005، صص30-32.
- 327-.....، "السياسة الدفاعية السعودية"، التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003، يونيو2003، صص377-390.

328- هانى رسلان، "تعقيدات التحول السياسي في السعودية"، ملف الأهرام الاستراتيجي،  
ع 102، السنة التاسعة، يونيو 2003، ص ص 65-66.  
الكتب باللغات الأجنبية:

329- Alexander Graf et Michel Hammer, Questions de méthode et  
etude de Cas,(.....,Histoire des Relations internationales 2005/2006).

330-Max Gounelle ,Relations internationales, (Paris : Editions  
DALLOZ 5 Edition , Octobre 2001).

331- Charles Hermann,Foreign policy,(Ohio: Ohio State University,  
.....).

332- Frank .R. Pfetsch,La politique internationale,(Bruxelles :  
Etablissements Bruylant,2000).

333- Ebba Eban,Interest And Conscience In Modern  
Diplomacy,(New York :Council on Religion and International  
Affairs,1985).

334- Jean-Louis Marteres, « De La Nécessite D une théorie Des  
Relations Internationales :L' Illusion paradigmatique », Annuaire  
Français Des Relations Internationales, (Paris :Institut Français des  
Relations Internationales, .....).

335- Pascal Vennesson, »Les « Réalistes » contre Les  
Interventions : Arguments, Délibérations et Politique  
étrangère », Annuaire Français des Relations  
Internationales, (Paris :Institut Français des Relations  
Internationales, .....).

336- Wiliam wallace,Foreign policy and the political process,  
(.....:.....,1971).

337- Emile Bruylant, La politique internationale, (Bruxelles: Edition établissement Emile Bruylant. S.A, 2000).

338- Stanley Hofmann, The Political Ethics of International Relations, (New York: Carnegie Council On Ethics and International Affairs, Merrill House, 1988).

339- V. Podossetnik, La philosophie Marxiste-léniniste; Théories de La Révolution, (Moscou ; Editions du progrès Moscou).

340- Karl Marx, Manifeste du Parti Communiste ; suivi de Les Lutes de Classes, (Paris ; Union Générale D éditions , Septembre 1964) .

341-....., The Synthetic Role of Decision Making Models in theories of Foreign policy: Bases for Computer Simulation ,  
(.....:.....).

342- Charles Hermann, The Comparative Studies of Foreign Policy : Indicators of Crisis: Perspectives on future, , (Ohio :.....)

343- Ryan K. Beasley, Charles Hermann and Others, People and Processes in Foreign Policy Making: Insights from Comparative Case studies, (Oxford: International Studies Association, 2001).

344- Charles Hermann, Janice Gross Stein And Others , Resolve , Accept, Or Avoid : Effect of Groups Conflict On Foreign Policy Decisions, (.....,.....).

345-....., The Synthetic Role of Decision Making Models in theories of Foreign policy: Bases for Computer Simulation, (.....:.....).

346-....., The Comparative Studies of Foreign Policy : Perspectives on future.....(.....:.....).

- 347-Jess T.Ford,U.s.public Diplomacy:State Department and Broadcasting Board of Governors Expand Post-9 /11Efforts but Challenges Remain”,(USA:United states Government Accountability office,August23,2004),pp.01-17.
- 348-Charles Zorgbibe,L’avenir de la sécurité internationale,(Paris :Presses de la fondation Nationale des sciences politiques,Janvier 2003).
- 349-Jean Pierre Digardet des Autres,L’Iran au xxe siècle,(France :Edition Fayard,Avril1998),461pages.
- 350-Jaques Portes,Une Generation Americaine de J.F.Kenedy a G.W.Bush,(Paris :Armand Colin,Septembre 2004),328pages.
- 351-Jean-Baptiste Duroselle et André Kaspi,Histoire des Relations Internationales de 1945 à nos jours, Tome 2,(Paris:editions Dalloz,12e Edition,Janvier 2001),663pages.
- 352-François Vergniolle De Chantal,Enjeux Politiques Et Diplomatie Aux Etats-Unis,(France :Annuaire français des Relations Internationales,.....),pp.605-616.
- 353-André Kaspi et François Durpaire et des Autres,La Civilisation  
354 - americaine,(Paris :Press Universitaires .  
De France,Septembre2004),621pages.
- 355- Jaque Portes,Les Etats-Unis Aux xx Siècle,(Paris :Masson et Armand éditeur,Septembre1997),256pages.
- 356-.....,»Iran:Fin de la Perstroika ou début de la Realpolitik ? »Ramses, 2005,
- 357- Georgy Gause and Jill crystal, « The Arab Gulf :will Autocracy Define the social Contract in 2015?»,

In: The middle East in 2015, (Washington: National Defense University Press, first printing, July 2002), pp. 163-176.

358- Mark J. Gasiorowski, « Iran : Can the Islamic Republic Survive ? », In: The Middle East in 2015, (Washington: National Defense University Press, first printing, July 2002), pp. 119-141.

359- Samuel P. Huntington, Qui Sommes – nous? Identité nationale et Choc des Cultures, Traduit de L'Anglais (Etats-Unis) par Barbara Hochstedt, (Paris : Odile Jacob, Novembre 2004), 397 pages.

360- Zbigniew Brzezinski and Robert M. Gates, Iran: Time for a New Approach, (New York: Council on Foreign Relations, Report of an Independent Task Force, 2004), 84 pages.

361- Farhad Khosro Khavar, « 2004-2005 : L'Iran à de nouveaux défis ». dans : Rémy Leveau et Frédéric Charillon, Iran, Libye : Deux systèmes politiques à l'épreuve des faits, (Paris : La Documentation Française, 2006), pp. 99-110.

362- Eliot Hen-Tov, « Understanding Iran's New Authoritarianism », The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, pp. 163-179.

363- John Deutch and Others, "National Security Consequences of U.S Oil Dependency", Independent Task Force Report, N58, (Council on Foreign Relations, with no date), pp. 27-47.

364- Jaen –Charles Brisard, Terrorism Financing :Roots and trends of Saudi terrorism financing,(New York : Report prepared for the president of the Security Council,December19,2002),34 pages.

365- Henry Kissinger,La Nouvelle Puissance Américaine,Traduit par :Odile Demage,(France:Library Arthème Fayard,Février2003),386pages.

### المجلات والدوريات باللغات الأجنبية:

366-Justin Vaisse, “Les Etats-Unis Sans Wilson:LInterventionalisme Americain Après la guerre froide », Critique Internationale,N3,Printemps1999,pp.99-120.

367-Ted Galen Carpeter, « Iran’s Nuclear Program :America policy Options »,Policy Analysis,N578,September 20,2006,pp.01-19.

Ilan Berman, ”Witbin the Arc of Crisis:Tehran Rising”,Journal of International security Affairs, Sumer 2002,pp.35-43.

Roberto Cavalli, « L’Iran D’hier Et Demain :Emergence ou Décadence ? »,Forum sur la sécurité et la défense,Bulletin N83,Janvier 2007,pp.01-04.

Ehsan Ahrari, « Iran,China and Russia :The Emerging Anti-Us

369- Nexus ? »,Security Dialogue,Vol32, N 4, December2001 ,pp.453-466.

Karim Sadjadpour, « How Relevent is theIranian street ?”,The Washington Quarterly,N30, Winter2006-2007,pp151-162.

370- Charles Hermann, ”Changing Course:when Governments choose Redirect Foreign Policy”,International Studies Quarterly,Vol.34, \_ \_ ,Number 1,March 1990,P ,5 .

371- Shaun Riordan,"Dialogue-Based public Diplomacy: A New Foreign Policy Paradigm?", Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations, N.95, November 2004, P.1.

372- Howard H Lentner, Public Policy and Foreign Policy Divergences, Intersections, Exchange", Review of Policy Research, Volume 23, Number 1, 2006.

373- Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d' Etude Internationales, Vol xxxiv, N2, Juin 2003, P, 286.

374- Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internationales de Post-Guerre Froide », Revue d Etude Internationales, Vol xxxiv, N2, Juin 2003, P, 283.

375- Glenn Palmer and Archana Bhandari, « The Investigation of substitutability in foreign policy », Journal of Conflict Resolution, Vol 44, N;1, February 2000, p.7.

376- Joshua Teitelbaum « Terrorist Challenges To Saudi Arabian International security », Middle East Review of international Affairs (Meria) Vol.9 N3 September 2005 pp.01-11.

377- Marina Ottaway, "Promoting Democracy in the Middle East: The problem of U.S. Credibility", Middle East Series, N35, March 2003, pp.01-15.

### الوثائق الإلكترونية:

378- أحمد منيسي، "هل بدأت أمريكا في استهداف إيران"،

[http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL\\_322.HTM](http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL_322.HTM).



379- عبير ياسين، "انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران"،

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/c2RN35.HTM>

380- أشرف محمد كشك، "تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران"،

<http://www.ahram.org.eg/asps/ahram/2001/1/1/CRN39.HTM>.

381- زيار، إيران.. ثورة في انتعاش، تقديم: ألن وودز، (كراتشي: بدون دن، نوفمبر 2000)، كتاب منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.marxy.com/middleeast/iran/iranian-revolution.htm>

382- باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"، على الموقع الإلكتروني:

[www.aljazeera.net/nr/exeres/373eed61-8932-4a07-86839a71b9c42e7a.htm/](http://www.aljazeera.net/nr/exeres/373eed61-8932-4a07-86839a71b9c42e7a.htm)

383- سامح راشد، "إيران في مواجهة الضغوط الخارجية"، السياسة الدولية، ع...، يناير 2004، على الموقع الإلكتروني:

[www.siyassa.org](http://www.siyassa.org)

384- محمد سعد أبو عامود، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا"، السياسة الدولية، ع...، يناير 2002، على الموقع الإلكتروني:

[www.siyassa.org](http://www.siyassa.org)

385- طلال صالح بنان، "إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"، السياسة الدولية، ع...، يناير 2004، على الموقع الإلكتروني:

[www.siyassa.org](http://www.siyassa.org)

386-.....، دستور جمهورية إيران الإسلامية (الصادر في 1992)، (طهران: معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، 1992)، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2001/06/article2.shtml>